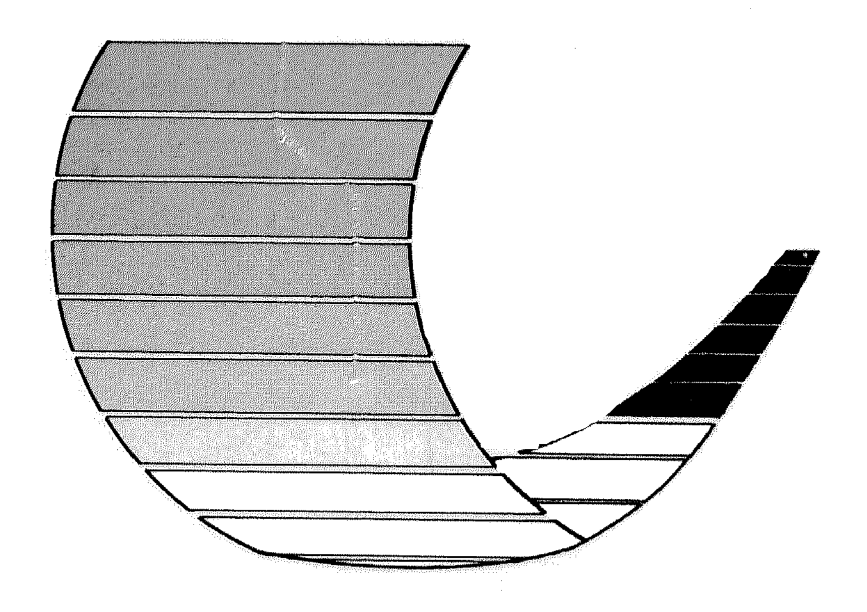
ليبيا

بين الماضي والحاضر



تأليف

الدكتور هنري حبيب

ترجمة

شاكر إبراهيم




ليبيا
بين الماضي والحاضر

اهداءات ٢٠٠١
الدكتور/ رشدي أبو العزائم
الإسكندرية

بقلم
الدكتور هنري حبيب

ترجمة
شاكر إبراهيم



منشورات
المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع

الطبعة الأولى

1981 م

تقديم

يهدف هذا الكتاب إلى التعريف بسياسة الجماهيرية العربيـة الليبية وتاريخها ونظام حكمها، فما جرى من أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية هامة في تاريخ ليبيا إنما حققته ثورة الفاتح من سبتمبر بقيادة العقيد معمر القذافي والضباط الأحرار.

ويتناول هذا الجزء بالوصف والتوضيح المراحل الأولى لما أحدثته الثورة من تغيير في جميع مناحي الحياة مع التركيز على بيانات وتصريحات العقيد القذافي الذي يعتبر مسؤولاً عن التخطيط للثورة والخروج بها إلى حيز التنفيذ، أما الجزء الثاني، الذي هو في مرحلة الإعداد فسوف يتناول السنوات الإنتقالية التي انتهت بإلغاء الجمهورية وقيام الجماهيرية حيث تتولى الجماهير، لأول مرة في التاريخ، السلطة المباشرة، وسوف ندرس قيام المؤتمـرات الشعبية واللجان الشعبية باعتبارها تجربة جديدة في مجال السياسة كما أننا سنحلل الكتاب الأخضر للعقيد القذافي بإعتباره كتاباً سياسياً واقتصادياً إلى جانب مناقشة ما تحقق في مجالات الزراعة والصناعة والإسكان والتعليم وغيرها.

ولا يمكن إعتبار هذا الجزء تحليلاً نهائياً ذلك أن ما يجري على أرض الجماهيرية العربية الليبية يحتاج إلى سنوات أخرى قبل أن يصبح التحليل ممكناً. وما هذا الكتاب سوى وصف للتجربة الليبية الرامية إلى الإنتقـال بالبلاد إلى العصر الحديث.



الفصل الأول



مقدمة عامة

الأرض والشعب والمجتمع



أوّلاً:

التحدي أمام ليبيا الحديثة

حين منحت الأمم المتحدة ليبيا استقلالها، في 24 ديسمبر عام 1951، وصفت بأنها أشد دول العالم فقراً وتخلفاً إذ لم يكن عدد سكانها يزيد على المليون ونصف المليون نسمة ممن كانت الأمية تضرب بأطنابها بين صفوفهم إذ بلغت أكثر من 90٪ فضلاً عن افتقارهم إلى الخبرة الفنية. لم تكن بالبلاد جامعات ولم تضم سوى عدد محدود من المدارس الثانوية التي أنشئت قبل الإستقلال بسبع سنوات. . . كل هذا كان نتيجة لقرون من السيطرة التركية والإستعمار الغربي بذلت خلالها كل محاولة ممكنة لإبقاء السكان العرب في مركز العبيد حتى لا يحرزون تقدماً لا بالنسبة لأنفسهم ولا لأمتهم. لقد بلغ القمع والإستعباد الذروة في ظل السيطرة الإيطالية (1911 — 1943) حين لم يتعرض الليبيون للقمع على أيدي السلطات الحاكمة فحسب، بل فقدوا أيضاً معظم أراضيهم الخصبة التي استولى عليها مستوطنون قدموا من إيطاليا. وفي عام 1943 خلف البريطانيون والفرنسيون الإيطاليين وحاولوا تثبيت أقدامهم في البلاد عن طريق بث الفرقة والانقسام لكنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم بفضل أحداث وظروف سياسية مجتمعة.

وبالرغم مما قامت به بعض الدول من محاولات، بعد عام 1951، للإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة مثل إقامة نظام إتحادي في دولة متجانسة، قام الليبيون في عام 1963 بتعديل دستورهم وأسسوا دولة موحدة فأزاحوا عقبة كؤود من طريق وحدة الشعب. . . عقبة كانت تشكل عائقاً إدارياً وتنظيمياً في طريق الإستقلال الكامل الذي ضحى الليبيون بالكثير في سبيل بلوغه، لكن ما هو أهم من هذا التغيير الإداري يتمثل في وقوع حدثين هامين تمخضا عن تغيير جذري في البلاد وشكلا تحدياً خطيراً لجيل ما بعد

الإستقلال، أولهما إكتشاف النفط الجيد بكميات كبيرة في عام 1959 ليغير في غضون عقد من الزمان الوضع الإقتصادي برمته وليشكل أول تحـدٍ في فترة ما بعد الإستقلال إذ كان يعني أن ليبيا أضحت، لأول مرة، في وضع يمكنها، دون مساعدة خارجية، من القضاء على الفقر ورفع مستوى التعليم ومواجهة تحديات القرن العشرين، فضلاً عن كونه أول خطوة في سبيل تغيير أوسع نطاقاً وأعمق جذوراً من شأنه أن يحيل ليبيا إلى دولة عصرية.

أما الحدث الثاني والأهم فهو قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 وما إنطوت عليه من ثورة سياسية وإقتصادية شملت جميع أوجه الحياة، تلك الثورة التي قامت لتخلص ليبيا من بقايا الإستعمار وتحقق لها إستقلالاً أكمل وأصدق من ذلك الإستقلال الصوري الذي حصلت عليه في عام 1951 وتمكنها من تبني الدعوة العربية ـ الإسلامية الأصيلة ومن الإضطلاع بـدور خاص في ربوع القارة الإفريقية. فليبيا تنتمي إلى العالم العربي والإسلامي والأفريقي. ومع ذلك لم تكن، حتى عام 1969، قد أسهمت مساهمة فعالة في أي من هذه الميادين. فرغم عضويتها في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ورغم العلاقات الخاصة التي تربطها بدول المغرب الثلاث لم تكن إرتباطاتها سوى علاقة صورية بغير إلتزام وهو وضع لم يتغير إلا منذ سبتمبر عام 1969.

قد توصف ليبيا اليوم بأنها «بروسيا»* العالم العربي، فليس هناك من يؤيد القومية العربية تأييداً خالصاً ويعمل على حمايتها أكثر من ليبيا، كما أن الليبيين الذين زحفوا نحو مصر في 18 يوليو عام 1973 كان يحدوهم الأمل في تحطيم ما يعتبرونه حدوداً مصطنعة بين ليبيا ومصر. وأبدى العقيد معمر القذافي، رئيس مجلس قيادة الثورة وأحد المعجبين بالرئيس الراحل جمال عبد النـاصر، إستعـداده لأن يتخلى عن زعـامة شعبـه للرئيس المصري أنـور السادات، حيث أن مصر تعد من حيث عدد السكان أكبر دولة عربية وينظر إليها الليبيون وغيرهم من القوميين العرب بأنها زعيمة العالم العربي المتحد. إن رغبة الليبيين في الوحدة قوية إلى الحد الذي يبدون معه إستعـدادهم

* يمكن مقارنة موقف ليبيا بإصرار بروسيا على تحقيق وحدة المانيا

للتنازل عن سيادتهم، وذلك هو التحدي الذي تقدمه ليبيا إلى العالم العربي.

وأقامت ليبيا مع دول القارة الأفريقية علاقات على نطاق لم يحدث من قبل وحققت تقارباً وثيقاً مع الدول والشعوب الإسلامية في ربوع العالم.

وباتت الجمهورية العربية الليبية منذ عام 1969 تشكل تحدياً لشعبها نفسه، وذلك في سعيها الدائب نحو إضفاء الطابع العصري وخلق أمة قوية بقيمها وتقاليدها بعيداً عن المؤثرات والضغوط الأجنبية، وتوفير كل ما تجلبه مواردها الطبيعية من مكاسب لشعبها بتحويل ثروة البلاد إلى خدمات في ميادين الزراعة والتعليم والإسكان والصحة والرعاية الإجتماعية، والواقع أنه من النادر أن حقق شعب لنفسه قدر ما حقق الشعب الليبي في مثل هذه الفترة الوجيزة.

إن ثورة الفاتح من سبتمبر تمثل تحدياً حقيقياً لليبيا وللعالم العربي ولأفريقيا بل وللعالم عن بكرة أبيه، فقد وضع شعب هذه الدولة الصغيرة مصيره في يده وحقق ما استطاع من تحقيقه بفضل ما حباه الله من موارد طبيعية، فهذه الدولة النامية تحاول الإضطلاع بتجربة جريئة تتمثل في الإستقلال السياسي عن تكتلات القوى، ومن ثم تصبح مثالاً للزعامة السياسية الإيجابية التي يمكن لدول العالم الصغيرة أن تحذو حذوها. ولا يجد المرء في العالم قادة ثورة هكذا نذروا أنفسهم من أجل أن يعود شعبهم تدريجياً إلى الديمقراطية الحقيقية ويسهم في حكم نفسه على كافة المستويات. ففي ذلك تحدٍ لعلماء السياسة والمؤرخين الإجتماعيين يدعوهم إلى أن يتابعوا - في عالم يحكمه الإحباط والإندفاع - عن كثب حماس الليبيين في سياساتهم الجديدة التي هي نمط جديد من السياسة التي تعود إلى المبادىء الأساسية للديمقراطية اليونانية وإلى المساواة العربية التي سادت في فجر الخلافة الإسلامية.



ثانياً:

المعالم الجغرافية

حدود ليبيا:

تقع ليبيا في قلب شمال إفريقيا ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1900 كيلومتر، وتمتد أراضيها الفسيحة من وسط ساحل شمال إفريقيا على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط أفريقيا، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق مصر وجزء من السودان ومن الجنوب النيجر وتشاد والسودان، وفي أجزاء من الجنوب والغرب تتصل بالجزائر وفي الشمال الغربي بتونس، فحدود ليبيا تمتد في خطوط تكاد تكون مستقيمة عبر المناطق الصحراوية المترامية.

لقد تقررت حدود ليبيا في فترة ما قبل الإستقلال، فحدودها الشمالية مع تونس حددتها إتفاقية بين تركيا وفرنسا أبرمت في 19 مايو عام 1910، وحدودها الجنوبية والغربية الجنوبية حددتها المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا في 12 سبتمبر من عام 1929، ثم عدلت جزئياً بموجب إتفاقية فرنسية ـ ليبية في عام 1956. كذلك قرر الإتفاق الفرنسي الإيطالي في 10 يناير من عام 1924 الحدود الجنوبية كما بذلت محاولة في 7 يناير عام 1935 لإعادة النظر في الحدود الجنوبية. إلا أن هذه الاتفاقية لم توافق عليها إيطاليا، وامتدت لعبة تقرير الحدود الحالية عن طريق تبادل المذكرات في 20 يوليو عام 1934 بين بريطانيا ومصر و إيطاليا. ثم تقررت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها الشرقية مع مصر بموجب اتفاق عقد بين مصر وإيطاليا في 6 ديسمبر عام 1925. والجدير بالذكر أن الحدود الليبية (باستثناء الإتفاقية الفرنسية ـ الليبية في عام 1956) لم يشترك الليبيون في تحديدها. ومع ذلك لم

تثر أية مشاكل خطيرة حول هذه الحدود، ويأمل الليبيون في أن يكون قريباً ذلك اليوم الذي تصبح فيه الحدود مع مصر والجزائر وتونس والسودان مجرد حدود إدارية لدولة عربية متحدة.

وتبلغ مساحة ليبيا 685 ألف ميل مربع أي ما يعادل مساحة ولاية تكساس الأمريكية مرتين ونصف المرة أو سبعة أمثال مساحة بريطانيا، كما أن ليبيا رابع دولة، من حيث المساحة، في القارة الأفريقية فضلاً عن أنها تتمتع بمركز استراتيجي هام، فطرابلس وبنغازي هما أقرب الموانىء التي تعمل طوال العام إلى مالي والنيجر وتشاد في تجارتهم مع أوروبا كما أن ليبيا تمثل حلقة إتصال بين أفريقيا وأوروبا وهي طريق تجاري طبيعي بين هاتين القارتين، إنها الجسر الذي يربط بين ما يسمى بالمغرب العربي والمشرق العربي، ومن ثم تجمع بين تقاليد هاتين المنطقتين من العالم العربي.

المناخ:

يتأثر مناخ ليبيا بالبحر المتوسط في الشمال وبالصحراء في الجنوب، فمناطق طرابلس وبرقة الساحلية الضيقة تتأثر بالبحر المتوسط بينما تترك الصحراء تأثيرها على بقية البلاد، فالرياح الجنوبية الجافة التي تسمى برياح القبلي تهب في أواخر الربيع وأوائل الصيف وتؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في الشمال لتصل إلى 30° و 40° مئوية خلال ساعات معدودة وتحجب الشمس وتضر بالمحصولات الزراعية بما تثيره من غبار، في كل مكان، وبإستثناء هذه الظاهرة المناخية الطارئة يسود الشريط الساحلي لطرابلس وبرقة مناخ البحر المتوسط مع بعض الإختلافات البسيطة، فهو حار رطب صيفاً، بارد ممطر شتاءً وتقل درجة الرطوبة في منطقة الجبل الأخضر ببرقة، ويسقط الثلج أحياناً في بعض مناطق جبل نفوسه والجبل الأخضر وتصل الأمطار التي تسقط في الأقاليم الشمالية إلى 20 بوصة سنوياً في الفترة ما بين نوفمبر ومارس، أما في الجنوب فليست الأمطار بهذه الوفرة وخاصة في فزان والمناطق الصحراوية.

ملامح طبيعية:

تنقسم ليبيا إلى أربع مناطق جغرافية: طرابلس في الشمال الغربي ولها

شريط ساحلي خصب يتصل بسهل ساحلي منخفض يعرف بسهل جفارة الذي تتبعه سلسلة من التلال تعرف، بوجه عام، بالجبل. وتعد هذه المنطقة من أهم مناطق ليبيا وبها أكبر كثافة سكانية.

وفي الجنوب من طرابلس منطقة فزان التي بها عدد من الواحات المتناثرة في قلب صحراء مترامية إلى جانب جبال الصحراء الوسطى في أقصى جنوب فزان.

أما برقة في الشمال الشرقي فتضم شريطاً ساحلياً ضيقاً مع هضبة عالية تكسوها أشجار جميلة تعرف بالجبل الأخضر الذي يضاهي، إن لم يكن يفوق، في سحره وجماله، جبال لبنان وسويسرا؛ وتنحدر الهضبة بشدة ناحية الغرب إلى شواطىء خليج سدرة والصحراء الممتدة مسافة ثلاثمائة ميل غرب طرابلس.

أما جنوب برقة أو الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوب الجبل الأخضر فهي في أساسها صحراء باستثناء الإقليم الشمالي وبعض الواحات القليلة المتناثرة مثل واحة الجغبوب وواحة الكفرة التي تعتبر أهم واحة في ليبيا، كما تمتد من أقصى الجنوب سلاسل جبال تبستي في وسط الصحراء لتصل إلى جبال الصحراء الوسطى في جنوب فزان.

لقد أسفرت هذه التقسيمات الطبيعية، بوجه عام، عن تطورات سياسية وإقليمية بين الحين والآخر. فقسمت البلاد، ذات يوم، إلى ثلاثة كيانات سياسية على أساس أقسامها الطبيعية هي: طرابلس وبرقة وفزان، إلا أنه بفضل الوعي القومي والنضج السياسي أزال الليبيون هذه الإنقسامات السياسية لتصبح من مخلفات الماضي. ولما كانت الصحراء حائلاً دون الإتصال بداخل ليبيا، أخذت السلطات الليبية تعمل جاهدة على ربط الأقاليم الجنوبية ببقية البلاد بشبكة من الطرق البرية والجوية، فإندثرت عزلة فزان إلى الأبد وأزيل الحاجز الصحراوي الذي كان يفصل بين طرابلس وبرقة ولم تعد صحراء «سدرة» القاحلة حاجزاً طبيعياً.



ثالثاً:
النظام المركزي

في ديسمبر من عام 1951 حصلت ليبيا على استقلالها ففرض الملك إدريس، تسانده القوى الأجنبية، نظاماً اتحاديا بالرغم مما أبداه السواد الأعظم من أفراد الشعب من معارضة شديدة. وكانت المعارضة لهذا النظام قد خفت حدتها خشية أن تؤدي المعارضة إلى تأجيل خطط الإستقلال أو إلغائها، فأشد ما كان يخشاه معارضو النظام الإتحادي هو أنه في دولة ناشئة صغيرة مثل ليبيا قد يضعف النظام الإتحادي السلطة المركزية ويخضعها للنفوذ الأجنبي، فضلاً عن أن الإحتفاظ بثلاث حكومات إقليمية في طرابلس وبرقة وفزان إلى جانب الحكومة الإتحادية أمر باهظ التكاليف. وكان في رأي الغالبية أن النظام المركزي أكثر ملائمة لليبيا لقلة سكانها وشدة تجانسها لأن النظم الإتحادية تطبق في بلاد لا تجانس في شعوبها مثل كندا أو الولايات المتحدة أو سويسرا حيث الأجناس مختلفة والمساحات شاسعة، أما ليبيا فهي أشبه ما تكون بفرنسا أو إيطاليا أو اليونان من حيث تجانس سكانها وتواجدهم في منطقة جغرافية من السهل نسبياً حكمها؛ وساد الرأي بأنه في ظل نظام مركزي لن تكون ثمة حاجة لأكثر من مستوى حكومي يتيح للحكومة قدراً من المرونة يمكنها من التصدي لأزماتها دون خوف من القيود الدستورية. ومن ثم اعتبر النظام المركزي بالنسبة لليبيا نظاماً عملياً يساعد على تبسيط الأمور السياسية في بلد ليست له تجربة سياسية، لا سيما وأن الحكومة المركزية هي وحدها القادرة على معالجة القضايا الدولية.

فالنظام المركزي يؤكد الطابع القومي لا المحلي ويحد من احتمال التضحية بالمصلحة القومية في سبيل المصلحة الإقليمية، وعلى الرغم من معارضة الملك إدريس ومستشاريه البريطانيين فرضت طبيعة الأمور تطبيق

النظام المركزي في أبريل من عام 1963 حين أثبتت التجربة الإتحادية فشلاً اعترف به الملك ادريس نفسه الذي أصدر في 27 أبريـل من عام 1963 مرسوماً يقضي بإلغاء النظام الإتحادي وإقامة النظام المركزي. ومما يدعـو للسخرية أن استقلال ليبيا في عام 1951 كان محفوفاً بالأخطار من جراء تلك المسألة بالذات وأن أولئك الذين كانوا يعارضون الأخذ بالنـظام الإتحادي وافقوا عليه في تردد لا لسبب إلا الرغبة في نيل الإستقلال.

لكن في عام 1963 لم يعد ثمة مبرر بوجود النظام الإتحادي وتحققت، في نهاية المطاف، وحدة هذا الشعب الصغـير. فألغيت الإدارات الإقليمية الثلاث وباتت السلطة كاملة لحكومة مركزية واحدة وقسمت البلاد إلى عشر وحدات إدارية تعرف بالمحافظات يتولى شؤون كل منها محافظ تعينه الحكومة المركزية. وبعد قيام ثورة 1969 أعيد تنظيم المحافظات وبعد ابريل من عام 1973 كفت الحكومة المركزية عن تعيين المحافظين وأصبحوا ينتخبون بواسطة اللجان الشعبية بالمحافظات.

والمحافظات العشر هي: طرابلس والزاوية وغريان والخمس ومصراته والخليج وبنغازي ودرنه والجبل الأخضر وسبها (انظر الخريطة).

رابعاً،

السُّكَّان

في عام 1973 أجري آخر إحصاء رسمي للسكان وهو أول إحصاء وأشمله حين بلغ عدد السكان 2,257,000 نسمة ارتفع في منتصف عام 1975 إلى 2,683,000.

التوزيع العرقي للسكّان

العَرَب:

إن الغالبية الساحقة من الليبيين عرب مسلمون سنيون على المذهب المالكي. وكان العرب قد وفدوا إلى ليبيا في موجات هجرة عديدة في القرون السابعة والتاسعة والحادية عشرة حاملين معهم الإسلام واللغة العربية شأنها في ذلك شأن معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛ لكن الطابع العربي الإسلامي لليبيا لم تتضح معالمه إلا بمجيء قبائل بني سالم وبني هلال في القرن الحادي عشر؛ فمن شبه الجزيرة العربية ومصر وفدت تلك القبائل بتقاليدها وأسلوب حياتها إلى ليبيا وخاصة برقة التي تعد واحدة من أكثر المناطق اتساماً بالطابع العربي في العالم، كما أنه بعد سقوط إسبانيا في عام 1492 نزحت هجرات عربية أخرى إلى ليبيا وإلى غيرها من مناطق شمال أفريقيا، غير أن هجرات القرن الحادي عشر تعد في رأي المؤرخين، أهم الهجرات. وكانت هناك جماعات صغيرة مثل البربر العرب والطوارق العرب والدواده العرب والتبو العرب.. .. الخ الذين لم يشكلوا سوى نسبة ضئيلة من إجمالي السكان. فلم يكن عدد الطوارق يزيد عن واحد في المائة من مجموع السكان وكانوا يعيشون أساساً في الجنوب الغربي حول الشط

وغـدامس، وهم مالكيـون كبقيـة الشعب الليبي لهم عبـاداتهم المتعـددة وتقاليدهم الكثيرة من بينها أن الرجال يتلثمون ونساءهم لا ترتدين حجاباً، ويشارك الطوارق هذا التقليد جماعة التبو الذين لم يكن عددهم يزيد كثيراً عن ألف نسمة وكانوا يعيشون في جنوب ليبيا ويتحدثون لهجة ترتبط بإحدى اللهجات النيجيرية. أما جماعة الدواده فكانت قبيلة صغيرة جداً لا يتجاوز عدد أفرادها بضع مئات.

لقد إندمجت هذه الجماعات الصغيرة كلها في المجتمع الليبي الجديد دون مشقة إذ ساعدت ضآلة عددها على إندماجها سلمياً دون التعـرض لتقاليدها وأسلوب حياتها.

كذلك كانت تعيش في ليبيا جماعتان صغيرتان، اليهود والإيطاليون، رحلتا عن البلاد. كان الكثيرون من اليهود قد وفدوا أصلاً من اسبانيا في القرن الخامس عشر كلاجئين فلاقوا ترحيباً من العرب؛ لقد بلغ عددهم في عام 1948 نحو 35 ألف نسمة حين أخذوا يغادرونها إلى إسرائيل، ولم يكن في ليبيا بعد حرب 1967 غير نفر قليل صودرت معظم ممتلكاتهم في عام 1970 وأعطت لهم الحكومة الليبية سندات تعويض مدتها خمسة عشر عاماً، وكانت الممتلكات المصادرة في معظمها ملكاً للذين غادروا البلاد دون رجعة. وكان اليهود يقومون بدور نشيط في حياة ليبيا العامة والتجارية دون أن يتعرضوا لما تعرض له إخوانهم في أوروبا من ضغوط وقيود، ولم يصبح وضعهم في ليبيا حساساً إلا نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي.

أما الإيطاليون فكانوا، حتى عام 1970 لا يزالون أقلية كبيرة في ليبيا، فمع الإحتلال الإيطالي الذي وقع في عام 1911 أخذ عددهم يتزايد باطراد حتى بلغ 70 ألف نسمة. وما أن إنزاح الحكم الإيطالي في عام 1943 حتى شرع عددهم يتناقص ليصبح، وفقاً لإحصاء عـام 1964،حوالى 30 ألف نسمة، إذ لم يستطع الكثيرون من الإيطاليين التكيف مع وضع ليبيا المستقلة وظلوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم من طبقة أرفع وراحوا يعيشون ويعملون داخل جماعات منعزلة ترفض في حالات كثيرة دخول الليبيين إلى دوائرهم الخاصة المغلقة؛ حاسبين أن بوسعهم مـواصلة الحياة في ليبيـا بمعزل عن

الغالبية، وظلوا يسيطرون على قطاع كبير من حياة طرابلس الإقتصادية في القطاعين التجاري والصناعي، لكن في عام 1970 أممت أراضيهم وممتلكاتهم لتعود إلى ليبيا والليبيين، ولما كان الإيطاليون قد إستولوا على تلك الممتلكات إبان الإحتلال فقد اعتبرتها السلطات الليبية ممتلكات مغتصبة من أصحابها الشرعيين، ومن ثم كان التأميم تحقيقاً للعدالة، فما كان من معظم الإيطاليين إلا أن غادروا البلاد؛ واليوم ترحب ليبيا بإيطاليين من نوع مغاير لأولئك المستعمرين الإيطاليين السابقين.

ويقدر عدد الأجانب المقيمين في ليبيا حالياً بأكثر من 300,000 نسمة من مصريين وفلسطينيين وفرنسيين وسوريين وباكستانيين ومالطيين ويونانيين وأرمن وأوروبيين وبعض الأمريكيين العاملين في شركات النفط.



خامساً:
العقيدة الدينية

ليبيا، كما سبق أن ذكرنا، دولة إسلامية سنية على المذهب المالكي، ويعتقد المالكيون أن القرآن والحديث هما المصدران الوحيدان للعقيدة الإسلامية بينما يؤمن بعض السنيين بأن الإجماع والقياس مصدران آخران.

تترك العقيدة الدينية في ليبيا بصماتها على أوجه الحياة كافة، إذ يرتبط الشعب ارتباطاً جذرياً بعقيدته الإسلامية وتتمسك الحكومة الثورية بشدة بالإسلام وقد أكدت تمسكها بالقيم الإسلامية في مناسبات عدة، وفي نوفمبر عام 1973 صدر القانون المدني الجديد مؤكداً الشريعة الإسلامية في كافة جوانب التشريع الليبي، كما أنه تطبيقاً للشريعة الإسلامية حرمت، بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، جميع المشروبات الكحولية وأغلقت النوادي الليلية وحظرت كافة ألوان اللهو البذيء.

وينص الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر من عام 1969 في مادته الأولى على أن الإسلام دين الدولة وأن الدولة ترعى حرية إقامة الشعائر الدينية طبقاً للتقاليد المرعية وبذلك تكفل حرية العقيدة للآخرين.

والعقيد القذافي نفسه مسلم متدين شديد التمسك بعقيدة آبائه ويعمل جاهداً في سبيل نشر الإسلام في العالم، ولذا شجع على إقامة جمعية الدعوة الإسلامية تحت رعاية رجل بارز مثقف يدعى الشيخ محمود صبحي الذي عينه مجلس قيادة الثورة أميناً عاماً لهذه الجمعية، التي يتركز نشاطها في نشر الإسلام في ربوع العالم وتقديم المساعدات للمسلمين أينما وجدوا، وعلى هذا الأساس يحظى مسلمو الفليبين بالتأييد في نضالهم من أجل حقوقهم.

كذلك يلعب المفتي دوراً رئيسياً في حياة ليبيا مثلها في ذلك مثل كل بلد

إسلامي آخر واختير الشيخ الطاهر الزاوي مفتيا للبلاد، وكثيراً ما يجري العقيد القذافي المشاورات مع رجال الدين؛ وفي زيارة رسمية قام بها العقيد القذافي لكل من يوغسلافيا وفرنسا في شهر نوفمبر عام 1973 صحبه كل من الشيخ الزاوي والشيخ صبحي، وتركز الإهتمام أثناء الزيارة على الأقلية المسلمة في يوغسلافيا. وهذه أول مرة في العصر الحديث تهتم فيها دولة إسلامية إهتماماً خاصاً بالمسلمين في ربوع الأرض.

وإنطلاقاً من الشعور ذاته انشىء صندوق الجهاد في عام 1970 ليقدم المعونة للنضال الفلسطيني ضد إسرائيل، تلك الدولة التي تعتبرها ليبيا خطراً يتهدد الأمة العربية بأسرها.

ومن الأهمية التاريخية بمكان أن نشير إلى أن الجماعة السنوسية المعروفة التي ظهرت في القرن التاسع عشر قد فقدت قوتها كحركة دينية بعد أن دمر الإيطاليون زواياهم الدينيةوالتعليمية. في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، كانت السنوسية قوية في برقة وبعض مناطق فزان واستغل الملك السابق ادريس مكانته كزعيم للسنوسية لتدعيم مركزه السياسي، غير أن الصراعات في داخل الحركة السنوسية ذاتها أدت إلى إنهيار نفوذ السنوسية بل وإلى إنقراضها. وفي اكتوبر من عام 1969 عين مجلس قيادة الثورة مشرفاً على ما تبقى من الممتلكات السنوسية وخاصة المراكز التعلمية، وأدمجت في نوفمبر عام 1970، الجامعة الإسلامية التي تشرف عليها السنوسية في الجامعة الليبية. وهناك مركز البحوث الإسلامية في البيضاء الذي أصبح مركزاً للدراسات الإسلامية بالنسبة للعالم الإسلامي كله، وتجلب المنح السخية الدارسين المسلمين من جميع أنحاء العالم ليتلقوا العلوم الإسلامية في ليبيا.

وتعبر خطب العقيد معمر القذافي الذي يضمها كتاب «ثورة الشعب العربي الليبي»[1] بوضوح عن أن الإسلام هو محور ثورة ليبيا الجديدة، ويصف

---

(1) معظم الفقرات الواردة في هذا الكتاب من خطب العقيد القذافي مقتبسة من كتاب «ثورة الشعب العربي الليبي» الصادر عن وزارة الإعلام والثقافة الليبية. أما الفقرات الأخرى من خطب وتصريحات القذافي فقد أقتبست من كتيبات أصدرتها أيضاً وزارة الإعلام والثقافة الليبية.

الإسلام بعبارات ثورية معاصرة إذ يـرى فيه النـظام الوحيـد الذي يحـل مشكلات الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية على هذه الأرض كما يعده بالحياة السعيدة في الآخرة. ويرى في الإسلام فلسفة حية لو أنها عرفت في جميع أنحاء العالم لاعتنقتها البشرية جمعاء، فمن يريد فهم ما يجري فوق الأرض الليبية تعين عليه أن يدرك أن العقيدة الدينية تحتل مكانة في غاية الأهمية هناك.

والإسلام مرادف لنضال الإنسان من أجل تحقيق العدالـة التي هي هدف من الأهداف الهامة للثورة ويؤكد العقيد القذافي أن الإسلام لن يستغل لخدمة مصالح الأقلية كما كان الحال في ظل النظام الملكي، كما أنه يندد بموقف أولئك الذين يدّعون أنهم مسلمون متدينون في حين أنهم يحيون حياة فاسقة ويبيعـون ضمائـرهم ويهزأون بـالشعب وهـم في الحقيقة يكـرهون الإسلام والعرب. ويعلن العقيد القذافي بأن الثورة قامت للتصدي لأناس من هذا النوع وأنها تهدف إلى السير في طريق الإسلام الحقيقي؛ وهذا يبين بجلاء أن الإسلام هو محور المجتمع الليبي الجديد الذي يجب أن يكون قوياً ونقياً.

ويؤكد العقيد القذافي أن الإسلام دين عالمي، لكنه لا يقضي على القومية. فالعالم مكون من قوميات والقضاء على هذه القوميات هو أشبه ما يكون بالقضاء على الأسرة في المجتمع، وهذا إعتراف بيّن بالقومية، ويتضح ذلـك من سؤال القذافي البـلاغي التالي: لمن نقـدم المساعـدة؟ أنقـدمهـا للمسلمين المناضلين في الفلبين أم للعرب المناضلين في فلسطين؟ من الطبيعي أننا نساعد أولاً الفلسطينيين ثم المسلمين في الفلبين، فالإسلام هو الروح والعرب هم الجسد. والعرب هم جنود الإسلام وهم أول من حملوا رسالة الله، وفوق أرضهم تنبأ الأنبياء وبلغتهم نزل القـرآن وأختارنـا الله لتحقيق رسالته. ويرى القذافي أنه يتعين على العرب أن يتحدوا أولاً ثم تأتي مرحلة التفكير في إقامة أحلاف مع الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

ويضيف العقيد القذافي: «إن الإسلام دين تقدمي ومن ثم يساعد على تقدم الإنسان، وبدونه يصبح الإنسان عبداً للأمور المادية في حين أنه يتعين على المسلمين أن يكونوا عبيداً لله وحده ـ إن قلوبنا عامرة بالإيمان ومن ثم

فنحن أكثر شعوب العالم حرية. إن بعض الزعماء العرب يحجمون عن مناقشة الإسلام بل ويخجلون من آداء الصلاة جهاراً لأنهم يخشون من أن يوصفوا بالرجعية، وهذا أبعد ما يكون عن واقع الأمور، فنحن ثوريون والإسلام هو الثورة الحقيقية والإسلام تقدمي في حين أن الشيوعية والليبرالية رجعيتان. لقد ناقش الإسلام العدالة والإشتراكية قبل ماركس ولينين ودعا إلى المبادىء الإنسانية وتحرير الزنوج كما شجع التعليم ودافع عن حقوق المظلومين قبل أن يتفوه ماركس أو لينين أو ماو أو كاسترو بكلمة واحدة حول هذه القضايا، فساند الإسلام الفقراء ومن ثم فرض الزكاة. والزكاة ضريبة إختيارية يجمعها المسلمون لخدمة الجماعة ولا تقل أهمية عما يسمى في القرن التاسع عشر والعشرين بالضمان الإجتماعي، وأزال القرآن، وفقاً لما ذكره القذافي، الفوارق بين الطبقات قبل الشيوعية وقاتل الإستعمار الأجنبي بالرغم مما يدعيه بيان موسكو لعام 1954 ... الإسلام هو الذي دفع الليبيين إلى مقاومة الإحتلال الإيطالي.

ويرى العقيد القذافي في الإسلام ثورة مستمرة لخير البشرية حيث أنه يعالج المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بل وقضايا السلام والحرب. فالإسلام يحارب التفرقة العنصرية والفساد والتعصب ضد أولئك الذين لا يتحدثون العربية ولا يدينون بالإسلام. ويشير العقيد القذافي إلى أن الثورة الثقافية لم تستورد من الصين بل وجدت أولاً في الإسلام الذي ليس هو عقيدة أولئك الذين يجلسون في المساجد أو حتى في الكعبة ولا يأتون شيئاً سوى الصلاة بل هو دين العمل والنضال الذي يدافع عن الاشتراكية والوحدة والحرية التي اتخذت منها الثورة أهدافها.

كل هذا يعكس بوضوح رأي قادة الثورة في دور العالم الإسلامي، فهم يرون في الإسلام ثورة مستمرة وحقيقية لها رسالة خاصة لعالم القرن العشرين كما يعلنون بوضوح أن الإنسان بدون عقيدة هو في خطر بالغ.

ولكي يفهم المرء منطق العقيد القذافي وبعده عن التعصب الأعمى يتعين عليه أن يفكر في موافقته بل وفي تشجيعه على ترجمة القرآن إلى اللغات الأخرى. فالقرآن أنزله الله باللغة العربية على نبي عربي فوق أرض عربية

ولكن العقيد يؤكد ضرورة تقديمه للآخرين بلغاتهم حيث أن الإسلام يهدف إلى تحرير البشر والقضاء على الفساد وتحقيق الخير العام، ولم يحدث من قبل أن دعا زعيم مسلم ملتزم جاد بترجمة القرآن إذ كان معظمهم يعتبر مثل هذا العمل عملاً محرماً. كذلك تبنى العقيد القذافي قضية جعل الإسلام عالمياً بحق وذلك عن طريق توضيح رسالة النبي محمد ﷺ للعالم بأسره وهذا دليل على أنه زعيم مستنير إيجابي يرغب في أن يفتح أبواب العالم أمام الإسلام لا أن يجعله قاصراً على أفراد جماعة الأخوان المسلمين السرية التي أسسها في عام 1928 حسن البنّا بهدف بعث الإسلام في داخل حدود العالم العربي بأساليب سرية هدامة. ويستنكر العقيد القذافي مثل هذه السرية ويعلن بأن الإسلام عقيدة عالمية وليس بحاجة إلى أن يكون سرياً وخاصة في الدول الإسلامية وأن الذين يريدون خدمة الإسلام عليهم أن يقدموا هذه الخدمة جهاراً وليس سراً، بل ذهب إلى تحدي جماعة الإخوان المسلمين من أن يقيمو حركتهم في الدول غير الإسلامية ووعدهم بالمساندة، ويؤكد بأنه لا يكره جماعة الإخوان المسلمين بل يكره طابعها التآمري، فلو كان العقيد القذافي متعصباً، كما يعتقد بعض المضللين في الغرب، لأيد تعصب جماعة الإخوان المسلمين.

لقد وعد العقيد القذافي بمراجعة التشريعات الليبية لتصبح طبقاً للشريعة الإسلامية، وعهد بتلك المهمة إلى لجنة قضائية متخصصة تضم كبار الخبراء برئاسة الشيخ علي علي منصور رئيس المحكمة العليا. وفي نوفمبر من عام 1973 أعيدت صياغة النظام التشريعي على أساس الشريعة، وسوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الرابع.



سادساً:

ليبيا الحضر والريف والبدو

لم يكن في ليبيا قبل الإستقلال، قابلية تذكر للتغيير الإجتماعي؛ لكن بعد اكتشاف النفط في عام 1959، وقيام الثورة في عام 1969، أخذ الولاء القبلي الذي كان الطابع المميز للمجتمع الليبي يتحول إلى ولاء أوسع نطاقاً، ألا وهو الولاء للأمة. كانت القبيلة تنقسم إلى عشائر والعشيرة إلى عدد من الأسر وهكذا كانت العشيرة والأسرة والفرد يدينون بالولاء للقبيلة التي يحكمها شيخ يتولى حكم القبيلة بالتأييد الإجماعي وليس بالإرغام، ومع ذلك لم يكن الفرد حتى آنذاك يعرف غير قبيلته، كما كان يحيا حياة جامدة داخل إطار مجتمعه، ولم يمتد النظام القبلي ليشمل المناطق الريفية فحسب بل مناطق الحضر على حد سواء؛ وبمرور الزمن إنهار هذا النظام، كما إنهار النظام الملكي، وجاءت ثورة الفاتح من سبتمبر ليتحول ولاء القبائل إلى ولاء للأمة ككل، ويحل الوعي القومي بمفهومه الحديث محل النزعات القبلية الحقيقية.

وينقسم المجتمع الليبي إلى مجتمعات الحضر والريف والبدو، ويتميز كل من هذه المجتمعات بروابط وثيقة بين أبنائه لأنه مجتمع مغلق إلى حد ما. ولما اكتشف النفط تحطمت هذه النظرة وظهرت حركة إجتماعية واسعة، وانطلق الكثيرون من أهل الريف والبدو يتركون مجتمعاتهم بحثاً عن عمل في المدن وفي حقول النفط وأخذت القيم التقليدية تضعف رويداً رويداً لتحل محلها قيم جديدة، وبدأت الحكومة تولي الإهتمام بتوطين البدو فشيدت لهم المباني كما وفرت لهم فرص العمل. وبات مؤكداً أن هذا الوضع الجديد سوف يغير من أسلوب حياة البدوي بإدماج هؤلاء الناس، الذين كانوا يحيون حياة منعزلة، في ليبيا القرن العشرين.

وتوفر المدن دائماً فرص عمل جديدة وبيئة مغرية لأهل الريف والبدو.

لقد بدأت الهجرة إلى المدن الليبية في الثلاثينات وشرع المهاجرون يستقرون حول المراكز الحضرية في كل من طرابلس وبرقة ـ وتشير تقديرات عام 1972 إلى أن 65 في المائة من السكان استقروا في منطقة طرابلس و30 في المائة في برقة و5 في المائة في فزان.[1] وكانت طرابلس وبنغازي أكثر المدن تأثراً بالنمو الحضري، فإزداد عدد سكان طرابلس من 130 ألف نسمة عام 1954 إلى 400 ألف نسمة في 1970، أما بنغازي فقد إزداد سكانها في نفس الفترة من 70 ألفاً إلى 300 ألف نسمة. [2]

وتعيش غالبية الليبيين في المدن وفي القرى، ومع ذلك لا يزال البدو يشكلون نسبة في التوزيع الإجمالي للسكان، ويرفض الكثيرون منهم الإستقرار وتحاول السلطات تشجيعهم عن طريق توفير المسكن والتعليم وغيرهما من الحوافز كالرعاية الطبية المجانية. ومن عادة البدو أنهم يبحثون عن مناطق جديدة يتوفر فيها ما تحتاجه ماشيتهم من مراعٍ ومياه، وفي بعض الأحيان تقوم الحكومة ببناء المدارس بالقرب من خيامهم أملاً منها في تشجعيهم على الإستقرار الدائم، وبوجه عام انخفضت نسبة البدو بشدة[3] بل سوف تزداد انخفاضاً كلما إزداد عدد الذين يستقرون في مساكن مستقرة دائمة. وتشهد ليبيا، بعد عام 1959، تغييراً جذرياً مع زيادة عدد الذين يستقرون ويشتركون في بناء أمة جديدة، كما تشجع الحكومة بشدة المجتمعات الريفية وتسعى جاهدة إلى وقف زحفهم المتزايد من الريف إلى الحضر، وهي ظاهرة تترك تأثيرها على معظم شعوب العالم. وتأمل الحكومة الليبية، عن طريق ما تقدمه إلى المزارعين من حوافز، في أن تبقيهم في المزرعة[4]، فهذا أمر هام وحساس

---

(1) الجامعة الأمريكية، كتيب حول جغرافية ليبيا، واشنطن، مكتب المطبوعات الحكومية الأمريكي، 1973 ص 60.

(2) المرجع السابق ص ـ 57.

(3) المرجع السابق: البدو وشبه البدو نقصت نسبتهم من 26% في عام 1954 إلى 22 % في عام 1964.

(4) بفضل ما تحقق في السنوات الأخيرة من منجزات في القطاع الزراعي بدأت الهجرة من الحضر إلى الريف (الناشر).

بالنسبة لتطور دولة ترغب في تحقيق الإكتفاء الذاتي وتولي الزراعة أهمية بالغة كما سنرى فيما بعد.

وبالرغم من كل ما طرأ على مجتمعات الحضر والريف والبدو من تغييرات فإن الأسرة لا تزال أساس المجتمع الليبي، وتؤمن الحكومة الثورية إيماناً راسخاً بأن قوة الأمة تعتمد، إلى حد كبير، على الأسرة التي تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع الليبي كما أن الفرد الليبي يضع أسرته فوق كافة الإعتبارات الشخصية وأنه على إستعداد أن يضحي بنفسه في سبيل أسرته، فالزواج على سبيل المثال، أمر متعلق بالأسرة أكثر منه مسألة شخصية؛ كما يظل جميع أفراد الأسرة تحت رعاية الأب، فالفتاة غير المتزوجة لا تفكر في مغادرة بيت أسرتها إذا كانت من أسرة محترمة وحتى الشبان يعيشون مع والديهم أو ذويهم حتى يتزوجون، وكل هذا يؤكد أهمية الحياة الأسرية ويجعل الولاء للأسرة واجباً فوق كل واجب آخر. ولما كانت المرأة تلعب دوراً هاماً في الأسرة يجدر بنا أن نتناول بالبحث دور المرأة في المجتمع الليبي.



سابعاً:

المرأة في ليبيا

بالرغم من المفهوم السائد بأن المرأة الليبية غير نشطة فقد لعبت دوراً هاماً حتى في حرب التحرير ضد إيطاليا؛ فشارك بعضهن في القتال وقدم معظمهن الخدمات الأساسية للشعب، إذ بينما كان الرجال يخوضون غمار الحرب تولت المرأة رعاية الأسرة وتربية الأطفال، بل كثيراً ما كانت المرأة العائل الأساس للأسرة عن طريق قيامها ببعض الصناعات المحلية مثل صناعة النسيج داخل بيتها.

ولما حصلت ليبيا على الإستقلال في 24 ديسمبر عام 1951 لم يكن بها سوى عدد ضئيل من مدارس البنات يقل كثيراً عن مدارس البنين، ومن ثم كان من الصعب على المرأة أن تلعب دوراً كبيراً في مجتمع يفرض عليها مثل هذه القيود. وحال الحكم الأجنبي، سواء التركي أو الأوروبي، دون خروج المرأة من دارها سافرة على نحو ما هو متعارف عليه في أجزاء أخرى من العالم، فكان الرجال يخشون على شرف نسائهن ولا يخاطرون بأن يجرح الحكام الأجانب كبرياءهم.

لكن بعد الإستقلال أرادت المرأة أن تسهم بدور أكثر إيجابية في تطوير مجتمعها، وظهرت بروح رائدة بين جماعة صغيرة من النساء المثقفات اللائي أردن إعطاء المرأة الليبية دوراً يتفق وروح القرن العشرين، فانشىء عدد من الجمعيات النسائية في الخمسينات لتحسين وضع المرأة الإجتماعي والتعليمي والسياسي واعتبر التعليم أهم سبيل إلى تحرير المرأة ومن ثم بات تعليمها هدفاً أساسياً.

لقد تأسست أول جمعية للمرأة في بنغازي عام 1955 وفي طرابلس عام

1957، وأخذ عدد الجمعيات النسائية يتزايد في بنغازي وطرابلس وفي غيرهما من المدن الليبية، بيد أن جمعيات بنغازي كانت أكثر نشاطاً من غيرها، ومن ثم كانت بنغازي رائدة في الحركة النسائية بفضل قربها من مصر وتأثرها بالحركة النسائية هناك. أما المرأة في طرابلس، من الناحية الأخرى، فكانت أقرب إلى الثقافة الأوروبية، وخاصة الإيطالية، بيد أن التأثير الغربي أو الإيطالي لم يكن قوياً بسبب كبريائها القومي الذي جعلها تتحاشى محاكاة المرأة الغربية.. كان هذا رد فعل قومي طبيعي من جانب شعب تعرض للقمع والمهانة على يد الغزاة الأجانب.

ولما كانت ليبيا في الخمسينات دولة إتحادية كانت الجمعيات النسائية المختلفة في طرابلس وبنغازي مستقلة عن بعضها، وسعى كل منها إلى تحقيق نهضة ثقافية والقيام ببرامج إجتماعية وصحية وخلق الوعي السياسي بين النساء في بعض الأحيان. وبالرغم من منح المرأة حق الإنتخاب في عام 1963 وحق تولي المناصب السياسية إلا أن القلة القليلة مارست هذا الحق. ولم تبرز في العمل الدبلوماسي غير امرأتين اشتغلتا في الأمم المتحدة في أواخر الخمسينات وفي الستينات ... هكذا يتضح أن المرأة لم تسهم في حياة ليبيا السياسية إسهاماً كاملاً إلا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر.

فمع قيام الثورة بدأت مرحلة هامة وجديدة في تاريخ تحرير المرأة التي انطلقت إلى الشوارع معلنة تأييدها للثورة؛ ودعى مجلس قيادة الثورة لأول مرة في تاريخ البلاد السياسي المرأة في ليبيا إلى عقد مؤتمر خاص لبحث مطالبها جهاراً وبصراحة؛ فقد كان المجلس يعي ما تعرضت له المرأة من اضطهاد عبر سنين طويلة، وبرهن، بدعوته إلى عقد هذا المؤتمر، على اهتمام الثورة الصادق بجميع فئات المجتمع.. خاصة وأن الدعوة وجهت إلى الجميع بغير استثناء وبدون تمييز بين المرأة العصرية والتقليدية، والمتعلمة والأمية، والشابة والمتقدمة في العمر. جاءت المرأة الليبية ممثلة لفئات الشعب كافة، كما أنها تحدثت بصراحة تامة وناقشت وجادلت المشتركين بما في ذلك العقيد القذافي نفسه. في هذا المؤتمر طرح على بساط البحث العديد من المقترحات الأساسية التي أقرت في صورة قرارات، وصدرت في صيغة قانون في وقت

لاحق. وفي عام 1972 صرح الرائد عبد السلام جلود، رئيس الوزراء، بأن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لمساندة أهداف إتحاد المرأة.

وإنحلت الجمعيات النسائية التي كانت قد تزايدت وانتشرت بعد الإستقلال لتتوحد في إتحاد قوي واحد أضحى تنظيمًا متكاملاً يهدف إلى خدمة المرأة الليبية في العهد الثوري، وبات الكثير من أنشطة المرأة موزعاً على كافة المستويات الإجتماعية والتعليمية والطبية والعمالية، وما كان يعتبر أهدافاً تسعى المرأة إلى بلوغها أضحى برامج تقوم الثورة بتحقيقها.

لقد شاركت المرأة في الإتحاد الإشتراكي العربي، فلعبت دوراً هاماً في المؤتمر الأول للإتحاد الذي إنعقد في ابريل من عام 1972واحتلت مكانتها في أعلى مستوى من التنظيم، كما أنها تساهم في اللجان الشعبية التي تفسح أمامها المجال حتى لتولي رئاستها، فضلاً عن تعيين ثلاث نساء أعضاء في اللجنة الدستورية الليبية ـ المصرية المكلفة بوضع دستور الوحدة الإندماجية المقترحة بين البلدين.

وفي الإستفتاء الذي أجري في عام 1972 حول إقامة إتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم ليبيا ومصر وسوريا لقيت المرأة تشجيعاً للخروج والإدلاء بصوتها، وأقيمت حتى في المناطق المحافظة مكاتب إنتخابية خاصة بالنساء، وهذا برهان آخر على تشجيع الثورة للمرأة بكل السبل الممكنة حتى تشارك في الحياة السياسية؛ وتعد هذه خطوة تقدمية، ولا سيما في مجتمع ينزع إلى أن يكون مجتمعاً تقليدياً في أسلوب حياته. ولم يحدث من قبل أن بذلت حكومة ليبية مثل هذه الجهود التي تبذلها الحكومة الثورية من أجل مساهمة المرأة في الحياة السياسية للبلاد.

وعقب المؤتمر النسائي الذي انعقد في عام 1970 أصدر مجلس قيادة الثورة عدداً من القوانين يمكن أن توصف بأنها قوانين خاصة بحقوق المرأة؛ فمن حق الرجل في الدول الإسلامية أن يتزوج بأكثر من زوجة لو أراد ذلك، وعادة ما يحدث لو رغب الرجل في الإنجاب وزوجته عاقر؛ لكن القانون الجديد ينص على أنه إذا أراد الرجل الزواج ثانية تعين عليه الحصول

على موافقة زوجته الأولى، وهي خطوة تقدمية من جانب الحكومة الثورية على درب منح المرأة حقوقها.

هناك تشريع تقدمي آخر خاص بالطلاق، لقد حقق الكثيرون من الرجال في ليبيا ما يوصف «بثروة النفط» وبدأوا يعيشون في وضع يصعب عليهم معه التكيف مع زوجاتهم التقليديات خاصة وأنهم إكتسبوا سمات جديدة بفضل رحلاتهم إلى الخارج في الوقت الذي لا تغادر فيه نساؤهم البلاد، هذا فضلاً عن أن اختيار هذه الزوجات ربما كان قد تم بواسطة الوالدين. وتتسع الهوة بين هؤلاء الرجال وزوجاتهم لعدم التوافق الإجتماعي ومن ثم يرغبون في الطلاق، ووفقاً للقانون الجديد يمكن لأولئك الرجال تطليق زوجاتهم لكن لا يسمح لهم بالزواج من أجنبيات حتى لو كن عربيات غير ليبيات، وفي حالات إستثنائية يسمح للرجل بأن يتزوج من غير ليبية لو تسنى له إثبات عجزه عن العثور على زوجة من بنات وطنه. ويهدف هذا التشريع إلى حماية المرأة الليبية مع أطفالها وحماية الأسرة من مثل هذه المرحلة الإنتقالية.

وفي عام 1973 صدر قانون تقدمي آخر يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل تمكنها من اتخاذ الإجراءات القانونية للحصول على الطلاق، وقبل العمل بهذا القانون كان يمكن للرجل أن يطلق زوجته دون الرجوع إلى المحكمة لو توفر لديه الشهود ودفع لزوجته النفقة. لكن هذا كله قد تغير وبات الرجل والمرأة يتمتعان بحقوق متساوية في اتخاذ الإجراءات القانونية من أجل الطلاق وهذا انتصار عظيم على طريق تقدم المرأة الليبية.

كما صدر تشريع آخر يحظر على الشبان العاملين في خدمة الدولة وأجهزتها (العاملون بالسلك الدبلوماسي وموظفو الحكومة والعاملون بالمؤسسات والشركات) من الزواج بغير الليبيات؛ والحكمة من وراء هذا التشريع هو الخوف من ألا تستطيع المرأة غير العربية الإندماج في المجتمع الليبي وتكون النتيجة عزل نفسها وأولادها عن المجتمع فتلحق الضرر بنفسها وبأبنائها وبمجتمعها ويتعذر عليها أن تسهم مع زوجها في هذه المرحلة الحيوية من التطور في ليبيا الحديثة التي تمر بمرحلة غير عادية يتعين عليها فيها أن

تعوض قروناً من القمع الذي خلق مجتمعاً متخلفاً.

إن هذه التشريعات لعميقة الأثر وسوف تلعب دوراً هاماً في تشكيل ما سوف يضطلع به رجال ليبيا ونساؤها في المستقبل. ويخدم القانون الجديد المرأة إذ يقوم على أساس المبدأ القائل بأن التخلف يعيق عملية التغيير ومن ثم أصبحت المرأة في ليبيا تتمتع بنفس حقوق الرجل مثل التساوي في الأجور والمرتبات وهو هدف لم تبلغه بعد المرأة الغربية.

وجدير بالذكر أن عدد الفتيات اللآئي يتدربن على قيادة الطائرات بلغ في عام 1973 ثماني فتيات، فلم يعد ما يحول دون قيام المرأة بأي عمل تختاره، حتى وإن كانت المرأة بطبيعتها تنزع إلى الإهتمام بالتعليم والتمريض والخدمة الإجتماعية والأعمال المكتبية إلى جانب المشاركة في ميدان الإذاعة المرئية والمسموعة وفي الصحافة؛ وترأس إحدى الليبيات تحرير مجلة البيت كما أن عاملات الهاتف جميعهن من النساء إذ يتطلب هذا النوع من العمل صبراً وقدرة على الاحتمال. كذلك أنشئت معاهد الخدمة الإجتماعية لتخريج المزيد من الاخصائيات الإجتماعيات للمساهمة في تطوير المجتمعات الريفية والبدوية خاصة وأن الدولة تستعين بعدد كبير من الاخصائيين والإخصائيات من مصر ومن غيرها من الدول العربية.

وتميل المرأة الشابة (18 - 35) إلى أن تكون أكثر مدنية في أسلوب حياتها من المرأة التي تقدم بها العمر، وتخلى بعضهن عن الحجاب، كما تبدي المرأة في مرحلة العمر (35 - 45) استعداداً للأخذ بالكثير من أساليب الحياة العصرية بما في ذلك التخلي عن الحجاب وعن الثياب التقليدية، لكن اللواتي تتجاوز أعمارهنّ الخامسة والأربعين عاماً فهنَّ أكثر النساء محافظة في اتجاهاتهن بل هن أكثر الفئات جموداً. وفي المدينة، بوجه عام، تقرر الفتاة مسألة زواجها، أما في الريف حيث لا تزال التقاليد أقوى يظل هذا القرار بيد الأسرة، ولا ترى المرأة الليبية أنها منافسة للرجل بل مكملة له، وأن تقدم الرجل تقدماً لها. وقالت لطفية القبائلي ونزهات القريتلي بمجلة البيت للمؤلف «نحن لا نريد المساواة بل الإهتمام المتبادل والثقة المتبادلة»، والواقع أنه ليست ثمة منافسة بين الرجل والمرأة فالعادات والتقاليد تعارض هذا الإتجاه

المعاصر وتظل الأسرة هي أساس المجتمع.

أما حركة تحرير المرأة التي شملت أجزاء كبيرة من العالم الغربي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة فتوجد في ليبيا على نطاق محدود جداً، فالمؤيدون لهذه الحركة قليلون ويتمركزون في معظم الحالات في الجامعات، لكن هؤلاء يدفعون الثمن لآرائهم التي تعتبر غريبة تماماً على التقاليد الليبية، وينظر إليهم على أساس أنهم محاكون للقيم والإتجاهات الغربية التي يرى الليبيون في بعضها سبباً في إنهيار المجتمع الغربي. ويعتقد أن هذه الإتجاهات تضر بالأسس التي تقوم عليها العلاقات الأسرية، حيث أن الحفاظ على الأسرة من مسؤولية المجتمع ككل، وذكرت السيدة رباب أدهم، مديرة مدرسة طرابلس الثانوية للبنات والمربية الليبية البارزة، للمؤلف: «إن الحياة الأسرية هي عالمي» وأضافت أنه لو وُجد في عملها أو في نشاطها العام ما يتعارض مع أسرتها لضحت بكل شيء في سبيل الحفاظ على الأسرة، وراحت تؤكد بأن الأسرة سوف تظل تحتل المكانة الأولى، وأنه لا حل وسطاً لهذه المسألة . .» هذا هو رأي السواد الأعظم من نساء ليبيا المثقفات.

إن المرأة الليبية تعرب عن عدم رغبتها في محاكاة الأساليب الغربية حيث أن لها تقاليدها الخاصة وجذورها العميقة ولا يمكن لشخصيتها أن تتطور إلا بالحفاظ على هذه التقاليد وتلك الجذور، وعلى هذا الأساس فإن قيام مجتمع صحي من الناحية الأخلاقية في ليبيا يتوقف إلى حد كبير على حب المرأة الليبية لبلدها وعلى إخلاصها وتفانيها في خدمته، فمن واجبها رعاية الأسرة وإعداد جيل المستقبل إعداداً سليمًا.

وبالرغم من حقيقة أن المرأة الليبية لا ترغب في محاكاة المرأة الغربية فإنها تحترم واجباتها الجديدة وتنظر إليها بعين التقدير ولا تعارض في أن تتعلم بعقل مفتوح الأفكار البناءة التي تمخضت عن تحرير المرأة الغربية، وتلوح البسمة بادية على وجه المرأة الليبية التي يملؤها حماس وحيوية بميزان شخصيتها الجديدة. ومن الواضح أن الحرية بالنسبة لها لا تعني التردد على الأماكن العامة وعلب الليل.

ولعل بعض الرجال الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم لا يتقبلون

الدور الجديد للمرأة الليبية مثلهم مثل المتقدمات في العمر من النساء اللآئي يرفضن هذا التطور. أما المرأة الشابة المثقفة فلا تريد أن تفرض نفسها وأفكارها على هذا القطاع من الشعب يحدوها الأمل في أن تسود وجهة نظرها رويداً رويداً، فهي لا تهدف إلى القضاء على العلاقات الأسرية في سبيل تحقيق مطامحها الخاصة، بل هدفها الأسمى هو سعادة الأسرة إيماناً منها بأن سعادة الأسرة تخلق مجتمعاً سعيداً، وأن من واجب كل جيل أن يحيا حياته الخاصة دون التعرض لمعتقدات الآخرين وتقاليدهم، وقد تختلف وجهات النظر لكن على الجميع أن يتعلموا الحياة مع وجود هذه الإختلافات، ومن ثم فإن المشكلة السائدة في العالم الغربي التي لا تعترف بالفجوة بين الأجيال لا وجود لها في ليبيا. والواقع أن المرأة الليبية مرت بثورة خاصة بها خلال السنوات القليلة الماضية تتركز أساساً في التعليم؛ فتعليم الكبار يزداد يوماً بعد يوم وتستفيد آلاف النساء من الفرص التي أقيمت لهن لأول مرة في تاريخهن.

وجدير بالذكر أن السيدة خديجة الجاهمي التي تولت رئاسة اتحاد المرأة في عام 1973 واشتركت في لجنة اتحاد الجمهوريات بل التي تعتبر إحدى رائدات المطالبة بحقوق المرأة منذ الحكم الإيطالي قد تعلمت على حسابها الخاص ولم تستفد من التعليم الرسمي وناضلت في سبيل حق المرأة في الإقتراع وبذلت ما بوسعها في خدمة شقيقاتها في جميع أنحاء البلاد، كما أنها تعي جيداً ما تحقق من إنتصارات في ظل ليبيا الثورة.

هناك فوارق هامة بين من يعيشون في مجتمعات الحضر والريف والبدو، تلك الفوارق تترك تأثيرها على المرأة، ففي كل من هذه المجتمعات أسلوب حياة يختلف عن الآخر، بما في ذلك ما يدخل في إطار العلاقات بين الرجل والمرأة.

فالمرأة البدوية أكثر النساء تحرراً، فهي، على سبيل المثال، لا تضع الحجاب، كما تلعب المرأة الريفية دوراً أكبر في الحياة الإقتصادية لمجتمعها، ومن ثم تسهم في شؤون بيتها أكثر من زميلتها في الحضر، أما المرأة الحضرية فإنها، بالرغم من تطورها ووعيها الإجتماعي الذي يفوق وعي كل من البدوية والريفية، تنزع في نواحٍ كثيرة إلى أن تكون أكثر محافظة في ثيابها

وعلاقاتها الإجتماعية. فالمدينة تفرض فاصلاً بين الرجال والنساء يفوق ما هو قائم في الريف أو بين القبائل.

لكن الكثير من هذه التقاليد في سبيله اليوم إلى التغيير، ومع انتشار التعليم سوف تختفي تدريجياً تلك الهوة التي تفصل بين هذه المجتمعات.. إن هذه الفوارق بين القطاعات الإجتماعية الثلاثة وكذلك بين الجيلين القديم والجديد تلعب دوراً هاماً، فضلاً عن أن الإذاعة المرئية تدفع المرأة المحافظة على الخروج من عالمها المغلق وتقرب بين الأجيال إلى جانب كونها وسيلة لتسلية المرأة العاملة.

لقد حققت البلاد من الناحية السياسية وحدة يندر أنها تحققت من قبل، وهي جزء من الثورة التعليمية والفلسفية التي تحققت بفضل الزعامة الديناميكية للعقيد القـذافي ورفقائه في مجلس قيادة الثورة الذين بذلوا قصارى جهدهم لإعادة السلطة كاملة إلى الشعب الذي يعتقدون أنها تنبثق منه. ولسوف تبرز المرأة الثورية الجديدة في هذا المضمار متأصلة في تقاليدها الراسخة والقيم الإسلامية التي ألهمت الثـورة نفسها ودفعت ليبيا في وثبات إلى الأمام في فترة لا تتجاوز سنوات معدودة.

ثامناً:
الجيش وقوات الأمن

الجيش وقوات الأمن من أهم مؤسسات ليبيا الثورية، فهما الوسيلة التي تحققت بها الثورة ولا يزالان آداتها الحامية. ويعتقد أن الجيش حرك المشاعر الكامنة في نفوس الشعب الذي من بين صفوفه خرج الضباط الأحرار ليفجروا الثورة ومن ثم فهم يحسون بعمق رغبات هذا الشعب.

وتنص المادة 26 من الإعلان الدستوري على أن القوات المسلحة في ليبيا ملك للشعب وتشكل درعاً لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها وحماية نظامها ووحدتها الوطنية. وبعكس ما حدث في بعض الدول النامية فإن الجيش لم يتحول إلى طبقة الصفوة التي تنصّب نفسها فوق الشعب بل أن الجيش لا يزال يعمل عن طريق الشعب ومنظماته.

لقد أصبح دور الجيش، في حد ذاته، هاماً بعد ثورة 1969، فقبل الثورة كانت القوات النظامية تقدر بنحو 6500 رجل، بينما بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد، ولم يكن مألوفاً فيما يسمى بدولة ديمقراطية أن تكون قوة الشرطة أكبر من جيشها النظامي، لكن السبب هو شكوك الملك وخوفه من القوات العسكرية التي جاءت من قطاع عريض من المجتمع ولم تكن تخضع لسيطرة الملك المباشرة. أما قوات الشرطة فكانت تتألف من وحدات موالية للملك جاءت من عناصر قبلية ومن قوة برقة الدفاعية. كانت تلك الوحدات، ولا سيما قوة برقة الدفاعية وقوة الأمن القومي (وهي وحدة شبه عسكرية متنقلة) أفضل تسليحاً من الجيش يستخدمها الملك لقمع المعارضة السياسية وإرهاب الشعب. وقام الجيش بعد الثورة بتعيين ضباط عسكريين في المناصب الرئيسية للشرطة كإجراء إحتياطي ضد إحتمال قيام القوات

الملكية بإنقلاب مضاد، وفي سلسلة من القوانين والقرارات الجديدة قام مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بتعديل القانون رقم 18 لعام 1964 الذي ينظم قوات الشرطة، وفي 19 يناير من عام 1970 وضع مجلس قيادة الثورة لأول مرة جميع وحدات الشرطة تحت قيادة موحدة تخضع لوزارة الداخلية؛ وفي 3 فبراير من عام 1970 صدر قرار يقضي بتشكيل الإدارة العامة للمباحث، لحماية حقوق الشعب.

وفي الفترة ما بين 1970 و1973 صدرت سلسلة من القرارات الوزارية لإعادة تنظيم جهاز الشرطة تنظيمًا كاملًا ورفعه إلى المستوى الذي يمكنه من خدمة الشعب والثورة؛ والواقع أن قانون الشرطة لعام 1964 ألغي ليحل محله القانون رقم 6 الصادر في 5 يناير عام 1972 والذي وضع الشرطة في خدمة الشعب والثورة فأضحت جهازاً مدنياً بعد أن كان قوة أمن شبه عسكرية، وأكد القانون الأهداف والمفاهيم الجديدة للشرطة وأدخل تعديلًا أساسياً في اللوائح الخاصة بالنظام والإنضباط ومدة الخدمة وحقوق أفراد الشرطة، وأصبح عملًا ثورياً أن ينضم المرء إلى الشرطة باعتبارها خادماً للشعب وللثورة[1]، فلم تعد الشرطة مصدر خوف بل موضع احترام من الشعب ولا سيما بعد أن أصبح ضباط الشرطة من خريجي كلية الحقوق.

كانت هذه هي روح الثورة وفلسفتها، فالقرارات الوزارية تناولت أساساً إعادة تنظيم قوات الشرطة وإقامة أجهزة جديدة مثل إدارتي الدفاع المدني والحريق اللتين شكلتا بموجب القانون رقم 11 الصادر في 10 مارس عام 1971، ومن بين القرارات الأخرى الهامة، ذلك القرار الذي صدر في 22 مارس من عام 1970 والخاص بإنشاء الإدارة العامة وإدارتي المباحث العامة والشؤون العامة ومكتب الأمن المركزي؛ كما شُكلت إدارة الأمن لمحافظة طرابلس (19 ابريل عام 1970) والبيضاء (7 مايو عام 1970) ـ لقد تغير إسم البيضاء في 23 مايو عام 1971 إلى الجبل الأخضر ـ وبنغازي (30 مايو عام 1970) وسبها (27 أبريل عام 1971) ودرنه (23 مايو عام 1971)(*).

---

(1) وزارة الإعلام والثقافة، ثورة الفاتح من سبتمبر، الذكرى الرابعة، ص ـ 106.

* أعيد تنظيم مديرية الأمن لمدينة بنغازي في 16 نوفمبر عام 1972 بنقل الإشراف على بعض مراكز الشرطة إلى مديرية أمن الخليج كما أعيد تنظيم طرابلس وبنغازي في أول مايو عام 1973.

ثم أنشئت إدارات أخرى بقرارات وزارية من بينها إدارة تموين الشرطة (19 ابريل عام 1970) وإدارة اللاسلكي والطوارىء (13 اكتوبر عام 1970) وإدارة تحقيق الشخصية (4 مارس 1974) وإدارة المرور المركزية والإدارة المركزية للبحث الجنائي في (14 أبريل عام 1971) ومكتب الشرطة الجنائي العربي والدولي في (19 يوليو عام 1971) ووحدات الخزانة العامة ومديريات الأمن العام في عام 1972 ومكتب الأمن المركزي في المطارات والموانىء عام 1972 وإدارة تدريب الشرطة في (13 مايو عام 1973) وقسم الحاسب الألكتروني في (13 مايو عام 1973)؛ ثم أعيد تنظيم إدارة أمن الموانىء في (16 يوليو 1973). وتخضع جميع هذه الأجهزة لوزارة الداخلية مباشرة بينما تخضع وحدات الشرطة لإشراف سلطات الأمن المحلية لكل محافظة. وبالإضافة إلى واجب الشرطة في حماية الأمن والقانون فإنها مسؤولة «عن حماية الأرواح والممتلكات ومنع الجرائم واكتشافها وتوجيه المرور وعن إدارة السجون والدفاع المدني وشؤون الجوازات والجنسية وغيرها من الواجبات الأخرى التي تحددها القوانين واللوائح»[1]. ويتولى تنسيق كافة شؤون الشرطة مجلس الشرطة الذي يرأسه وكيل وزارة الداخلية الذي يرفع التقارير إلى وزير الداخلية ويعتبر مسؤولاً أمامه.

وباتت الشرطة تضطلع بما يوكل إليها عادة في ظل وضع سياسي طبيعي. ولم تعد في ليبيا دولة بوليسية، أما الجيش، من الناحية الأخرى، فقد تولى شؤون الدفاع عن البلاد والثورة، ولم يحدث هذا إلا منذ عام 1969.

وتمتد جذور الجيش الليبي إلى ما قبل الإستقلال عندما تطوع الليبيون لمقاتلة النازيين والفاشيست في شمال أفريقية إبان الحرب العالمية الثانية. كان في ليبيا شعور بالمرارة ضد الإحتلال الإيطالي وأظهر الليبيون إستعداداً للتعاون مع الحلفاء لإلحاق الهزيمة بالعدو المشترك، وشكلت خمس كتائب من القوات العربية الليبية تحت قيادة بريطانية وبرزت إحدى هذه الكتائب في معركة طبرق الشهيرة، وهي إحدى المعارك الحاسمة التي خاضها الحلفاء ضد دول المحور إبان هذه الحرب، ولما وضعت الحرب أوزارها قامت بريطانيا التي

---

(1) الجامعة الأمريكية، كتيب عن جغرافية ليبيا، ص 275.

احتلت شمال ليبيا بتسريح ثلاث كتائب وحولت الكتيبتين الأخريين إلى قوة شرطة محلية تعرف بقوة برقة الدفاعية قوامها ألف رجل معظمهم من برقة تحت قيادة ضباط بريطانيين، وكان على الليبيين أن يظلوا بغير جيش حتى نيل الإستقلال.

وبعد عام 1951 تم إستدعاء المقاتلين الليبيين الذين خاضـوا غمار الحرب العالمية الثانية لتشكيل نواة الجيش الليبي، وفي نوفمبر من عام 1962 تشكل سلاح البحرية ليعقبة السلاح الجوي في اغسطس من عام1963 . ولعب البريطانيون دوراً هاماً في هذه المرحلة في تشكيل القوات المسلحة الليبية حيث أن الملك ادريس استخدم البريطانيين للسيطرة على الجيش الليبي والتحكم في تدريبه، وكان الملك ينفق على قوة دفاع برقة أكثر مما ينفقه على الجيش. كما كان يقرب إليه بعض قدامى الضباط الـذين استطاعـوا مع البريطانيين السيطرة على الجيش الليبي. وفصلت الوحدات القبلية عن الجيش ووضعت لفترة تحت قيادة ضباط أجانب. لقد بذل إدريس ما بوسعه لتأخير قيام جيش قوي حديث فلم يتجاوز الجيش في عهده 6500 رجل، ولم يزد سلاح البحرية عن مائة رجل، وسلاح الطيران عن مائتين كما كانت الميزانية المخصصة لشؤون الدفاع محدودة وما كان ينفقه على عمليات التجسس فاقت مخصصات جيشه، فضلاً عما تعرضت له العناصر التقدمية من قمع، ومع ذلك لم يكتشف أمر الضباط الأحرار الذين تغلغلوا في كل أسلحة الجيش حتى وإن كانوا قد أجلوا القيام بالثورة عندما أرسلت مجموعات من الضباط في شهري مارس وأبـريل من عـام 1969 للدراسة والتـدريب في المملكة المتحدة، كما كان من المقرر إرسال ثمانين ضابطاً آخرين يوم الثاني من سبتمبر عام 1969، الأمر الذي حمل الضباط الأحرار، على تقديم الموعد المحدد لثورتهم. والجدير بالذكر أن قوات الأمن التي تضم وحدات الشرطة المختلفة لم تقاوم الثورة بالرغم من حقيقة أنها كانت أفضل تسليحاً، ثم أدمجت في الجيش النظامي وفصلت عن قوات الشرطة. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد الجيش بلغ في عام 1972، 20 ألف مقاتل بعد أن كان لا يزيد عن 6500 في عام 1969 بعد إنضمام وحدات قوة دفاع برقة وقوات الأمن

القومي إلى الجيش. لقد تحرك الجيش في إصرار ليغرس روح الوحدة الوطنية التي حلت لأول مرة محل الإتجاهات القبلية والإقليمية القديمة، وبات الجيش وسيلة عملية لدعم الثورة لا في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية فحسب بل وفي الميدان العسكري على حد سواء إذ أصبح جيشاً حديثاً قادراً على استخدام وإستيعاب أكثر الأسلحة والأجهزة والمعدات الفنية تطوراً، وحظيت برامج تطوير المهارات الفنية والتدريب العسكري بالأولوية والتشجيع البالغ كما أعيد تنظيم سلاحي البحرية والطيران بعد عام 1969 وحل المستشارون المصريون محل البعثة البريطانية لتدريب قوات البحرية، وألحقت وحدات الشواطىء وشرطة الجمارك والموانىء إلى البحرية؛ أما سلاح الطيران الذي كان يتلقى تدريبه أساساً على أيدي الأمريكيين ولا يمتلك سوى عشر قاذفات قنابل أمريكية الصنع فظل منذ عام 1967 يطالب بطائرات أكثر تطوراً. ومكنت المحادثات التي أجراها العقيد القذافي مع فرنسا في عام 1970 من شراء مائة طائرة ميراج دعمت سلاح الطيران وعززته بقوة جديدة، كما تعهد الفرنسيون بتدريب الطيارين الليبيين على قيادة وصيانة هذه الطائرات بقاعدة عقبة بن نافع الجوية حتى عام 1975.

لقد غادر المستشارون العسكريون البريطانيون والأمريكيون ليبيا ليحل محلهم المصريون في تدريب الجيش وتضطلع اليونان بتدريب بعض الطيارين والبحارة ويتولى الفرنسيون تدريب معظم الطيارين إلى جانب إرسال بعض الضباط للتدريب في الباكستان والمانيا الغربية بل وفي فرموزا. وما زال الجيش يتكون من المتطوعين حتى وإن كان قانون التجنيد الإجباري قد صدر بعد حرب يونيو عام 1967 الذي يقضي بتجنيد كل من بلغ من الذكور 18 عاماً وبقاء المتجند في الجيش 18 شهراً أما في حالة الحرب والطوارىء فيتم تجنيد الذكور حتى سن 32 عاماً.

وفي عام 1971 شكل مجلس قيادة الثورة الميليشيا الشعبية أو منظمة الدفاع الشعبي لحماية المباني الحكومية ومنشآت النفط ومحطات الإذاعة المرئية والمسموعة وغيرها من الأماكن الهامة والإستراتيجية في البلاد. وتخضع هذه الهيئة لإشراف رئيس هيئة أركان القوات الليبية ويتولى قيادتها الرائد الخويلدي

الحميدي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية.. وتعتبر أساساً هيئة للدفاع المدني[1].

(1) نص إعلان قيام سلطة الشعب الصادر في 2 مارس 1977 على أن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة وأنه عن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

تاسعاً:

نقابات العمال[1]

شكلت أولى نقابات العمال في ظل الحكم الإيطالي إلا أنها كانت ضعيفة ويتزعمها، في معظم الحالات، المستوطنون الإيطاليون، وفي ظل الحكم البريطاني أصبحت هذه النقابات أكثر وعياً بدورها السياسي وشرعت تستخدم هذا الوعي في مقاومة الإستعمار، ولما تحقق الإستقلال ظلت نقابات العمال تلعب دوراً أساسياً كلما سنحت لها الفرصة. لقد كانت مشكلتها الرئيسية تكمن في انقسامها، فبالرغم من وجود قانون إتحادي واحد يحكم جميع النقابات العمالية فإن تاريخ النقابات في ظل العهد الملكي (1951 — 1969) كان طابعه الإنقسامات والمنافسات المستمرة. ففي طرابلس، على سبيل المثال، كانت توجد نقابتان رئيسيتان بينما لم يكن في بنغازي سوى نقابة واحدة. وبعد إلغاء النظام الإتحادي في عام 1963 إتحدت إحدى نقابتي عمال طرابلس مع نقابة عمال بنغازي ومع ذلك ظلت نقابة عمّال طرابلس «الإتحاد الوطني» أقوى من نقابة عمال بنغازي بفضل ما كان يربطها بالدوائر الحاكمة من روابط وثيقة ولعدم السماح للإتحاد الطرابلسي ـ البنغازي الجديد أن يصبح واقعاً شرعياً على الإطلاق. وبالرغم من هذه الإنقسامات استطاعت نقابات العمال من مساندة العديد من القضايا. فمثلاً رفض العمال تفريغ شحنات السفن الفرنسية أثناء حرب التحرير الجزائرية وساند العمال الليبيون، إبان كل من حرب السويس عام 1956 والحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام 1967، إخوانهم العرب وقاطعوا الدول المؤيدة لإسرائيل كما أنهم أوقفوا تدفق النفط إلى الولايات المتحدة عن طريق القيام بإضراب عام حين اتخذت حكومة عبد القادر البدري إجراءات إنتقامية

(1) بعد أن تحول العمال من أجراء إلى شركاء أصبح لهم إتحاد يعرف باتحاد المنتجين. (الناشر)

مشددة ضدهم وقدمت عدداً من زعمائهم للمحاكمة بالرغم من حصولهم على حق الإضراب في عام 1962، كذلك وقف العمال مع إتحاد نقابات العمال المصرية حين رفض العمال تفريغ السفن الأمريكية إنتقاماً لحادثة السفينة المصرية «كليوباترة» في نيويورك.

وبعد ثورة الفاتح من سبتمبر شجعت الحكومة الجديدة نقابات العمال على توحيد صفوفها في إتحاد واحد قوي، ولما لم يستطع النقابيون التوصل إلى إتفاق وظلت الإنقسامات والمنافسات الشخصية والمناوشات تفرق صفوفهم أصدرت الحكومة القانون رقم 58 لعام 1970 الذي يقضي بقيام إتحاد نقابات موحد تمشياً مع الفلسفة السياسية والإجتماعية والثقافية الجديدة للثورة؛ وعدل هذا القانون أربع مرات بهدف تلافي كافة الثغرات.

ولا يجوز إنشاء أكثر من نقابة للعاملين بأية مهنة أو صناعة وتصدر وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لوائح نموذجية لتكون بمثابة مرشد للنقابات في إعداد لوائحها الخاصة، ولكي يصبح العضو نقابياً لا بد أن يكون من الرعايا الليبيين ويزيد عمره عن ثمانية عشر عاماً ولا ينتمي لأية نقابة أخرى، وألا يكون صاحب عمل في أية مهنة، ولا يكون قد مضى على تركه العمل أكثر من عام. ويتعين تسجيل النقابة وأن يكون لها مجلس تنفيذي لا يقل عدد أعضائه عن تسعة ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً يتم إنتخابهم بالتصويت السري .ويعمل لمدة عام دون أن يتقاضى أعضاؤه أجراً؛ وللأعضاء حقوق مدنية وسياسية ولا يجوز وجود أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة لإتحاد نقابات العمال مع أي إتحاد أجنبي آخر، ويشترط أن تكون إجتماعات الإتحاد مباحة لممثلي وزارة العمل والشؤون الإجتماعية على أن تبلغ هذه الوزارة بموعد الإجتماع وبمحاضر جلسات جميع الإجتماعات، ويجوز حل إتحاد نقابات العمال بناء على طلب من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وإستناداً على قرار المحكمة الإبتدائية.

وفي كل من المحافظات العشر ينتخب مدير مكتب العمل والعاملون معه، الذين كانت الحكومة في السابق تقوم بتعيينهم، بواسطة اللجان الشعبية التي هي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنقابات المحلية، ومن ثم تلعب نقابات العمال

دوراً إيجابياً في المجتمع حيث أنها تمنح بواسطة اللجان الشعبية مسؤوليات العمل في تعاون وثيق مع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية. ولقد احتفظت نقابات العمال بحقها في الإضراب دون أن تسيء إستخدام هذا الحق، وقد يستخدمونه كوسيلة أخيرة بعد إستنفاد عمليات التحكيم والمصالحة التي ينص عليها القانون، وهذا تشريع إيجابي وبناء يجنب البلاد مشاكل الإضرابات دون إلغاء هذا الحق الأساسي.

وفي أبريل من عام 1972 أصدر المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي العربي عدداً من القرارات تناولت العلاقة بينه وبين إتحاد نقابات العمال. فالإتحاد الإشتراكي العربي يعتبر نفسه الأم لكافة التنظيمات الجماهيرية الخاصة بأي فئة من فئات قوى الشعب سواء أكانت تنظيمات مهنية أو نقابات عمال أو منظمات شباب أو جمعيات نسائية وغيرها. ويشير الإتحاد الإشتراكي العربي إلى أنه لن يحل محل هذه المؤسسات بل بالحري يساندها كما أنه لن يتنافس معها لأن لكل منها أهدافاً خاصة محددة. وفي حين أنه من المسلم به أن الإتحاد الإشتراكي العربي هو الجهاز الوحيد الذي يمكنه ممارسة النشاط السياسي فإن نقابات العمال مسؤولة عن رفع المستوى الإجتماعي والثقافي والفني والمهني لأعضائها بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية. كذلك فإن للإتحاد الإشتراكي العربي، حق الإشراف على نقابات العمال وتوجيهها على ثلاثة مستويات: المستوى القومي حيث تمثل إتحاد نقابات العمال في المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي العربي ومستوى المحافظة حيث يتم التنسيق بواسطة أمين لجنة الإتحاد الإشتراكي العربي وأمين النقابة المعنية؛ ومستوى الوحدة الأساسية حيث يشكل ممثلو الإتحاد الإشتراكي العربي ونقابات العمال والإدارة المعنية لجنة. ومنذ شهر أبريل من عام 1973 تأثر الجميع بقيام اللجان الشعبية كما أن التشريع الإجتماعي الجديد الذي أصدره مجلس قيادة الثورة عام 1969 قد حد مما كان يشعر به العمال من أزمات تقليدية[1].

(1) في الذكرى التاسعة لأعياد الفاتح زحف العمال على مواقع الإنتاج وسيطروا عليها وأصبحوا شركاء لا أجراء ولم تعد هناك تلك العلاقات التي تحكم العامل ورب العمل فقد حلت محلها علاقات جديدة هي علاقة الشركاء في الإنتاج والذي ينتج هو الذي يستهلك والكاتب هنا يعطي نبذة عـن كفاح العمال في ليبيا حتى عام 1973. (الناشر).



الفصل الثاني



أوّلاً :
دراسة تاريخيّة

يرتبط تاريخ ليبيا السياسي إرتباطاً وثيقاً بالتاريخ العام لشرقي البحر المتوسط وجنوبه، فمنذ الأيام الغابرة حتى يومنا هذا إرتبطت ليبيا بتلك المنطقة بإعتبارها جزءاً هاماً من التطور السياسي لهذا الجزء من العالم.

استيطان مبكر:

يقال أن موجات من شعوب البحر المتوسط إستقرت على امتداد ساحل شمال أفريقيا في حقبة ما قبل التاريخ، وبات بعض هؤلاء الناس يُعرفون بالبربر الذين ظلوا، حتى الفتح العربي، يشكلون السواد الأعظم من سكان المنطقة، أما إسم «البربر» فقد أطلقه عليهم الإغريق لعدم فهم لغتهم. أما الأوروبيون فكانوا، في وقت لاحق، يسمون ساحل شمال أفريقية، غرب مصر بما في ذلك ليبيا بالطبع، بالساحل البربري كما كانوا يصفون القراصنة الذين كانوا يزاولون نشاطهم في تلك المنطقة بالبربر.

كانت إحدى القبائل التي تعيش على الحدود الغربية لمصر تسمى ليبو (Lebu) ومنها أشتق إسم ليبيا، وكان المصريون القدماء يشيرون إلى من كانوا يقطنون المنطقة الواقعة بين حدودهم وتونس بالليبيين.

ويقال، أيضاً، أن بعض القبائل الليبية بلغت من القوة ما حمل على الاعتقاد بأن ملوك مصر في القرن الثامن قبل الميلاد كانوا ليبيين. ولما زار هيرودوت ليبيا في عام 450 ق.م. والتقى بجماعة من البربر والإغريق وصف سكان المنطقة، في كتاباته، بالليبيين. والواقع أن الإغريق هم الذين أطلقوا على هذه البلاد اسم ليبيا.

الفينيقيّون والنورماندِيّون والرّومان:

يبدو أن الفينقيين هم أول من إستوطنوا ليبيا، ولا يتفق المؤرخون على تاريخ الإستيطان فالبعض يرى أن إستقرارهم كان موسمياً في بداية الأمر، ولم يحدث إستيطان دائم إلا في مرحلة لاحقة حين تأسست في القرن الثامن قبل الميلاد ثلاث مدن هي: «أويا» التي باتت تعرف فيها بعد بطرابلس ولبدة وسبراطة بالإضافة إلى قرطاجة التي صارت مركزاً للامبراطورية القرطاجية الفينيقية. لقد كان الفينيقيون تجار بحر أقوياء وفدوا من صور بلبنان، ولما سقطت صور في يد الإسكندر الأكبر في عام، 332 ق.م انصب اهتمام الفينيقيين على إمبراطوريتهم القرطاجية.

حكم الفينقيون منطقة تضم المدن الليبية الثلاث وتونس أكثر من مائتي عام حتى أطاح بهم الرومان في نهاية المطاف. فقد تحالف الرومان ـ الذين كانت الغيرة تملأ نفوسهم مما كان لقرطاجة من قوة وجاه ـ مع قبائل البربر في مملكة نوميدا، وإتحدوا في عام 146 ق. م، لتدمير قرطاجة، فسيطر النوماديون على معظم طرابلس وعلى تونس وشمال الجزائر كمناطق تابعة لروما، لكن في عام 46 ق. م قضى الرومان على النوماديين وضموا طرابلس مع أجزاء أخرى من شمال أفريقيا إلى إقليم شمال أفريقيا الروماني. ويجدر ملاحظة أن الفينيقين لم يتغلغلوا وراء ساحل شمال أفريقيا، مما جعلهم عرضة للهجمات المستمرة من الجنوب التي قضت، في نهاية الأمر، على حضارة الشرق المزدهرة.

الاغريق والبطالمة والرومان:

يسود الإعتقاد بأن الإغريق إستقروا، في بادىء الأمر، على ساحل برقة في القرن السابع قبل الميلاد. وكانت قورينه أول مستوطنة إغريقية ذات أهمية يتم تأسيسها في عام 630 ق. م كما تأسس عدد من المدن الأغريقية الأخرى في نفس المنطقة من بينها مدينة بنغازي أو برينيس كما كان الإغريق يسمونها. لقد كان الإغريق يحبون ذلك الجزء من ليبيا الذي لم يكن يختلف كثيراً عن

وطنهم وأطلقوا عليه إسم برقة.

ومن بين صفوفهم اختار الإغريق ملكا وظلـوا يسيطرون على برقة زهاء مائتي عام وإن كانوا قد تعرضوا للضغط من جانب المصريين في الشـرق والقرطاجيين في الغرب. وبعد أن هزم الفرس مصر دخلوا برقة ليضعوا حداً لحكم الإغريق لها، وما أن طرد المصريون الفرس حتى أضحت برقة منطقة تضم مدناً مستقلة عن بعضها البعض ـ لكن الإسكندر الأكبر غزا مصر في عام 332 ق. م وإستولى البطالمة الذي خلفوه على برقة وضموها إلى حكمهم في عام 322 ق. م وتكون إتحاد إقليمي يضم مدن المنطقة الخمس ويتمتع بالإستقلال الداخلي؛ وفي عام 96 ق. م أرغم البطالمة على تسليم برقة لروما ليتولى حكم طرابلس وبرقة، لأول مرة، حاكم واحد إذ باتت طرابلس وبرقة وفزان في نهاية الأمر تحكم كأقاليم من ليبيا الكبرى. وأطلق إسم ليبيا لأول مرة على الـوحدة الإداريـة التي تشمل ليبيـا بأسـرها، وأصبـح سبتموس سفيروس، وهو مواطن ليبي، إمبراطوراً رومانياً في عام 146 م ليولي لبده، مسقط رأسه، جل اهتمامه لتصبح إحدى المدن الرئيسية في المنطقة.

الامبَراطوريَة البيزنطيَة والوندَال:

بعد أن أسس قسطنطين مدينة القسطنطينية إنقسمت الامبـراطوريـة الرومانية إلى شطرين: شطر غربي وآخر شرقي. وانضمت ليبيا إلى الجزء الشرقي أو البيزنطي من الامبراطورية الرومانية. وفي عام 410م هزم الوندال روما ليعبروا إلى شمال أفريقيا في عام 429م حاملين معهم الخراب والدمار. وإستولى الوندال على طرابلس وبرقة اللتين لم تفلتا مما يلحقه الوندال من دمار وخراب بكل ما يقع عليه هجومهم، واضطهد الوندال الكاثوليك في شمال أفريقيا مما جعلهم يحظون بتأييد عدد كبير من البربر الذين كانوا يتمسكون بالهرطقة المسيحية الدوناتسية، وشجعوا البداوة، وخاصة بين البربر، وأصبحوا، شأنهم شأن غيرهم ممن غزوا شمال أفريقيا، قوة بحرية فأهملوا حدودهم الصحراوية في الداخل، وبعد عام 533م حرر الإمبراطور جوستنيان شمال أفريقيا من الوندال ليعيد إليها السيطرة البيزنطية التي دامت أكثر من قرن من الزمان.

العـــرب :

يعتبر العرب أهم من وفدوا إلى ليبيا كما أن الفتح العربي يعد أشد الفتوحات تأثيراً وأكثرهما عمقاً وخلوداً في البلاد. لم يترك الاغريق والرومان وراءهم في ليبيا سوى آثار عظيمة، لكن العرب إستوطنوا جميع أنحاء البلاد وأندمجوا مع السكان المحليين وأضحت ليبيا بفضل الفتح العربي في القرن السابع الميلادي، دولة عربية إسلامية.

لقد فتحت الجيوش العربية بقيادة عمرو بن العاص برقة في عام 642م وتم الإستيلاء على طرابلس الغرب وفزان في الحملة الثانية في عامي 644 و645م، ولم يمض على ذلك عقد من الزمان حتى فرض العرب سيطرتهم على جميع أنحاء البلاد. لكن البيزنطيين عادوا إلى برقة لفترة وجيزة في عام 670 ليطردوا منها ثانية كما حاول البربر في عام 740 تحدي الحكم العربي في جميع أنحاء شمال أفريقيا إلا أن محاولتهم باءت بالفشل ولم يحل القرن الحادي عشر حتى كان الطابع العربي والإسلامي الكامل قد أضفي على البلاد.

توطدت جذور الحكم العربي في ليبيا بعد عام 647 م في ظل الخلفاء الراشدين، وفي عـام 661 م خلف الأمويـون الراشـدين واتخذوا من دمشق عاصمة لهم إلى أن حل محلهم العباسيون في عام 750م. وبالرغم من أن الخلفاء العباسيين ظلوا يحكمون العالم العربي حتى عام 1258م إلا أن حكمهم لليبيا إنتهى في وقت مبكر يرجع إلى عام 800م.

الاغـالبـة : (800 - 906م)

في عام 800 م قرر الخليفة في بغداد تعيين إبراهيم بن الأغلب واليا على تونس وطرابلس والمناطق المجاورة لهما. . قرار أملته ظروف سياسية في إمبراطورية ضخمة تحتاج إلى اللامركزية في الحكم، فقد تعذر على الخليفة أن يفرض سيطرة فعالة على الأقاليم البعيدة من امبراطوريته فأسس ابن الأغلب أسرة تعتبر شبه مستقلة ظلت تحكم البلاد حتى سقطت في أيدي الفاطميين في عام 1910م.

الفاطميّون وَالزيديّون (910 - 1160م)

كان الفاطميون شيعة نجحوا في انتزاع تونس من أيدي الأغالبة وإنطلقوا يزحفون على بقية شمال أفريقيا بما في ذلك مصر، وتحدوا الخليفة العباسي في بغداد وقاتلوا السلاجقة الأتراك في فلسطين وسوريا إلى جانب حربهم ضد الصليبيين. وفي عام 973م أسس الفاطميون القاهرة واتخذوها مركزاً لإمبراطوريتهم.

وفي عام 972م عين بلقين بن زيدى والياً فاطمياً على طرابلس وتونس وعلى أجزاء من الجزائر، وفي عام 1100م إنفصل الزيديون عن الفاطميين ورفضوا بشجاعة الشيعة وعادوا إلى الإعتراف بسيادة الخليفة العباسي في بغداد.

ولم تكن هذه سوى إيماءة رمزية للعباسيين حيث أنه لم يكن من سبيل آخر لإلتقاء الزيديين بالعباسيين منذ أن فرقهم الفاطميون في مصر، وإنتقاماً من الزيديين أطلق الفاطميون العنان لقبائل بني هلال وبني سالم العربية ضد الزيديين أملاً في إستعادة سيطرتهم على ليبيا، بيد أن ذلك لم يسفر إلا عن إضفاء الطابع العربي الإسلامي كاملاً على ليبيا.

وعاد المذهب السني إلى ليبيا دون أن يتسنى للفاطميين أن يفعلوا شيئاً حيال ذلك، وفي نهاية المطاف تخلى الفاطميون عن حكم مصر وبرقة للسلاجقة الأتراك والأيوبيين، أسرة صلاح الدين الأيوبي أحد الأبطال المسلمين العظام الذين خاضوا غمار الحرب ضد الصليبيين. أما الأراضي العربية الواقعة غرب مصر فكانت في حالة فوضى تامة وحاول الزيديون فرض السيطرة على جزء منها حتى عام 1145 حين استولى النورمانديون، الذين كانوا يعملون من صقلية، على طرابلس.

اسرة الموحدين (1158 - 1230م) وَالحفصيون (1230 - 1510م)

في عام 1158استولت أسرة الموحدين المراكشية على طرابلس من

النورمانديين. لم تكن مراكش في وقت من الأوقات جزءاً من الإمبراطورية العباسية إلا أنه نتيجة للإضطراب العام الذي ساد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرن الثاني عشر تمكنت أسرة الموحدين حتى عام 1230 من تدعيم مكانتها في منطقة امتدت من مراكش حتى برقة.

أما الحفصيون فهـم الولاة الذين عينتهم أسرة الموحدين على الأجزاء الشرقية من المناطق التابعة لها في شمال أفريقيا ولم تشمل هذه المناطق برقة التي ظلت تحكمها مصر مباشرة والتي ظفرت، في بعض الأحيان، بالحكم الذاتي، ومجمل القول أن الموحدين هم آخر أسرة عربية حكمت أجزاء من ليبيا قبل أن تحصل على الإستقلال في ديسمبر عام 1951.

الاسبان وفرسان القديس يوحنا (1510 - 1551م)

نزل الأسبان في طرابلس واستولوا عليها من صقلية في عام 1510م، وظلوا يحكمونها حتى عام 1530م عندما منحها الأمبراطور شارلز الخامس، امبراطور روما، لفرسان القديس يوحنا الذين ما برحوا يعـرفون بفـرسان مـالطة، وفي عـام 1551م أفلح الأتراك في الهجـوم على هؤلاء الفـرسـان واستولوا على طرابلس وضموها إلى الأمبراطورية التركية التي كانت رقعتها قد أخذت تتسع لتضم مصر وبرقة وتونس والجزائر.

الفترة التركية الأولى (1551 - 1711م)

شمل الحكم التركي كافة أجزاء ليبيـا الحديثة وهي: طرابلس الغرب وبرقة وفزان، وكان يتولى شؤونها باشا يعينه السلطان وتسـانده نخبـة من العسكريين يعينون من ليبيا لدعم الحكم التركي، ومنح السلطان الديوان حكمًا ذاتياً في تصريف بعض الأمور كالضرائب والشؤون الخارجية. لكن بعد عام 1661م ضعفت قوة الأتراك واستولى العسكريون والقراصنة، الذين كانوا ذات يوم يتمتعون بحماية الباشوات الأتراك، على الديوان وفرضوا سيطرتهم عليه. ويذكر مؤلفو «كتيب حول جغرافية ليبيا»: «أخذ العسكريون يعينون من بين صفوفهم «الحاكم» الذي أصبح فيما بعد صاحب السلطة الفعلية يساند الباشا المعين أو يشاركه السلطة، بل كان، أحياناً، يتولى المنصبين في آن واحد»،

وأضافوا: «كانت الخلافة في منصب الحاكم تتم بوجه عام في جو من التآمر والعنف وحركات التمرد... كما ظلت القرصنة المهنة الوحيدة التي تدر ربحاً»[1] فكانت السفن الأوروبية تتعرض للهجوم المستمر في البحر المتوسط. وفي عام 1638 قصف الفرنسيون طرابلس بالقنابل فما لبثوا أن آثروا عقد صلح مع الحاكم بتوقيع معاهدة تقضي بإقامة قنصلية فرنسية في طرابلس وتأمين سلامة سفنهم التجارية[2]. وظلت الحرب البحرية مندلعة طوال الجزء الثاني من القرن السابع عشر إذ عاودت بريطانيا وهولندا وفرنسا هجومها على طرابلس في فترات مختلفة من هذا القرن، كانت تلك أوقات عصيبة بالنسبة لليبيا والدول الأوروبية البحرية فضلاً عن عدم الإستقرار الذي ساد الأوضاع الداخلية، فلم يكن الحاكم يبقى في منصبه أكثر من عام حتى أنه في الفترة ما بين 1672 - 1711 تولى حكم طرابلس أربعة وعشرون حاكماً[3]. وفي عام 1711 قاد أحمد القرمانلي ثورة شعبية ضد الحاكم، ولما كان الشعب الليبي قد ضاق ذرعاً بالحكم الصارم المستبد للحكام رحب بالقرمانلي الذي تعهد بحكم أفضل. وليس أدل على استبداد هؤلاء الحكام من أن أحدهم فرض ضريبة على الموتى، الأمر الذي فاق طاقة البشر.

الفترة القرمانلية (1711 - 1835م)

أ ـ الأسرة القرمانلية:

ولد أحمد القرمانلي، مؤسس الأسرة القرمانلية، في طرابلس من أصل تركي، ولما كان ضابطاً في الجيش التركي قرر الإطاحة بالحكام الفاسدين خاصة وأنه كان يتمتع بتأييد الشعب والجيش، ووافق السلطان على تعيينه باشا على ليبيا ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتي تجاوز السيادة الإقليمية حتى إن القرمانليين كانوا يعتبرون الشؤون الخارجية من اختصاصاتهم، وكانت ليبيا تمتلك أسطولاً قوياً. مكنها من أن تتمتع بشخصية دولية، بل أصبحت لأول مرة في التاريخ تنعم بنوع من الإستقلال.

(1) الجامعة الأمريكية «كتيب حول جغرافية ليبيا»، ص ـ 21.
(2) جون رايت، ليبيا، نيويورك، برايجر، 1969 ص ـ 96.
(3) المرجع السابق ص ـ 98.

وفي عام 1745م، خلف أحمد القرمانلي في حكم ليبيا ابنه محمد القرمانلي وتسنى للمملكة المتحدة أن تضغط على محمد القرمانلي لينتهج سياسة الحياد في حالة نشوب حرب بين المملكة المتحدة والجزائر وتونس، كما نجحت فرنسا في أن تحقق نفس الهدف، ومن ثم فقد تأييد شعبه، وفي عام 1754 وافته المنية ليخلفه ابنه الشاب علي باشا؛ وانتهز الفرنسيون الموقف ليرغموه على عدم مهاجمة السفن الفرنسية حتى عندما هاجمت تونس حليفة طرابلس. وساءت الأوضاع في ليبيا نتيجة للصراعات القبلية والمنازعات المريرة بين صفوف الأسرة القرمانلية الحاكمة؛ وراح أبناء علي القرمانلي الثلاثة، حسن وأحمد ويوسف، يتقاتلون فيما بينهم فزاد شقاء الشعب وبؤسه. لقد كان علي، من الناحية السياسية، ضعيفاً فتدهور الموقف وقتل يوسف، أصغر الأولاد الثلاث، أخاه الأكبر حسن فرفضه أهل مصراته حاكماً عليهم، ولما كان كل من الأبناء الثلاثة يحكم جزءاً من ليبيا استمر يوسف يحيك المؤامرات فاستبد الخوف بأخيه أحمد الذي رفض أن يخلف أباه بالرغم من أنه الوريث للخلافة؛ وتحقيقاً لأطماعه هاجم يوسف أباه علي وأخاه أحمد؛ وفي وسط هذه الفوضى والاضطراب هاجم ضابط تركي يدعى «علي بنغول» طرابلس واستولى عليها في عام 1793، وبذلك أنهى الحكم القرمانلي زاعماً أنه يعيد الحكم التركي إلى البلاد، فما كان من تونس إلا أن ساعدت القرمانليين على توحيد صفوفهم وطرد «علي بنغول» من طرابلس؛ وتمكن يوسف، أصغر القرمانليين وأكثرهم طموحاً، من إستعادة الحكم القرمانلي بعد معارك دامية مع القوات التركية وبعض مؤيديهم من القبائل، وظل يعترف بالسلطة الشرعية للسلطان وإن كان في واقع الأمر مستقلاً، وتولى تدبير شؤون البلاد الداخلية والخارجية «بفرمان» من السلطان أكد بأنه والي ليبيا.... كان يوسف حاكماً طموحاً ماكراً فطالب الدول البحرية المختلفة برسوم المرور عبر مياه ليبيا الإقليمية، ولما طالب في عام 1803 بزيادة الرسوم على السفن الأمريكية تأميناً لمرورها في المياه الليبية ورفضت الولايات المتحدة دفع هذه الزيادة استولى على إحدى سفنها، فما كان من السفن الأمريكية إلا أن حاصرت طرابلس في عام 1804 وقصفتها بالقنابل، وعندما أسرت إحدى سفنهم «فيلادلفيا» قام الأمريكيون بالاستيلاء على درنه بولاية برقة وشجعوا

بشكل سافر أحمد، شقيق يوسف، على القيام بثورة داخلية. وقامت القوات الأمريكية المتحالفة مع الثوار بمهاجمة طرابلس مما حمل يوسف على عقد بمعاهدة صلح مع الولايات المتحدة في 4 يونيو عام 1805، وبذلك استطاع أن يملأ خزائنه بالأموال التي دفعها الأوروبيون تأميناً لسلامة سفنهم، غير أن الموقف أخذ يتغير ولا سيما بعد أن احتلت فرنسا الجزائر عام 1830، وإزدادت غطرسة الأوروبيين وأعلن الفرنسيون أنهم سيضعون حداً لما أسموه بالقرصنة، الأمر الذي أفضى إلى إنهيار دخل يوسف باشا وتعرض طرابلس الغرب لأزمة إقتصادية. فأقرض توسكاني يوسف باشا المال في الوقت الذي أهمل فيه شعبه وازداد إنغماساً في الملذات والترف، وعين ستة من أبنائه حكاماً على المدن الليبية فمكثوا في طرابلس وأوكلوا السلطة إلى نواب راحوا يفرضون الضرائب ويجمعون ما استطاعوا من أموال للأبناء الستة وأبيهم يوسف.

وفي عام 1829م، استبد الضيق بالسلطان عندما أحجم القرمانليون عن مساعدته ضد اليونانين وازداد يوسف ضعفاً وأضحى القناصلة الأجانب في طرابلس أكثر قوة. وكان من بين مساعدي يوسف باشا عبد الجليل سيف النصر من فزان الذي ساعد يوسف في بادىء الأمر، فما لبث أن قاد ثورة ضد القرمانليين في فزان في 1830 - 1831م،واتسع نطاق الثورة التي أخذت في عام 1831م، ولما اشتد الضغط الأنجلو-فرنسي ضد يوسف لتسديد ديونه المتراكمة فرض الديوان ضريبة جديدة لمساعدته في تسديد الديون، الأمر الذي ترك أثراً سيئاً على الشعب، وانتشر السخط وعمت الثورة ربوع البلاد فألغى يوسف باشا الضرائب الجديدة بعد فترة وجيزة بل أرغمه ضغط الشعب المتزايد على الإستقالة ليخلفه ابنه علي الثاني في حكم البلاد في عام 1832م.

واجه علي الثاني مخاطر عديدة إذ كانت أحوال البلاد قد بلغت من السوء ما يحتم وجود رجل قوي وحكومة متحدة، فاضطر إلى أن يقاتل ابن عمه، «محمد القرمانلي»، الذي حاول انتزاع السلطة منه. لقد كان القرمانليون مصابين بداء الإنقسام، فرأينا كيف تحالف أحمد القرمانلي مع الأمريكيين في

عام 1804 لمحاربة أخيه يوسف، وكيف قتل يـوسف أخاه حسن، وكيف حاول محمد بن يوسف عام 1817 قتل أبيه لكنه فشل. وانقسمت طرابلس في ولائها شيعاً، فمن كانوا داخل أسوارها ناصروا علي الثاني، ومن كانوا خارج الأسـوار ناصـروا ابن عمـه محمـد؛ لكن السلطان المصلح محمـود الثـاني (1808 - 1839) اعترف بعلي والياً على ليبيا، ولما كان تواقاً إلى دعم الحكم العثماني على ما تبقى من الامبراطورية قام في عام 1826، بتصفية طبقة العسكريين الذين كانوا قد أصبحوا دولة داخل دولة، لقد انزعج السلطان بشدة لضياع اليونان والجزائر في عام 1830 فراح يدرس الموقف في طرابلس الغرب واتضح له أن الثوار الذين يناصرون محمد القرمانلي يحظون بتأييد بريطاني في الوقت الذي حاول فيه الأتراك التوسط بين القرمانليين ووضع حد للثورة، ولما فشلوا في ذلك قرروا التدخل لإستعادة سلطتهم، وفي 26 مايو عام 1835 وصل الأسطول التركي إلى طرابلس بعد أن ابلغوا علي الثاني إنهم يريدون تنصيبه رسمياً وحمايته من الثوار، وصدق علي الثاني ذلك، إلا أنهم ألقوا القبض عليه ونقلوه إلى تركيا ولاذ ابن عمه المتمرد بالفرار إلى مالطة وانتهى بذلك حكم القرمانليين على ليبيا[1]. ولم يواجه الأتراك صعوبة في القيام بذلك حيث أن القرمانليين كانوا قد أصبحوا عبئاً على الشعب الذي راح يتطلع إلى الأتراك بعين الأمل.

إن اهتمامنا بالحقبة القرمانلية مرجعه حقيقة ان ليبيا في تلك الفترة أصبحت دولة شبه مستقلة بين دول العالم لأول مرة في تاريخها، وبالرغم من مساوئه استطاع يوسف باشا، أبرز القرمانليين، أن يجعل لدولتـه الصغيرة مكانة مرموقة ودوراً بارزاً تلعبه بين الأمم. كما أن دراسة هذه الحقبة تتيح لنا فرصة دراسة الإستعمار وما أتبعه من أساليب لتقويض استقلال هذه البلاد. ولو أن الخديوي إسماعيل في مصر تلقن درساً مما مني بـه يوسف بـاشا القرمانلي من ضروب الفشل لما رهن مستقبل مصر لبريطانيا.

---

(1) سمح الأتراك ليوسف باشا الذي كان لا يزال على قيد الحياة أن يبقى في طرابلس ودفعوا له معاشاً حتى وافته المنية في عام 1838.

ب ـ النظام الإداري والسياسي في ظل حكم القرمانلين:

يهتم دارسو العلوم السياسية بالتقسيم الإداري والسياسي في فترة حكم القرمانليين. ونورد هنا تحليلاً موجزاً لهذا التقسيم إذ يشكل الفترة الوحيدة السابقة للإستقلال التي وجدت فيها مؤسسات وطنية في ليبيا المتحدة.

ظلت التقسيمات الإدارية على ما كانت عليه في العهد العثماني وكانت طرابلس وبنغازي أهم الوحدات الإدارية، فكان الباشا القرمانلي يحكم طرابلس بينما يتولى أحد أبنائه أو أصدقائه شؤون بنغازي.

أما المنصب الثاني للباشا فهو منصب «البى» وعادة ما كان يمنح لأحد أبناء الباشا الذي يصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الأمن والضرائب.

وكان يلي ذلك في الأهمية منصب قائد البحرية المسؤول عن شؤون البحرية والبحار وتحصيل الرسوم الجمركية كما كان علي الأول ويوسف باشا يقومان بتزويج بناتهما لقادة البحرية كسباً لإستمرار ولائهم.

أما الوزيران الهامان فكانا، وزير المالية الذي يشرف على الشؤون المالية ويبرم المواثيق الرسمية ووزير الشؤون الخارجية. كما أنشأ يوسف باشا منصباً جديداً أسماه بمنصب كبير الوزراء، الذي كان يرسله أو يرسل وزير الخارجية للتفاوض مع الدول الأجنبية.

وكان يطلق على المستشارين الخاصين للباشا لقب الكخيا الكبير والكخيا الصغير، يعتبر الأول المستشار الرئيسي أما الثاني فكان يحل محله إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكان المشايخ في المدن يساعدون «البى» في حفظ الأمن والنظام بينما يتولى القضاة الأمور الشخصية ويمكن اعتبار هذه المناصب جميعها جزءاً من السلطة التنفيذية في الدولة.

وإلى جانب المسؤولين التنفيذيين كان هناك مجلس يعرف بالديوان يتكون من قائد البحرية ووزير المالية وشيوخ المدن وقائد ضباط الحامية المرهوبي الجانب، إلى جانب أربعة أمناء ومترجمين من العربية إلى التركية وبالعكس، وكثيراً ما كان يوسف باشا يدعو بعض الأعيان لحضور جلسات الديوان.

كان الديوان يعقد جلسات صباحية مفتوحة لتقديم الشكاوى والإلتماسات والنظر فيها، وجلسات مسائية لبحث شؤون الدولة، أما جلسات يوم الثلاثاء فكان يحضرها الباشا والوزراء لسماع التقارير حول سير عمل الديوان والتشاور مع الباشا في أمور الدولة، وكان يوم الجمعة هو العطلة الرسمية للديوان.

لقد كان الديوان مسؤولاً عن معاقبة المجرمين إلا في حالة بتر جزء من الجسم أو توقيع عقوبة الإعدام التي كانت تترك لتقدير الباشا، وللنظر في المسائل القضائية الأخرى كان يعين قاضٍ من المذهب الحنفي لا يستطيع السلطان أو الباشا إقصاءه من منصبه، كما كان يعين الباشا قاضٍ مالكي لأن الليبيين من أتباع المذهب المالكي، لكن في عام 1768 عين «علي الأول» أحد سكان طرابلس من أصل تركي كقاضٍ حنفي وبذلك انتزع أحد الإمتيازات الخاصة بالسلطان.

الفترة التركية الثانية (1835 - 1911م)

تولدت آمال عريضة في ليبيا عندما عاد الأتراك بعد سنوات عصيبة في ظل الحكم القرمانلي حين كان الليبيون يخشون الفرنسيين في الجزائر ثم في تونس والقوة البريطانية المتزايدة في مصر والسودان. وظل الأتراك في بادىء الأمر، يحكمون ليبيا كولاية يشرف عليها والٍ وأربعة صناجق[1] يتولى كل منها متصرف أو مساعد للوالي. وبعد عام 1879 أعاد الأتراك تنظيم حكم ليبيا وأصبحت طرابلس وفزان يحكمها والٍ في حين وضعت برقة تحت إشراف متصرف يرفع تقريره إلى القسطنطينية مباشرة. لكن الإتصال المباشر بين الأتراك وليبيا أصبح معقداً نتيجة لوجود البريطانيين في مصر، ومن ثم ازداد ضعف الحكم التركي وتدهور نفوذ الأتراك في الولاية الليبية، حتى أن الليبيين أدركوا أنهم سيواجهون الخطر الإيطالي بمفردهم.

وفي غضون منتصف القرن التاسع عشر أسس سيد محمد بن علي السنوسي الأدريس الحساني ـ مواطن جزائري وجدّ أدريس الذي أصبح أول

(1) تنظيم إداري تركي بموجبه تنقسم الولايات إلى صناجق أو أقاليم.

ملك لليبيا ـ حركة صوفية في مكة في عام 1837، وهي حركة دينية سنية، وفي عام 1843 اختار المؤسس برقة مركزاً لحركته التي انتشر تأثيرها في جميع أنحاء برقة وبعض أجزاء فزان حيث أقيم عدد من الزوايا أكبرها في الجغبوب؛ وكانت تلك الزوايا مراكز لتعليم الدين ما لبثت، في نهاية الأمر، أن استحالت إلى مراكز لنفوذ السنوسيين السياسي. لقد منح مؤسس هذه الحركة لقب «السنوسي الأكبر» الذي زادت، في ظل زعامته، أهمية الحركة السنوسية من الناحيتين السياسية والدينية؛ وكان السنوسي الأكبر يعرف بتقواه التي جلبت عليه الإحترام، وفي أواخر حياته استغله الأتراك ضد الإيطاليين.

الفترة الايطالية (1911 - 1943م)

كانت ايطاليا آخر الدول الأوروبية اشتراكاً في التوسع الإستعماري حيث أن الدولة الإيطالية الموحدة لم تتكون إلا في عام 1870، ومن ثم لم تغتنم الفرص المبكرة التي أتاحتها أفريقية للدول الإستعمارية الأخرى. وكانت ليبيا إحدى الدول الأفريقية التي لم يستولِ عليها الأوروبيون والتي جعلها قربها من إيطاليا هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الإستعمارية الإيطالية. ولذا تذرّعت إيطاليا بأسباب واهية لتعلن الحرب على تركيا في 29 من سبتمبر عام 1911 وتستولي على طرابلس في 3 أكتوبر من نفس العام. لكن المقاومة التركية صمدت لبضعة أشهر في بعض المناطق الليبية بمساندة قوية من الليبيين، وبالرغم من المعاهدة التي أبرمت في 18 أكتوبر عام 1912 والتي بموجبها تخلت تركيا عن ليبيا لإيطاليا باستثناء الاحتفاظ بحقها في تعيين قاضي طرابلس الأكبر. ظل الليبيون يقاتلون الإيطاليين مما حال دون تجاوز السيطرة الإيطالية المدن الساحلية: طرابلس وبنغازي ودرنة وطبرق؛ ولما دخلت أيطاليا الحرب في عام 1915 انضم حفيد مؤسس السنوسية، أحمد الشريف، إلى تركيا ضد الحلفاء؛ لكن القوات السنوسية تعرضت للهزيمة، فتنازل الشريف عن زعامة السنوسيين لابن عمه ادريس، وفي مقابل عقد هدنة اعترفت بريطانيا وإيطاليا بادريس أميراً على أجزاء من برقة.

وبهزيمة تركيا خضع الليبيون لسيطرة إيطاليا وغيرها من الدول الكبرى وبالرغم من أنهم عزل من السلاح انطلقوا يجاهدون في سبيل تحرير أنفسهم

من الحكم الإستعماري، وفي عام 1920 حصل ادريس في برقة على بعض الوعود الغامضة من الإيطاليين بهدف تهدئته مع أنصاره، فانشىء مجلس اقليمي في برقة يضم ستين عضواً تنتخبهم القبائل، واجتمع المجلس في ابريل عام 1921، وعقد ما لا يقل عن خمس جلسات حتى ألغي في عام 1923. أما طرابلس الغرب التي سادتها القلاقل طوال فترة الحرب فقد أعلنت نفسها جمهورية بموجب نقاط ويلسون الأربع عشرة.

وفي 16 نوفمبر عام 1918 انشىء مجلس الجمهورية في مسلاته وأعلن استقلال طرابلس الغرب، تلك الخطوة التي اعتبرها الإيطاليون في بادىء الأمر تمردا مـا لبثوا أن وافقوا على توقيع «اتفاقية الزيتونـة» وانقسم زعماء طرابلس الغرب وكثرت الإشتباكات مع الإيطاليين الذين لم يكن قد تسنى لهم حتى ذلك الوقت السيطرة على ما وراء المدن الساحلية.

وفي 20 نوفمبر من عام 1920 عقد مؤتمـر غريـان لحل المشكـلات القائمة، وتم انتخاب حكومة وطنية من أربعة عشر عضواً عرفت بمجلس الإصلاح المركزي، واستؤنفت المفاوضات مع الإيطاليين التي لم تسفر عن نتائج تذكر، وفي 21 يناير من عام 1922 التقى أعضاء مجلس الإصـلاح المركزي في سرت مع وفد من برقة اختاره إدريس للقيام بالخطوات الضرورية لتوحيد البلاد، وفي 26 يناير من نفس العام هـاجم الإيطاليـون مصراتـه وناشدت طرابلس الغرب إدريس أن يقدم لها المساعدة لكنه لم يستجب، واستؤنفت المفاوضات مع الإيطاليين في 22 مارس عام 1922، وأراد مجلس الإصلاح المركزي أن يتحدث بلسان طرابلس الغرب وبرقة لكن الإيطاليين رفضوا وأصروا على قصر تمثيله على طرابلس الغرب؛ وفي أول أبريل من عام 1922 انهارت المفاوضات ولم تستأنف قط؛ وفي 28 يوليو عام 1922 عرضت طرابلس الغرب على إدريس إمارة البلاد بأسرها لو أنه قاد حرب التحرير وبعد تردد قبل العرض في 12 نوفمبر من عام 1922.

وبالرغم مما أثارته الإنقسامات الداخلية من متاعب وما تكنه طرابلس الغرب من عداء سافر للسنوسية فإن الليبيين قد عقدوا العزم على أن يضعوا إستقلالهم ووحدتهم فوق جميع الإعتبارات الأخرى، وهذا هو السبب الذي

حمل الطرابلسيين إلى أن يذهبوا إلى حد قبول إدريس زعيمًا لهم؛ لكن سرعان ما هرب ادريس إلى مصر، وذلك في ديسمبر من عام 1922 بسبب الضغط الإيطالي ولم يعد إلا في عام 1944.

لقد حاول الإيطاليون بعد عام 1919 إيجاد صيغة للتعايش مع القومية الليبية بيد أن هذه السياسة لم تدم طويلاً؛ فبعد أن تولى الفاشست زمام الأمور في إيطاليا عام 1922 طبقت سياسة استعمارية صارمة، وإنهارت جمهورية طرابلس الغرب في عام 1923 وعمت الثورة الأقاليم الليبية، لكن جويسبي قوبي وبادوجليو وجرازياني اتبعوا الأساليب الوحشية في قمع المقاومة الليبية حتى تمكنوا من السيطرة على البلاد. ولم ينج أحد، بما في ذلك النساء والأطفال، من قمع الإيطاليين وبطشهم، كما أن عمر المختار الذي بدأ يقاتل الإيطاليين في عام 1911 أسروه وشنقوه في عام 1931.

وتولى حكم المستعمرة الليبية التي تضم طرابلس الغرب وبرقة وفزان، بعد عام 1934، حاكم عام أطلق عليه في عام 1937 «القنصل الأول» الذي كان يساعده مجلس استشاري عام ومجلس تنفيذي لا يضم غير الإيطاليين، وألغيت مجالس الأسر الليبية ليحل محلها مسؤولون موالون للإيطاليين. ووضعت خطة لتوطين أعداد غفيرة من الأسر الإيطالية وتم الإستيلاء على أخصب الأراضي، وفي يناير من عام 1939 ألحقت المستعمرة الليبية رسمياً بإيطاليا الأم واعتبرت جزءاً لا يتجزأ منها، لكن هذه الإجراءات لم تعلن ولم تأت بأية فائدة على الليبيين فأخذت المعارضة تتزايد في السر بغير ضجيج.

ولاحت أول فرصة أمام الليبيين لتحرير أنفسهم من الحكم الإيطالي في بداية الحرب العالمية الثانية، فاجتمع كبار الشخصيات الليبية في مصر في اكتوبر من عام 1939 لتصفية خلافاتهم ووضع خطة للمستقبل، ولما دخلت إيطاليا الحرب في 10 يونيو من عام 1940 كثّف الليبيون جهودهم الرامية إلى وضع سياسة مشتركة، وفي اغسطس عام 1940 دُعي في مصر إلى عقد مؤتمر خاص لليبيين الذين في المنفى، وأيد ممثلو برقة في المؤتمر فكرة إقامة حكومة سنوسية مؤقتة لبرقة على الأقل حيث أن ممثلي طرابلس الغرب لم يوافقوا على هذه الإجراءات، وكانوا يشعرون بقلق بالغ إزاء التقارب الشديد بين

البريطانيين وإدريس الذي بدأ في إعداد أول قوة عربية ليبية تحت إشراف بريطانيا لتقاتل جنباً إلى جنب مع البريطانيين ضد المانيا وإيطاليا.

وفي 8 يناير عام 1942 أعلن ايدن، وزير خارجية بريطانيا، في مجلس العموم: «. . . إنني أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير حكومة جلالة الملك البالغ لما قدمه، ولا يزال يقدمه، سيد ادريس السنوسي وأتباعه من مساعدة لبريطانيا في الحرب، إننا نرحب باشتراكهم مع القوات البريطانية في محاولة إلحاق الهزيمة بالعدو المشترك، وأن حكومة جلالة الملك عاقدة العزم على أنه عندما تضع الحرب أوزارها لن تخضع السنوسية في برقة بحال من الأحوال للسيطرة الإيطالية».

كان واضحاً أن التعهد البريطاني لم يكن لليبيا ولا لبرقة بل لادريس، تلك الحقيقة لم تغب عن الوطنيين الليبيين الذين كانت تساورهم الشكوك العميقة في نوايا بريطانيا بعد الحرب. لقد نشبت بعض المعارك العنيفة في الحرب العالمية الثانية فوق الأراضي الليبية ولا سيما في برقة حيث تعرضت كل من طبرق وبنغازي للدمار الشديد، وقبل أن تسقط بنغازي في أيدي البريطانيين، في 20 نوفمبر من عام 1942، وطرابلس في 23 يناير من عام 1943 تغير مجرى المعارك ثلاث مرات عبر برقة، وكان الهدف البريطاني للفصل بين اقليمي طرابلس الغرب وبرقة ومنح فرنسا حق السيطرة على فزان نذير شؤم؛ فقد ألفى الليبيون بلادهم وهي تقسم بين بريطانيا وفرنسا، وبذور الفرقة وهي تغرس بين صفوفهم ورأى الكثيرون في هذه الإجراءات دعماً لادريس الذي كان يبدو، في أعين الليبيين والعرب بوجه عام، أداة في أيدي البريطانيين.

الفترة البريطانية والفرنسية (1943 - 1951م)

استمد الحكم البريطاني والفرنسي على ليبيا شرعيته من معاهدة لاهاي لعام 1907 التي تنظم ما يحتله العدو من أراضي، لقد منحت لهم سلطات تشريعية وإدارية وقضائية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة صلح مع إيطاليا، وأدعى الإيطاليون حقهم الشرعي في السيطرة على ليبيا على أساس أن تركيا اعترفت بسيطرتهم عليها بموجب معاهدة لوزان لعام 1923.

ورأى بعض الليبيين أنه بهزيمة إيطاليا في عام 1943 يجب أن تعود السيادة على ليبيا إلى أهلها إلا أن البريطانيين والفرنسيين رفضوا هذا المبدأ وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا، ومن السخرية أن مستقبل ليبيا كانت تقرره قوة أجنبية أكثر منه رغبات الشعب. فقد كان التعهد الوحيد الذي قطعه البريطانيون على أنفسهم إبان الحرب هو العمل على ألا تعود برقة تحت الحكم الإيطالي. وبدأت العلاقة الوثيقة بين إدريس والبريطانيين بعد عودة إدريس إلى برقة لأول مرة ولفترة وجيزة في 28 يوليو عام 1944، غير أن سياسياً محنكاً يدعى عمر منصور باشا الكخيا حاول في فبراير من عام 1945أن يحصل على بيان بريطاني حول برقة ففشل، وفي صيف عام 1946 تشكلت جبهة وطنية في برقة تطالب بالإعتراف بالحكم السنوسي بزعامة إدريس دون الإشارة إلى طرابلس خشية أن يعيق ذلك فرص تحقيق امتيازات لبرقة، بيد أن جيل الشباب الذي كون جمعية عمر المختار طالب بالوحدة الليبية.

وبناء على توصية من مندوب وزارة الحرب البريطانية عاد ادريس بصفة نهائية إلى برقة ليحل جميع الأحزاب السياسية ويدعو إلى تكوين جبهة موحدة جديدة،لكن جيل الشباب في جمعية عمر المختار إستاء من هذا الإجراء الذي يفرض الوحدة وخشي من أن يكون الهدف هو استقلال برقة على حساب ليبيا المستقلة، كما كان من المعروف أن البريطانيين يؤيدون هذا الإجراء.

وفي 10 يناير من عام 1948 تكون المؤتمر الوطني لبرقة برئاسة الرضا، الشقيق الأصغر لادريس، الذي كان يضم أساساً المحافظين والمتقدمين في الأيام، وفي 12 يناير من العام نفسه أوصى المؤتمر بنظام إتحادي بزعامة ادريس مع الإحتفاظ بحق برقة في الإستقلال إذا ما رفض الطرابلسيون الاتحاد.

وفي أول يونيو من عام 1949 أعلن ادريس استقلال برقة الذي اعترفت به بريطانيا على الفور، وفي 16 سبتمبر عام 1949 أصدر البريطانيون إعلان نقل السلطات (رقم 187) الذي يخول إدريس حق وضع الدستور وتحديد السلطات التي تحتفظ بها بريطانيا، فتولى الأمير ادريس كل ما يتعلق

بالشؤون الداخلية من سلطات إدارية وتنفيذية وتشريعية، غير أن جميعة عمر المختار فسرت هذه الخطوة على أنها محاولة بريطانية ماكرة لإقامة دولة منفصلة في برقة، ولم يسمح البريطانيون بأي نشاط سياسي في طرابس الغرب. وكان هذا النشاط في واقع الأمر، يتم تحت ستار النشاط الثقافي، واكتشفت اللجنة التابعة للدول الأربع في مارس 1948 ما لا يقل عن ستة أحزاب سياسية، ومع ذلك لم تعثر على زعيم يحظى باعتراف الجميع، وهذه الأحزاب هي: الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة والكتلة الوطنية الحرة وحزب الإتحاد المصري ـ الطرابلسي وحزب العمل والحزب الليبرالي، وفي مارس عام 1947 ترأس السعداوي المجلس الوطني لتحرير ليبيا الذي كانت تسانده جميع الأحزاب باستثناء حزب العمل، وكان السعداوي يهدف إلى توحيد صفوف جميع الطرابلسيين وتحقيق التفاهم بينهم وبين أشقائهم في برقة، كذلك أسفر مشروع بيفن ـ اسفورزا عن قيام الجبهة الوطنية والجهبة الوطنية المتحدة بإنشاء المؤتمر الوطني الطرابلسي بزعامة السعداوي ليصبح قوة بارزة في سياسات طرابلس، أما فزان فكانت أقل الأقاليم نشاطاً سياسياً وفرض الفرنسيون سيطرة كاملة على شؤونها وتعاون أحمد سيف النصر ـ أحد أفراد أسرة فزانية بارزة ـ مع الفرنسيين تعاوناً وثيقاً.

ومن الواضح أن البريطانيين استطاعوا بمساندة ادريس، أن يسيطروا على برقة بينما سيطر الفرنسيون على فزان سواء بالتعاون مع سيف النصر أو بدون تعاونه. أما طرابلس فكانت المنطقة الوحيدة التي كان من الصعب حكمها، ولم يجرؤ البريطانيون قط على محاولة اختبار القوة الإنتخابية لأي حزب من الأحزاب القائمة.

الدول الكبرى والأمم المتحدة وليبيا:

بعد أن قسم الحلفاء البلاد راودهم الأمل في أن تتاح لهم الفرصة لتحقيق أطماعهم، ولما اجتمعت الدول الأربع الكبرى ـ الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا ـ في بوتسدام ثم في سان فرانسيسكو لتبحث، بين أمور أخرى، مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقية بما في ذلك ليبيا، أحالت هذه المسألة إلى مؤتمر وزراء خارجية

الدول الأربع الكبرى الذي انعقد في لندن في سبتمبر من عام 1945 ثم في ابريل عام 1946؛ لكن الوزراء لم يتوصلوا إلى اتفاق، واقترحت الولايات المتحدة فرض وصاية دولية جماعية على ليبيا، أما الإتحاد السوفيتي فاقترح فرض وصاية سوفييتية على طرابلس، ولما أرادت فرنسا إعادتها إلى إيطاليا تبنى السوفييت في النهاية وجهة النظر الفرنسية مع الإصرار على أن تكون الوصاية سوفييتية ـ إيطالية. واتسم موقف البريطانيين في البداية بالغموض إزاء المستقبل فما لبثت أن وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على الوصاية الإيطالية بشرط ألّا تشمل برقة، وفي 10 فبراير من عام 1947 تم توقيع معاهدة صلح مع إيطاليا في باريس دون حل مشكلة المستعمرات الإيطالية، وتنازل الإيطاليون عن كافة حقوقهم في مستعمراتهم الأفريقية السابقة وكانوا قد تلقوا تشجيعاً سرياً لتقديم هذا التنازل مقابل وعد غامض بفرض وصاية الأمم المتحدة على بعض هذه المستعمرات؛ وشكل مؤتمر باريس، كملحق لمعاهدة الصلح التي أبرمت في عام 1947، لجنة تحقيقات خاصة تضم الدول الأربع الكبرى لدراسة الأوضاع في المستعمرات الإيطالية. وقامت هذه اللجنة بزيارة ليبيا في الفترة من 6 مارس إلى 20 مايو من عام 1948 وأجرت المشاورات مع الحكومة الإيطالية. ولم تستطع اللجنة التوصل إلى قرار موحد وقدمت توصيات متناقضة بالرغم من رغبة الشعب الليبي القوية في الإستقلال وتخلى السوفييت عن تأييدهم للوصاية الإيطالية وباتوا على إستعداد لمساندة الوصاية الجماعية التي كانت الولايات المتحدة قد اقترحتها وأيدتها المملكة المتحدة وفرنسا إلا أن المملكة المتحدة وفرنسا لم تعد تؤيدان الإقتراح السوفييتي الذي يقضي بالوصاية الجماعية، فلما اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في 13 سبتمبر من عام 1948 لدراسة التوصيات لم يكن أمامهم من خيار سوى إحالة الموضوع برمته إلى الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة التي كان من المقرر أن تجتمع في 15 سبتمبر من عام 1948؛ هكذا أدرجت قضية ليبيا والمستعمرات الإيطالية السابقة الأخرى في جدول أعمال الجمعية العمومية.

وبالرغم من إنقسام الليبيين السياسي بسبب مصالحهم الأقليمية المتباينة فإنهم اتخذوا موقفاً موحداً من مستقبل بلادهم؛ لقد كان هناك من يؤيد إقامة

ليبيا الموحدة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجامعة العربية وكان هؤلاء يمثلون الغالبية الساحقة من سكان طرابلس الغرب وأعضاء جمعية عمر المختار الوطنية في برقة وهاجم الأعضاء الشبان في جمعية عمر المختار البريطانيين كما انتقدوا أصحاب النزعة الإقليمية من الجيل السابق في برقة، وراحوا يطالبون بسياسة من شأنها تحقيق الوحدة بين طرابلس وبرقة وفزان. ولما كان المؤتمر الوطني الطرابلسي يشاركهم هذا الرأي أخذ الأمل يراودهم في إعادة تحقيق وحدة البلاد.

لقد أدرجت القضية الليبية في جدول أعمال الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر من عام 1948، لكنها لم تناقش قبل ابريل من عام 1949 عندما أحيلت إلى اللجنة المختصة بقضايا الأمن والسياسة؛ فشكلت لجنة فرعية لسماع وجهات نظر جميع الأطراف المعنية، بيد أن هذه اللجنة لم تستطع، بعد إستطلاع الآراء، الإتفاق في مداولاتها، وفي هذه الأثناء نشرت المملكة المتحدة وإيطاليا مشروع بيفن - سيفورزا الخاص بليبيا في 10 مايو من عام 1949 وكان بيفن وسيفورزا وزيري خارجية كل من المملكة المتحدة وإيطاليا، وكان مشروعهما ينطوي أساساً على فرض وصاية إيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان بشرط ألا يكون هناك إعتراض على ضم هذه الأقاليم في ليبيا المتحدة في المستقبل، كما تقرر منح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار شريطة أن تقر الجمعية العامة صلاحية هذا الإجراء.

وفي 13 مايو عام 1949 وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة الأولى على المشروع، فانزعج الشعب الليبي بشدة وساد الإحساس، ولا سيما في طرابلس، بأنه خذل وأن جهوده الرامية إلى تحقيق الإستقلال لم تسفر عن شيء، ومع ذلك وافقت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة على المشروع بأغلبية بسيطة، أي بتأييد 34 صوتاً ضد 16 صوتاً وإمتناع 7 أعضاء عن التصويت، غير مدركة لما ينطوي عليه هذا المشروع من جور، ثم أحيلت المسألة برمتها إلى الجمعية العامة ذاتها ولم تنجح التعديلات والتعديلات المضادة التي أدخلت على مشروع بيفن - سيفورزا بإستثناء تعديل صوري

تقدمت به النرويج ينص على أن يتم استقلال ليبيا بصورة تلقائية في نهاية السنوات العشر ما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، وكان هذا التعديل الأخير سيئاً كالمشروع ذاته، ومع ذلك وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية 34 صوتاً ضد 16 صوتاً وامتناع 7 عن التصويت وباتت الجمعية العامة مستعدة للإقتراع على مشروع بيفن ـ سيفورزا برمته الذي كان إقراره، وفقاً للائحة الأمم المتحدة، يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء.

لقد أيدت المشروع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا إلى جانب مجموعة أمريكا اللاتينية التي كانت ترغب في أن تكون الوصاية على ليبيا لإيطاليا، وهذا هو السبب الذي حملها على تأييد المشروع، إلا أن الإقتراح لم ينجح لعدم توفر نسبة الثلثين المطلوبة؛ وأنقذ الموقف إميل سانت كلوت؛ ممثل هايتي، حين أدلى بصوته، في اللحظة الأخيرة، مع أولئك الذين عارضوا الإقتراح، فلم يحظ إلا بتأييد 33 صوتاً ضد 17 وإمتناع 8 عن التصويت، عندئذ قررت مجموعة أمريكا اللاتينية معارضة بقية المشروع حيث أنها لم تستطع تحقيق الوصاية لإيطاليا؛ ولم يكن ثمة مبرر لتأييد الوصاية الفرنسية أو البريطانية على فزان وبرقة؛ وفي 17 مايو عام 1949 فشل المشروع برمته بمعارضة 37 صوتاً وتأييد 14 وإمتناع 7 عن التصويت.

فما كان من إيطاليا عندئذ إلا أن أيدت جهاراً استقلال ليبيا أملاً في أن تحظى بتأييد الدول العربية والآسيوية للوصاية الإيطالية على ارتيريا والصومال، وأمكن التوصل إلى حل وسط حول هذا الموضوع بين الكتلة العربية ـ الآسيوية وكتلة أمريكا اللاتينية؛ فالكتلة العربية ـ الآسيوية التي كانت تؤيدها آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمجموعة السوفييتية أيدت الوصاية الإيطالية على ارتيريا والصومال مقابل تأييد أمريكا اللاتينية لإستقلال ليبيا، وأرغمت الكتلة العربية ـ الآسيوية مع مجموعة أمريكا اللاتينية الدول الكبرى على قبول هذا الإتفاق الجديد، وبالرغم من معارضتهم السابقة وتحفظهم، عمل البريطانيون والأمريكيون على التكيف مع الوضع الجديد بعد أن أدركوا أن الإتجاه قد تغير ورأوا التأييد المتزايد لإستقلال ليبيا. وبدأ السوفييت يطالبون بالإستقلال الفوري لليبيا بعد أن

كانوا يؤيدون الوصاية السوفييتية ثم الإيطالية ثم الجماعية؛ كذلك دعوا إلى تصفية القواعد الأجنبية وخاصة البريطانية والأمريكية والفرنسية.

ومع افتتاح الدورة الجديدة للأمم المتحدة في خريف عام 1949 أثيرت القضية الليبية من جديد في 30 سبتمبر عام 1949، وشكلت لجنة فرعية جديدة من 21 دولة[1] في 11 من اكتوبر عام 1949عقدت جلسات مفتوحة حضرتها جميع الأطراف المعنية؛ وعرض ممثلو الأقاليم الثلاثة والمنظمات المختلفة وجهات نظرهم على اللجنة الفرعية التي ظلت تعقد جلساتها حتى أول نوفمبر عام 1949.

وقدمت اللجنة الفرعية توصيات عامة حول استقلال ليبيا، وافقت عليها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة التي ما لبثت أن أصدرت القرار رقم 289 في 21 نوفمبر عام 1949 الذي يقضي باستقلال ليبيا في غضون عام، على ألا يتجاوز موعد الإستقلال يوم الأول من يناير عام 1952. لقد صدر هذا القرار بأغلبية ساحقة بتأييد 46 دولة وعدم اعتراض أي دولة مع إمتناع تسع دول عن التصويت[2]. وعين أدريان بيلت، مسؤول دنمركي تابع للأمم المتحدة، كمفوض عام تابع للأمم المتحدة، لتنفيذ القرار رقم 289، وذلك بعد أن تم إنتخابه في 10 ديسمبر عام 1949 بغالبية 51 صوتاً في حين لم يحصل «أرسي»، منافسه الأرجنتيني، إلا على 20 صوتاً ومحمد ظفر الله خان، الباكستاني، إلا على ثلاثة أصوات مع إمتناع ثماني دول عن التصويت. كذلك عينت الجمعية العامة ست دول لإسداء النصيحة لـ «بيلت» فيما يتعلق بالشؤون الليبية وهي: مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي، على أن يختار «بيلت» أربعة أعضاء آخرين من ليبيا بالتشاور مع الزعماء الليبيين، أي أن المجلس الإستشاري الخاص بليبيا يتكون من مجموعة من عشرة أعضاء وهو ما بات يعرف «بمجلس العشرة»، وبعد

(1) الأرجنتين واستراليا والبرازيل وشيلي والصين وتشيكوسلوفاكيا والدنمرك ومصر والحبشة وفرنسا وجواتيمالا والهند والعراق وليبريا والمكسيك وباكستان وبولندا واتحاد جنوب أفريقيه والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

(2) بيلوروسيا وتشيكوسلوفاكيا ونيوزيلاندا وبولندا والسويد وأوكرانيا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

المشاورات اللازمة اختار المفوض عضواً عن كل من الأقاليم الثلاثة وآخر إيطالياً يمثل الأقليات.

كانت أمام المفوض العام ومجلس العشرة مهمة ضخمة تتمثل في تنفيذ قرار الأمم المتحدة في غضون عامين من الزمان؛ وبدأوا عملهم على الفور؛ وفي 4 مايو عام 1950 قدم «بيلت» إلى المجلس خطة مبدئية وجدولاً زمنياً للاستقلال؛ ولقد تضمنت الخطة انتخاب لجنة تمهيدية للمجلس الوطني في فترة لا تتجاوز يوليو من عام 1950، لكن مصر والباكستان، وكانتا تعبران عن معارضة طرابلس الغرب، اعترضتا على أساس أن انتخاب لجنة تمهيدية سوف يخضع لتأثير المملكة المتحدة، التي كانت لا تزال تسيطر على طرابلس الغرب، الأمر الذي قد يؤدي إلى مخاطرة لا مبرر لها تتمثل في تأخير دعوة الجمعية التأسيسية الوطنية التي كانت ستضع دستور ليبيا المستقلة، وفي 24 يونيو من عام 1950 توصل مجلس العشرة إلى إتفاق لإختيار اللجنة التمهيدية من 21 عضواً، على أساس سبعة أعضاء عن كل من طرابلس وبرقة وفزان بعد موافقة ستة أعضاء وإمتناع ثلاثة عن التصويت، أما ممثل فزان فلم يحضر بسبب الضغط الفرنسي عليه، وتقرر أن يوكل للأمير ادريس مهمة اختيار ممثلي برقة ولسيف النصر اختيار ممثلي فزان؛ كما تقرر، بعد خلافات عنيفة، أن يختار مفتي طرابلس وفد طرابلس بعد إجراء المشاورات اللازمة. وفي 27 يوليو 1950 انتخبت اللجنة التمهيدية مفتي طرابلس رئيساً لها، وتقرر مناقشة أهم مشكلات الإستقلال في غضون الأشهر القليلة التالية... كان من رأي البعض أن تمنح طرابلس تمثيلاً أكبر في الجمعية التأسيسية لزيادة عدد سكانها، فأصرت برقة وفزان على أن يكون التمثيل متساوياً بين الأقاليم الثلاثة ضماناً للنظام الإتحادي الذي تسانداه، ورأى الطرابلسيون أنهم سيظلمون في هذا النظام، لكن الكثيرين منهم أدركوا أنهم قد يعرضون مشروع الإستقلال برمته للخطر لو أنهم أصرّوا على آرائهم، فالبريطانيون الذين كانوا يساندون إدريس في برقة، كانوا لا يزالون أقوياء وخشي الطرابلسيون من أن ينتهز البريطانيون الفرصة للقضاء على ما حققه الليبيون في 17 مايو و21 نوفمبر من عام 1949 من انتصارات في الأمم المتحدة ومن ثم قررت اللجنة التمهيدية في 17 اغسطس من عام 1950 أن تكون الجمعية التأسيسية من 60 عضواً

موزعين بين الأقاليم الثلاثة بالتساوي؛ وتمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية 17 صوتاً مع إمتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت وغياب أحد الأعضاء.

كذلك واجهت اللجنة التمهيدية مشكلة الوسيلة التي يتم بها اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية؛ فقد وافق الأعضاء الممثلون لطرابلس الغرب وبرقة على تعيين أعضاء المجلس في حين أصر ممثلو فزان على الإنتخابات العامة؛ ويعتقد أن الفرنسيين كانوا يخشون من أن يصبح ادريس الموالي لبريطانيا ملكاً للدولة الجديدة المقترحة، وساد الشعور بأن الفرنسيين يعملون على تقويض تحقيق الإستقلال وإحداث توازن مع القوة البريطانية المتزايدة، وفي أواخر شهر أغسطس من عام 1950 حاول الفرنسيون إحياء مشروع بيفن ـ سيفورزا من جديد لكنهم فشلوا، والجدير بالملاحظة أن كل دولة من الدول الكبرى حاولت في وقت أو آخر تقويض المحاولات الرامية إلى تحقيق استقلال ليبيا لكن بالرغم مما قام به أعداء ليبيا في الخارج وفي الداخل من مناورات تقرر تنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وفي 13 اكتوبر من عام 1950 وافقت اللجنة التمهيدية، بما في ذلك ممثلو فزان على تشكيل الجمعية التأسيسية، وهو القرار الذي وافق عليه الفزّانيون بعد أن أقنعهم «بيلت» وممثلو برقة بقبول مبدأ التعيين. وفي 15 أكتوبر من عام 1950 وافقت اللجنة التمهيدية بالإجماع على قرار ينص على أن تتكون الجمعية التأسيسية من ستين عضواً يمثل كل عشرين منهم إقليمًا من الأقاليم الثلاثة: برقة وطرابلس وفزان، كما ينص على أن يكون تمثيل الجمعية بالتعيين واضعين في الإعتبار التمثيل المتكافىء للأحزاب العربية الوطنية في المناطق المختلفة، إلى جانب الشخصيات المستقلة البازرة ولا سيما في طرابلس، واتفق على أن يعين ادريس ممثلي برقة ويعين سيف النصر ممثلي فزان، وبناء على اقتراح تقدم به ممثلو طرابلس في اللجنة التمهيدية تقرر أن يصدر رئيس اللجنة، وهو مفتي طرابلس قائمة بالمرشحين بعد المشاورات اللازمة ويعرضها على لجنة الواحد والعشرين. ولم يسمح للأقليات غير الوطنية بالمشاركة أو التمثيل في الجمعية التأسيسية مع الإلتزام بعدم التعرض لحقوقهم المدنية والدينية والإجتماعية التي سوف يكفلها لهم الدستور المقترح

على أكمل وجه، ولما عرضت قائمة الطرابلسيين على اللجنة التمهيدية في 30 أكتوبر من عام 1950 تمت الموافقة عليها بأغلبية 6 أصوات ضد صوت واحد (طرابلس) وامتناع عضو عن التصويت (طرابلس) وتغيب ثلاثة أعضاء (ممثل الأقليات وطرابلس وبرقاوي) والجدير بالذكر أن قائمة المرشحين لم تحظ إلا بتأييد ثلاثة من بين الأعضاء الطرابلسيين.

وفي الأمم المتحدة حيث كانت الجمعية العامة تبحث أول تقرير سنوي يقدمه «بيلت» وجه النقد إلى طريقة تعيين الجمعية التأسيسية فدافع «بيلت» عن أسلوب التعيين بحجة أنه لم يكن هناك متسع من الوقت لإجراء انتخابات عامة في غضون الفترة التي حددتها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار الصادر في 21 نوفمبر من عام 1949. ووافقت الجمعية العامة بأغلبية خمسين صوتاً ضد لا شيء وامتناع 6 أعضاء عن التصويت، وطلب من «بيلت» ومجلس العشرة اتخاذ كافة الخطوات التي تكفل التنفيذ العاجل والشامل والفعال لقرار 21 نوفمبر عام 1949 ولا سيما تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة، كما أوصت بسرعة انعقاد الجمعية التأسيسية التي تمثل شعب ليبيا تمثيلاً صادقاً على أن يتم ذلك قبل أول يناير عام 1951 على أن تشكل الجمعية التأسيسية حكومة ليبية مؤقتة في موعد أقصاه أول أبريل من عام 1951 على أن تنقل الدول الحاكمة السلطة إلى الحكومة المؤقتة في موعد أقصاه أول يناير عام 1952.

وفي 25 نوفمبر من عام 1950 اجتمعت الجمعية التأسيسية واختير مفتي طرابلس رئيساً لها، وبدأت المناقشة على الفور حول شكل الدولة؛ فأيدت برقة وفزان النظام الإتحادي إذ كان إدريس، بمساندة حلفائه البريطانيين، يخشى من أن تسيطر طرابلس على الدولة الموحدة، وأنه عن طريق النظام الإتحادي يضمن سيطرته على البلاد وبقاء القواعد البريطانية.

وأيد تلك الفكرة الفزّانيون الذين لا تزيد نسبة عددهم عن 5 في بالمائة من السكان لإستفادتهم من هذا الوضع استفادة مباشرة، أما طرابلس، التي كانت أكثر من الإقليمين الآخرين تعداداً وأعمقها خبرة فقد عارضت النظام الإتحادي وأيدت النظام الوحدوي، ومع ذلك لم يتسنّ لها رفض النظام

الإتحادي لأنها كانت في الجمعية التأسيسية أقل عدداً، وبدلاً من المخاطرة باستقلال ليبيا قرر الطرابلسيون التوصل إلى حل وسط ووافقوا في تردد على النظام الإتحادي على أساس الإعتقاد بأن هذه المرحلة لم تزد عن كونها مرحلة إنتقالية بعدها يمكن تحقيق الوحدة الكاملة، ومن ثم وافقت الجمعية التأسيسية في ديسمبر من عام 1950 على النظام الإتحادي وعرضت على إدريس أن يتولى عرش المملكة الإتحادية، وكان يشار إلى إدريس حتى إعلان الإستقلال على أنه الملك المعين، واستقبلت طرابلس أنباء الإتحاد باستياء وهاجمه السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي تساءل عن الشرعية الدستورية للجمعية التأسيسية مؤكداً أنه كان ينبغي انتخاب هذه الجمعية؛ وكانت المعارضة على يقين من أن النظام الإتحادي لم يكن إلا وسيلة لاستمرار النفوذ البريطاني والفرنسي في ليبيا؛ وفي 4 ديسمبر من عام 1950 شكلت الجمعية التأسيسية لجنة صياغة من ثمانية عشر عضوا (6 عن كل اقليم) عرفت بلجنة الدستور كما شكلت لجنة فرعية من ستة أعضاء لإعداد نص الدستور للجنة الـ 18، وقامت اللجنة الفرعية بدراسة النظم الإتحادية المختلفة في العالم واضعة في اعتبارها توزيع السلطة بين الهيئات الإتحادية والاقليمية كما درست اللجنة أجزاء خاصة من الدساتير المختلفة للدول العربية وأعدت جميع نصوص الدستور التي قامت لجنة الدستور بدراستها والموافقة عليها ثم احالتها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر من عام 1951.

في هذه الأثناء عجز مجلس العشرة عن مسايرة الأحداث ولما اجتمع في 10 مارس من عام 1951 لمناقشة عمل لجنة الواحد والعشرين ردد مندوبا مصر والباكستان إحتجاج حزب المؤتمر الوطني بزعامة السعداوي وإتهما لجنة الواحد والعشرين بوضع قواعد جائرة في تحديد النصاب المخصص للأقاليم مما مكن برقة وفزان من التحكم في كافة الإجراءات، ووجه المندوبان إتهاماً بأن مفتي طرابلس اختار، بمساعدة البريطانيين، ممثلي طرابلس العشرين بموافقة ثلاثة أعضاء طرابلسيين فقط وبتأييد ممثلي فزان وبرقة الذين كانوا أحراراً في اختيار ممثليهم. إلا أن هذه الاحتجاجات جاءت متأخرة حين كانت الجمعية التأسيسية منهمكة في صياغة الدستور حتى إنها لم تبحث مسألة النظام الجديد، إلا أن السعداوي طالب الأمم المتحدة بإعادة النظر في مسألة الاستقلال برمتها.

ولما بدأت الجمعية التأسيسية مناقشة مشروع الدستور في 10 سبتمبر من عام 1951 تبينت أنها غير قادرة على إحراز أي تقدم ونقل مكان الإجتماع من طرابلس إلى بنغازي في 29 سبتمبر عام 1951، وخف الضغط على الأعضاء وأحرز شيء من التقدم. لقد كانت هناك بعض المشكلات القليلة العويصة التي تحتاج إلى حل. فعلى سبيل المثال طالب ممثلو برقة بمنح الملك مزيداً من السلطة، فأعترض ممثلو طرابلس وفزان ومع ذلك استطاعت الجمعية التأسيسية حل معظم المشكلات الأخرى في اجتماعات عقدت في الفترة ما بين 3 و5 أكتوبر من عام 1951، إذ تمت تسوية مشكلة مقر العاصمة الاتحادية بإختيار كل من طرابلس وبنغازي كما وافقت الجمعية التأسيسية في 7 أكتوبر عام 1951 على جميع مواد الدستور مادة مادة، ثم أخذت تبحث مسألة قانون الإنتخابات الذي وافقت عليه يوم السادس من نوفمبر عام 1951.

وبموجب قرار الأمم المتحدة الصادر في 17 نوفمبر عام 1950 تقرر نقل السلطات الإدارية إلى حكومة ليبية مؤقتة، غير أن الجمعية التأسيسية قررت، عقب اجتماعها الأول في 22 نوفمبر من عام 1950، إقامة حكومات إقليمية في الأقاليم الثلاثة قبل إنشاء حكومة إتحادية مؤقتة بهدف التأكد من النظام الإتحادي الذي وافقت عليه الجمعية في 2 ديسمبر عام 1950، وطالب إدريس السعداوي في شهر فبراير بتأييد إقامة حكومة إقليمية في طرابلس مماثلة للحكومة الاقليمية القائمة في برقة منذ عام 1949. لكن الطرابلسيين رفضوا القيام بذلك لإحساسهم بأن مثل هذا النظام يجعل النظام الإتحادي حقيقة واقعة.

وفي 21 فبراير من عام 1951 أصدرت الجمعية التأسيسية قراراً بتشكيل حكومات إقليمية تنقل إليها السلطات وفقاً للدستور بينما تنقل إلى الحكومة الإتحادية المؤقتة السلطات الإتحادية، لقد كانت في برقة حكومة مؤقتة منذ 16 سبتمبر 1949، وفي يناير عام 1950 أقام الفرنسيون في فزان جمعية تضم 54 عضواً[1]، وفي 12 فبراير عام 1950 تم تشكيل حكومة إنتقالية برئاسة أحمد

---

(1) بعض المؤلفين يذكر أن عدد الأعضاء 58 عضواً.

سيف النصر، لكن المقيم الفرنسي ظل يمارس سلطته حتى 29 مارس عام 1951 عندما شكلت حكومة جديدة لتولي السلطات المؤقتة من السلطات الفرنسية وكانت طرابلس هي الاقليم الوحيد الذي لم تشكل فيه حكومة إقليمية، وفي 5 مارس من عام 1951 أصدر البريطانيون بموافقة الملك المعين إعلان نقل السلطات الذي أقيمت بموجبه حكومة إقليمية في طرابلس[1] وبذلك شكلت رسمياً، في باريس من عام 1951 ثلاث حكومات إقليميـة مؤقتة وضعت تحت مجالس الوصاية وبات المسرح معداً لإقامة حكومة إتحادية، وبعد التشاور مع الملك المعين والأحزاب السياسية أعلنت الجمعية التأسيسية في 29 مارس من عام 1951 تشكيل حكومة إتحادية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر في طرابلس.

أصبحت الحكومة الإتحادية المؤقتة والحكومات الإقليمية الثلاث مستعدة للإضطلاع بمسؤولياتها؛ وفي 12 أكتوبر من عام 1951 نقلت إليها السلطة كاملة باستثناء ما يتعلق بالشؤون المالية والخارجية والدفاع، فنقلت السلطات المالية في 15 ديسمبر عام 1951 إلى السلطات الليبية ليعقب ذلك في 24 ديسمبر من عام 1951 إعلان الدستور وتولي ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.

---

(1) عبدالله بلال، وجاء العقيد، طرابلس، دار مكتبة الفكر 1970 ص ـ 19.

1- دستور 1951 والنظام الملكي (1951 - 1969م)

دستور 1951، المبدأ الإتحادي

من بين الملامح الرئيسية لدستور 1951 الأخذ بالنظام الإتحادي إذ ينص الباب الأول من الدستور بوضوح على النظام الملكي الوراثي في دولة إتحادية مقسمة إلى ثلاثة أقاليم.

ويحدد الجزء السادس والثلاثون من الدستور 39 اختصاصاً للحكومة الإتحادية من أهمها الشؤون الخارجية والحرب والسلام والمعاهدات والهجرة والجنسية والدفاع والقانون العرفي والطاقة النووية وشركات الطيران وعلم الظواهر الجوية ومكتب البريد (بما في ذلك البرق والهاتف والإذاعة) والطرق والجمارك والضرائب والمصرف الإتحادي والعملة وصك النقود وإصدار الأوراق المالية والتعليم؛ ويجوز للحكومة الإتحادية أن تنقل أي اختصاص من اختصاصاتها إلى الحكومة الإقليمية لو وافقت الأخيرة على ذلك.

أما الجزء الثامن والثلاثون من الدستور فيحدد سبعة وعشرين اختصاصاً مشتركاً بين الحكومة الإتحادية والاقليمية من بينها: المصارف وضريبة الدخل والتأمين والموازين والمقاييس والإحصاء والشحن والملاحة والمنائر والقانون المدني والتجاري والجنائي والإجتماعيات العامة والعمال والضمان الإجتماعي والنظام العام للتعليم والصحة العامة.

ركز الدستور على السلطات الإقليمية، فإلى جانب السلطات المشتركة العديدة بين حكومات الأقاليم والحكومة الإتحادية فإن ما لم يرد ذكره في الدستور أوكل للأقاليم، وتركت الحكومة الإتحادية تحت رحمة الأقاليم في مجالات هامة عديدة مثل ضريبة الدخل والإنتخابات التي خول للأقاليم حق إعداد

قـوائمها عـلى أساس أنـه من اختصاصـاتهم المشتركـة التعـداد والضمـان الإجتماعي والصحة والتعليم. لقد خولت السلطة نظرياً للحكومة الإتحادية غير أن الواقع يخالف ذلك.

وينظم الجزء 176 من الدستور السلطة الإقليمية، فتقرر أن يكون لكل إقليم مجلس استشاري ينتخب ثلاثة أرباع أعضائه إلى جانب مجلس تنفيذي. ويعين الملك والياً أو حاكمًا كممثل له يتولى مراقبة وتنفيذ الدستور مع كافة القوانين الإتحادية. وكان الوالي يعد مسؤولاً مسؤولية كاملة أمام الملك بل أصبح الوالي شخصية في غاية الأهمية، وكثيراً ما وجد رئيس الوزراء الإتحادي نفسه مضطراً إلى أن يكون على علاقة طيبة معه إذا ما أراد تنفيذ كـافة القوانين الإتحادية.

السلطة التنفيذية: الملك ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء

الملك

نصت المادة 44 من الدستور على أن يتولى ادريس وخلفاؤه الذكور ملك ليبيا. ولما لم يكن للملك ادريس خليفة راح فرع من الأسرة السنوسية يطالب بالخلافة. ونصت المادة 45 على أن تكون الخلافة بمرسوم يصدره الملك ادريس خلال عام من تاريخ صدور الدستور. وكان للمرسوم الملكي قوة مواد الدستور وفي حالة خلو العرش وعدم تعيين ادريس خليفة له يتولى مجلسا البرلمان تعيين الخليفة بناء على ما نص عليه الدستور من اجراءات خاصة بالوصاية.

كان الملك يعتبر رئيساً للدولة ويمارس سلطاته عن طريق وزارئه الذين تلقى عليهم مسؤولية التنفيذ، أما القوانين فكانت تتطلب تصديقاً بمرسوم ملكي، وفي بعض الظروف الإستثنائية وفي حالة عدم انعقاد البرلمان يمكن للملك أن يصدر مراسيم أو يعلن الأحكام العرفية لمواجهة حالة الطوارىء، ومع ذلك كانت كافة الإجراءات الطارئة والأحكام العرفية تتطلب تصديق البرلمان في أقرب وقت ممكن.

كان الملك يفتتح الدورات البرلمانية ويختتمها ومن سلطته حل مجلس النواب ويدعو إلى انعقاد البرلمان في دورة طارئة ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات التي يتم التصديق عليها بعد موافقة البرلمان. ومن سلطته أيضاً خلع الألقاب ومنح الأوسمة وغيرها من وسائل التكريم، كذلك يعين، بالتشاور مع وزير الخارجية، الدبلوماسيين ويفصلهم ويتقبل أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب، ومن حقه أن يمنح العفو، إلا أن أهم وظيفة سياسية للملك تتمثل في حقه في تعيين وإقصاء رئيس الوزراء وغيره من الوزراء.

رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

يعين الملك رئيس الوزراء والوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة. ويعتبر كل وزير في مجلس الوزراء مسؤولاً عما تضطلع به وزارته من أنشطة، وفي حالة موافقة المجلس على اقتراح بعدم الثقة ضد الحكومة يقدم مجلس الوزراء إستقالته، أما إذا اتخذ قراراً ضد أحد الوزراء تعين عليه أن يستقيل، ويشترط أن يقدم 15 عضواً اقتراح عدم الثقة إذا ما أريد مناقشته على أن تمضي ثمانية أيام بين تقديم الإقتراح والإقتراع عليه.

البرلمان:

أخذت ليبيا بالنظام النيابي الثنائي، إذ كان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب... يضم مجلس الشيوخ 24 عضواً؛ ثمانية أعضاء عن كل من الأقاليم الثلاثة، وكان الملك يعين نصف هؤلاء الأعضاء وتنتخب المجالس التشريعية للأقاليم النصف الآخر.

كان يشترط في عضو الشيوخ ألا يقل سنه عن أربعين عاماً ولا يجوز انتخاب أفراد الأسرة المالكة لعضوية مجلس الشيوخ وإن كان من حق الملك أن يعينهم. كما كانت مدة العضوية في هذا المجلس ثماني سنوات لكن كل أربع سنوات كان ينتخب أو يعين نصف الأعضاء. ولم يكن هناك أي تحديد لعدد المرات التي خلالها يشغل العضو مقعد مجلس الشيوخ.

أما مجلس النواب فكان، على النقيض من مجلس الشيوخ، يمثل ليبيا كلها، إذ كان النائب الواحد يمثل عشرين ألف مواطن، وبذلك يصبح نصيب طرابلس 35 مقعداً وبرقة خمسة عشر مقعداً وفزان خمسة مقاعد وهو أقل عدد من المقاعد التي يكفلها الدستور لأي إقليم. . . . كان عدد أعضاء مجلس النواب 55 مقعداً زاد في عام 1964 إلى 103 مقاعد، فما لبث هذا العدد أن انخفض إلى 91مقعداً في عام 1965. وكفل الدستور حق الإنتخاب لجميع الذكور من الليبيين ممن بلغوا سن الواحد والعشرين فأكثر، أما المرأة فلم تمنح حق الإنتخاب إلا بموجب التعديل الذي أدخل في عام 1963، أما عضو البرلمان فكان يشترط فيه أن يكون قد بلغ من العمر ثلاثين عاماً أو يزيد، وأن يكون مدرجاً في قوائم الإنتخابات في الأقليم الذي يقطن فيه، ولا يجوز لعضو البرلمان أن يكون من بين أفراد الأسرة المالكة كما حددت فترة عضويته بأربع سنوات، ويجوز حل المجلس قبل ذلك، ولكن لا يجوز حل المجلس الجديد لعين السبب الذي من أجله حل المجلس السابق، على أن تجرى الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر من حل المجلس، وينعقد المجلس الجديد خلال عشرين يوماً من الإنتخابات، ولا يجوز لأي عضو أن يجمع بين عضوية المجلسين أو يكون في كل من المجلسين الأقليمي والإتحادي.

وكان لكل مجلس لوائح تنظم عمله وينص الدستور على أنه إذا لم يدع الملك المجلس إلى الإنعقاد في الأسبوع الأول من نوفمبر انعقد المجلس في اليوم العاشر من نفس الشهر، وكانت جلسات المجلسين علانية ما لم يطلب عقد جلسة سرية ويتم الإتفاق على ذلك. وكانت القرارات تصدر بموافقة غالبية الحاضرين في كل من المجلسين.

ويجوز طرح مشروع أي قانون في أي من المجلسين فيما عدا المسائل المالية التي لا يجوز أن يتقدم بها أحد غير الحكومة أو مجلس النواب، إلا أنه يتعين موافقة المجلسين ثم تصديق الملك على أي تشريع، على أن يصدر الملك القوانين خلال 30 يوماً من تاريخ استلامها من البرلمان، ويجوز للملك، لو شاء ذلك، أن يعيد القانون إلى البرلمان لإعادة النظر فيه خلال الثلاثين يوماً المحددة لإصدار القانون، فإن أقر القانون ثانية بغالبية ثلثي

أعضاء كل من المجلسين، تعين على الملك التصديق عليه وإصداره خلال ثلاثين يوماً، لكن إذا لم يوافق المجلس على مشروع القانون بغالبية ثلثي الأعضاء فإنه لا يجوز إعادة النظر في مشروع القانون خلال هذه الدورة. وإذا وافق البرلمان في دورة جديدة على مشروع القانون بغالبية جميع أعضاء المجلسين، تعين على الملك التصديق عليه وإصداره في غضون ثلاثين يوماً. لقد كان الملك يتمتع بسلطة تأخير القوانين ولو مارسها لتسنى له إعاقة التشريع.

السّلطة القضائيّة:

ينص الدستور على فصل السلطة القضائية عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وطبقاً للمادة 142 كان القضاة مستقلين ومسؤولين أمام القانون وحده، وحظيت المحكمة العليا الإتحادية باهتمام خاص من المواد 143 إلى 158 من الدستور. فالملك يعين قضاة المحكمة العليا الذين ينظرون في المنازعات بين الحكومة الإتحادية الإقليمية أو بين إقليمين أو أكثر؛ ويجوز للملك أن يحيل ألى المحكمة العليا مسائل دستورية وتشريعية هامة؛ ويجوز أن تنظر قضايا الإستئناف من محاكم الأقاليم إذ كان الحكم يتضمن قراراً خاصاً بالدستور أو تفسيره.

تعديلات دستور عام 1951 م:

بموجب المادتين 198 و 199 من الدستور كان يجوز تعديل الدستور بعد موافقة ثلثي الأعضاء في كل من المجلسين وتصديق الملك. أما المسائل المتعلقة بالشؤون الإقليمية فكانت تتطلب موافقة المجالس التشريعية قبل تصديق الملك.

وفي 27 أبريل من عام 1963 صدق الملك على أهم تعديل في دستور عام 1951؛ وذلك حين ألغى النظام الإتحادي ليحل محله النظام الوحدوي، فقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم وبموجب تعديل عام 1963 أصبح الملك يعين جميع أعضاء

مجلس الشيوخ وليس 50 في المائة وفقاً لدستور عام 1951. كما أقر تعديل 1963 حق الإنتخاب للمرأة.

الحكم في ظل الملكيّة (1951 - 1969م)

ما أن أعلن الإستقلال في 24 ديسمبر 1951 حتى بدأ الإعداد لأول انتخابات عامة في جميع أنحاء البلاد، وتحدد يوم 19 فبراير من عام 1952 موعداً لإجراء هذه الإنتخابات وبدأ بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، حملته الإنتخابية بالهجوم على النظام الإتحادي؛ وبالرغم من أن هذا الحزب تنافس على كل مقعد من مقاعد طرابلس الخمسة والثلاثين إلا أن الحكومة برئاسة محمود المنتصر فازت بأربعة وأربعين مقعداً من بين مقاعد المجلس وعددها 55 مقعداً، ولم يظفر حزب السعداوي بأكثر من سبعة مقاعد، وفي يومي 20 و 21 فبراير من عام 1952 عمت المظاهرات طرابلس واتهمت الحكومة بتزوير الإنتخابات. وألقي القبض على عدد من قادة الحزب ونفي السعداوي الذي وافته المنية في منفاه في عام 1957.

محمود المنتصر (29 مارس 1951 - 15 فبراير 1954م)

طُلب من محمود المنتصر، أول رئيس وزراء مؤقت لليبيا، أن يظل رئيساً للوزراء، وفي 12 فبراير من عام 1953 انضمت حكومته إلى الجامعة العربية بعد تأجيل دام أكثر من عامين، إذ كان عزّام، أمين عام الجامعة، والسعداوي حتى ذلك الحين يقفان عقبة في طريق انضمام ليبيا إلى الجامعة. لكن في 28 مارس من عام 1953 أصبحت ليبيا العضو الثامن في الجامعة العربية، وفي 29 يوليو من عام 1953 وقعت ليبيا المعاهدة الأنجلو-ليبية لفترة عشرين عاماً التي بموجبها سمحت ليبيا للبريطانيين بإقامة القواعد العسكرية فوق الأراضي الليبية مع منحهم حق دخول ليبيا والتحرك في ربوعها، كما سُمح للسفن البريطانية بزيارة الموانىء الليبية؛ وفي مقابل معونة مالية منحت الحكومة الليبية المملكة المتحدة حقوقاً واسعة في الإدارة وفي الأراضي في ليبيا، وتعرضت المعاهدة، كما كان متوقعاً، للهجوم وخاصة في طرابلس حيث قام

رجال الشرطة بقمع المظاهرات في 22 أبريل من عام 1953، ومع ذلك وافق البرلمان على المعاهدة التي صدق عليها الملك في 7 ديسمبر من عام 1953.

لقد وقع أول إشتباك بين السلطات الإتحادية والإقليمية حول وضع الوالي، فقبل الإستقلال كان الساقيزلي وسيف النصر يرأسان حكومتي برقة وفزان ثم قام الملك عقب الإستقلال وبناء على توصية من محمود المنتصر، رئيس الوزراء، بتعيين الساقيزلي وسيف النصر واليين كما عين ذكرى واليا على طرابلس فأثيرت قضية محاسبة ومسؤولية هؤلاء الولاة،وفي 21 يناير 1954 طلب محمود المنتصر من المحكمة العليا الإتحادية رأيها في الوضع القانوني للوالي بالنسبة للحكومة الإتحادية وهل يمكن للملك أن يعين والياً دون التشاور مع الحكومة الإتحادية؟ وأكدت الحكومة أن الملك مسؤول عن طريق وزرائه، ومن ثم فإن الوالي الذي يمثل الملك لا بد وأن يعين بالتشاور مع الحكومة الاتحادية. وكحل وسط اقترح الساقيزلي إنشاء منصب جديد هو منصب الرئيس التنفيذي الذي يكون مسؤولاً أمام الملك والسلطة التشريعية الإقليمية، وهذا يبدد الغموض الذي أحاط بالمسؤولية القانونية للوالي ويدعم السلطات الإقليمية ولم يتخذ أي إجراء عاجل حول اقتراحات الساقيزلي، وفي 15 فبراير عام 1954 قدم محمود المنتصر استقالته لما تعرض له من ضغط شديد وبسبب اعتلال صحته.

محمد الساقيزلي (18 فبراير1954 - 11 أبريل1954م)

خلف محمود المنتصر في رئاسة الحكومة محمد الساقيزلي، وهو رئيس وزراء سابق لبرقة في الفترة ما بين 1950، 1951 كما أنه كان والياً ورئيساً للديوان الملكي. لكنه لم يبق في منصبه أكثر من شهرين بعدهما قدم إستقالته لنشوب صراع جديد بين السلطات الإتحادية والاقليمية، وكان سبب الصراع حصول والي طرابلس في 19 يناير من عام 1954 على مرسوم ملكي بحل المجلس التشريعي لطرابلس لأنه هاجمه، فطلب علي الديب، رئيس المجلس التشريعي،من المحكمة العليا أن تقضي بعدم دستورية قرار حل المجلس وأنه على الملك أن يتشاور مع رئيس وزرائه وشعر الملك بالتحدي من جانب

الحكومة وأعرب عن عدم ثقته في الساقيزلي الذي كان قد طلب منه وقف إجراء الانتخابات الإقليمية في طرابلس، فما كان من الساقيزلي إلا أن قدم استقالته في 11 أبريل عام 1954.

مصطفى بن حليم (12 أبريل 1954 - 23 مايو 1957 م)

عندما تولى بن حليم رئاسة الوزراء، وكان وزيراً في الحكومة السابقة، بدا واضحاً أن هناك صراعاً على السلطة بين الحكومات الاقليمية والحكومة الإتحادية وبين الأخيرة وأعضاء الديوان الملكي، وكان إبراهيم الشيلحي، الصديق المقرب من الملك، من أقوى الشخصيات في البلاد وأكبرها نفوذاً آنذاك وحظي بن حليم بتأييد الشيلحي مع غيره من أعضاء الديوان الملكي، وأرضى بن حليم الملك فيما يتعلق بالنزاع السابق مع المحكمة العليا كما تورط بن حليم مع عدد من رجال الأعمال الذين أصبحوا فيما بعد مصدر إحراج له.

ونشبت أزمة حول خلافة العرش عندما طالب أبناء سيد أحمد، ابن عم الملك وزعيم السنوسية في الفترة ما بين 1902 —1916، بالخلافة؛ لكن الملك إدريس أصر على أن السنوسية شيء منفصل عن الملكية وأنه مؤسس الملكية وليس السنوسية، كما أصر على ألا يخلفه سوى واحد من سلالته، وإتهم أقارب الملك الشيلحي بإثارة هذا الرأي، فقام حفيد سيد أحمد البالغ من العمر 19 عاماً بقتله في بنغازي، فألقى القبض على الأمير وحكم عليه بالإعدام وفرضت الحراسة على جميع أفراد الأسرة السنوسية، وفي 20 أكتوبر من عام 1954 صدر مرسوم ملكي يقصر الخلافة على فرع ادريس من الأسرة السنوسية. وأصبح، الرضا، شقيق إدريس ولياً للعهد، لكنه مات في عام 1955 واختير ابن أخيه حسن الرضا ولياً للعهد، لكن هذه الأحداث تركت تأثيرها على الملك فترك بنغازي إلى طبرق متخذاً منها مقراً للديوان الملكي حيث عاش على مقربة من القاعدة البريطانية.

ظلت الشؤون الخارجية تشغل حكومة بن حليم التي اضطلعت بعدد من الإلتزامات والترتيبات الديبلوماسية، فوقع بن حليم اتفاقية قاعدة هويلس

مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وافق عليها البرلمان في 9 سبتمبر عام 1954 وصدق عليها الملك في 30 اكتوبر من نفس العام . . . كانت هويلس، في الأصل، قد أجرتها بريطانيا للأمريكيين الذين جاءت المعاهدة لتمنحهم امتيازات تفوق ما منح للبريطانيين؛ وهاجم الوطنيون المعاهدة التي كان من المقرر أن تنتهي في 24 ديسمبر عام 1970، ولكن دون جدوى؛ كذلك وقعت ليبيا في 10 أغسطس 1955 معاهدة صداقة مع فرنسا تنص على انسحاب القوات الفرنسية من فزان بشرط تعديل الحدود الليبية لصالح المناطق الخاضعة لفرنسا، كما وافقت فرنسا على تقديم المساعدة المالية لليبيا، وفي 10 ابريل من عام 1956 تمت الموافقة على المعاهدة؛ ثم أقام بن حليم علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفييتي، وفي 16 ديسمبر من عام 1955 انضمت ليبيا إلى الأمم المتحدة، وفي مارس 1957 صدق الملك على المعاهدة الليبية ـ الإيطالية التي بموجبها تمت تسوية المشكلات المعلقة بين البلدين، وفي 11 مايو 1957 تم التصديق على معاهدة الصداقة الليبية ـ التونسية.

لقد كان النفوذ المصري قوياً في ليبيا، وتعرض بن حليم للضغط من أجل السماح للأسلحة من مصر بأن تمر بليبيا لمساعدة الثورة الجزائرية في نضالها ضد فرنسا، وبعد جلاء الفرنسيين عن فزان مرت خطوط تمويل الجزائريين الذين كانوا يقاتلون من أجل حريتهم عبر فزان، مما أثار أزمة في العلاقات الفرنسية ـ الليبية إذ جاء ذلك عقب توقيع المعاهدة الليبية ـ الفرنسية، كما أسفر الاعتداء البريطاني على السويس في نوفمبر عام 1956 عن مشكلات خطيرة حين اتهم المصريون حكومة بن حليم بالسماح للطائرات البريطانية باستخدام المطارات الليبية لمهاجمة مصر، واشتد الهجوم في أعقاب الزيارة التي قام بها ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس الأمريكي، في 15 مارس من عام 1957 حين استقبلته حكومة طرابلس لتوضيح مشروع ايزنهاور الذي وافقت ليبيا عليه.

لقد ظل بن حليم رئيساً لوزراء ليبيا سبعة وثلاثين شهراً عدل خلالها وزارته عدة مرات وفاز في الإنتخابات العامة التي أجريت في عام 1956 والتي فاز بها بالتزكية بثلاثين مقعداً من بين 55 مقعداً. ومع ذلك لم يوافق الملك

على محاولاته الرامية إلى إعادة النظر في المعاهدة الأنجلو ـ ليبية بصورة تمنع بريطانيا من استخدامها ضد أية دولة عربية، ولما اختلف بن حليم مع الشيلحي، ابن الصديق المفضال للملك الذي كان يرأس البلاط الملكي، قرر الإستقالة في يوم 24 مايو من عام 1957 خاصة وأنه ضاق ذرعاً بالتدخل المستمر من جانب الديوان الملكي.

عبد المجيد كعبار (26 مايو 1957 ـ 16 أكتوبر 1960م)

خلف عبد المجيد كعبار بن حليم كرئيس لوزراء ليبيا، ومضى في تأييد إقامة علاقات ودية وثيقة مع بريطانيا ولم يحتج على نزول المزيد من القوات البريطانية في برقة بعد ثورة العراق في 14 يوليو عام 1958؛ والواقع أنه اعترف على مضض وفي تردد، بحكومة العراق الجديدة في 4 أغسطس عام 1958 وإن كان قد رفض أن يقبل سفيراً جديداً من بغداد. وأدخل في عام 1959 قانونا جديد للإنتخابات أكثر إنصافاً وأجريت انتخابات عامة في شهر يناير من عام 1960، لكن عبد المجيد كعبار أرغم، في نهاية الأمر، على الإستقالة بسبب فضيحة مالية تتعلق بعقود حكومية لبناء طريق فزان المؤدي إلى سبها كانت الحكومة قد أبرمتها دون موافقة البرلمان. لقد كان من المقرر أن يتم المشروع في ثلاث سنوات بتكاليف قدرها 5,3 ملايين دولار، لكن الشركة زعمت أن الرقم الأصلي هو رقم مؤقت وأنه قد أنفق على تنفيذ 1/4 الطريق وطالبت بمبلغ آخر قدره 11,2 مليون دولار لتكملة المشروع، ولما حاول إقناع الملك بحل البرلمان وفشل آثر الإستقالة من أن يظهر أمام المجلس للدفاع عن نفسه ويتعرض لمهانة سحب الثقة منه.

محمد بن عثمان بن الصيد (16 أكتوبر 1960 - 21 مارس 1963 م)

أصبح محمد بن عثمان خامس رئيس وزراء لليبيا في 16 أكتوبر عام 1960 وعمل على إسترداد الثقة في الحكومة لكن واجهته معضلة كبرى تتمثل في الخلافات المستمرة والشكوك القائمة بين الحكومة الإتحادية وحكومات الأقاليم، تلك المعضلة التي أزعجت جميع رؤساء الوزراء. والواقع أن

الحكومة أخذت تبتعد شيئاً فشيئاً عن الشعب، وإمعاناً في زيادة الأمور تعقيداً قرر الملك نقل عاصمته إلى مدينة البيضا مما حمل الوزراء على السفر من طرابلس وبنغازي إلى البيضا البعيدة، مما زاد من الإضطراب العام والتفكك في إدارة البلاد. وفي 21 مارس من عام 1963 قدم بن الصيد إستقالته متذرعاً بأسباب صحية.

الدكتور محي الدين فكيني (21 مارس 1963 - 24 يناير 1964م)

خلف بن الصيد في منصب رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين فكيني الذي كان سفيراً سابقاً لليبيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وخشية من الصدام المتزايد بين الحكومة الإتحادية وحكومات الأقاليم، وإدراكاً منه للحاجة المستمرة إلى وحدة البلاد ولا سيما بعد اكتشاف النفط، أوصى الدكتور محي الدين فكيني بإلغاء النظام الإتحادي وأفلح في ذلك، ومنح المرأة حق الإنتخاب، وفي 27 أبريل من عام 1963 أعلن الملك القانون رسمياً ليوضع موضع التنفيذ يوم الثاني من سبتمبر من عام 1963.

وفي 22 يناير من عام 1964 اجتاحت المدن الرئيسية في ليبيا المظاهرات تأييداً لقضية فلسطين، وأطلق الرصاص على عدد من الطلبة في بنغازي، وطلب رئيس الوزراء من الملك إقالة بوكويتين، صهر الشيلحي، مستشار الملك ذي النفوذ وقائد قوة دفاع برقة المسؤولة عن إطلاق الرصاص على الطلبة، إلا أن الملك رفض إقالة بوكويتين فما كان من رئيس الوزراء إلا أن قدم استقالته.

محمود المنتصر (24 يناير 1964 - 21 مارس 1965م)

طلب الملك من محمود المنتصر، أول رئيس للوزراء في ليبيا، تشكيل الوزارة الجديدة، إلا أن المظاهرات التي نشبت في يومي 24 و 25 يناير 1964 طالبت بعودة الدكتور فكيني، الذي كانوا قد طالبوا بإستقالته في وقت سابق. وأوصى محمود المنتصر في 23 فبراير من عام 1964 بعدم تجديد أو توسيع نطاق المعاهدتين المبرمتين مع أمريكا وبريطانيا واللتين كانتا ستنتهيان في أوائل

السبعينات، كما أعرب عن مخاوفه من أن تستخدم القواعد التي أقيمت بموجب هاتين المعاهدتين ضد العرب إذا ما نشبت حرب بين العرب وإسرائيل وأحس الملك بالقلق من جراء تطور العلاقات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومع ذلك أعلن رئيس الوزراء في 22 أغسطس من عام 1964 موافقة كل من بريطانيا وامريكا على الإنسحاب من حيث المبدأ.

وفي أكتوبر من عام 1964 أجريت رابع انتخابات عامة لإختيار أعضاء مجلس النواب الذي زادت عدد مقاعده من 55 إلى 103 مقاعد لتعكس نتائج الإحصاء الذي أجري في أغسطس من عام 1964 لكن كانت هنالك شكاوى من أن قوات الأمن الداخلي قامت في يوم الترشيح بإعتقال المرشحين المناهضين للحكومة. وافتتح رابع برلمان في نوفمبر من عام 1964، لكن الملك قام بحل المجلس نتيجة للقلاقل المتزايدة من جراء الطعن في صحة الإنتخابات العامة، وفي 21 مارس من عام 1965 قدم محمود المنتصر إستقالته متذرعاً بأسباب صحية بعد أن أنهكت قواه ضغوط المنصب العام.

حسين مازك (21 مارس 1965 - 28 يونيو 1967 م)
وعبد القادر البدري يونيو 1967 - اكتوبر 1967 م)

خلف حسين مازك محمود المنتصر عقب الإنتخابات العامة الخامسة التي أجريت في مايو عام 1965، حين خفض عدد مقاعد البرلمان من 103 إلى 91 مقعداً، فاز المرشحون الموالون للحكومة من بينها بخمسة وسبعين مقعداً، لكن هذه الإنتخابات أثارت المزيد من الإحتجاج وألقيت القنابل على خمسة حقول للنفط وراحت القلاقل تتصاعد بإضطراد في ربوع البلاد.

وزادت حرب يونيو عام 1967 التي نشبت بين العرب وإسرائيل من تلك القلاقل، وأعرب الطلبة والعمال الليبيون عن تأييدهم لأشقائهم العرب بالإضراب وبمقاطعة الشركات الأمريكية والبريطانية. فما كان من الملك إلا أن أبعد حسين مازك، رئيس الوزراء، إعتقاداً منه بأنه عاجز عن السيطرة على

الموقف، وعين مكانه عبد القادر البدري الذي بدأ الحكم باتخاذ إجراءات صارمة، فلم يتمتع بأية شعبية وأرغم على الإستقالة في أكتوبر من عام 1967.

عبد الحميد البكوش (أكتوبر 1967 - سبتمبر 1968 م)
ونيس القذافي (سبتمبر 1968 - سبتمبر 1969 م)

بعد أن تولى عبد الحميد البكوش رئاسة الوزراء عمل على زيادة حجم القوات المسلحة الليبية. وكان، بوجه عام، يعتبر، ولا سيما من جانب الرجعيين، تقدمياً في مظهره، وعلى الرغم من سياساته التقدمية في ظاهرها فإنه قدم في أوائل يناير عام 1968 للمحاكمة، بتهمة (التآمر والقيام بأعمال إرهابية)، أكثر من مائة شخص من بينهم بعض عمال النفط الذين اشتركوا في المقاطعة والإضراب الذي وقع في صيف عام 1967، إلا أن المحكمة لم تدن سوى أثني عشر شخصاً. ولما زار ديجول ليبيا في ابريل من عام 1968 عقد البكوش مع فرنسا إتفاقيات جديدة، لكنه استقال فجأة في سبتمبر من عام 1968، ويعتقد المراقبون أن العناصر الرجعية في الدوائر الملكية هي التي أرغمته على الإستقالة ليخلفه ونيس القذافي، آخر رئيس للوزراء في ظل النظام الملكي. وأخذ السخط يشتد شيئاً فشيئاً حتى جاء اليوم الذي فجر فيه مجموعة من الضباط الشبان الموقف في ليبيا، عندما قاموا يوم الفاتح من سبتمبر عام 1969 بثورة أحدثت تغييراً جذرياً في البلاد.

ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 م

إن الثورة عادة لا تقع في فراغ، ولا بد من وجود أسباب قوية لقيامها يتعين البحث عنها في تاريخ الشعب أو الأمة. أما قصة الثورة الليبية فهي تعبير عما كان الشعب الليبي يتوق إليه منذ وقت طويل، والواقع أن العقيد القذافي، المخطط الرئيسي للثورة، قد أكد بأن الثورة ملك لشعب ليبيا الذي لم يكن الجيش سوى طليعته، وكان صانعو الثورة يعون تماماً أنه إذا ما وقع

خطأ في تخطيطهم فإن الشعب، الذي ظل بمثابة الخطة البديلة، سوف يتدخل.

ظفرت ليبيا بإستقلالها في ديسمبر من عام 1951 بعد نضال طويل ضد الإحتلال الاسباني في عام 1510 والحكم التركي والإيطالي ثم الإحتلال البريطاني والفرنسي. كان المواطن الليبي يعي جيداً مغزى الإستقلال فأحس بأن الملك جعل من ليبيا، عن طريق الأحلاف، دولة تابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين ظلتا، بفضل قوتها وقواعدها العسكرية فوق الأراضي الليبية، تمارسان نفوذاً ضخماً في ليبيا، وكان هذا مصدر إزعاج شديد للشعب الليبي الذي جاء رد فعله عنيفاً أثناء العدوان الانجليزي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر عام 1956. لقد زار وزير الدفاع البريطاني، الذي تولى فيها بعد قيادة القوات البريطانية، الملك قبيل العدوان، وذكر عبد الناصر في وقت لاحق كيف أن بريطانيا استخدمت قواعدها في ليبيا في الإعتداء على مصر. ولما كان الليبيون متعاطفين بشدة مع القضايا العربية لم يقبلوا أن تستخدم القواعد في أراضيهم في شن هجوم على دولة عربية شقيقة ولا يغيب عن المرء كيف زحف الكثيرون من الليبيين سيراً على الأقدام للإشتراك في حرب فلسطين في عام 1948، وكانت كلمة السر يوم أن أطيح بالملك هي «فلسطين لنا» و«القدس» وهذا دليل على مدى إرتباط الشعب الليبي بالعالم العربي؛ ذلك الشعب الذي لم تكن مشاعره آنذاك تسايرها سياسة الحكومات، ولم يكن لبلاده تأثير يذكر في المشكلات العربية. وفي يناير من عام 1964 قامت جماهير الشعب الليبي بمظاهرات عنيفة مطالبة حكومتها بتأييد قرار الجامعة العربية 56 الخاص بالقواعد الأجنبية وطالبوا بجلاء تلك القواعد وتقديم المساعدة العسكرية للدول العربية التي تقاتل إسرائيل وإستخدام النفط كسلاح في المعركة ضد العدو.

فأعلنت حكومة محمود المنتصر في أغسطس 1964 أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد وافقتا، من حيث المبدأ، على إجلاء قواعدها، وكان الطلبة في وقت مبكر من ذلك العام قد تعرضوا للقتل أثناء المظاهرات التي نشبت مطالبة بالجلاء؛ لقد كانت مطالب الشعب واضحة وشعر الليبيون بخيبة أمل في حكومة لم تعط الأولوية للقضايا العربية.

وبلغ نفاد صبر الشعب الليبي ذروته في يونيو من عام 1967 وكانت هزيمة يونيو، في الواقع، السبب المباشر في قيام ثورة 1969. كانت هنالك أسباب كثيرة للثورة ولكن يمكن أن نقطع بأن نكسة يونيو 1967 كانت السبب الرئيسي.

ظلت مسألة القواعد الأجنبية تشغل الرأي العام الليبي، رغم أن القواعد الأمريكية والبريطانية ظلت تمارس نشاطها كاملاً، بل كانت قاعدة هويلس الأمريكية، وهي أكبر قاعدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، تزخر بالنشاط قبل حرب يونيو عام 1967 بأيام قليلة، مما جعل الليبيون يعتقدون أن ما كان يجري في هذه القاعدة إنما كان لمساعدة إسرائيل في الحرب.

وشكل إبراهيم الغويل وعلي وريث وعز الدين الغدامسي والشيخ محمود صبحي لجنة طرابلس التي اشتركت مع شخصيات من بنغازي، أمثال بشير المغيربي ومصطفى بن عامر، في مطالبة رئيس الوزراء بوقف انتاج النفط؛ وساندت النقابات العمالية هذه الخطوة بالدعوة إلى الإضراب العام والمقاطعة، وكان من نتيجة ذلك أن أوقف انتاج النفط في الفترة ما بين 19 يونيو و3 يوليو عام 1967. لكن البدري الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد 28 يونيو 1967، قرر قمع الحركات الوطنية والعمالية واستئناف انتاج النفط عاقداً العزم على سحق مطالب الجماهير الليبية بالقوة، لكن تلك الإجراءات لم تكن سوى نكسة مؤقتة لمن كانوا يأملون في إسترداد الكرامة وإستعادة سيادة العرب على شؤون الشرق الأوسط.

هذا ما قام به المدنيون الليبيون الذين لم يجدوا سبيلاً للتعبير عن أنفسهم غير المظاهرات والإضرابات والمقاطعات، لم تكن ثمة مساندة من الجيش بالرغم من موجة الإستياء التي عمت صفوفه ووقوع بعض الأحداث في عام 1967 عندما تحرك بعض الأفراد من القوات المسلحة الليبية لمساندة مصر، فعبر حسين الكاديكي في 8 يونيو 1967 مع فصيلتين الحدود في طريقهم إلى مصر وصدرت الأوامر إلى وحدات أخرى من الجيش الليبي باعتراض سبيلهم لكن محاولة التصدي باءت بالفشل، وفي 10 يونيو 1967 وصلت تلك القوات إلى القاهرة واشتركت في الحرب ضد إسرائيل، كذلك أبدى الكثيرون

من الليبيين رغبة في التطوع للإشتراك في الحرب إلا أن عدداً ضئيلاً قد سمح له بالإنضمام إلى القوات الليبية المقاتلة التي بقيت في مصر حتى قيام الثورة. وتحدد يوم 9 أغسطس عام 1969 موعداً للثورة، وكان بعض المخططين للثورة يرون ضرورة عودة هؤلاء المقاتلين إلى ليبيا لكن الخوف من أن تنبه عودتهم أجهزة المخابرات الليبية جعلهم لا يعودون إلا في أول سبتمبر من عام 1969.

وحدث في 8 أكتوبر من عام 1967 أن حاول طياران ليبيان، هما مفتاح الشريف وفتحي الطاهر، الفرار بطائرتيهما إلى دولة عربية متعاطفة ووضع نفسيهما في خدمة المعركة ضد إسرائيل. لكن المحاولة باءت بالفشل وقدما للمحاكمة التي قضت بسجنهما ست سنوات، ولم يكن ما قام به الطياران الليبيان سوى محاولة يائسة من جانب أولئك الذين رأوا العرب يتعرضون للخيانة من جميع الجهات.

وفي سلسلة من المقالات الكاشفة تحدث العقيد القذافي، وبالذات في مقاله الثاني، عن قلق الليبيين إزاء القواعد الأجنبية وخاصة بعد حرب يونيو عام 1967 وقال لقد استبد بالشعب الليبي شعور عارم بضرورة الهجوم على تلك القواعد كرد على ما قدمته أمريكا من مساعدة لإسرائيل في الحرب، شريطة ألا يشترك عدد كبير من الضباط الوحدويين الأحرار حتى لا تضار الحركة الثورية؛ وتقرر أن يتولى القذافي وجلود ومصطفى الخروبي و محمد المقريف وعبد الفتاح يونس، وجميعهم من الضباط الأحرار، مهمة البحث عن عدد من المدنيين أمثال نوري نجم ومحمد نجم للعمل معهم على تكوين مجموعة من الشبان الذين وافقوا على الاشتراك معهم بشرط ضمان تأييد الجيش. ووضعت خطة الهجوم على القواعد وفجأة نقل القذافي من معسكر قاريونس في بنغازي إلى معسكر الفرناج في طرابلس إلى جانب أحداث أخرى أرغمتهم على تأجيل الخطة التي لو باءت بالفشل لأخرت الثورة إلى أجل غير مسمى.

لم يتمكن نظام حكم الملك ادريس من تطبيق نظام سياسي فعال أو ما يمكن تسميته بأيديولوجية سياسية، بل كان يسعى إلى تكوين نظام حزبي لحكم البلاد؛ ويقول العقيد القذافي: «لقد قامت الثورة لاعتبارات قومية



للشعب الليبي حيث أنها جسدت الفرد في المجتمع، أي الإنسان الثوري في عصر ما بعد الإستعمار؛ ولم يكن ما قام به الجيش في حقيقة الأمر سوى تطبيق الفكر الثوري الذي نما بشكل طبيعي في المجتمع الليبي. لقد كان أول من قام بتنظيم الثورة في ليبيا هم طلبة في مدرسة سبها الثانوية في أواخر الخمسينات من بينهم معمر القذافي الذي قام في عام 1959 بتنظيم جميعة سرية أخذت تلتقي بصفة منتظمة لمناقشة القضايا العربية والليبية، وفي يوم الخامس من أكتوبر عام 1961 نشبت المظاهرات في سبها تطالب بالوحدة العربية وتهتف بحياة جمال عبد الناصر. فبعد أزمة السويس في عام 1956 أخذ الكثيرون من الشبان في جميع أنحاء العالم العربي، بما في ذلك الشباب الليبي، يتحمسون للمبادىء الناصرية، وفي الحلقة الثالثة عشر من كتاب قصة الثورة يتناول العقيد القذافي بإسهاب المظاهرة التي وقعت في سبها عام 1961 حين قام بإنقاذ حياة مساعد مدير شرطة فزان الذي سقط تحت أقدام المتظاهرين ويذكر كيف انضم التجار والعمال والموظفون إلى المتظاهرين الذين بلغ عددهم أربعة آلاف متظاهر، وكيف انتقل مع غيره إلى أحد الميادين الرئيسية ليبعثوا ببرقية إلى جمال عبد الناصر يستنكرون فيها الإنفصال السوري ويطالبون بالوحدة العربية، وفي فجر يوم 29 أكتوبر من عام 1961 وقف القذافي وجهاً لوجه أمام سيف النصر، والي فزان القوي الذي راح يستجوبه عن مظاهرة 5 أكتوبر وعن المظاهرة التي كانت النية متجهة إلى القيام بها بمناسبة استقلال الجزائر، وأحس القذافي بضيق من سيف النصر الذي استجوبه بطريقة إستبدادية، فمن بين الأسئلة التي وجهها إليه: هل أنت قائد جيش؟ وهل أنت زعيم شعب؟ وما هذا التحدي للسلطة والتهديد لنظام الحكم الذي تظن أنك تقوم به؟ إنكم جميعاً عبيد لنا وتحت أقدامنا. . وأنك الشخص الذي يثير المشاكل، فما الذي تعرفه عن الحرية وعن الوحدة العربية. . .؟ وذكر القذافي أن سيف النصر كان يعتبر نفسه فوق القانون كما كان يتحدث إلى الشعب كما لو كان يخاطب كلبه، وعقب الإستجواب طرد القذافي من فزان وحرم من الإلتحاق بمدارسها، أي أنه حرم من ثلث مدارس ليبيا وربما حرم من جميع مدارسها لو أن سيف النصر أدرك أنه أمام شاب سوف يقود ليبيا في غضون سنوات معدودة من حالتها اليائسة لتصبح أمل العرب جمعياً.

لقد ألقى القذافي الشاب عصا الترحال في مصراته ليكمل تعليمه الثانوي وإن كانت واقعة سبها قد جعلته أكثر حذراً في ممارسة نشاطه السياسي... كان يسهر حتى وقت متأخر من الليل ليلتهم ما يقع بين يديه من كتب وأصبح أكثر وعياً بالواقع السياسي الليبي والعربي؛ وذكر أن تلك الكتب أصبحت جزءاً هاماً من تكوينه الثوري الفكري تماماً كما شكل فقر فزان وتخلفها ضميره الثوري... لقد بدأت الثورة فعلاً عندما التقى في مصراته ببعض رفاق المستقبل وواصل معهم نشاطه الثوري السري.

وفي عام 1963 إلتحق القذافي بالكلية العسكرية.. كان بوسعه أن يذهب في بعثة دراسية إلى الخارج؛ لكنه آثر أن يبقى في ليبيا لمواصلة تنظيمه السري؛ وفي عام 1964 قرر مع رفقائه إعادة تنظيم الحركة الثورية بأسرها، فقسمت إلى حركة عسكرية وأخرى مدنية وأصبحت المجموعة العسكرية هي الأهم، وحول هذه النواة وضع قادة الثورة خططهم، فشكلت الحركة العسكرية لجنة مركزية لتضطلع بتوجيه كافة الأنشطة الثورية في سرية تامة، إذ كانت السرية في اللجنة المركزية ضرورة ملحة، كانت اللجنة المركزية مسؤولة عن كافة المسائل التنظيمية لتصبح بعد ثورة الفاتح من سبتمبر مجلس قيادة الثورة[1] الذي يعتبر أعلى جهاز سياسي في ليبيا الثورة. كانت اللجنة المركزية تلتقي بصفة دورية في إجتماعات مطولة مرهقة خارج المدن الرئيسية، كما كانت هذه اللقاءات تتم أيام العطلات مثل 9 أغسطس و7 أكتوبر و24 ديسمبر وعيدي الفطر والأضحى رغبة في عدم إثارة الإنتباه إلى تغيب أعضاء اللجنة المركزية في الأيام العادية، وكان الأمر يقتضي السفر مئات الأميال في الحر والبرد على حسابهم الخاص وهو عبء مالي كان يفوق طاقة معظمهم، لا سيما وأنهم كانوا يعولون أسراً بمرتبات ضئيلة. لقد إضطروا إلى شراء السيارات وتحمل الكثير من التضحيات، فكانوا لا يرون أسرهم لفترات طويلة وامتنعوا عن لعب الورق وتناول الخمر والتردد على علب الليل، وكانوا يؤدون الصلاة في حينها ويهتمون بالإطلاع، تلك واجبات كانت تفرض على غير أعضاء اللجنة المركزية من الضباط الأحرار وإن لم تكن بنفس الدرجة،

(1) وذلك قبل قيام مؤتمر الشعب العام (الناشر).

هذا فضلاً عن تشجيعهم على الإنتساب إلى الجامعة فالتحق العقيد القذافي بكلية الآداب بجامعة بنغازي لدراسة التاريخ وكان من المقرر أن يتخصص كل ضابط في مجال بعينه. لم تكن اللجنة المركزية تجتمع إذا تغيب أحد الأعضاء وفرضت في عام 1967 عقوبة صارمة على كل متغيب من أعضاء اللجنة المركزية عن حضور أي اجتماع.

وفي الحلقة الرابعة من قصة الثورة يقول العقيد القذافي بإعتزاز أن الضباط الأحرار سواء في داخل اللجنة المركزية، أو في خارجها قدموا المساهمات المالية لشراء العربات اللازمة للحركة الثورية، وفي إجتماع عقد بسيدي خليفة أثير موضوع تمويل الحركة الثورية ونوقشت مسألة الإشتراكات المنتظمة وتم الإتفاق على أن توضع مرتبات جميع الضباط الأحرار، بما في ذلك مرتبات أعضاء اللجنة المركزية بطبيعة الحال، تحت تصرف اللجنة المركزية دون قيد أو شرط لتستخدم في دفع نفقات الإنتقال الجوي ومساعدة من يحتاج إلى المساعدة من بين الأسر. ومجمل القول هو أن جماعة الضباط الأحرار، ولا سيما أعضاء اللجنة المركزية، بذلوا الجهد والمال من أجل مصلحة البلاد العليا. وكانت الوحدة العربية أكثر ما يشغل بالهم وتولدت الآمال العريضة عندما أصبح الإتحاد الثلاثي الجديد بين مصر وسوريا والعراق إحتمالاً قائمًا، لكن سرعان ما أحسوا بخيبة أمل عندما قضت الخلافات الحزبية على الوحدة المقترحة قبل أن ترى النور. لقد تأثر الضباط الأحرار بشدة بشخصية جمال عبد الناصر الذي كانوا يعتبرونه أخاً أكبر لجميع الثوريين العرب، وكانوا يؤمنون بوحدة أهداف الثورة العربية ويعارضون تعدد إتجاهاتها مثل حركة التحرير الجزائرية والبعث والإتحاد الإشتراكي العربي وشعوبية جمهورية اليمن الجنوبية، ويعتقدون أن كل هذه ليست سوى تجارب يتعين توحيدها حتى لا تتثبت الخلافات الأيديولوجية التي يمكن للقوى الإمبريالية والرجعية أن تستغلها خاصة إذا استمرت الشعوب في الإنقسام والضعف؛ وفي مجموعات للدراسة والبحث نوقشت بصراحة تامة السياسات المختلفة كالتجربة المصرية وغيرها من التجارب الإشتراكية والثورة الفرنسية والمانيا النازية والنفط والثورة الكوبية وغيرها من الموضوعات العديدة المتشابكة.

لم تكن هناك أية روابط تنظيمية بالمدنيين وذلك لأسباب تتعلق بالسرية والأمن، لكن الإتصال بالمدنيين لم يتوقف فكان أساتذة الجامعة يستشارون دون الكشف عن الأهداف النهائية للضباط الأحرار الذين لم ينفصلوا قط عن الشعب، ويقول العقيد القذافي «لقد عشنا أحاسيس الشعب كما عشنا مشاكله وأمانيه، فهم أباؤنا وأمهاتنا؛ لقد جئنا من قلب الصحراء ومن عمق أعماق شعبنا».

لقد أرسل العقيد القذافي عام 1966 في بعثة تدريبية، مدتها تسعة أشهر في ساندهيرست ببريطانيا وفي أحد لقاءاته الصحفية ذكر أنه حمل معه صورة الخيمة التي كان يعيش فيها في الصحراء لتذكره دائمًا بشعبه كما ان الفترة التي قضاها في بريطانيا زادت من إقتناعه بضرورة الثورة إذ لا يمكن لليبيا الإنتظار في تخلفها التكنولوجي بينما العالم يتقدم بخطى سريعة. ويختتم حديثه بالقول إن إيمانه بالثقافة العربية وبدور الإسلام في المجتمع قد إزداد رسوخاً، إذ كان يعتبر المجتمع الغربي، قبل ذهابه إلى بريطانيا، مجتمعاً مثالياً، لكن بعد أن عاش في بريطانيا وأطلع على حياة الغربيين وعلاقاتهم إقتنع بضرورة الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية.

جاء القذافي من بلدة صغيرة صحراوية تدعى سرت تقع بين طرابلس وبنغازي، ولا يزال أبوه، الذي قاتل الطليان وفقد إحدى عينيه، يعيش في الخيمة وهو الذي لقن إبنه حب الكتب وخاصة القرآن الكريم، كما أورثه الخصال العربية الحقيقية، ولا سيما الشجاعة والرفق والإيمان والتفاني في سبيل حل مشكلات شعبه، لقد وصفه أحد الصحفيين بالقول «شاب ذو عينين ثاقبتين يمتلىء حيوية وتغمره المشاعر الإنسانية»؛ وفي أول مؤتمر صحفي له اعترف العقيد القذافي بأنه لا يجيد تنميق الكلمات ولكنه رجل عملي وأكد أنه كان واحداً من مجموعة أوكل لكل واحد منها القيام بعمل محدد؛ وكانت مهمته هي إحتلال مبنى إذاعة بنغازي والسيطرة على قوات الأمن في الإقليم الشرقي، وإضطلع بتلك المهمة على الوجه الأكمل فقرر رفاقه ترقيته من نقيب إلى عقيد مع توليه رئاسة مجلس قيادة الثورة، إعترافاً منهم بنجاح مهمته ولثقتهم فيه وإحترامهم له؛ فالقذافي رجل منطقي يعرف ما يريد وأهدافه محددة.

الثــورة

كان التخطيط الفعلي للثورة عملية بطيئة طابعها الحذر ويذكر العقيد القذافي في الحلقة الخامسة من قصة الثورة أنه تقرر في إجتماع عقد بمدينة بنغازي أن يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة المركزية تقريراً شهرياً عن كبار الضباط الذين لم ينضموا إلى الحركة الثورية، الأمر الذي يمكن قادة الثورة من أن يقرروا من يعاقبون أو يحاكمون من بين هؤلاء الضباط الكبار، فضلاً عن أن هذه التقارير كانت تميط اللثام عن عقلية هؤلاء الضباط؛ وبالفعل كشفت التقارير عن أن بعضهم مضطرب التفكير والبعض يتسم بسمات حميدة على الرغم من رتبهم العالية، وحاول بعضهم بث الرعب في نفوس الضباط الأحرار بالقواعد الأجنبية والقبائل وقوات الأمن المتفوقة ومع ذلك يقول القذافي: «لقد عقدنا العزم على أن نمضي قدماً دون خوف لأننا أبناء هذه القبائل وأبناء المدن والقرى والمناطق الريفية، خاصة وأننا كنا في واقع الأمر نمثل الشعب الليبي بقبائله ومدنه وقراه وأصله وواقعه الثقافي». ويشير العقيد القذافي إلى أنهم لم يتلقوا من كبار الضباط إستجابة، ومن ثم لم يكن أمامهم إلا تحديد موعد تفجير الثورة وإختيار الظروف الملائمة لذلك.

وفي أول يناير عام 1969 صدر المنشور السري الأول الذي كتبه العقيد القذافي بنفسه على ورقة حرير في معسكر قاريونس بهدف معرفة ما إذا كان الضباط الوحدويون الأحرار يستطيعون السيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة؛ وكان على الضباط أن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخيرة، وذكر العقيد القذافي أنه أراد القيام بأول إجازة له منذ أن التحق بالجيش مدتها خمسة وأربعون يوماً. واستغل هذه الإجازة في عقد الإجتماعات ووضع الترتيبات مع عدد كبير من الضباط ذوي الرتب المختلفة من خارج اللجنة المركزية وجرت غالبية تلك اللقاءات في منزلي كل من جلود بطرابلس ومحمد المقريف ببنغازي، وفي الحلقة السادسة من قصة الثورة يصف القذافي كيف كان يمضي وقته في مراقبة التشكيلات، داخل وحدات الجيش المختلفة وكيف التقى بضباط كل وحدة على حدة. ثم تحدد يوم الثاني عشر من مارس عام 1969 موعداً لتفجير الثورة لكن الحفل الساهر الذي

أحيته مغنية مصر الشهيرة أم كلثوم في ذلك اليوم حمل على تأجيل موعد الثورة خشية تواجد عدد كبير من الأشخاص الذين يراد إعتقالهم في هذا الحفل. وهكذا عاد القذافي إلى بنغازي وفي طريقه زار أسرته، غير أن السيارة التي كان يستقلها مع إثنين من رفقائه تعرضت لحادثة خطيرة وخشي من التحقيق في الحادث ومن إكتشاف الكثير مما كان في السيارة من أوراق سرية، وكان من حسن الحظ أن دمرت السيارة ونجا ركابها الثلاثة.

وفي 18 مارس من عام 1969 إستُدعي القذافي إلى طرابلس لحضور المزيد من الإجتماعات، حين تبين الضباط الأحرار أن المخابرات الليبية تراقب جميع المعسكرات ومع ذلك حدد الضباط الأحرار يوم 24 من مارس عام 1969 موعداً لقيام الثورة.

ويستهل القذافي الحلقة السابعة من قصة الثورة بوصف الضباط الأحرار وكيف كانوا في مارس 1969 غير أقوياء لكنهم كانوا يعيشون الآم الشعب وآماله. لم يكن الشعب يعرف الضباط الأحرار لكن هؤلاء الضباط كانوا يعرفون ما يحتاجه الشعب.

جاء القذافي إلى طرابلس في 18 مارس عام 1969 ولم يذهب إلى أحد المعسكرات لإعتقاده بأنه مراقب؛ فقد إعترفت دوائر المخابرات في وقت لاحق بأن أمراً بإلقاء القبض على القذافي كان قد صدر، أو على وشك أن يصدر في 15 مارس 1969 ولم ينفذ الأمر، والسبب في ذلك، في رأي القذافي، هي مشيئة الله. وفي هذا اللقاء بحث القذافي مع عدد من الضباط الأحرار مسألة موعد الثورة وعاد إلى بنغازي في 19 مارس عام 1969 لإجراء المزيد من المحادثات الهامة مع ضباط الجيش. وعلم الضباط الأحرار أن إدريس يستعد لمغادرة طرابلس قاصداً طبرق التي كان الملك يعتبرها قلعته الحقيقية لقربها من القواعد البريطانية، ودفع الرحيل المفاجىء للملك، الضباط الأحرار على تغيير خططهم إذ كانوا يتوقعون أن يكون الملك مع ولي العهد في طرابلس يوم 24 مارس 1969، ومن ثم كان لا بد من إعادة النظر في جميع الترتيبات الخاصة بالثورة. وفي معسكر قاريونس ببنغازي أحس الضباط الأحرار بضغط وحدات طرابلس من أجل التحرك. بل وتم بحث خطة تقضي بمهاجمة الملك

في إجدابيا، لكن الضباط الأحرار لم يريدوا أن ينزلوا أية خسائر في الأرواح بالمدينة البريئة وقوات الشرطة بها. ورغم أن بعض القوات المسلحة تحركت من مصراته إلى الخمس في 24 مارس 1969 حسب الخطة الأصلية وبالرغم من أن وحدات سبها أخذت تستعد للتحرك، أرجئت خطط الثورة جميعها إلى أجل غير مسمى.

لم تكن السلطات الليبية تصدق أن ثمة إجراءاً عسكرياً للإطاحة بالملكية، ومع ذلك تحرك الملك إلى طبرق طلباً للأمن والحقيقة هي أنه إبتداء من عام 1964 خولت اللجنة المركزية مسؤولية الإعداد للثورة كاملة إذ كان الضباط الأحرار جزءاً من تنظيم سري في الجيش يعمل بنشاط للإطاحة بالملكية. ويعترف القذافي في الحلقة الثامنة من قصة الثورة بأن الضباط الأحرار كانوا يعرفون بأنهم لا يستطيعون العمل معاً سراً أو علانية على نحو يتجاوز نطاق واجباتهم العسكرية. فهذا يتعارض مع جميع اللوائح العسكرية. ويضيف القذافي بأن مثل هذا العمل كان يعني الطرد أو السجن بل والموت؛ ومع ذلك كان الجيش يعلم أنه العنصر الوحيد في المجتمع القادر على فرض إرادة الشعب بالقوة.

وشهدت الأشهر القليلة التالية مزيداً من الاستعدادات والتخطيط ويعرب العقيد القذافي عن إنزعاجه من الفساد الذي تفشى حتى بلغ القرى الصغيرة الآمنة، وبمناسبة الذكرى الثانية لحرب 1967 وزعت اللجنة المركزية بيان 5 يونيو في جميع معسكرات الجيش، وكان هدف البيان هو التأكد من أن الضباط الأحرار يسيرون على الصراط المستقيم وأن مبادئهم صادقة؛ وحذر البيان من الأخطار القائمة في العالم العربي بعد عام 1967 كما أعرب عن الأسى لما يتعرض له العرب من معاناة ومهانة في ميدان القتال وفي الأمم المتحدة وأمام الشعوب والحكومات الأخرى، وأكد البيان أن العدو جعل العرب أكثر إدراكاً لحاجتهم إلى الوحدة وأن الزمن في صالح العرب حيث أن مرور الأيام ومشغوليات الحياة لن تنسي العرب يوم الخامس من يونيو، وأن العمل هو السبيل إلى إسترداد كرامة العرب وإنقاذ أرواحهم.

وفي الحلقة الحادية عشرة من قصة الثورة يذكر القذافي أنه شاهد، أثناء

بقائه في طرابلس التي نقل إليها في مارس 1969، القلاقل المتزايدة والإضطرابات المستمرة والسخط السائد، ثم يتحدث عن تناوله طعام الغذاء مع علي الفيتوري الذي أعطاه بعض المنشورات لتوزيعها، فما كان منه إلا أن وضع المنشورات في السيارة وانطلق مسرعاً يجوب شوارع طرابلس ويوزع المنشورات. في تلك المناسبة التقى ببعض التجار الذين كانوا يؤيدون قضية الثورة، كما تقابل مع أحد أعضاء الأحزاب وطلب منه المساعدة في تكوين مجموعات لمقاومة القواعد الأجنبية، وأعرب القذافي عن أسفه لأن هذا الرجل حاول تجنيد القذافي نفسه إلى صفوف حزبه بدلاً من تجنيد حزبه لمقاومة القواعد الأجنبية، هذا في الوقت الذي فقد فيه القذافي كل أمل في الأحزاب السياسية التي كانت أكثر إهتماماً بأهدافها السياسية الضيقة منها بالصالح العام والتي كانت تضع مصالحها الحزبية فوق المصالح الوطنية.

وفي 13 أغسطس من عام 1969 عقد اجتماع عام في بنغازي دعي إلى حضوره جميع ضباط الجيش ليشرح عبد العزيز الشيلحي أهمية الدفاع الجوي في المنطقتين الشرقية والغربية. ويشير القذافي إلى أنه من المفارقة أن تهتم الحكومة التي كانت تسير حسب هوى البريطانيين، بحدودها مع دولتين عربيتين وليس بحدودها مع الدول غير العربية في الشمال والجنوب. ويذكر القذافي أن الثورة كان يمكن أن تقع في أية لحظة بل فكرنا القيام بها يوم إجتماع بنغازي حيث نتمكن من القبض على جميع ضباط الجيش ثم نخلي سبيل من نثق بهم ثم نوكل إليهم مسؤوليات محددة، كما كان من المقرر أن يتخلف بعضنا عن حضور الاجتماع ويبقى في المعسكرات ليتمكن من السيطرة عليها وإعداد المهام التي سوف توكل إلى الضباط الآخرين، غير أنه لم يكن جميع الضباط الأحرار قد أبلغوا بالعملية ولم يكن هناك متسع من الوقت لذلك، كما أن اللجنة المركزية لم تجتمع لمناقشة هذه الخطة. ومن ثم أرجئت العملية التي وصفها الضباط الأحرار في طرابلس بأنها عملية إنتحارية.

أصبح أي تأجيل جديد للثورة أمراً خطيراً فقد أرسل عدد من الضباط الأحرار في شهر مارس للتدريب في بريطانيا، وكان ما لا يقل عن ثمانين آخرين على وشك أن يوفدوا أيضاً إلى بريطانيا في بعثة تدريبية، مما كان

سيترك بالغ الأثر على خطط الثورة. كان من بين الشروط التي حددتها اللجنة المركزية للقيام بالثورة هو أن يكون الملك بعيداً عن المناطق المؤيدة له تقليدياً، أي بعيداً عن طبرق أو بنغازي أو البيضاء، وكان الملك في زيارة لليونان وتركيا منذ شهر يونيو للعلاج، كما تقرر وجود عدد من كبار الضباط في طرابلس للحيلولة دون القيام بإنقلاب مضاد خاصة وأن أجهزة المخابرات كانت مقتنعة بأنه إذا ما وقع إنقلاب عسكري فإن كبار الضباط، وليس صغارهم، هم الذين سيقومون به، لقد خدم هذا الإقتناع الثورة وحقيقة أن المخابرات الليبية والبريطانية والأمريكية لم تكتشف مثل هذا التنظيم هي دليل على السرية التي التزم بها الضباط الأحرار؛ كذلك كان على الضباط الأحرار أن يتصدوا لقوات الشرطة المتفوقة في أسلحتها وذخيرتها، فالأسلحة التي كان يجب أن تكون في أيدي الجيش إستحوز عليها رجال الشرطة ومع كل هذا تقرر أن يكون يوم الفاتح من سبتمبر عام 1969 هو ساعة الصفر.

أوكلت للضباط الأحرار مهاماً محددة في أجزاء مختلفة من البلاد، فتقرر أن يستولي القذافي على الإذاعة في بنغازي، التي عندما إقتحمها طلب من المذيع إذاعة الموسيقى العسكرية، لكن المذيع كان مضطرباً ولما طلب منه قراءة البيان الأول للثورة عجز عن القيام بذلك فما كان من العقيد القذافي إلا أن قرأه بنفسه، وسمع الشعب الليبي، لأول مرة صوت من كان سيصبح زعيمهم الجديد. وفي طرابلس تم الإستيلاء على كل شيء قبل الوقت المحدد بخمس عشرة دقيقة، لكن أحد الضباط الذي كان مكلفاً بالقبض على حسن الرضا، ولي العهد، لم يعثر عليه في قصره، ومن ثم أسرع إلى إذاعة طرابلس وإحتلها وإنتظر الفصيلة المكلفة بالاستيلاء عليها، ولما عاد إلى قصر ولي العهد وجده يغط في نومه. كذلك تحرك الجيش في سبها وفي طبرق وفي غيرهما من المناطق البعيدة، وأصبحت البلاد في قبضة الثوار دون إراقة دماء، والواقع أن الثورة لم تلق مقاومة بل لقيت تأييداً شعبياً واسع النطاق، وفي يوم السابع من سبتمبر عام 1969 تخلى ولي العهد عن حقه في العرش وأعلن تأييده للثورة. . كان بعض المراقبين الأجانب يتوقعون أن تخلق القبائل الموالية للسنوسيين كاتانجا جديدة، إلا أن القبائل سلمت أسحلتها للثوار وأعربت عن إستعدادها لمناصرة الثورة والدفاع عنها، لقد كانت في الحقيقة، ثورة

الشعب، والدليل على ما حظيت به من تأييد شعبي هو نجاح الثورة دون مقاومة وإراقة للدماء.

وفي يوم الثامن من سبتمبر 1969 شكلت حكومة من تسعة أعضاء برئاسة الدكتور محمود سليمان المغربي، من بينهم ضابطان لا ينتميان إلى اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار، وأصبحت اللجنة المركزية تعرف بمجلس قيادة الثورة الذي كان يضم 12 عضواً برئاسة القذافي، ولم يفصح عن أسماء هؤلاء الأعضاء إلا تدريجياً.

معمّر القذافي - الانسان

الشعب، وليس القذافي، هو الثورة. لكن القذافي هو رمز هذه الثورة، فهو يمثل ليبيا الجديدة أكثر من أي شخص آخر، فهو لم يتنكر قط لأصله الصحراوي، بل يصر على أن يكون أبوه، الطاعن في السن الذي لا يزال يعيش في خيمة بالقرب من سرت، آخر من يحصل على مسكن من الحكومة. والقذافي نفسه يعيش في بيت عادي ويرفض الإنتقال إلى بيت أكثر ترفاً، ويريد أن يلقب «بالأخ» ويأمل في أن يستخدم الليبيون كلمة «أخ» في معاملاتهم تأكيداً للمساواة بين جميع الليبيين. والقذافي مسلم متدين ورجل مبدأ ويقول أنه لم يحرم الخمر بل القرآن هو الذي حرمها ولعل حظر الخمر في ليبيا مماثل لحظر ماوتسي تونج للأفيون في الصين.

والقذافي مرتبط إرتباطاً عميقاً بإخوانه الليبيين، فهو يتنقل دون حرس ويستقل سيارة صغيرة من طراز «فولكس فاجن» ويراقب الأسعار في المحال التجارية. ويقال إنه تنكر ذات يوم، وزار إحدى المستشفيات وأبلغ الممرضات أنه مريض، وبعد أن أبقوه منتظراً لفترة طويلة جاء إليه أحد المشرفين ليبلغه أن يعود في اليوم التالي، فما كان منه إلا أن كشف عن شخصيته وأمر بنقل هؤلاء الأشخاص. فالقذافي، مثله مثل هارون الرشيد، يهتم بأحوال شعبه ومشاكلهم، فهو يسهر على مصالحهم ولا تفوته فرصة إلا ويعبر عن مشاعرهم.

ولا يقصر القذافي اهتمامه على الليبيين؛ فهو يعي جيداً أحوال العرب

جميعاً ولا سيما الذين يعانون أكثر من غيرهم، فهو مثال لعرب الصحراء الحقيقيين في شجاعته وعطفه وشهامته وعدله. وهو جدير بأن يكون خليفة لعبد الناصر، أول زعيم عربي يستعيد كبرياء العرب، ولعـل القذافي هـو الزعيم الذي ينتظره العرب.

2 - خلفيّة تاريخيّة

لكي نعي الخلفية التاريخية لليبيين علينا أن نفهم تاريخ العالم كما يراه المسلمون وليس كما يراه الشخص الذي لقي تدريبه في الغرب. فالغربي يرى التاريخ وقد بلغ ذروته في أوربا وأن حركة التاريخ بالنسبة له تدور حول أوربا، كما أنه يبدأ تاريخه بمراحله الخاصة... باليونان وروما والتوراة والتراث المسيحي وغيرها، وينزع إغفال دور منطقة شرقي البحر المتوسط في تاريخ ما بعد الحروب الصليبية، لقد تعرضت تلك المنطقة للإغفال أو التجاهل. والمسلم، من الناحية الأخرى، ينزع إلى النظر إلى التاريخ وكأنه يدور حول الإسلام، الذي نزل على النبي محمد ﷺ، وحول إنتشاره ومرحلة الضعف التي تعرض لها في نهاية الأمر. ولذا من الطبيعي أن يتركز التاريخ، بالنسبة للمسلم، حول التراث الإسلامي.

حين ظهر الإسلام، في القرن السابع لم تكن الهوة الفاصلة بين الشرق والغرب كبيرة على نحو ما بات متصوراً في وقت لاحق، كانت هنالك أماكن التقاء بين العالم الغربي المسيحي والعالم الشرقي الإسلامي مثل أسبانيا والإمبراطورية البيزنطية. وكانت ليبيا، وخاصة برقة، ذات أهمية خاصة في تبادل الأفكار مع البيزنطيين لأن الوجود البيزنطي، كما سبق أن رأينا عاد إلى برقه لفترة وجيزة في عام 670 كما أن الإتصال إبان الحرب الصليبية مكن من تبادل الأفكار والقيم بين الشرق والغرب ومن ثم كان هناك تبادل ثقافي كبير إستفاد منه الغرب أكثر من الشرق الذي كان متقدماً آنذاك، وكان هناك إهتمام خاص بالتبادل النورماندي ـ الليبي (1146 -1158) والتبادل الليبي ـ الاسباني؛ أولاً بعد سقوط أسبانيا عام 1492 عندما إستقر عدد كبير من عرب اسبانيا في ليبيا، وثانياً عندما إحتلت اسبانيا وفرسان القديس يوحنا ليبيا في

الفترة ما بين 1510 -1551؛ كما جرت إتصالات أخرى عن طريق العبيد والقراصنة وتجار إيطاليا الأثرياء وتجار الشرق، والواقع أنه كان لهذا الإطار العام تأثيره غير المباشر على رحلة ماركوبولو ثم الرحلة التي قام بها كولومبوس في وقت لاحق.

وبدأ الإنقسام بين الشرق والغرب يتضح في القرن الخامس عشر مع بداية ما يسمى بالعصر الحديث في الغرب، فطرد المسلمين من آخر معقل لهم في اسبانيا في عام 1492 ودخول الإسلام شرق أوربا وإكتشاف الطرق والقارات الجديدة شكل هذا الانقسام. كذلك فإن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح لم يجعل من الضرورة مرور التجارة عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقية؛ كما أن القوة العسكرية التركية التي كانت تفرض سيطرتها على معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية وعلى الطرق الجديدة غيرت تماماً من إتجاه العلاقات بين الغرب والشرق، ويمكن أن توصف «بالستار الحديدي» الذي فصل بين الشرق والغرب ولم يعد مسيحو الشرق يمثلون جسراً كما أن القسطنطنية سقطت في قبضة الأتراك في عام 1423، وتجاوز الغرب الإمبراطورية التركية وأخذ يتطلع تجاه الغرب عبر الأطلنطي وناحية الشرق عبر رأس الرجاء الصالح.

وعند ظهور الدولة الحديثة وعصر النهضة وعصر الإصلاح لم يكن ثمة إعتراف بعد بتفوق الغرب على الشرق ولا سيما في المجال العسكري. وكان الأتراك العثمانيون لا يزالون يوسعون نطاق سيطرتهم، ولم يستطع الغرب مجاراتهم إلا بعد فترة من الزمن، كذلك يتعذر على المرء أن يتبيّن تفوق الغرب في الأساليب الثقافية أو الصناعية أو الزراعية، لكن الغرب بدأ يتقدم منذ ذلك الوقت، وتركزت القوة في الغرب أكثر من 300 عام، وصاحب التقدم التكنولوجي للغرب إنهيار الإمبراطورية التركية وحدثت بداية النهاية عام 1683 عندما هب ملك بولندي لإنقاذ فيينا المحاصرة وطرد الأتراك دون رجعة، وبنهاية القرن الثامن عشر تغيرت الأوضاع وأصبح الغرب متفوقاً.

وأخذ الغربيون منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، يفترضون أن أسلوب حياتهم متفوق وأن عالمهم متقدم وأن

الشرق بطبيعته أقل منهم شأناً، وإتبعوا منهج داروين في تفسير التاريخ وهو أنه يتعين على الشعب الضعيف أن يفسح المجال للشعب الأقوى، واعتبروا المسلمين متخلفين في الميادين العسكرية والتقنية بل وفي النواحي الأخلاقية إذ كانوا يرون في تعدد الزوجات دليلاً على التخلف. وساد الإتجاه القائل بأن السبيل الوحيد إلى التحضر هو عن طريق إضفاء الطابع الغربي. ولقد أدى هذا الرأي المتطرف إلى تقويض ثقة الشرقيين في أنفسهم وساعد على ذلك تفكك العالم الإسلامي المتماسك*. ووصفت الإمبراطورية العثمانية، وهي ممثل قوي للإسلام «برجل أوروبا المريض»، وأخذت شعوب البلقان تثور ضد العثمانيين ووقعت قبرص ومصر تحت الحكم البريطاني وإقتسمت فرنسا وإيطاليا الأراضي الإسلامية في شمال أفريقية. وبالرغم من ذلك دفع التأثير الغربي إلى الأمام حركات الإصلاح القوية داخل المجتمع الإسلامي، فحاول الوهابيون في العربية السعودية والسنوسيون نبذ إسلام القرون الوسطى والعودة إلى صورة للإسلام أنقى وأبسط من شأنها أن تعيد للشعوب الإسلامية حيويتها وقوتها، وبدأ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده حركة فكرية قوية.

في عام 1920 كانت تركيا وإيران وأفغانستان هي الدول الإسلامية الوحيدة التي إحتفظت بإستقلالها، في حين تعرضت بقية العالم الإسلامي، بما في ذلك ليبيا، لمهانة الخضوع لحكم الدول الغربية، كان هذا أسوأ ما وصلت إليه تلك الدول وأن أي تحرك بعيداً عن هذا الوضع كان يعني تحركاً نحو الأفضل. لكن هذه المناطق راحت تنقل الأفكار الغربية لأن إضفاءالطابع الغربي، كان يعني صورة جديدة من صور التقدم. ومن ثم نقلت المفاهيم الغربية مثل المجالس النيابية والدساتير والقومية والديمقراطية التي ما لبثت أن إستخدمت في قضايا مناهضة للغرب. وقد تستثنى ليبيا من ذلك حيث أنها ظلت حتى النهاية تؤيد الأتراك العثمانيين كمسلمين ضد التطاول الغربي؛ وفي نفس الوقت بدأ الغرب يفقد ثقته بنفسه.

لقد ظل الغرب طوال القرن التاسع عشر متفوقاً وواثقاً من نفسه، إلا

* المقصود بالعالم الإسلامي هنا هو الإمبراطورية العربية والإمبراطورية العثمانية ـ التركية.

أن السلسلة التالية من الأحداث حطمت تماسكه:

1 ـ في عام 1905 هزمت اليابان، وهي دولة آسيوية، الروس؛ وكانت الهزيمة بمثابة دفعة نفسية إلى الأمام بالنسبة للشرق الذي استبد به شعور بالخوف من إستيعاب التقنية الغربية دون سيطرة الغرب أو أساليبه عليه.

2 ـ وقوع الحرب العالمية الأولى التي إستنفدت قوى الدول الأوروبية الكبرى؛ هذا فضلاً عن تحريض فرنسا والمملكة المتحدة لغير الأوروبيين لمقاتلة الأوربيين نيابة عنهما، ولما هزم الأوروبيون كان ذلك مؤشراً على أن هزيمتهم ممكنة، ومن ثم تصدعت الواجهة الأوروبية.

3 ـ ظهور الإتحاد السوفييتي كتحدٍ جديد للغرب الذي زاد من ضعفه نظامه الإقتصادي الفوضوي، أضف إلى هذا الكساد الإقتصادي الذي سبق الحرب العالمية الثانية عامي 1929 -1930. وظهور أودلف هتلر.

4 ـ تمزيق الحرب العالمية الثانية للثقة في النفس التي إتسمت بها أوروبا في القرن التاسع عشر ومن ثم عززت النزعة القومية في العالم الإسلامي بما في ذلك ليبيا؛ ولم تعد أوروبا الغربية الباعث الوحيد على التقدم.

حقاً إن التاريخ الغربي ينطلق من منطلقات مغايرة لمنطلقات التاريخ الإسلامي ـ هذه الحقيقة تشكل الفارق الأساسي بينهما؛ فالتراث الغربي يقوم أساساً على التراث اليوناني والروماني والمسيحي وعلى ليبرالية القرنين الثامن والتاسع عشر. أما التراث الإسلامي فيدور حول النبي «محمد» وتعاليمه، فمصادر الفكر الإسلامي هي القرآن الكريم والحديث أو السنة. ويعتقد المسلم بأنه في هذه المصادر تكمن كل الحلول، والمسلمون السنيون غير المالكيين خارج ليبيا لا يحظرون الإجتهاد في المصادر التي أقرها علماء الفقه الإسلامي عن طريق القياس والإجماع.

3 - النظريّة السياسيّة الاسلاميّة

تنطوي النظريات السياسية الإسلامية على جانب من التراث السياسي الليبي، كانت النظرية السياسية في المجتمع الإسلامي تقوم على أساس أنه مجتمع ديني يتزعمه الخليفة الذي أصبح الزعيم الديني والدنيوي للشعب، ولما كان الخليفة ينفذ شريعة الله على الأرض وجب على المسلم طاعته لأن طاعة الخليفة من طاعة الله؛ لكن لو حدث وحاد الخليفة عن طريق الله فلا طاعة إذن له من الشعب فواجب الجماعة هو طاعة شريعة الله وليس طاعة الخليفة شخصياً.

لقد تركز الإهتمام في فجر الإسلام حول من الذي يتولى الخلافة، لكن منذ مقتل الخليفة عثمان (656 م) لم يحدث إجماع على أي خليفة وإن ظلت الفكرة قوية تدفع فريقاً من المسلمين على الولاء، بل أصبحت تستخدم في أواخر القرن التاسع عشر سلاحاً سياسياً في يد السلطان عبد الحميد لكسب تأييد المسلمين في داخل الإمبراطورية العثمانية، وفي مصر إبان الحكم البريطاني وفي الجزائر وتونس في ظل الحكم الفرنسي بل وفي روسيا القيصرية وفي الهند حين كانت تخضع للحكم البريطاني.

إن الأمة هي أساس المجتمع الإسلامي بغض النظر عن الجنس أو الجنسية، والأمة ليست دولة بعينها ولكنها تضم جماعة المؤمنين، وهناك ولا شك، إختلاف جذري بين المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي للأمة، ولذا وجد المسلم صعوبة في تكييف مفاهيمه مع الأفكار الغربية، فالعالم الإسلامي لم يتخل عن الخلافة إلا سنة 1924، وحتى آنذاك أثار هذا التخلي أزمة ضمير لعدد كبير من المسلمين المتدينين.

لقد واجه المسلم المثقف أزمة حادة، فلو تمسك بالتفكير الإسلامي الحقيقي لمضى في تركيز نشاطه حول الخلافة والأمة، لكنه لوساير المفهوم المعاصر للدولة ـ الأمة لأثار خلافات عنصرية وقومية بالنسبة لما كان يعتبر ديناً عالمياً، أي الإسلام؛ ولم تعد هنالك، بعد عام 1918، دولة إسلامية، ومن ثم كانت أفضل فرصة أمام المسلم للنشاط الفعال هي أن يعمل داخل دولته مستخدماً القومية شعاراً ضد المواطن العربي بل كان ما يعرف بالقومية العربية يعتبر في نظر الأزهر مجرد مقدمة لمجتمع إسلامي أكبر.

وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عمل مفكران إسلاميان كبيران هما جمال الدين الأفغاني (1838 -1897) وتلميذه محمد عبده (1849-1905) على تحرير الإسلام من الخزعبلات والخرافات وجعله يتكيف مع الظروف المعاصرة، وكان الأفغاني مقتنعاً «بأن الإسلام دين عالمي وقادر، بفضل ما له من قوة روحية كامنة، على التكيف مع الظروف المتغيرة لكل عصر» كما كان مصلحاً متعجلاً فلم يستطع الإنتظار حتى يتم الإصلاح تدريجياً عن طريق التعليم، ومع ذلك إهتم إهتماماً حقيقياً بتجديد الإسلام وكان من رأيه أن الإصلاح يتم داخل إطار إسلامي لا غربي، وبسبب نزعته التحررية طرد الأفغاني من مصر بعد أن وجدت أفكاره طريقها إلى عدد كبير من تلاميذه في جميع أنحاء العالم الإسلامي ولا سيما محمد عبده الذي ولد بمصر وتولى منصب المفتي بها.

إلتقى المصلحون حول «محمد عبده» الذي كان يؤمن إيماناً راسخاً بأنه يمكن لكل جيل من المسلمين أن يعود إلى المصادر الإسلامية الأساسية ويفسرها وفقاً لمقتضيات العصر ولم يأخذ محمد عبده بالنظرية القائلة أن الإسلام قد وضع مرة وإلى الأبد لجميع الأجيال وهنا اصطدم بمن يمكن أن يُسمى «بالعنصر الرجعي» في داخل العالم الإسلامي لكن في الوقت نفسه لم يأخذ بالنظرية الجديدة التي طرحها بعض الزعماء الوطنيين أمثال أحمد لطفي السيد الذين كانوا يعتبرون مصر أمتهم، وهنا إصطدموا بشكل سافر مع مفهوم الشيخ محمد عبده للأمة، وتكمن مشكلة محمد عبده في حقيقة إنه لم يستطع أن يختار بين موقف المسلمين الرجعيين وبين الفلسفة الوطنية الجديدة التي هي

من وحي الغرب، لقد كان أنصار كل جانب يحترمون الشيخ محمد عبده ولكنهم لم يوافقوا على كل آرائه. ومع ذلك ترك تأثيراً عميقاً على الجيل الذي حقق الإستقلال لمصر، فقد ترك الباب مفتوحاً أمام أولئك الذين أرادوا التعمق في المفاهيم الجديدة للسيادة، لكنه ظل داخل الإطار الإسلامي التقليدي. ويذكر الأستاذ البرت الحوراني: «وجاء الخطر من زيادة علمانية مجتمع لا يمكن، في جوهره، أن يصبح علمانياً بصورة كاملة، وكانت النتيجة إنفصاماً في الشخصية تبدت في كل جانب من جوانب الحياة»[1].

وبموت الشيخ محمد عبده تأثرت حركة الإصلاح داخل الإطار الإسلامي تأثيراً بالغاً وعاد محمد رشيد رضا (1865 -1935) الذي تزعم الحركة من بعده إلى الموقف المتشدد فزادت الهوة بين المتشددين والليبراليين من الوطنيين، لقد حاول الشيخ محمد عبده تضييق تلك الهوة إلا أن التوفيق بين موقفين بات بعيداً بعد أن أخذ محمد رشيد رضا يؤكد من جديد مفهومي الخلافة والأمة وجاء في المنار: «ليس هناك ما هو أخطر من رغبة العربي الوطني في أن يبدل الشعور بالتضامن الإسلامي بشعور وطني عنصري»[2]. وإزداد نفور الوطنيين من مثل هذه التصريحات، فهم لم يتخلوا عن وعقيدتهم الإسلامية كما فعل أقرانهم الليبراليون في أوروبا وكل ما في الأمر هو أنهم أخذوا بنظرية القومية العلمانية اعتقاداً منهم بأنَّ للدين دوراً في حياة الفرد المسلم، لكنهم لم يقبلوا أن يكون للدين ذلك الدور المهيمن الذي أراده المفكرون المسلمون التقليديون، فالعقيدة بالنسبة لهم مسألة شخصية ولا علاقة لها بالمبادىء السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها الدولة. وأخذ عدد من تلاميذ الشيخ محمد عبده في وضع المبادىء التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، لكن العقيدة الإسلامية لم تعد الموجه للقانون والسياسة. وعلى سبيل المثال أصر لطفي السيد[3]، على رفض كافة مفاهيم القومية القائمة على

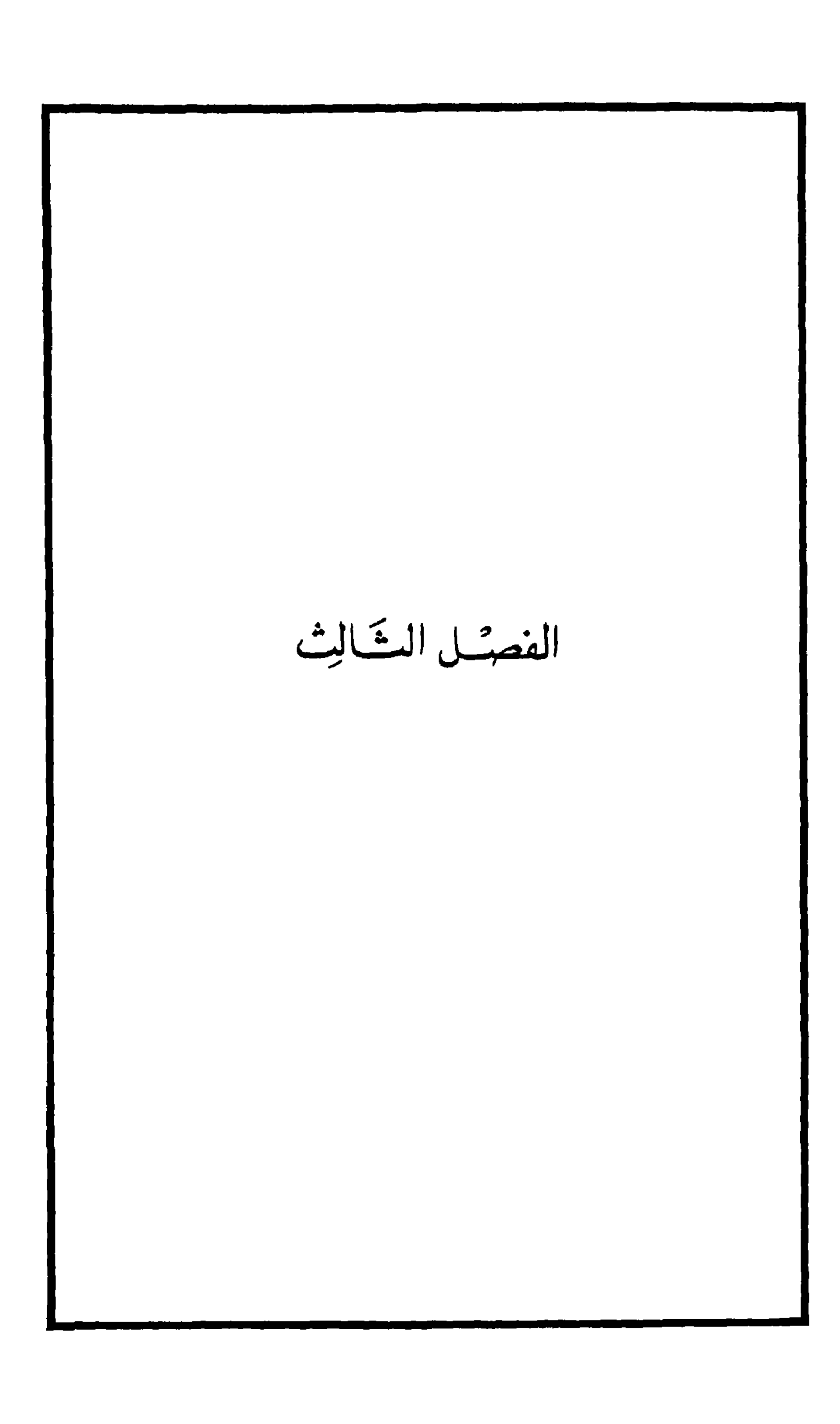
(1) البرت الحوراني، الفكر العربي في العصر الليبرالي، 1789 -1939، لندن، مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1952 ص ـ 151.

(2) ن. سافران، مصر تبحث عن مجتمع سياسي ـ كامبردج ـ مطبوعات جامعة هارفارد، 1961، ص 82.

(3) أ. الحوراني، الفكر العربي في العصر الليبرالي 1789 -1939 ص 170.

الدين؛ إذ أراد هؤلاء الرجال فصل الدين عن الدولة على الرغم من إرتباط الدين والدولة إرتباطاً وثيقاً في التراث الإسلامي. وكانت فكرة فصل الدين عن الدولة مستوردة من الغرب، وهي فكرة غريبة على بلاد لها مفهوم مغاير للدولة.

وإستمر الجدل بين أنصار هذين الإتجاهين حتى ظهور جماعة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا وتبنيها لوجهة النظر المحافظة في حين أن القوميين الذين يميلون إلى الغرب قد تبنوا وجهة النظر غير الإسلامية. ولم تظهر نظرية عربية وإسلامية جديدة إلا بعد ثورة 1952 في مصر؛ وقامت الثورة الليبية في عام 1969 لتوحد بين التراثين الإسلامي والعربي، وفي خطاب للعقيد القذافي اعترف بوضوح بأن الإسلام دين عالمي مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الإسلام لم يدع إلى تدمير الدولة ـ الأمة حيث أن ذلك، في رأيه، يشبه الدعوة إلى تدمير الأسرة في المجتمع. وببراعة شبه الإسلام بنفس الإنسان والعرب بجسمه. وأكد أن العرب هم جنود الإسلام، ولكن من الواضح أنهم عرب، واعترف بالقومية العربية دون أن ينكر التراث الإسلامي. فالإسلام والقومية العربية شيئان مختلفان، لكنهما في نفس الوقت مرتبطان إرتباطاً وثيقاً، وبذلك أمكن حل المعضلة التي تواجه المثقفين العرب والمسلمين، وأن ما قام به العقيد القذافي من توحيد وتوفيق جديدين سوف يترك تأثيره كاملاً على العالم العربي في الأجيال القادمة.



الفصل الثالث



المبادئ الاساسية لثورة الفاتح من سبتمبر



أولاً -

المبادئ السياسية للثورة

إن أفضل ما يعبر عن المبادىء الأساسية لثورة الفاتح من سبتمبر شعار: «حرية وإشتراكية ووحدة». فعلى أساس هذه المفاهيم الثلاثة وضع الزعماءالثوريون مبادىء ثورتهم؛ تلك المبادىء التي كانت تشغل بال العقيد القذافي ورفقائه منذ عام 1959 حين بدأوا يفكرون في الثورة. لقد أوضح العقيد القذافي في مقابلة عبر الإذاعة المرئية في 14 أكتوبر عام 1969 أن العوامل الثورية هي عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية، تحمل جميعها طابعاً تاريخياً. وأضاف «أن السبب الحقيقي للثورة يكمن في الحياة العربية المتخلفة التي جعلت الإنسان العربي متخلفاً عن القرن العشرين، وأنه بتبني المبادىء الثلاثة يمكن لهذا الإنسان أن يسترد كرامته ومكانته في التاريخ».

وفي خطاب له في 16 سبتمبر1969 بمناسبة الذكرى الثمانية والثلاثين لإستشهاد المناضل الليبي الكبير، عمر المختار، وصف العقيد القذافي دور القوات المسلحة يوم الفاتح من سبتمبر: «بدور الطليعة ودور الفدائي ومحطم الحواجز والقيود من أجل جماهير الشعب الكادحة والمطحونة التي عانت عبر قرون طويلة.. لقد رأت القوات المسلحة أن من واجبها حمل السلاح لتحطيم أغلال الشعب وهزيمة عدو الشعب[1]....». وإختتم القذافي يقول: «وسوف تسلم القوات المسلحة مسؤولية الثورة لهذا الشعب الأمين المعلم الذي أوحى إلينا بالثورة»[2]. وآمن مجلس قيادة الثورة بأن النجاح الأساسي للثورة يكمن في تحقيق مبادىء الحرية والإشتراكية والوحدة، وهكذا يرتفع اليوم هذا الشعار

(1) مريدث. م. آنسل وإبراهيم مسعود العارف، الثورةالليبية: مصدر للتوثيق القانوني والتاريخي. ويسّلنسون، مطبوعات أوليندر، 1973، ص63 .

(2) المرجع السابق.

في كل مكان في ليبيا: في الشوارع، وعلى طوابع البريد وفي المناقشات... إلخ، وليست هذه المبادىء مجرد شعار، لكنها ترجمت في أقل من أربع سنوات إلى مجموعة من السياسات التي تقوم الهيئات الحكومية المختلفة بتنفيذها، وأصبحت المبادىء المثالية الثلاثة سياسات واقعية سوف نناقشها في فصل آخر. وهنا نتناول، بالدراسة والتحليل، كل من هذه المفاهيم الثلاثة.

الحرية

الحرية حاجة إنسانية منذ فجر التاريخ؛ وعن الحرية قال الخليفة عمر بن الخطاب: «متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟» فالحرية هي أحد الأهداف والمبادىء الأساسية للثورة التي تؤمن بحرية الوطن والمواطن في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية؛ فالفرد يتحرر من قرون من القمع والمهانة والظلم والجهل والعبودية بل ومن سيطرة الفقر والتخلف ومن كابوس الظلم والإستعباد، هذه هي الحرية اللازمة لتحرير المواطن العربي من وضع لا يطاق، فالحرية التي لا تتجزأ هي الحق الطبيعي لكل فرد؛ والعرب الأحرار يؤيدون الثورة الليبية لأن الحرية لا تتجزأ.

لقد ناضل الشعب الليبي أكثر من ثلاثين عاماً في سبيل التحرر من الطليان، وما قدمه هذا الشعب على درب التضحيات يدفعه على رفض الأنظمة الرجعية والقواعد الأجنبية، وأن ثورة الفاتح من سبتمبر، كما يذكر العقيد القذافي، فجرها من يعشقون الحرية، ولن ينسى هذا الجيل من قاتلوا في سبيل الحرية من الأباء والأجداد، وثورة الفاتح من سبتمبر هي آخر معركة يخوضها الشعب الليبي من أجل حريته واستقلاله وسيادته وعروبته وعقيدته. إن أحداً لم يمت في ثورة الفاتح، لكن الكثيرين وافتهم المنية وهم يقاتلون الطليان والأتراك، ويؤكد القذافي ذلك بقوله: «لقد قاتلت أجيالنا جميعها في سبيل الحرية، وكانت ثورة الفاتح من سبتمبر الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من المعارك ضد الطليان ولقي أكثر من نصف الشعب الليبي مصيره في سبيل الحرية إبان الحكم الإيطالي». تلك هي الحقائق التي حجبها الملك عن الشعب الليبي إذا كان النظام القديم يريد أن يقنع الشباب بأن إدريس وحده هو الذي قاتل في سبيل الحرية. ويقول العقيد «إن كاتباً شيوعياً يصف

النضال الليبي قبل الاستقلال بأنه نضال ضد البورجوازية. وهذا هراء لأن الشعب الليبي كان يقاتل في سبيل العروبة والإسلام!» إن تاريخ الأمة ونضالها من أجل الحرية لا بد من وضعه في إطاره الصحيح، فالحرية في نظر القذافي لا يمكن أن ترضى بوجود الفقر، ولاسيما في دولة لديها ثروة ليبيا، مما يحتم تحرير الفرد من سيطرة رأس المال الأجنبي؛ وهكذا تمتزج العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشعار الثلاثي للثورة.

لقد عانى الشعب العربي الليبي في نضاله من أجل الحرية؛ فأستشهد الكثيرون من الأبرياء ولاذ عدد كبير منهم بالفرار إلى الدول العربية الشقيقة: تونس والجزائر ومصر وسوريا والعربية السعودية حيث واصلوا نضالهم من أجل حرية شعبهم. ويقول القذافي: «لقد ناضل شعبنا في سبيل الحرية أكثر من أي شعب آخر ونحن على يقين من أن النصر سوف يتحقق في يوم من الأيام» ثم يضيف أن المرء يتصرف بحرية عندما يشعر أنه إنسان حر، فالحرية حق للفرد بما في ذلك حرية المسكن والتحرر من الفقر والمرض والجهل.

ولكي ينعم المرء بالحرية عليه أن يدفع الثمن لا سيما بعد أن حرم منها زهاء أربعمائة عام، والثمن في رأي القذافي هو أن يصبح الشعب مسؤولاً حيث أن الحرية والمسؤولية شيئان متلازمان، لقد تبنت الثورة هذا المبدأ وترجمته إلى مواقف عملية، فتكونت اللجان الشعبية لتضطلع بشؤون المؤسسات المختلفة، كما أوكل للإتحاد الإشتراكي العربي القيام بواجبات ومسؤوليات متعددة. فالحرية تعني مسؤوليات جسيمة ولا يمكن أن تتحقق في ظل وجود القواعد الأجنبية. ولذا أزيلت تلك القواعد، إلا أن الحرية السياسية التي أمكن تحقيقها يوم الفاتح من سبتمبر عام 1969 لم تكن في حد ذاتها، كافية. إذ كانت وسيلة لتحقيق حرية إجتماعية، بل إحداث ثورة في الزراعة والصناعة والتشريع. . . إلخ. ويقول القذافي: «كي تتحقق الحرية الإجتماعية لا بد من تطبيق الإشتراكية في إطارها العربي والإسلامي». وهذا هو المبدأ الثاني من مبادىء الثورة، والواقع أن المبادىء الثلاثة مترابطة إرتباطاً وثيقاً، فالثورة الإجتماعية تتوقف على تحقيق الحرية السياسية كما لا يمكن أن تنعم ليبيا بحرية حقيقية لو ظلت أجزاء من الوطن العربي بمنأى عن الحرية.

الاشتراكيّة

الإشتراكية، طبقاً لمبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر، تعني المشاركة الجماعية في الإنتاج والعدالة في التوزيع، إنها لا تعني توزيع الفقر بين الناس بل تعطي نصيباً من الرخاء لكل مواطن. كما إن الإشتراكية في إطارها الليبي العربي المسلم تنبع من معتقداته وماشهده تاريخه العظيم من أحداث، إنها تجربة فريدة إذ لا تدعو إلى الصراع بين الطبقات بل إلى إذابة الفوارق سلمياً. وهناك أوجه تشابه كثيرة بين الإشتراكية العربية وموقف البابا «ليو» الثالث عشر الذي تبنى وجهات نظر مماثلة حين رفض كلًّا من الرأسمالية والشيوعية، ومن ثم يمكن للإشتراكيين من المسلمين والمسيحيين أن يبدأوا حواراً حول تلك الأمور الجوهرية.

إن الإشتراكية العربية مصدرها القرآن الكريم وحاجات الشعب العربي وليس ماركس أو لينين. كما إن لهذه الإشتراكية أساساً روحياً يفوق بكثير ما يطبق في الغرب من شيوعية أو إشتراكية. وهنا يتفق الإشتراكيون العرب مع التفكير الكاثوليكي الذي يؤكد القيم الروحية. وعندما يتحدث العقيد القذافي عن التشابه مع القيم المسيحية، فإنما يعني بذلك القيم المسيحية الجوهرية الراسخة وليس المسيحية الإسمية ونظرة العالم الغربي المادية.

ويرى الإشتراكيون العرب إنهم وحدهم يسمحون لكل أفراد الشعب بالمشاركة في مجتمعهم. فالإشتراكي العربي يؤمن، بعكس الرأسمالية أو الشيوعية التي تؤيد سيطرة طبقة واحدة على ما عداها من طبقات، بتحالف قوى الشعب العاملة الذي يضم العمال والفلاحين والقوات المسلحة والرأسمالية الوطنية والمثقفين.

ليست الإشتراكية العربية من صنع ثورة الفاتح من سبتمبر لكنها وجدت بوجود الإسلام، فالقرآن يستنكر الإستغلال ويندد بالفقر ويهاجم الإقطاع، والإشتراكية التي ينص عليها القرآن تمثل العدالة الإلهية من أجل سعادة البشر، فهي ترفض الإستغلال وسيطرة الطبقة الواحدة القائمة في ظل

النظامين الشيـوعي والرأسمـالي فهناك بعـد شاسـع بين هـذين النظامـين والإشتراكية العربية.

يكشف العقيد القذافي بعض أوجه الإختلاف بين الإشتراكية العربية والأنظمة الإشتراكية الأخرى بقوله: «إذا كانت روسيا هي النموذج الصحيح للإشتراكية فإن إشتراكيتنا تختلف عنها، إن المعنى اللاتيني لكلمات الشيوعية والإشتراكية والرأسمالية يجعلها مفاهيم متباينة، فالإشتراكية والشيوعية نظامان مختلفان» ثم يضيف: «إن الشيوعيين يسمون أنفسهم بالإشتراكيين لإغرائنا ويزعمون أن الإشتراكية هي مرحلة سابقة للوصول إلى الشيوعية»، في حين أنهم وصفوا نظامهم منذ البداية بالنظام الشيوعي، ويضيف قائلاً: «إن أكبر خطر يتهدد الشيوعية هو إنتصار الإشتراكية». لكن الإشتراكية المطبقة في ليبيا تقوم على الإسلام والعدالة الإجتماعية، فلا قمع لأية طبقة والإنسان، وليس المادية، هو هدف الدولة، والإسلام يناصر الفقير ويقف مع العامل والضعيف ويدعو إلى حرية الإنسان وتحريره، فمـن يجمع ثروته بجده يحتفظ بها ومن يعمل ينال حقوقه كاملة.

ويوضح العقيد القذافي تدخل الدولة في الإقتصاد من أجل تـوجيه الإقتصاد- وحماية الفرد دون الإستيـلاء عليه، فهي تؤمن بـالملكية الخـاصة وتعتبرها حقاً مقدساً والحافز الطبيعي الذي يدفع الإنسان على العمل الجاد، كما أنها توفر الملكية لمن لا ملكية له، فالشيء المهم، هو ألا تستخدم الملكية في إستغلال الآخرين مع إتاحة الفرصة للجميع لأن يكونوا شركاء فيما يحققه عملهم من مكاسب.

لقد ترجمت الإشتراكية إلى برامج متعددة، فحق الملكية الخاصة مكفول والإستغلال محظور والعمال يحظون بالتكريم والتشجيع مع توفير الرعاية لهم في شبابهم وفي شيخوختهم، كما تقدم المساعدة لجميع المواطنين من أجل النهوض بمستوياتهم الثقافية والإجتماعية والفكرية. إن الشيوعيين يضحون بالفرد في سبيل المجموع في حين أن الإشتراكية العربية تتيح الفرص المتكافئة لكل فرد لتحقيق أحلامه وأمانيه، وعلى هذا الأساس تعمل ثورة الفاتح من

سبتمبر على تحويل الصحراء إلى أرض خضراءوتحقيق العدالة والسماح لليبيين بالمشاركة في ثروة بلادهم.

الوحـدَة

يقصد بالوحدة عادة الوحدة الوطنية والوحدة العربية؛ ففيما يتعلق بالوحدة الوطنية لم تعد هناك مشكلة، إذ ولت الفترة (1951 -1963) التي حاول الليبيون خلالها الإبقاء على ثلاثة كيانات سياسية داخل الدولة الواحدة، فالوحدة الوطنية هي، ولا ريب، الخطوة الأولى في سبيل الوحدة العربية. وللحفاظ على الوحدة الوطنية قامت الثورة بحل الأحزاب السياسية التي تضعف هذه الوحدة، وساد الإعتقاد بأن ليبيا دولة واحدة وأنها كيان واحد لا يتجزأ، وعندما رفعت الثورة الوحدة كمبدأ ثالث لها لم يكن قادة الثورة يركزون على الوحدة الوطنية التي كانت قائمة فعلاً، بل كان إهتمامهم منصباً على الوحدة العربيةالشاملة التي هي الهدف السامي الذي تعمل ثور ة الفاتح من سبتمبر على تحقيقه.

كانت ثورة 23 يـوليتو 1952 بزعامة عبد الناصر بداية الثورة العربية الكبرى نحو الوحدة. كما أن ثورة السودان في 25 مايو 1969 والثورة الليبية في الفاتح من سبتمبر 1969 كانت نماذج للثورة العربية المتصاعدة... إن مأساة عام 1967 لم توقف مد الثورة العربية وكان الزعماء الليبيون يؤمنـون بأن الوحدة العربية ضرورة أكثر من أي وقت مضى، ويؤكد القذافي ذلك بقوله: «في غياب الوحدة خسرنا فلسطين وتمكن الإستعمار من أن يوطد أقدامه هنا وهناك. ووحدة العرب هي الطريق المفضي إلى فلسطين». وهكذا يتبين أن مبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر عميقة الجذور في عروبتها وهي أعظم ثـورة عربية بعد ثورة عبد الناصر إذ تؤثر الوحدة العربية على القضايا الوطنية، لقد نذرت ليبيا نفسها للقومية العربية، ويؤمن الليبيون بأن العرب أمة واحدة وأنهم جميعاً أشقاء في جسد واحد، إذا إشتكى عضو تداعى له سائر الأعضاء إن التراث الجغرافي والإقتصادي والديني والتاريخي واللغوي للعرب واحد، وبالرغم من كل هذه الحقائق نجح المستعمرون في تقسيم العرب إلى دويلات صغيرة تضم ممالك ومشيخات وجمهوريات وقبائل وأحزاب متنازعة في إطار

الأمة العربية أو داخل دولة بعينها. ويرى الزعماء الليبيون أنه من الأهمية بمكان أن يتوحد العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وأن يقضوا على الإقليمية الضيقة التي توطد أركان الإستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

ويؤمن العقيد القذافي بأنه لا مجد ولا قوة ولا إنتصار ولا عزة للعرب بغير الوحدة، ويعود بذاكرته إلى تلك الأيام المجيدة التي إمتدت فيها سيطرة العرب على البحر المتوسط حين كان العرب متحدين فأستطاعوا أن يتزعموا العالم المتحضر، إنهم، في واقع الأمر، أصحاب الحضارة الراهنة، كانت أوروبا تعيش في عصور القرون الوسطى المظلمة حين قاد العرب العالم في ميادين الطب والحساب والجبر والكيمياء والفلك وغيرها من العلوم؛ وتركوا أثرهم على آسيا وأفريقية، ويمكن للتجربة العربية أن تصبح تجربة نافعة للعالم الثالث بل وللدول الأكثر تقدماً ويقول العقيد القذافي: «إن للشعب العربي سمات روحية ومادية لها قيمة عظيمة للآخرين، فالعالم العربي يقع من الناحية الإستراتيجية في ملتقى القارات الثلاث ويطل على عدد من البحار، كما أن العرب أصحاب أرض نزلت بها الأديان التوحيدية الثلاثة؛ وبالرغم من القرون الطويلة التي تعرضوا خلالها للقمع لم تختف الشخصية العربية المتميزة».

ويحذر العقيد القذافي من أن العرب ليسوا بحاجة إلى الشرق أو الغرب من أجل تحقيق وحدتهم وأن حاجتهم إلى من يخاطب عقولهم لا عواطفهم. ويضيف بأن الوحدة لا بد أن تقوم على قوة شعبية بعيداً عن المناورات والمؤامرات السياسية وتنبع من رغبة الشعب الواعي بضرورة الوحدة. فبعد قرون من القمع على يد الاسبان وفرسان مالطه والأتراك والطليان والبريطانيين ونظام إدريس الرجعي أصبح الشعب الليبي لا يدري من أين أتى وإلى أين يذهب، ولم يدركوا أنهم في حقيقة الأمر شعب عربي - فإسم ليبيا لم يطلق إلا بعد عام 1912 إذ كانت تسمى فزان وبرقه وطرابلس الغرب... ولم يكتشف شعب ليبيا شخصيته العربية الحقيقة إلا بعد عام 1969. واختتم العقيد القذافي حديثه بالقول: «إن حبي لمنطقتي لا يمنعني من حب الأمة العربية

بأسرها». وهذا هو السبب الذي يجعل التأييد الشعبي للوحدة العربية أمراً هاماً، ومن واجب أفراد الشعب أن يرتبطوا بالمصالح العربية خاصة وأن ليبيا أكثر، من أي دولة عربية أخرى، نذرت نفسها للوحدة العربية، فمن أجل تحقيق وحدة إندماجية وضعت ترتيبات أولية مع مصر في عام 1972 ومع تونس في عام 1974 كخطوات أولى نحو الوحدة العربية الشاملة. ويقول القذافي : «على العرب أن يدركوا إن العدو يريدنا أن نفكر في إطار أننا ليبيون وتونسيون ومصريون وفلسطينيون... إلخ. وهذا أسلوب سهل يلجأ إليه العدو للإستيلاء على أجزاء مختلفة من العالم العربي دون أن يواجه رد فعل موحد، إنه يريد إستمرار الإقليمية في العالم العربي». ويشير العقيد القذافي إلى أن «الدماء الليبية واللبنانية والفلسطينية هي دماء عربية في معركة مشتركة ضد عدو مشترك في أرض واحدة من أجل أمة واحدة وشعب واحد. فالليبيون الذين وافتهم المنية في جنوب لبنان من أجل تحرير فلسطين لم تقف في سبيلهم الحدود، ولم يقل الليبي إنني ليبي ولا أبرح الأراضي الليبية، لكنه قال: «أنا عربي، أنا مسلم وفلسطين هي وطني». ويؤكد القذافي لبعض الليبين أن القومية العربية لا تعني تدمير ليبيا... فقد تم تحرير ليبيا أولاً وحريتها جزء من حرية العرب ولا تكتمل هذه الحرية بدون تحرير الأمة العربية كلها.

إن إحساس القذافي بالتاريخ والعروبة هي مثال على عمق جذور الشعب الليبي العربية، ويوضح العقيد كيف أن هذه الجذور ظهرت على السطح أثناء العدوان على مصر عام 1956 حين أخذ الشعب الليبي، الذي لم يكن يعرف القراءة أو الكتابة والذي لم يكن قد سمع إذاعة أو قرأ صحيفة، ينتحب بحرارة عندما تناهى إليه خبر الإعتداء على مصر وإنطلق يهاجم المنشآت البريطانية والأمريكية في ليبيا. ويتساءل العقيد: «ما الذي حمله على القيام بذلك؟» ثم يجيب: «إن المشاعر العربية لا تعرف حدوداً ولا أن هناك مصرى أو ليبي»، لقد تجلت تلك المشاعر عينها عندما قاطع عمال ميناء نيويورك السفينة المصرية «كليوباتره» فما كان من العمال العرب في جميع أنحاء العالم العربي إلا أن رفضوا تفريغ شحنات السفن الأمريكية. ويضرب العقيد القذافي مثلاً آخر على وحدة المشاعر العربية بالمساندة العربية للثورة الجزائرية

ضد الفرنسيين الذين ظلوا أكثر من 130 عاماً يحاولون تدمير شخصية الجزائر العربية، كما حدث في فلسطين، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل.

ويعرب العقيد القذافي عن أسفه لوجود الحدود المصطنعة التي خلقها المستعمرون بهدف تقسيم العرب، ويصف الحدود الليبية ـ التونسية بأنها شيء لا معنى له، فالصلات الجغرافية والبشرية بين تونس وليبيا أعظم من أية حدود مصطنعة والسلالات الليبية والتونسية للأسر المشتركة تعيش في كلا البلدين اللذين تفصل بينهما حدود مصطنعة وبوابات أقامتها قوى أجنبية، ونفس الشيء ينطبق على مصر وليبيا، فالكثير من سكان هاتين الدولتين مرتبط إرتباطاً وثيقاً، وفي بعض الحالات نجد سلالات الأسرة الواحدة تعيش في مصر وليبيا وتونس. ويعرب القذافي عن أسفه لذلك بالقول «..إن المستعمرين هم الذين خلقوا هذه الحدود المصطنعة». وما ينطبق على تونس وليبيا ينطبق بالضرورة على جميع الدول العربية الأخرى. ولما أعلنت الوحدة الإندماجية بين ليبيا وتونس في 18 يناير عام 1974 أصيبت الصحافة الغربية بذهول إزاء ما وصفته بالخطوة غير المتوقعة، وهنا برهنت هذه الصحافة على عدم المامها بالعالم العربي وعدم وعيها، أو رفضها أن تكون واعية، بتاريخ العلاقات الليبية ـ التونسية على وجه الخصوص. لقد كانت ليبيا وتونس فيما مضى جزء من إتحاد سياسي واحد.

لقد أقيم اتحاد الجمهوريات العربية في أول سبتمبر من عام 1971إلا أنه لم يزد عن كونه خطوة في طريق الوحدة العربية الشاملة التي نذر الليبيون أنفسهم لتحقيقها.

يصف القذافي الوحدة العربية بالحصن الذي يحمي الأمة العربية، لقد تمكن الإيطاليون من إحتلال ليبيا بسبب خضوع العرب للسيطرة الأجنبية وإتفاق الأوروبيين على تقسيم الأمة العربية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. قد تسعى الدول الكبرى إلى الإستيلاء على النفط العربي لكن لن يتسنى لها ذلك لو أن العرب وحدوا صفوفهم، هذا هو السر الكامن وراء التأكيد المستمر على الوحدة التي تعتبر ضرورة وليست صيحة عاطفية، فالوحدة ضرورية لتحرير فلسطين، كما ينبغي على دولة مثل المغرب أن تخلص نفسها من القواعد

الأمريكية، وطالما ظل الشعب المغربي يرزح تحت نير التبعية والقواعد الأجنبية فإن الليبيين يعتبرون حريتهم ناقصة.

أما توحيد الفكر والبرامج والإقتصاد والقوات العسكرية فهو جزء من الخطوات المختلفة التي يتعين إتخاذها من أجل تحقيق الوحدة التي من شأنها أن تحل الكثير من المشاكل في بعض الدول العربية؛ من ثم تصبح إعادة توزيع السكان وتحديد النسل أمراً ممكناً كما يمكن إزاحة ما خلفه الأجانب من حواجز.

فلا مناص من إذابة الفوارق الإقليمية، ولسوف تتبين الأنظمة العربية المتشابهة إن إتحادها أمر يسير، والأمثلة على ذلك مصر والسودان وتونس، ففي كل من مصر والسودان مؤسسات تتشابه أساساً مع تلك القائمة في ليبيا، ففي تلك الدول يوجد الإتحاد الإشتراكي العربي حتى وإن سمي في السودان، بسبب مشكلة الجنوب، بالإتحاد الإشتراكي السوداني، وهم يشكلون وحدة جغرافية في داخل العالم العربي، كما إن ليبيا وتونس متماثلتان من حيث السكان والعقيدة والعوامل الجغرافية. إن ما يؤكده الزعماء الليبيون هو ضرورة الحفاظ على القوة الدافعة إلى الوحدة، بل ينتقدون الزعماء العرب الآخرين لأنهم يحجمون عن دفع عجلة الوحدة إلى الأمام، كما يعتقدون أن الوحدة مع مصر سوف تحدث تغييراً حقيقياً في كافة أرجاءالعالم العربي، ويشعرون بالضيق إزاء رغبة البعض في تأجيل الوحدة لأن أجزاء من مصر لا تزال تخضع للإحتلال ويعتقد العقيد القذافي أنه إذا سقطت مصر سقط معها العرب جميعهم ومن ثم لا بد من مساندة مصر في محنتها وإضطلاع الجمهورية العربية الليبية بمسؤوليتها تجاه مصر ولا تتركها تواجه مشاكلها بمفردها.

ويرحب القذافي بأية وسيلة من شأنها تحقيق الوحدة، ويرى أن هناك ثلاث طرق لتحقيقها، أولها إقامة وحدة إندماجية بين الأقطار التي بها نظام سياسي متماثل وفي مقدمتها ليبيا ومصر والسودان وثانيها إتحاد عام يضم جميع العرب أو بعضهم على الأقل، وليس هناك إعتراض على إستخدام هذه الوسيلة لو أفضى ذلك إلى الوحدة العربية، وثالثها إستخدام القوة لتوحيد

الدول العربية. لقد رفض عبد الناصر هذه الطريقة في حين إستخدم الإيطاليون الوسائل الثلاث لتحقيق الوحدة بينهم.

وما برحت الوحدة أحد المبادىء الثلاثة التي أعلنتها ثورة الفاتح من سبتمبر، بل هي محور السياسة الليبية العربية، ويرى الليبيون أن الجيل الحالي يريد الوحدة التي هي سبيل العرب إلى القوة وإلى القدرة على مواجهة أعدائهم كما أن شراسة الإمبريالية والصهيونية تفرض الوحدة على العرب الذين يتمثل عدوهم الأكبر في عملاء الإمبريالية والصهيونية والملوك وغيرهم ممن يعملون لمصلحتهم وليس لمصلحة أمتهم، ويمكن للوحدة أن تتحقق في صورة دولة إتحادية مثل الإتحاد الأمريكي والإتحاد السوفييتي واليوغسلافي ويقول العقيد القذافي: «من المفارقة أن يقيم الأمريكيون والسوفييت، الذين ليسوا من أصل واحد، إتحادات بينها العرب الذين هم من أصل واحد ويدينون بعقيدة واحدة لم يتسن لهم بلوغ الهدف المنشود للجيل العربي الحالي». ثم يضيف : «إنه جزء من مصير العالم العربي بأسره... فلا يتعرض النضال الفلسطيني وحده للخطر بل المفهوم العام للأمة العربية على حد سواء، ولا يوجد من إستمات في الدفاع عن هذا الهدف أكثر من العقيد القذافي ومجلس قيادة الثورة. ففي كل مناسبة يبدي الزعماء الليبيون استعدادهم لأن يتولى السلطة أي زعيم عربي يبدي استعداداً لبدء حركة الوحدة، ففي عام 1973 عرضوا على الرئيس السادات رئاسة الوحدة الإندماجية بين مصر وليبيا كما عرضوا على الرئيس بورقيبة رئاسة الجمهورية العربية الإسلامية التي تضم تونس وليبيا في يناير من عام 1974، فما من زعيم عربي آخر أظهر مثل هذا الإخلاص للوحدة العربية، إن الجمهورية العربية الليبية تعد وطناً لكل من يؤمن بالقومية العربية، وأنها على إستعداد لأن تضحي بكل شيء في سبيل الوحدة، ولا يهدف الليبيون إلى فرض أيديولوجية على غيرهم من العرب وكل ما يريدونه هو التمسك بمبدأ الوحدة، فالحرية والإشتراكية والوحدة هي أساس ما تسنه ليبيا من تشريعات وما تنتهجه من سياسيات.



ثانياً -

المجلس الأعلى للارشاد القومي

لقد حققت ثورة الفاتح من سبتمبر ما كان يصبوا إليه الليبيون من حرية سياسية وحددت المبادىء الأساسية الثلاثة، الحرية والاشتراكية والوحدة، كأسس لليبيا الثورية الجديدة، ولكي تتمشى هذه المبادىء مع الثورة إقتضى الأمر إقامة مجلس للإرشاد القومي، فأصدر مجلس قيادة الثورة في 10 سبتمبر1973 القانون رقم 118 الذي يقضي بإنشاء هذا المجلس ليضطلع بدور حيوي في وضع التنظيمات الجديدة للأمة.

كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء المجلس الأعلى للإرشاد القومي هو تحقيق وحدة فكرية بين المواطنين حول القضايا الأساسية في مرحلة التحول الثوري، وتوضيحاً لأهداف الإرشاد القومي ذكر العقيد القذافي في الكلمة التي ألقاها في أول إجتماع للمجلس أن «بناء الإنسان يأتي في المرتبة الأولى بين أهداف الثورة. . . فبعد ثورة الفاتح من سبتمبر أخذنا نبحث عن وسيلة تمكننا من خلق المواطن الواعي بدوره وبمسؤولياته، فمعيار التقدم والتخلف هو خلق الإنسان نفسه الذي هو أساس الحياة. . . لقد قمنا بعدد من الدراسات لبحث الفارق بين الإرشاد القومي من ناحية، والتعليم والإعلام والثقافة من ناحية أخرى، وأسفرت هذه الدراسة عن نتيجة تحتم وجود الإرشاد وتؤكد بأن التعليم والإعلام والثقافة هم وسائل للإرشاد القومي لخلق المواطن الواعي المستنير»[1] - فالإرشاد القومي، في واقع الأمر، تنسيق لنشاط التعليم والإعلام والثقافة والتخطيط. وبلغ عدد أعضاء المجلس في شهر نوفمبر من عام 1973 أربعة عشر عضواً. وكان سالم الشويهدي المتصرف في شؤون

(1) وزارة الإعلام والثقافة، الذكرى الرابعة لثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ص 161.

المجلس، وهو من كبار رجال التعليم وعضو اللجنة الوطنية الليبية التابعة لهيئة اليونسكو، وكان المجلس يضم، بالإضافة إلى الرئيس والأمين العام، وزراء التعليم والتخطيط والإعلام والثقافة والشباب والشؤون الإجتماعية ومديري جامعتي الفاتح وقاريونس ومدير الأوقاف وأمين جمعية الدعوة الإسلامية وأمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي.

وكانت فلسفة الإرشاد القومي تقوم على تطبيق وتوضيح المبادىء الأساسية لثورة الفاتح من سبتمبر؛ تلك الفلسفة التي تهدف إلى إعادة بناء الإنسان وفقاً لمبادىء الحرية والإشتراكية والوحدة في إطارها العربي الإسلامي؛ وإلى دعم المبادىء القويمة للمجتمع الإسلامي وتعميق الفكر القومي وترسيخ الاتجاه السياسي والثقافي وتوضيح كل ما يتعلق بالمجلس والتنسيق بين الوزارات المختلفة وخططها الخاصة بالإرشاد القومي ووضع سياسة لتدريب القيادات الثقافية العاملة في ميدان الإرشاد القومي الذي يلتزم بالخطوط العريضة الأساسية التالية:

أ - الإسلام

الإسلام أساس الإرشاد القومي، وبما إن الإسلام فلسفة شاملة تحكم علاقة الإنسان بربه وبمجتمعه لا بد أن يكون الإسلام جوهر الإرشاد مع التركيز على القيم الإسلامية الروحية والأخلاقية بإعتبارها الدعائم التي يقوم عليها المجتمع الليبي؛ جاءت الثورة لتؤكد إن الإنسان خليفة الله على الأرض حيث أنه وجد ليعمر الأرض لأن به مقومات النمو كالنبات، وليس بحاجة إلى حكومة تطوره أو تنميه، بل إلى حكومة تتيح له فرصة للنمو أوالتطور. ففي الغرب يعتبر بعض المفكرين الفرد أهم من المجتمع، أما في ليبيا فلا مكان للإنسان خارج مجتمعه ولا يمكن الفصل بين الفرد والمجتمع؛ والفكر الإسلامي لا يعتبر الفرد مجرد رقم، كما هو الحال في النظم الإستبدادية، لكنه يحترم الشخصية المتكاملة المستقلة للفرد، وأن كل فرد «أخ» لأي إنسان آخر بالمعنى الديني الحقيقي للأخوة.

ب ـ القوميّة العربيّة

هذا هو المبدأ الثاني للإرشاد القومي، فهي جزء من شعار الوحدة العربية الذي تبنته ثورة الفاتح من سبتمبر، وليست الوحدة العربية ضرورة إقتصادية أو سياسية بل هي قضية حياة وتقدم بالنسبة للشعب العربي.

جـ ـ العَلاقات بَين ليبيَا والمجتمَع الدّولي

لا يمكن لليبيا أن تحصر نفسها داخل حدودها أو حتى داخل حدود المنطقة العربية، فهي جزء من المجتمع الدولي وعليها مسؤوليات محددة ومن ثم تسهم مساهمة إيجابية في تأييدها لحركات التحرر ومناصرتها للشعوب المغلوبة على أمرها، ويضطلع الإرشاد القومي بمهمة تثقيفية في كافة الميادين تتمثل في توعية الشعب بدواعي الوحدة العربية وأهمية مساعدة المسلمين في الفلبيين والكاثوليك في إيرلندا الشمالية وتمكين شعب مالطه من المحافظة على إستقلاله.

ويضطلع الإرشاد القومي بمهمة التقييم الفني لكافة الجوانب التي توجه وتثقف وتمكن المواطن من أن يتطور ويزدهر، فضلاً عن مساعدة الليبيين على إكتشاف ثقافتهم وتراثهم مفضلين الجانب الإنساني عن الجانب المادي الذي هو مقدمة منطقية أساسية لنشر الحب والسلام بين البشر.



ثالثا ـ
الثورة الشعبيّة

تفجرت الثورة الشعبية بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر التي نبعت أساساً من الشعب، لقد أراد مجلس قيادة الثورة ترجمة مشاعر الشعب إلى الواقع، وهذا ما أوضحه العقيد معمر القذافي في خطابه بمدينة سبها يوم 22 سبتمبر عام 1969 حين قال أن الشعب هو المعلم والملهم والرائد ولن ترتفع القوات المسلحة فوق الجماهير أو تحتكر حكم البلاد فالشعب هو الحاكم وهو السيد.

ولتحقيق هذا الهدف دعا مجلس قيادة الثورة إلى عقد مؤتمرين أساسيين أحدهما للمثقفين والآخر للإتحاد الإشتراكي العربي في عام 1972. وأكد كل من المؤتمرين الجانب الإنساني في كل عمل اجتماعي وأصبحت الإنسانية بمعناها الواسع هدفاً كما أعتبر العامل الإنساني حجر الزاوية لهذه الفلسفة التي نبعت من الشعب الليبي بتاريخه وتراثه العربي الإسلامي وأمكن التعرف على الملامح العربية والإسلامية على الرغم مما لحق العرب في ليبيا من كوارث عبر القرون منذ أن انهارت الإمبراطورية العربية، أي أنه بالرغم من عوامل الفقر والجوع ومحاولات صبغ الشعب العربي الليبي بالصبغة التركية والإيطالية والغربية إستطاع هذا الشعب الحفاظ على شخصيته العربية. لكن المستعمرين أفلحوا في أن يقنعوا الليبيين بأن الغرب وأساليبه متفوق على العرب، وظل الليبيون واقعين تحت هذا التأثير حتى شهر سبتمبر من عام 1969، لكن هذا التأثير كان ظاهرياً ولم يصل إلى أعماق الشعب العربي الليبي. وظل الليبي في أعماقه إنساناً تحكمه القيم الأخلاقية العربية والإسلامية؛ لقد كان، على سبيل المثال، ينظر إلى الكاتب الغربي على أنه الأفضل حتى وإن كان الكاتب العربي أقرب إلى عقول العرب واحتياجاتهم، وما كان هذا سوى نتيجة إلى أن

الأسطورة الغربية إستطاعت أن تتسرب إلى المجتمع الليبي. لقد حاول الكثيرون من الدول النامية محاكاة أساليب التقدم التكنولوجي الغربي وتقليد المادية الغربية التي كانت بالنسبة للكثيرين رمزاً للتقدم، ففقدوا قيمهم وتقاليدهم الأساسية إلى جانب فقدانهم بيئتهم الإجتماعية وباتوا مقلدين للآخرين مما أدى إلى ضياع شخصيتهم الإجتماعية.

وجاءت ثورة الفاتح من سبتمبر لتؤكد القيم الأخلاقية للأمة ورفضها لمحاكاة النجاح المادي للغرب على حساب الجانب الإنساني الذي ترتكز عليه القيم العربية والإسلامية لا سيما وأن هناك دائماً خطر ألا يفلح المرء في المحاكاة وأن يفقد قيمه الخاصة.

ومن ردودو الفعل الأولى بعد سبتمبر مراجعة مناهج التعليم وهو ما طالب به المعلمون والطلبة والإداريون إدراكاً منهم بالحاجة إلى فلسفة تعليمية، وإقتناعهم بالحاجة الملحة إلى العودة إلى قيم الشعب للتوصل إلى مثل هذه الفلسفة؛ لقد أخطأ بعض الليبيين ممن تلقوا تعليمهم في الغرب إذ اعتقدوا أن مفهوم «التعليم المستمر» هو مفهوم غربي، لكن الشعب يدرك أن هذا المفهوم مستمد من القرآن فقد حث الرسول قائلاً «تعلموا من المهد إلى اللحد»، وكانت هذه عودة أكيدة إلى القيم الحقيقية للشعب.

لقد وجد ما يبرر ثقة مجلس قيادة الثورة في حكمة هذا الشعب وصدق أحاسيسه وأدرك بأن الشعب إنما يتصرف بما يخدم مصالحه سواء كانت إقتصادية أو تعليمية، وطبيعي أن الإنسان يصبح مسؤولاً إذا القيت على عاتقه المسؤولية، وتعين على الشعب أن يلتزم بما يتخذه من قرارات باتت تشكل له تحديات حقيقية، وأدرك الشعب الليبي مسؤولياته لا نظرياً بل عملياً وأصبح الفرد مؤمناً بنفسه وبشخصيته ولم يعد هناك قول بل فعل.

كان لثورة الفاتح من سبتمبر بعد شعبي وثقافي. وفي إطار الثورة الشعبية تفجرت الثورة الثقافية، لقد كان البعد الثقافي مصاحباً للثورة دائماً، فقد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة جزء من الشعب ولم يترفعوا عليه، ومخاطبة القيادة تتم بحرية وعلى قدم من المساواة وبوسع أي مواطن أن يقف ويقول أي شيء، حتى لو كان مخطئاً، وشجع مجلس قيادة الثورة الشعب الليبي على

تحمل المسؤولية وراح العقيد القذافي مع أعضاء مجلس قيادة الثورة يطوفون بأرجاء البلاد ليلتقوا بأفراد الشعب ويعملوا على تشكيل المؤتمرات الشعبية، وجاءت اللقاءات أشبه ما يكون بندوات ثقافية يعبر فيها أي شخص عما يجول بخاطره. وكانت المناقشات المباشرة بين القائد والمواطن هي السبيل إلى تمكين الشعب من الإضطلاع بمسؤولياته إذ مهد ذلك إلى إعلان الثورة الشعبية واللجان الشعبية التي كانت ستضطلع في نهاية المطاف بالمسؤوليات الإدارية.

كانت الثورة الشعبية مرحلة هامة في تاريخ ثورة الفاتح من سبتمبر حيث أنها مكنت الشعب لأول مرة من ممارسة السلطة الحقيقية عن طريق ترجمة الحرية السياسية التي تحققت في سبتمبر من عام 1969 إلى ديمقراطية حقيقية يتمتع بها شعب ليبيا، ولولا ثورة الفاتح ومبادئها لما أصبحت الثورة الشعبية حقيقة واقعة.

كان خطاب العقيد القذافي التاريخي يوم 15 أبريل من عام 1973 إيذاناً بتفجير الثورة الشعبية التي كانت نقطة تحول في التطور السياسي في الجمهورية العربية الليبية، واستهل العقيد خطابه، الذي ألقاه بمدينة زواره بمناسبة المولد النبوي بإثارة بعض القضايا العامة مثل الوضع في فلسطين والوحدة العربية وحركات التحرر بوجه عام، ثم مضى في حديثه ليحذر جماهيره بأنه إذا أرادوا تحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض وبناءالمدارس والمستشفيات والطرق وإقامة جيش مسلح قوي وإنشاء المصانع وتزعم العرب وضرب المثل لدول العالم الثالث، لا بد وأن يكونوا أقوياء في الداخل.

وتبلور هدف الخطاب حين وبخ الليبيين على عدم بذل الجهد الكافي في خدمة أمتهم منذ الفاتح من سبتمبر عام 1969، وذكر بصراحة أنه لا يرغب في أن يكون جزءاً من مجلس قيادة الثورة ما لم يخرج الليبيون إلى العمل في المناطق النائية، وأكد أن جميع المواطنين مسؤولون عن إستمرار نجاح الثورة فلا ينبغي أن تكون الثورة مقصورة على مجلس قيادة الثورة أو أية مجموعة منتقاه من الناس. فهو يريد مشاركة الشعب المباشرة وكثيراً ما يعلن أنه مع أعضاء مجلس قيادة الثورة قد خرجوا من صفوف الشعب ومن ثم فهم

يعبرون عن ضميره ومشاعره. هذا هو السر في اعتبار ثـورة الفاتـح من سبتمبر، «ثورة شعبية»؛ لقد ناضل العقيد القذافي أكثر من عشر سنوات من أجل الثورة، وبعد أن تفجرت أحس بأن هناك ما يتهددها من الداخل إذ إن بعض الأفراد لا يسهمون بصورة فعالة في المشروعات الاجتماعية، فالثورة لم تكن لفرد أو جماعة بل هي ثورة الشعب بأسره، ومن ثم لا بد أن يشارك الجميع فيها، هناك ثورات قليلة يصر فيها الحكـام على مشـاركة الشعب المباشرة في شؤون الدولة، وهذا ما دعا إليه العقيد القذافي في 15 أبريل من عام 1973 وأعلن نقاطاً خمس لضمان استمرارية الثورة ونجاح الثورة الشعبية وهي:

أ- تعطيل كافّة القوانين المعمُول بهَا الآن

لم يكن يدعو إلى الفوضى بل إلى تعطيل القوانين الرجعية التي سنها النظام السابق والتي كثيراً ما أعاقت الثورة لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصيغها الشعب؛ وطالما سارت البلاد بهدي المبادىء الإسلامية فلن يوجد ما يهدد أمنها.

ب - تطهـير البلاد مِنَ المنحـرفين

لقد تسامحت الثورة مع المنحرفين فترة تزيد على ثلاث سنوات فتآمروا ضدها، إذ ترك البعض أعمالهم ورفض البعض الآخر العمل في مشروعات بعينها، ولم يكن هذا ضرباً من التآمر ومحاولة لتدمير الثورة فحسب بل كان أيضاً خيانة للشعب. كذلك كان الشيوعيون والأخوان المسلمون شركاء في تلك المؤامرة الرامية إلى القضاء على الثورة.. لم يكن من الممكن التضحية بحرية الشعب الليبي بأسره من أجل حفنة من الناس. ويقول العقيد القذافي «أنه لو كان هناك عشرة أفراد من الطبيعي التضحية بالفرد من أجل التسعة لكن لا يمكن التضيعة بالتسعة من أجل الفرد الواحد». هذا مبدأ ديمقراطي أساسي إذ ليس من حق أي فرد أن يسمم أفكار الآخرين.

جـ - الحرّية كل الحرّية للشَعب... ولا حرّية لأعداء الشعب

قال العقيد القذافي: «سوف يوزع السلاح على الشعب الذي من أجله قامت الثورة. سوف يسلح الشعب وليس أعداء الثورة، وبذلك يتحول الشعب بأسره إلى حركة مقاومة شعبية للدفاع عن ليبيا». وهنا كان الربط كاملاً بين الثورة والشعب، فلا خوف من الشعب فالثورة هي ثورة الشعب الحقيقية.

د - الثورَة الادارية

من أهداف الثورة الشعبية الأساسية محاربة الإهمال في آداء الواجب والصلف وعدم تقدير المسؤولية والمكتبية بين الموظفين. فإذا كان الجهاز الإداري لا يخدم الشعب فلا مناص من القضاء عليه، لقد أعلنت الثورة ضد المكتبية الروتينية المعقدة، بهدف خلق الموظف الثوري الذي يفتح قلبه للمواطن ويحترم مصالح الجماهير دون تحيز أو إستعلاء إنطلاقاً من مفهوم واضح للوظيفة بأنها خدمة ومسؤولية وأمانة.

هـ - الثورَة الثقافيَة

إن ثورة الفاتح من سبتمبر تستمد جذورها ومبادئها من الإسلام الذي هو المصدر الفكري للثورة، وكان على الليبيين أن يخوضوا المعركة الثقافية مسلحين بتلك المبادىء، وتقرر أن تدخل الثورة الثقافية المكتبات والجامعات وأن تشمل البرامج التعليمية جميعها، وأكد القذافي ضرورة تطبيق «كتاب الله» في هذه التغييرات الثقافية الثورية معلناً معارضته لكل ما يتعارض معه، فالشباب الهيبز لا يزيدون عن كونهم نتاجاً للقراءات الدخيلة الرجعية، ولهذا كان لا بد من إحراق الكتب التي تتعارض مع الروح الثورية مسترشدين في ذلك بمبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر، لكن الكتب لم تحرق بطريقة عشوائية، بل أوكل إلى المثقفين مهمة فرز الكتب الخطيرة.

لقد حتمت الثورة الشعبية تفجير ثورة ثقافية تنبض بالقيم الجديدة التي هي قيم إنسانية متأصلة قادرة على خلق روح جديدة في الإنسان وتحريك

الطاقات الكامنة في أعماقه ومن ثم كانت الثورة الثقافية أحد الأهداف الهامة للثورة الشعبية.

كانت النقاط الخمس جزءاً من برنامج جديد لتحريك الثورة الشعبية وتدعيم منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر. ويرى العقيد القذافي أنها ثورة فريدة من نوعها حيث أنها تطالب الجماهير بتولي مسؤولياتها وهدد بالإستقالة مالم يتولَ الشعب مسؤولياته، وقال: «سوف ندوس بأقدامنا أولئك الذين يقفون في طريق الوحدة العربية والإشتراكية وحرية الشعب، ويعيقون الثورة الزراعية والصناعية، وطالب الشعب بحمل رسالة الثورة الليبية ورسالة الأمة العربية التي تعبر عن ضميرها. ورسالة الإسلام إلى العالم مؤكداً بأنه لا حدود لقوة الإسلام لأنها قوة الإيمان بالله القدير، وبهذا الإيمان يمكن صنع المستحيل.

إن هدف الثورة الشعبية هو تمكين الشعب من إنتخاب حكامه وسن قوانينه وبذلك يتولى الشعب إدارة شؤونه ويتولى وضع خططه وتنفيذها، وكثيراً ما يحتج الشعب في معظم الدول على أنه مجرد من السلطة التي تمكنه من القيام ببعض الأعمال لأن القوانين تصدر من أعلى، فيشعر إنسان القرية بالعجز عندما يواجه الحكومة المركزية، ومن ثم أعاد الليبيون السلطة إلى الشعب على كافة مستويات المجتمع، وتقرر أن يختار الشعب لجانه في كل مؤسسة ومدينة وقرية وميناء ومطار متحملاً مسؤولياته كاملة .

ويصر القذافي على ضرورة ألا يكتفي الشعب بطلب الأشياء، بل عليه أن يعمل ويتحمل مسؤولياته، حيث أن ذلك طريقه إلى اكتشاف الحقيقة، وأوضح بأنه عندما تستبعد لجنة إحدى الكليات عميدها فلا ينبغي أن تتدخل العاطفة بل الدراسة الدقيقة الجادة. لقد أشاد القذافي بهيئة البريد لأنها شكلت لجانها الشعبية لتدبير شؤونها دون الرجوع إلى مجلس قيادة الثورة.

وأوضح العقيد القذافي بأن «التركيز هو على المسؤولية، ولا ينبغي أن تتدخل الشرطة في حق الشعب الذي من واجبه أن يصون مكاسبه ويكافح الجريمة، ولا يعترض سبيل الحرية. فالثورة الشعبية نجحت بعد ثمانية عشر عاماً من الإستقلال الصوري، كما أن الحرية التي أمكن نيلها تعني ما تضطلع

به الجماهير من مسؤوليات من أجل حكم نفسها بنفسها، فالجماهير ينبغي أن تحكم نفسها بنفسها وليس بواسطة عملاء كالشيوعيين الذين هم غرباء على عقيدتنا وتراثنا».

إن ما ينطوي عليه الفكر الجديد في ليبيا هو أن يضطلع المواطنون بالمسؤولية المدنية الأساسية، ففي الديمقراطيات الغربية والأنظمة الشيوعية، ولا سيما على المستويات الدنيا لصنع القرار، يخنق هذا المبدأ جهاز الحكومة الضخم والمركزية والمكتبية ولا يوجد إهتمام يذكر بالمسائل الداخلية وتقل مسؤولية الأفراد وتتخذ القرارات في عواصم بعيدة، ويشعر المواطن بخيبة أمل تامة ولا يستطيع التعبير عما يجول بخاطره؛ لكن ما فعله العقيد القذافي في ليبيا هو أنه أعاد للشعب السلطة كاملة في تدبير ما يترك من تأثير بالغ على حياتهم وأوضح بجلاء أن مجلس قيادة الثورة لن يوافق على أية زعامة بإستثناء تلك التي يكون الشعب مصدرها.

كان تشكيل اللجان الشعبية أول خطوة في الثورة الشعبية، فبتلك اللجان بدأت الأنشطة الثورية العمل على إزالة كافة العقبات التي تعترض سبيل التقدم الثوري ووضع البرامج الجديدة للأجيال القادمة وتولي كل كلية ومعهد ومدرسة وقرية وميناء ومطار وهيئة إدارة نفسها بنفسها... هذا هو جوهر الثورة الشعبية، ولن يسمح لأحد بالتدخل في الإرادة الشعبية. ويقول القذافي: «إن أحداً لم يطلب منا أن نعلن الثورة الشعبية، لكننا أردنا أن يمارس الشعب السلطة، ولو لم تكن هذه هي رغبتنا لطلبنا من الجيش والشرطة القيام بذلك».

وتمثلت الخطوة الثانية في الثورة الشعبية في إستيلاء الجماهير على هيئة الإذاعة المرئية والمسموعة وعلى وكالة الأنباء، وفي 11 يونيو من عام 1973 أعلن العقيد القذافي، في خطاب له بمناسبة الذكرى الثالثة لجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا، أن خطوة ثالثة في الثورة الشعبية قد تحققت بإستيلاء المجموعات الثورية على الإدارة في الجامعات وفي المراقبات التعليمية والزراعية بالمحافظات وفي المطابع والمراكز الثقافية. وفي 15 أكتوبر من عام 1973 تولت النقابات العمالية والإتحادات النسائية والتنظيمات الشعبية إلى جانب الأطباء

والممرضين كافة الشؤون العمالية والاجتماعية والصحية في المحافظات.

لقد كانت ثورة الفاتح من سبتمبر معركة هامة في تحقيق الحرية السياسية إذ إنزاحت القواعد الأجنبية بعد أشهر قليلة من قيامها. لكن الثورات الإدارية والثقافية هي أكثر تعقيداً وتشابكاً، ويذكر العقيد القذافي أن مجلس قيادة الثورة لا يمكنه القيام بمفرده بهذا الجانب من الثورة، كما إنه لا يمكن للجيش أن يقاتل في سبيله كما قاتل ضد النظام الرجعي. فجيش الثورة الشعبية هو كل فرد من أفراد الشعب. وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق من حصلوا على قسط أوفر من التعليم. وفي خطاب القاه بكلية الآداب بجامعة بنغازي في 7 مايو 1973 قال القذافي: «إن الثورة الثقافية تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لهم، إذ سوف تترك تأثيرها المباشر على كلية الآداب وعلى طلبة الكلية أن يتبوأوا مكانتهم في الثورة». فالثورة الثقافية والثورة الإدارية هي أهم الأبعاد الأساسية للثورة الشعبية. ويمكن تحقيقها كنتيجة للثورة الشعبية عن طريق اللجان الشعبية، بمعنى أن اللجنة الشعبية تنشط الثورة الشعبية التي يتولد عنها كل من الثورتين الإدارية والثقافية.

فالهدف من الثورة الإدارية هو أن يتولى المناصب الرئيسية إداريون ومكتبيون ينفذون قرارات الشعب الثورية. فهم الذين يتولون تصريف شؤون الدولة اليومية، أما المكتبيون الذين يحاولون في أية لحظة تأخير أو تعطيل مصالح الشعب فيستبعدون، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو جعل المكتبيين والإداريين مسؤولين عن تلبية رغبات الشعب؛ ففي كل من الديمقراطيات الغربية والنظم الإستبدادية، سواء كانت فاشية أو نازية أو شيوعية، يواجه الشعب أجهزة مكتبية معقدة في أبسط الإجراءات، مما يضر بمصالح الجماهير هذا ما كان سائداً في ليبيا وما هو سائد الآن في كثير من الدول.وكثيراً ما يكون الوضع أكثر سوءاً في الدول النامية والحديثة الإستقلال حيث تتولى زمام الأمور مجموعة من المكتبيين. لقد كان الهدف الأساسي من الثورة الإدارية هو مقاومة مثل هذه العقلية المكتبية، وفي دول كثير، لا سيما في الغرب، يذكر الشعب بأن المكتبيين هم خدام الدولة، وليس هذا هو الواقع حيث أن مساوىء المكتبية معروفة حق المعرفة؛ وإن ما يسعى القذافي إلى تحقيقه هو عملية صعبة تتمثل في إعادة السلطة الحقيقية إلى الشعب،

فكثيراً ما أفسدت المكتبية السلطة حتى في الدول التي تزعم بأنها ديمقراطية، وكثيراً ما تمكن المكتبيون من توجيه سياسة الحكومات حتى في ظل الحكومات التي انتخبت لتصحيح مساوىء المكتبيين. فلا يستطيع الوزراء السيطرة الكاملة على الإدارات التابعة لهم، كما أن كبار الموظفين يوجهون الأمور حسب هواهم؛ ويجيء الوزراء ويمضون أما المكتبيون فباقون ويتولون بطبيعة الحال تصريف أمور الإدارة. وفي حين أن الوزير مسؤول أمام البرلمان وبالتالي أمام الناخبين، فإن المكتبي لا يخشى ناخباً أو برلماناً. وإذا تسنى له أن يسيطر بذكاء على الوزارة بات في وسعه رسم السياسة وتوجيهها. وليست هناك علاقة تذكر بين الناخب وسياسة الحكومة التي تنفذها المكتبية التي تعتبر مسؤولة عن نفسها فحسب.

أدرك الزعيم الليبي المشكلة التي تواجه النظم الديمقراطية وقرّر بشجاعة حلها في ليبيا، وإضطلع بمهمة شاقة حيث أن عدداً قليلاً جداً من الزعماء أفلح في تقويض السلطة المكتبية الضاربة بأطنابها في حين أن القلة القليلة من الزعماء هي التي أوكلت إلى الشعب مسؤوليات مباشرة كما فعل الزعيم الليبي، ولعل هذا تحول في الإدارة العامة؛ وقد تشكل ليبيا، في نهاية الأمر، نموذجاً يمكن أن يحتذي به كل من يهمه أن يكون الإنسان هو محور كل شيء وليس أن يصبح أداة لحكومة كبرى؛ ويضيق الناس في كل مكان ذرعاً بالحكومة الكبيرة وبالمؤسسات الضخمة المتعددة الجنسيات ويتمنون أن يعيشوا أحراراً دون تدخل من أجهزة الحكم المعقدة، وأن ما فعله القذافي هو أنه أتاح للإنسان العادي حق تقرير أسلوب حياته، والهدف الحقيقي للثورة الإدارية هو أن تعيد للإنسان ما يستحقه من إحترام.

والثورة الثقافية، كما سبق أن ذكرنا، هدف هام آخر من أهداف الثورة الشعبية يتمثل في بعث التراث العربي والإسلامي لليبيا. لقد بدأت سياسة التعريب عندما أصدر مجلس قيادة الثورة قرارين:

1) قرار في 19 سبتمبر 1969 يقضي بإستخدام اللغة العربية في واجهات المحال التجارية واللافتات والبطاقات والتذاكر.

2) قرار في 20 سبتمبر 1969 يقضي بإستخدام العربية فقط على البطاقات والتذاكر كما أصرت السلطات، في وقت لاحق، على أن تتضمن جميع جوازات السفر الأجنبية اللغة العربية بهدف الضغط على المجتمع الدولي حتى يعترف بتلك اللغة التي يستخدمها ما لا يقل عن ثمانية عشر عضواً في الأمم المتحدة كلغة دولية لها ما للغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية من حقوق في الأمم المتحدة؛ وشجعت الحكومة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا على إستخدام الأسماء العربية، فشركة «البيبسي-كولا» تغير إسمها إلى «كوثر» إشارة إلى نهر ورد ذكره في القرآن، فضلاً عن أن هذا الإسم يزيد من مبيعات «البيبسي - كولا» ويربط المشروب بتعبير عربي إسلامي ويساعد الشعب على أن يتمثل تاريخه بعيداً عن المفاهيم الأجنبية التي ليست لها جذور في العالم العربي.

وفي الخطاب الذي ألقاه العقيد القذافي في 15 أبريل عام 1973 كانت الثورة الثقافية هي أحد الأهداف الخمسة للثورة الشعبية، وعندما حاول بعض الصحفيين الأجانب الذين التقوا بالعقيد في 13 مايو عام 1973، مقارنة الثورة الثقافية في ليبيا بالثورة الثقافية في الصين قيل لهم أن التجربتين مختلفتان، ففي الصين إستخدم ماوتسي تونج الثورة الثقافية لمقاومة خصومه وفي البحث عن شخصيته وعن مبادىء جديدة وعن أساس دستوري للصين، وبالرغم من الكتاب الأحمر فإن فكر ماوتسي تونج هو الذي ساد؛ أما في ليبيا فإنهم يعودون إلى مصدرهم الذي هو ليس من صنع الإنسان. . . إلى القرآن الكريم فهم لم يفجروا الثورة ليطلبوا من الناس نسيان تراثهم كما فعل «ماو» في الصين. ومن ثم تهدف الثورة الثقافية الليبية، في جوهرها إلى حماية التراث العربي الإسلامي لليبيا وإلى تطهير البلاد من الأفكار الدخيلة التي تراكمت عبر حقبة إستعمارية طويلة.

وتوضيحاً لأهداف الثورة الثقافية تحدث العقيد القذافي عن الكتّاب الغربيين وقال إن الفيلسوف الفرنسي، سارتر، على سبيل المثال، ظل يبحث عن الحقيقة دون جدوى ومع ذلك لا يزال الليبيون متأثرين به، بل إن البعض يؤمن بكل ما هو غربي ويحترمه؛ وأعرب عن أسفه لأن هؤلاء الليبيين

يبحثون عن أصل الحقيقة وأصل الإنسان ويثيرون نفس الأسئلة التي طرحها سارتر رغم أن القرآن أجاب على كل هذه التساؤلات ثم أضاف مؤكداً: «نحن نعرف بداية العالم ونهايته... وهناك رد على كل هذه التساؤلات ولن يكون لسارتر، بالتأكيد، مكان في برامجنا الدراسية أو في مكتباتنا... فهو يشجع الشباب على الهروب من المجتمع والانضمام إلى جماعات الهيبز وإلى إدمان المخدرات وغيرها من الإتجاهات السلبية الضارة... ليبيا ليست بحاجة إلى مثل هذه الفلسفات».

وأشار العقيد القذافي إلى أن ثورة الصين الثقافية هي إدخال فكر ماوتسي تونج الجديد، في حين أن الثورة الثقافية في ليبيا تهدف إلى العودة إلى الحق الإلهي الأزلي كما ورد في القرآن الكريم. فالثورة الثقافية في الصين قادها الجيش الأحمر بينما يضطلع بها في ليبيا الشعب الذي يتمتع بالسلطة الكاملة عن طريق اللجان الشعبية؛ وأوضح العقيد القذافي إنهم لم يسمحوا للجيش أو للإتحاد الإشتراكي العربي بقيادة الثورة رغبة في أن يقودها الشعب، وهذا دليل على العلاقة الوثيقة بين الثورتين الشعبية والثقافية.

وليست الثورة الثقافية هي العودة إلى القرآن فحسب، بل هي أيضاً إعادة النظر في البرامج وخفض سنوات التعليم الجامعي لو أمكن ذلك... وهي معالجة ما خلقه المستشرقون والمستعمرون من بلبلة في تلك البرامج؛ وهدف الثورة الثقافية هو تصحيح الأخطاء وإنصاف تراثنا. ويذكر القذافي أن الأفريقيين يواجهون نفس الموقف ويحتاجون بدورهم إلى ثورة ثقافية لبعث تراثهم، كما يتعيين على العرب تأكيد تراثهم الثقافي ودارسة مفكريهم العظام، ويشير القذافي إلى الفارابي، الفيلسوف العربي العظيم الذي كتب عن المدينة الفاضلة وإلى الغفاري، الخبير الاقتصادي الذي ذكره النبي، ويؤكد القذافي إن التعايش السلمي وعدم الإنحياز يوجدان في القرآن.

وفي خطاب بكلية الآداب بجامعة بنغازي في 7 مايو عام 1973 تحدث القذافي بالتحديد عن الثورة الثقافية لإرتباطها بكافة أنظمة الكلية؛ وطالب بالقيام بدراسات جادة لبرامج جديدة طموحة وثورية ووضع معايير جديدة لتحديد وضع الطلبة والأساتذة وأدوارهم، كما وجه كلامه إلى برامج بعينها في

الأدب والتاريخ وعلم الآثار وبين كيف أن تاريخ ليبيا القديم مضلل وضرب مثلاً لذلك بقوله إن هناك من ينسب إلى الرومان بناء ليبيا القديمة التي بناها، في حقيقة الأمر، الفينيقيون وهم شعب عربي وأعرب العقيد عن أسفه لأن ما هو معروف عن الذين إستعمروا ليبيا يفوق ما يعرف عن تاريخها، وطالب بأن تولي البرامج الجديدة إهتماماً أكبر بالمساهمة العربية وأن يوضع هذا التاريخ في إطاره الصحيح. هذه هي الخطوط العريضة للثورة الثقافية التي من بين أهدافها الإنتشار حتى تبلغ الدول العربية الأخرى، وحث العقيد طلبة الكلية أن يكونوا رسلاً وجنوداً لهذه الثورة وقال: «أنا لست سوى فرد أما أنتم فشعب مسؤول أمام الأمة العربية لقيادة الثورة الشعبية وهي ثورة فريدة وجديدة بالنسبة للعالم العربي».

وأكد القذافي المسؤوليات الملقاة على عاتق كل من كليتي الآداب والتربية، فمن الأهمية بمكان دراسة التاريخ العربي دراسة عميقة، ودراسة لهجة الجبل الذي يسميها البعض لغة البربر، فالبحث عن الحقيقة لا يزال في رأي العقيد مبدأ أساسياً، فالحقيقة لا تزال محور الإرتكاز في القيام بأي شيء، فلو أراد الطلبة إصلاح نظام الإمتحانات فإن ذلك لا يعني التهرب منها بل إضفاء الطابع الثوري عليها والتوصل إلى أفضل نظام لا يفيدهم فحسب بل ويفيد الأجيال القادمة على حد سواء.

ولا تعتبر الثورة الشعبية موجة حماسية أو ثورة عاطفية، بل هي، في جوهرها، حركة شعب عميق الإيمان بالثورة انطلق يعبىء كل قواه لتحطيم الحواجز والعقبات، ويعتقد أن الثورة الشعبية هي الطريق إلى المستقبل وبلوغ الآمال بكل ما تحمل من قيم ومبادىء مستمدة من كتاب الله، وهي ليست عملاً محدوداً أو تلقائياً بل بداية تاريخية ينبغي إستمرارها حتى بلوغ الآمال في إقامة وحدة عربية شاملة تمتد من الخليج إلى المحيط.

رابعًا -
النظرية العالمية الثالثة

تشكل مبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر نظاماً سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً متكاملاً يقوم على التراث الليبي الإسلامي. لقد رفض الليبيون النظامين الرأسمالي والشيوعي في شؤونهم الداخلية والدولية إعتقاداً منهم بأن النظام الرأسمالي قد فشل لتركيزه الإهتمام على الفرد دون الجماعة، كما فشل النظام الشيوعي لإهتمامه بالجماعة دون الفرد، وللتخلص من قصور هذين النظامين توصل الليبيون إلى نظرية جديدة أطلقوا عليها «النظرية الثالثة» ليس لأنها ثالثة من حيث ترتيبها بل لوجود نظريتين أخريين، إذ يرى الليبيون أن نظريتهم قد سبقت هاتين النظريتين لأنها تستند أساساً على المبادىء الإسلامية.

وللنظرية العالمية الثالثة جوانب فلسفية وتاريخية وإجتماعية وسياسية وإقتصادية، فهي نظام متكامل نابع من الشريعة الإسلامية، ومن ثم يتعذر فصلها عن الإيمان بالله خالق العالم والعالمين كما إنها نظرية عالمية لأن الإسلام دين عالمي، ولذا فهي ليست مقصورة على شعب واحد أو جنس واحد أو حتى على دين واحد ويمكن للمؤمنين بالله وبأنبيائه من مسيحيين ويهود أن يأخذوا بالنظرية الثالثة، فالمسلمون هم أولئك الذين أسلموا أنفسهم لمشيئة الله، وبهذا المعنى يعتبر المسيحي مسلمًا لأنه أسلم نفسه لمشيئة الله والواقع أن العقيد القذافي دعا المسيحيين واليهود الذين يشاركون المسلمين الإيمان بالله إلى حوار، ومن واجب الفاتيكان وغيره من الهيئات الدينية المسيحية واليهودية أن تستجيب لهذه الدعوة من أجل إقامة حوار بناء بين الأديان التوحيدية العالمية، كما ينبغي إتخاذ النظرية العالمية الثالثة بداية لهذا الحوار. ولا يتعارض الإسلام مع الأديان التوحيدية فهو يعتبر إبراهيم، أبو المؤمنين، أول مسلم شأنه شأن

المسيح وغيره من الأنبياء ولا يمكن لأي فرد أن يكون مسلمًا حقيقياً ما لم يؤمن بهؤلاء جميعاً، فالمسيحية واليهودية والإسلام مصدرهم واحد، قد توجد بعض الإختلافات بينها إلا أنها جميعاً متفقة في الجوهر فالله الواحد هو أساس هذه الديانات جميعها، كما إن الدين يعطي التوجيه والإرشاد لكن على المرء أن يعمل على حل مشكلات بعينها مثل الفقر والإستعمار وما شابه ذلك وبوسعه أن يجد الحلول لأنه هو محور هذه المشكلات وما دام هذا الإنسان مع الله ويسير في الطريق القويم كان الله عوناً وسنداً له.

أ - البعد الفلسفي والاخلاقي للنظرية العالمية الثالثة

تبدأ النظرية العالمية الثالثة من الناحية الفلسفية، بالإنسان الذي هو خليفة الله على الأرض. وأصحاب هذه النظرية يضعون، ولا شك، الإنسان في قلب نظامهم على أساس أنه عن طريق الإنسان وحده يستطيعون التوصل إلى ما هو مثالي. لقد حاول بعض الفلاسفة القدامى والمعاصرون أن يبدأوا بما هو مثالي ثم ينتقلون إلى الإنسان لكن محاولتهم باءت بالفشل، كما نظر بعض الفلاسفة إلى الإنسان، نظرة واقعية ويحاولون تكييفه مع ما هو قائم بمعنى إنهم يحاولون تكييف الإنسان كما يجدونه دون وضع مثل معينة له والمثال على ذلك إباحة الشذوذ الجنسي في بريطانيا على أساس أنه أصبح يمارس على نطاق واسع، لقد وجدوا وضعاً معيناً وحاولوا التكيُّف معه، وهذه ما تسمى بالفلسفة «البرجماتية»، أما أصحاب النظرية العالمية الثالثة فيرفضون المدرستين، المثالية والبرجماتية لأنهما لا يعترفان بالإنسان وعلاقته بقانون الطبيعة الذي لا يتغير ولكنه يتطلب أبعاداً جديدة مع تطور المعرفة الإنسانية.

ومن رأي أصحاب هذه النظرية أنه لو كانت المدارس المثالية والبرجماتية قائمة على أسس صلبة لما ظهرت مدارس جديدة لمواجهة مواقف بعينها؛ ومع ذلك فهذه المدارس لم توجد لمواجهة إحتياجات الإنسان ككل، الذي هو أساس كل شيء والذي لم يخلق للقانون بل القانون وضع من أجله؛ إن المدارس المثالية والبرجماتية ترغم الإنسان على أن يتصرف بعكس إرادته وأن يذعن لممارسات مفروضة عليه من أسفل حسب النظرية البراجمانية أو من

أعلى حسب النظرية المثالية، وفي كلتا الحالتين لا يستطيع الإنسان أن يكون حراً.

لكن الإنسان في النظرية العالمية الثالثة هو السيد لأنه، كما سبق القول، خليفة الله على الأرض ومن ثم فهو مسؤول عن أسلوب حياته، وحيث أن الإنسان حر فإنه يستطيع تغيير هذا الكون ونشر الرخاء والعدل تماماً كما أن بوسعه تحويل هذا الكون إلى جحيم بالنسبة لنفسه ولإخوانـه من البشر، فيمكن للفرد أن يكون مجرداً من المشاعر الإنسانية وهنا يكمن الفارق بين الفرد والإنسان، فإرادة الإنسان الحرة تجعله مسؤولاً عن كل تصرفاته، فهو حر في أن يختار بين الخير والشر وبين الصواب والخطأ، لكن هناك من هم أقرب إلى الشيطان منه إلى الإنسان... إن أصحاب النظرية العالمية الثالثة يؤمنون بإرادة الإنسان الحرة، وبوجود الخير والشر في كل إنسان، كذلك يؤمنون بالصراع الحتمي بين قوى الخير والشر إذ يتعين على الإنسان المسؤول أن يكون له موقف في الحياة.

وينظر المؤمنون بالنظرية العالمية الثالثة إلى الإنسان من كل جوانبه وليس من الجانب الإقتصادي فحسب كما يفعل الماركسيون ويتساءلون: ما الخير من وراء أن تتولى الطبقة العاملة مقاليد الأمور؟ ويجيبون على ذلك بقولهم، أنه لن تسود العدالة وأن طبقة جديدة سوف تظهر وتصبح البروليتاريا هي الطبقة الحاكمة، كل ما في الأمر هو أن الصراع الطبقي يتخذ صورة جديدة وما لم يلتزم الحكام بالمبادىء الأخلاقية والإنسانية فلن يتغـير شيء ومن ثم كان الإصرار على أن الإنسان هو هدف وغاية كل شيء فلو أننا بنينا افتراضاتنا على الإنسان بات من الممكن تحقيق كل شيء، وذلك لتوفر المبادىء الأخلاقية الإنسانية والقدرة على التعامل مع الآخرين على أساس هذه القيم.. بوسع الإنسان أن يكون طبيباً أو مهندساً أو رائداً للفضاء أو أي شيء يبتغيه طالما التزم بالمبادىء الأخلاقية الإنسانية ولا يمكن تحقيق التقدم على حساب الجانب الإنساني إذ يجب أن يكون التقدم هدفاً من أهداف المجتمع وأن يكون العمل على إحراز هذا ملتزماً بالقيم الأخـلاقية إذ ينبغي أن تحكم هـذا التقدم الحاجات والأهداف الإنسانية دون أن تصبح الجوانب الإنسانية جوانب ثانوية

وإلا كف عن أن يكون تقدماً. فالإنسان غاية ووسيلة وعلى الوسيلة أن تكون دائمًا في خدمة الإنسان ككل، لكن في ظل الرأسمالية والشيوعية يفرض على الإنسان أن يكون وسيلة لينسى معها إنه غاية.

وقد يأخذ الصراع بين الخير والشر إتجاهاً مغايراً إذ يمكن أن يصبح صراعاً إجتماعياً لتحقيق العدالة أو صراعاً إقتصادياً أو تقليدياً أو دينياً أو سياسياً، إذ يمكن لفرد أو جماعة أو شعب أن يقاتل نظيره، لكن الإسلام يأمر كل شعب بإحترام الشعوب الأخرى وفي حالة وقوع إستفزازات دينية أو قومية أو ثقافية أو إقليمية، حدث الصراع، غير أن هذا الصراع يمكن حله بالمنطق والعدل، ومن رأي أصحاب النظرية العالمية الثالثة أنه بالمنطق والعدل يمكن حل كل شيء وبما أن الشر الكامن في الإنسان يجعل من الصعب حل المشكلات فإنه بالقضاء على هذا الشر تختفي المشكلات ومن ثم فإنه لو رجع سكان الأرض إلى الله لتبددت المشاكل... هذا هو الوضع المثالي الذي يتعذر تحقيقه مع وجود الشر؛ لقد حلل العقيد الجانب الفلسفي للنظرية العالمية الثالثة في خطابه أمام مؤتمر الشباب العربي - الأوروبي في 14 مايو من عام 1973 ونسب الوجود إلى الله حين قال إن الله خالق الكون والإنسان جزء من هذا الكون وأن من لا عقيدة لهم لا يستطيعون فهم هذه الحقيقة؛ فالكون يتحرك نحو هدف نهائي وليس بمحض الصدفة، ومن ثم فإن الوجوديين، في رأي القذافي، هم جزء من الإضطراب والفوضى في العالم وأن الوجودية في حقيقة الأمر تعبير عن التوتر الذي دفع الإنسان إلى البحث عن حل لمشكلة وجوده، وأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل إلا عن طريق العقيدة الدينية وكل من يكفر بالدين لا يمكنه إدراك الحقيقة أو بلوغ مثل هذه الحالة المثالية فضلاً عن أننا لا نستطيع الحياة في هذا العالم بدون عقيدة دينية ولا يمكن أن يثق المرء في إنسان غير مؤمن فالعقيدة الدينية هي عامل أساسي في حياة الإنسان تنعكس في مؤسسات إجتماعية لا حصر لها، هذا فضلاً عن أنه وصف الشيوعيين والملحدين بأن سلوكهم الخيّر إنما هو نتيجة للخوف من الإنتقام، ومعنى هذا إن أي سلوك خير إنما هو نابع من الخوف، وعند زوال الخوف يتغير السلوك، فعلى سبيل المثال. عندما يدخلون في إتفاقيات إقتصادية وسياسية وعسكرية ويتعاملون مع القضايا الدولية في الأمم المتحدة تنشأ

المشكلات. . . يعقد البعض معنا إتفاقيات ثنائية تعني بالنسبة لنا، نحن الذين لنا عقيدة، ميثاقاً، فعقيدتنا تعلمنا أن العهود والمواثيق يجب أن تحترم وإذا إنتهكنا عهداً سوف نحاسب عليه يوم الدين، أما من لا عقيدة لهم فقد يخنثون بوعدهم ويضرب لذلك مثلاً بإحدى الدول الشيوعية التي وافقت على بناء عشرة آلاف وحدة سكنية في ليبيا مقابل الحصول على النفط الخام، فما لبثت أن نقضت الإتفاق.

ب - البعد الإجتماعي - الإقتصادي للنظرية العالمية الثالثة

تهدف النظرية العالمية الثالثة إلى إذابة الفوارق الطبقية، ويرى أصحاب هذه النظرية أنه في ظل النظام الرأسمالي قد تمنح الطبقة البورجوازية بعض الحقوق للعمال، لكن ذلك يتم عادة تحت ضغط. فالرأسماليون حريصون على حماية مصالحهم دون إهتمام يذكر بالغالبية، أما الماركسيون فيؤمنون بالمصادمات الدامية بين البورجوازية والعمال فهم يريدون القضاء على طبقة بأكملها، لكن المؤمنين بالنظرية العالمية الثالثة يمقتون مثل هذا العنف ويؤثرون الأسلوب السلمي مؤكدين أن الطبقة العاملة في الدولة الماركسية لا تحكم إنما الذي يحكم هي صفوة صغيرة تستغل الطبقة العاملة إستغلالاً حقيقياً ومن ثم فإن الرأسماليين والماركسيين يحكمون لمصلحة جماعة صغيرة في الوقت الذي يدعون فيه أنهم يخدمون الغالبية، فضلاً عن أن تلك الأنظمة فشلت في الحفاظ على القيم الروحية للإنسان.

لم يكن للطبقية في المجتمع العربي وجود، فالعرب يؤمنون بالمساواة، والواقع أنه لم توجد طبقة أرستقراطية عربية على الإطلاق، فطبيعة الإسلام أتاحت لأي إنسان يتمتع بقدر كافٍ من الذكاء، الفرصة لأن يرقى إلى دوائر السلطة، أما فكرة الطبقات فقد ورثها المجتمع العربي عن الإستعمار في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن ثم فهي فكرة مصطنعة وغريبة على العالم العربي، ولا يريد أصحاب النظرية العالمية الثالثة القضاء على هذه الطبقات المصطنعة بل يعملون على دمجها تدريجياً في

مجتمع غير طبقي، ولا يحظر هذا النظام الملكية الخاصة طالما لا تستغل الآخرين كما ستعمل التشريعات واللوائح والمؤسسات والمنظمات السياسية على الحيلولة دون أن يستغل الإنسان أخاه الإنسان

كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو أول من تحدث عن التقسيمات الخمس للمجتمع العربي وهي: العمال والفلاحون والرأسمالية الوطنية والمثقفون والجيش، ولم يعرفها عبد الناصر بالنظرية الثالثة وكل ما عمله هو أنه وضع الخطوط العريضة ليطورها المثقفون العرب. ولقد أعلن في مناسبات عدة: «إنني أترك ذلك لكم وإنه مطروح على بساط البحث والتطوير». أما العقيد القذافي فهو الذي طورها وأطلق عليها اسم النظرية الثالثة التي تقوم على علاقة الإنسان بالإنسان وتستند على العلاقات الأخلاقية، ولكن من المستحيل أن يكون هناك سلوك أخلاقي إلزامي يفرضه القانون أو الجيش، فالسلوك الأخلاقي يجب أن ينبع من ذات الفرد. فعلى كل فرد أن يكون في داخله «رجل شرطة» والسر في كل هذا يكمن في ثقة وإيمان الإنسان بأخيه الإنسان وهذا يمكن تحقيقه عن طريق التربية والتعليم. والأهم من ذلك، حسب تعاليم الإسلام، علاقة الإنسان بربه، وكلما قويت هذه العلاقة أصبحت العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان أفضل؛ الصلاة تحفظ الإنسان من الشر كما أن الصلاة والصوم يجعلان الإنسان يدرك أشياء هامة كثيرة ويقربانه أكثر من الله ومن أخيه الإنسان ولو تحقق هذا لخطا الإنسان خطوة نحو عالم أفضل.

هكذا يضع الجانب الإجتماعي والإقتصادي الله في مركز حياة الإنسان شأنه في ذلك شأن الجانب الفلسفي، وفي المؤتمر الذي أنعقد في طرابلس في 14 مايو عام 1973 حث العقيد القذافي الشباب العربي - الأوروبي على عبادة الله بالطريقة التي يرونها صحيحة محذراً من أن الذي لا عقيدة له لا شعور لديه بالإلتزام الخلقي وتساءل كيف يمكنني أن أثق بإنسان لا دين له؟ فما الذي يدفعه على الوفاء بوعوده وتنفيذ أي إتفاق والقيام بالأعمال الحميدة؟ وأجاب بأن مثل هذا الإنسان لا يشعر بأي إلتزام أخلاقي؛ وإذا كان مصدر الإلتزام الأخلاقي لمن لا دين لهم هو المجتمع البشري فما الذي يضمن أن

هذا المجتمع لا يخطىء؟ هذا فضلاً عن أن الإنسان يمكنه التهرب من إلتزاماته الأخلاقية بالإبتعاد عن المجتمع، إذا كان الإنسان يفعل الصواب خوفاً من القانون فإن بوسعه التحايل على القانون وبذلك لا يكون لديه أي مصدر للإلتزام الأخلاقي وعندئذ لا يثق به أحد كما إن معنى هذا تفسخ المجتمع فإذا لم يكن هناك مبدأ أخلاقي، يحدث إضطراب عام في العلاقات الإجتماعية. ويفقد الإنسان ثقته بأخيه الإنسان، وهذه سمة من سمات المجتمع الذي لا عقيدة له والذي لا يعترف بوجود الله.

أما بالنسبة للمجتمع الذي يعتبر الإنسان خليفة الله على الأرض فإنه يقر حقوقه ويرعاها. لقد أشار العقيد القذافي إلى ضرورة رعاية الإنسان في طفولته؛ فمن واجب الأسرة أن تحميه إذا هي أرادت حماية المجتمع الإنساني، وهذا ينطوي على الكثير من الحقوق والواجبات التي حددها القرآن بالنسبة للوالدين والأبناء والأزواج والزوجات والأفراد تجاه المجتمع والمسنين والشباب، وأعرب القذافي عن أسفه لوجود مجتمعات لا يحترم فيها الابن أباه والزوجة زوجها وبذلك يصبح لا وجود للأسرة كما أن المجتمع الذي لا يحترم الفرد ولا يعطف المسن على الشاب ولا يحترم الشاب المسن مجتمع منهار فمثل هذه الأمور مقدسة عند العرب، مما ساعد على وجود إستقرار عاطفي في المجتمع الليبي حيث لا يوجد قلق وإنفصام في الشخصية ولا خنافس ولا مدمني مخدرات ولا جرائم إنتحار؛ فالعقيدة الدينية في رأيه توفر الإستقرار العاطفي وتقضي على الميل إلى الانتحار[1] ونبه إلى أن الانتحار خطيئة تؤدي بالإنسان إلى جهنم. فالعرب يطلبون العون من الله ويحاولون حل مشكلاتهم دون الإلتجاء إلى الانتحار.

جـ - البعد التاريخي والسياسي للنظرية العالمية الثالثة

في إجتماع نظمته أمانة الإتحاد الإشتراكي العربي في 16 سبتمبر من عام 1972 قدمت الدعوة إلى العقيد القذافي ليتحدث عن النظرية العالمية الثالثة حيث تناول الخلفية التاريخية لهذه النظرية وذكر أن للعرب، على

(1) الإشارة هنا إلى معدل جرائم الإنتحار المرتفع في بعض الدول الصناعية.

النقيض من بعض شعوب أخرى، دوراً ورسالة في التاريخ، فهناك شخصية عربية لا يمكن التخلي عنها، فحتى في ظل الحكم العثماني أحتفظ العرب بشخصيتهم ولم يعيشوا كعثمانيين بالرغم من أن الأتراك العثمانيين دولة إسلامية يرأسها خليفة مسلم، كذلك خضع العرب لأحتلال الحلفاء، بعد الإحتلال العثماني، أما إستقلال ليبيا فقد ولد ميتاً، إذ تعين على الليبيين أن يقبلوا بوجود قواعد أجنبية وبميزانية تعتمد على من لهم قواعد في البلاد، وباتت ليبيا منطقة خاضعة للنفوذ الغربي وأعلن الغرب للعرب بأنهم من أهل الكتاب وأنهم حلفاء ضد الشيوعية الملحدة، ومن ثم إستطاعوا أن يعطوا للعرب الإنطباع الخاطىء. أما الشيوعيون من الناحية الأخرى، الذين عزلوا أنفسهم عن بقية العالم لتدعيم قوتهم فقد كانوا على إستعداد للعمل من أجل تحقيق مناطق النفوذ وراحوا يناضلون ضد الرأسمالية المستغلة وتجار الحروب، ويعملون على تكوين جبهة مشتركة ضد الرأسمالية الغربية معلنين تأييدهم لقضية السلام والطبقة العاملة؛ إلا أن هذا، كما يقول العقيد القذافي، لم يكن سوى وهم لأنه ما من دولة كبرى في التاريخ تحترم الحياد أو تمد يد العون إلى الدول الصغيرة.

ومن المقولات الأساسية للنظرية العالمية الثالثة رأي العقيد القذافي بأنه ليس هناك شيء إسمه العالم الحر، فالعالم الحر لم يزد عن كونه منطقة نفوذ أمريكية، وليست هناك جبهة معارضة للإمبريالية لأن الجبهة في حد ذاتها هي جبهة إمبريالية أخرى ذات أطماع توسعية؛ ويدور هذا الصراع بين حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو وكلاهما يسعى إلى تحقيق مناطق نفوذ جديدة؛ وفي ندوة عقدت في 26 أكتوبر من عام 1972 قال العقيد القذافي: «إننا نعيش وسط صراع بين الشرق والغرب، إنهما لم يعودا يتقاتلان من أجل مبادئهما لكنهما مشتبكان في صراع إقتصادي وعسكري وسياسي لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ؛ لقد سيطر المعسكر الغربي في حقبة سابقة على مناطق تفوق ما سيطر عليه الشيوعيون وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية المعسكر الغربي ولم تلجأ إلى سياسة التدخل العسكري التي إنتهجتها المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وغيرهم في الماضي، لكن لأنها وصلت إلى المسرح متأخرة بدأت نمطاً جديداً من الإستعمار». ويشير القذافي إلى فرق السلام وحلف بغداد والحلف

المركزي وحلف مانيلا ومشروع إيزنهاور كأمثلة على هذا النمط الجديد من الإستعمار ويضيف بأنه عندما قبلت ليبيا مشروع أيزنهاور صارت جزءاً من الأمبراطورية الأمريكية الاستعمارية وأصبح لأمريكا قواعد في ليبيا أكبرها وأهمها قاعدة هويلس، لكن بعد قيام الثورة طردت فرق السلام وأغلقت القواعد الأجنبية التي كانت تشكل جزءاً من الإستراتيجية الغربية ضد الشيوعية من أهدافها الحفاظ على أنظمة الحكم الداخلية التي لم تكن تتمتع بتأييد شعبي كما كان حال العراق قبل عام 1958.

ومن الناحية الأخرى أقام الروس ستاراً حديدياً يحظر على المواطنين مغادرة بلادهم بهدف إحراز التقدم الداخلي وتحقيق الاستقرار. وقتل ستالين خمسة ملايين نسمة في أوكرانيا بسبب رفضهم التنازل عن أرضهم للحكومة؛ في هذه الأثناء كان المعسكر الغربي قد سبق السوفييت بإحرازه المزيد من مناطق النفوذ في العالم وتطويق المعسكر الشيوعي، فأدرك السوفييت في السبعينات إتساع الهوة التي تفصل بينهم وبين الغرب في هذا الصراع الإستراتيجي، ومن ثم حاول المعسكر الشرقي تعويض ما فاته فأخذ يتحالف مع دول من العالم الثالث على غرار ما فعل الغرب منذ عشرين عاماً.

ويرى العقيد القذافي أن النظرية العالمية الثالثة سوف تنقذ العالم من القنابل الذرية ومن الصواريخ العابرة للقارات كما إنها «ستقدم للعالم عقيدة وعلاقات جديدة تقوم عليها معاملاتنا بل وسوف تنقذنا من الفوضى ومن القلاقل السائدة في أوروبا وأمريكا وغيرهما»، ويؤكد بأنه لا حل لمشكلات العالم بدون عقيدة. يرى البعض أن التاريخ هو المحرك الرئيسي ويعتقد البعض الآخر أن الاقتصاد هو المحرك، أما القذافي فمن رأيه أن المحرك الرئيسي للتاريخ هو الدين والقومية، فالدين هو الأساس الحقيقي لكل شيء حتى وإن كان الفرد ينتمي إلى قوم قبل أي شيء آخر. فقبل أن يكون المرء مسيحياً أو مسلماً لا بد وأنه ينتمي إلى أمة. وهذا ما يرفضه الأخوان المسلمون! خلفاء الخوارج، وهذا هو سبب صدامهم مع ثورة 23 يوليو عام 1952 بزعامة عبد الناصر إذ وصفوا القومية التي يدعو لها بأنها قومية ترجع إلى

ما قبل الإسلام، فالقرآن نفسه يعترف بالقبائل والأمم، والقومية هي أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها النظرية الثالثة، ويؤكد القذافي: «إن الشيوعيين الإسرائيليين والشيوعيين العرب هم أقرب إلى بعضهم البعض من القوميين العرب والشيوعيين العرب. فالأسباب الأساسية للصراع هي أسباب قومية وأحياناً دينية، والصراعات بين روسيا وأمريكا وبين روسيا والصين هي أسباب قومية في جوهرها، وهذا ما لا يدركه الشيوعيون العرب كما أن المشكلة الفلسطينية هي في جوهرها صراع قومي ذات طابع ديني كما كان الصراع الهندي الباكستاني صراعاً دينياً بينما الإنقسام الباكستاني كان نتيجة لصراع قومي؛ كذلك تواجه يوغسلافيا مشكلات قومية خطيرة مع الصرب وغيرهم.وإنكار القومية، كما يفعل الاتحاد السوفييتي، هو مغالطة كبرى، تهدف إلى الحفاظ على وحدة جمهوريات الاتحاد السوفييتي الخمسة عشرة، وفي الندوة التي عقدت بتاريخ 26 أكتوبر عام 1972 أعرب الرائد عبد السلام جلود، رئيس الوزراء، عن أسفه لإعتقاد العرب أن الحل لمشكلات العالم يكمن في الغرب أو الشرق، فالأمريكيون لا يملكون تراثاً أو حضارة كما إنهم يفتقرون إلى القوى الروحية والنفسية التي تحرك المجتمع، وأضاف يقول إن الإمبرياليين هم الذين صنعوا تفكيرنا. أما اليوم فقد أصبحنا أحراراً ومن ثم فعلينا واجبات يتعين الإضطلاع بها. إن آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية تبحث عن الحلول؛ ولدينا النظرية الثالثة فلماذا لا نطبقها في العالم الثالث؟ يقول القذافي إن الحضارة الإسلامية تزود الإنسان بالإيمان في حين أن الحضارات الأخرى تزوده بالشك، لقد وضع العرب أسس الحضارة، فعلوم الفلك والحساب والجبر والكيمياء والطب ميادين نبغ فيها العرب؛ وفوق هذا كله كان لديهم القرآن، كتاب الله، خالق الإنسان والقوانين، ليكون هادياً لأرواحهم ونوراً للإنسان وحلاً لمشكلاته الشخصية والعالمية بما في ذلك العلاقات الإجتماعية بين الشعوب وهكذا كانت النظرية العالمية الثالثة شاملة.

د- النظريّة العالميّة الثالثة وَالعلاقات الدّوليّة

ينظم القرآن العلاقات الدولية ومن ثم تعالجها النظرية العالمية الثالثة؛ فيحكم الدين العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات الدولية. وفي حديثه

عن النظرية العالمية الثالثة في مؤتمر الشباب العربي - الأوروبي الذي إنعقد في مايو عام 1973 ذكر العقيد القذافي إنه بإعتبارنا مؤمنين بالله لا يمكننا أن نهاجم أي شعب ونجرده من حريته أو نستعبده، فهذا شر ونحن نخاف الله، لكن بالنسبة لمن لا دين لهم تعتمد المسألة على القـوة وهذه هي مشكلة الاستعمار لدى الدول الكبرى؛ إن ما يجعلنا نخشى هذه الدول هو افتقار المجتمع الدولي إلى الأخلاق نتيجة لعدم وجود دين.

ويتضمن القرآن الكريم آيات عن أسرى الحرب وكيف ينبغي معاملتهم والحرب ومتى تعلن وتحت أية ظروف يقاتل الإنسان أخاه، ومتى يكون للقتل مبرراً، فقتل الإنسان جريمة شنعاء في الإسلام، حيث إن قتل نفس بشرية واحدة تماثل تدمير البشرية كلها وبسببها يدان مرتكبها إدانة أبدية، لكن القتال جاء في حالة الدفاع عن الوطن أو الشرف أو العقيدة، فإن حاول شخص ما منعك من الدعوة لعقيدتك وجب عليك القتال في سبيل الله. فالقرآن يحدد الظروف التي في ظلها تعلن الحرب، ويرى القذافي إنه ليس من حق أية دولة أن تهاجم الأخرى وليس من حق أي شعب أن يضطهد شعباً آخر كما أنه ليس من حق أي إنسان أن يسيء إلى إنسان آخر. ويذكر القذافي عدداً من الأمثلة مثل قتل ستالين لخمسة ملايين أوكراني وعمليات القتل التي تقوم بها القوات البريطانية في أيرلنده الشمالية مؤكداً بأن ما يقدمه الليبيون للأيرلنديين من دعم إنما يرجع إلى أنهم شعب مضطهد، والتفرقة بين البيض وغير البيض وخاصة ما يتعرض له السود في أمريكا من إضطهاد، ومن ثم سوف يؤيد السود في أمريكا والفقراء المعدمون النظرية العالمية الثالثة التي يلخصها صاحبها بالقول: «إنها نظرية إنسانية وليست نظرية عدوانية. إنها شريعة الله، والحق دائماً واحد وخالد لا يتغير، إنها ليست ملكاً لأي شعب أو فرد بل هي ملك للبشرية جمعاء. فالدين والحق للجميع والحق الذي تقوم عليه النظرية هو حق مطلق والحق ملك للجميع ومن ثم فإن المبادىء التي ترتكز عليها هي ملك لكل البشر بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو لونهم أو عقيدتهم، إنها تخدم الإنسانية جمعاء بعكس الرأسمالية والشيوعية والصهيونية».



الفصل الرّابع



النظام السياسي لليبيا بعد الثورة



النظام السياسي لليبيا بعد الثورة

بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ألغي دستور 1951، وكان هذا إيذاناً بأن نظاماً جمهورياً جديداً قد حل محل النظام الملكي في الوقت الذي استمر فيه إلغاء الأحزاب السياسية التي كانت قد ألغيت منذ عام 1952؛ ولم يسمح لجماعة الإخوان المسلمين والبعثيين والشيوعيين بممارسة نشاطهم وهم الذين كانوا يأملون في أن تكون لهم الشرعية بعد الثورة. . . .كان من رأي مجلس قيادة الثورة أن مهمة كبرى تنتظر الليبيين لإعادة بناء أمتهم، ومن ثم ليس لديهم وقت للحزبية والمؤامرات السياسية تماماً مثلما فعل جورج واشنطن حين حذر شعبه من الإنغماس في السياسة الحزبية.

أخذ النظام السياسي في ليبيا الثورة يمر بمرحلة الإنتقال من نظام حكم قديم إلى نظام جديد في تاريخ السياسة الليبية، تلك الفترة الانتقالية التي تعد فترة حيوية إذ توضع فيها أسس الدولة الجديدة بعد قرون سادها القمع والإضطهاد.

لقد حدد الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر من عام 1969 القوانين الأساسية للبلاد وتصف ديباجة هذا الإعلان أهداف مجلس قيادة الثورة فيما يلي:

«بإسم شعب الجمهورية العربية الليبية الذي أقسم على إستعادة حريته والتمتع بموارد أرضه والحياة في ظل مجتمع من حق كل مواطن مخلص أن ينعم بالحياة الكريمة والرخاء الذين يعقدون العزم على تحطيم الأغلال التي أعاقت حركتهم وتقدمهم والإنضمام إلى صفوف أشقائهم العرب في جميع أنحاء الوطن العربي في نضالهم من أجل تحرير كل شبر من الأرض التي

دنسها الإستعمار وإزالة العقبات التي تقف في طريق الوحدة العربية من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي؛ الذين يؤمنون بأن السلام لا يمكن أن يستند إلا على العدالة ويعترفون بأهمية الروابط التي تربط جميع شعوب العالم المناضلين ضد الإستعمار ويدركون بأن التحالف بين الرجعية والإستعمار مسؤول عن التخلف الذي تعاني منه هذه الشعوب بالرغم من ثروتها الطبيعية الوفيرة، كما أنه مسؤول عن الفساد السائد في البيروقراطية الحكومية والذين يعترفون بمسؤولياتهم في إقامة نظام حكم قومي ديمقراطي تقدمي وحدوي؛ وبإسم الإرادة الشعبية التي كشفت عنها القوات المسلحة في أول سبتمبر عام 1969 التي أطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية العربية الليبية ولكيما تحمي وتدعم الثورة، لكيما تنطلق وتحقق أهدافها في الحرية والإشتراكية والوحدة، نعلن أن هذا الدستور أساس لنظام الحكم في مرحلة إستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية في إنتظار إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التي تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها»[1].

والجزء الأول من الإعلان الدستوري[2] يصف الدولة إذ تعلن المادة الأولى أن ليبيا جمهورية ديمقراطية عربية حرة تكون فيها السيادة للشعب الذي يشكل جزءاً من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة، ومن ثم يكون إسم الدولة الجمهورية[3] العربية الليبية، أما المادة الثانية فتنص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للتقاليد المرعية وتنص المادة الثالثة على أن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية مع التأكيد على أن التضامن الإجتماعي أساس الوحدة الوطنية.

إن جميع المواطنين متساوون أمام القانون كما أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر، وتهدف الدولة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية التي

---

(1) الإعلان الدستوري ترجمه من العربية إلى الإنجليزية م. آنسل وا. مسعود العارف في كتاب الثورة الليبية.

(2) الإعلان الدستوري هو مرحلة إنتقالية توجها قيام سلطة الشعب الذي أعلن في القاهرة بسبها في 2 مارس 1977.

(3) أصبح الاسم الرسمي للدولة هو الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية.

تحظر أي شكل من أشكال الإستغلال كما تهدف إلى تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات وتحقيق مجتمع الرفاهية مستلهمة من تطبيقها للإشتراكية تراثها الإسلامي العربي والقيم الإنسانية وظروف المجتمع الليبي. ومن الواضح أن الليبيين لم يرغبوا في محاكاة غيرهم في إقامة مؤسساتهم الإجتماعية، لكنهم عادوا إلى تراثهم العربي الإسلامي وهكذا فإنه على الرغم من تشجيع الملكية العامة كأساس لتطوير المجتمع وتقدمه وتحقيق الكفاية الإنتاجية فإن الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة، كما أن الإرث معترف به كحق بحكم الشريعة الإسلامية وسوف تولي الدولة إهتمامها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وهذا دليل آخر على التعاون وليس التنافر بين مختلف الطبقات، فمن واجب أفراد الشعب أن يعملوا معاً لا أن يتصارع كل منهم مع الآخر كما هو الحال في بعض الأنظمة الإجتماعية الأخرى.

كذلك ألغيت جميع الألقاب وحظر تسليم اللاجئين السياسيين وروعيت حرمة المسكن الخاص فلم يعد يسمح بدخولها أو تفتيشها؛ وكفلت حرية الرأي في حدود مصلحة الشعب ومبادىء الثورة، لقد عكست كل هذه الإجراءات مدى اهتمام مجلس قيادة الثورة بالحقوق الفردية؛ فالتعليم والرعاية الصحية مكفولان لجميع المواطنين.. التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية كما أنه مجاني في كافة المراحل بما في ذلك المرحلة الجامعية، كما يسمح للمدارس الخاصة بممارسة نشاطها في إطار اللوائح الليبية، ويعتبر الدفاع عن الوطن واجباً مقدساً كما أن الضرائب لا تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون.

أما الجزء الثاني من الإعلان الدستوري فيحدد سلطات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية والعلاقة بينهما.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

1 - مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

نصت المادة 18 من الإعلان الدستوري على أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة[1] في الجمهورية العربية الليبية، إنه يمارس أعمال السيادة والتشريع ومن سلطته إتخاذ أية اجراءات يراها ضرورية لحماية الثورة ونظامها، إن مثل هذه الإجراءات تأخذ صورة إجراءات يراها ضرورية لحماية الثورة ونظامها، إن مثل هذه الإجراءات تأخذ صورة إعلانات دستورية وقوانين وقرارات. وتحدد المادة 18 من الإعلان الدستوري السلطات العامة لمجلس قيادة الثورة في حين أن المادة 19 تنص على أن مجلس قيادة الثورة[2].

1 ـ يعين مجلس الوزراء الذي يتكون من رئيس الوزراء والوزراء ويجوز أن يعين نواباً لرئيس الوزراء ووزراء الدولة.

2 ـ يجوز إقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم من مناصبهم كما ينص على أن إستقالة رئيس الوزراء تعني أيضاً استقالة مجلس الوزراء ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة ويكون مسؤولاً أمام مجلس قيادة الثورة كما أن كل وزير مسؤول أمام رئيس الوزراء؛ كذلك يقوم مجلس

---

(1) بعد إعلان قيام سلطة الشعب أصبح «مؤتمر الشعب العام» والمؤتمرات الشعبية الأساسية هي صانعة القرار وصاحبة السلطة العليا، أما مجلس قيادة الثورة فكان مرآة لتحقيق السلطة الشعبية. (الناشر).

(2) أصبحت هذه الإختصاصات من سلطة «المؤتمرات الشعبية الأساسية» بعد إعلان قيام سلطة الشعب الذي بموجبه أصبحت السلطة للشعب متجسدة في مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية، ومن ثم إختفت الحكومة بمفهومها التقليدي وحلت اللجنة الشعبية العامة محل مجلس الوزراء والأمناء محل الوزراء واللجان الشعبية محل المراقبات وغيرها من الأجهزة التنفيذية. (الناشر).

قيادة الثورة بتعيين وفصل الدبلوماسيين كما يقبل أوراق إعتماد الدبلوماسيين الأجانب، ويتولى إنشاء الهيئات العامة وتعيين وإعفاء كبار المسؤولين في الجهاز المدني وتخضع القوات المسلحة لسيطرة مجلس قيادة الثورة الذي من حقه وحده إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء لحماية البلاد والثورة.

ويجوز لمجلس قيادة الثورة أن يعقد اجتماعاً مشتركاً مع مجلس الوزراء بدعوة من رئيس مجلس قيادة الثورة أو أي إثنين من أعضائه إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويتولى مجلس الوزراء دراسة وإعداد كافة مشروعات القوانين وفقاً للسياسة التي يحددها مجلس قيادة الثـورة على أن تقـدم إلى المجلس للدراسة والموافقة وتصبح كافة القرارات نافذة المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية، فميزانية الدولة على سبيل المثال لا تعتمد إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة كما أن المجلس يعلن الحرب ويعقد الإتفاقيات إلا في الحالات التي يخول فيها مجلس الوزراء بذلك، وخلاصة القول هي إن مجلس الوزراء، هو أداة لتنفيذ السياسة ويجوز لمجلس الوزراء أن يضع سياسة ولكنها لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها مجلس قيادة الثورة ومع ذلك يتولى مجلس الوزراء القيام بالشؤون الإدارية اليومية دون أي تدخل من مجلس قيـادة الثورة.

لقد أصدر مجلس قيادة الثورة في نفس اليوم الذي صدر فيه الإعلان الدستوري قراراً يقضي بحماية الثورة، وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أن كل من يحمل السلاح ضد النظام الجمهوري لثورة الفاتح من سبتمبر أو يكون جزءاً من جماعة مسلحة لهذا الغرض يعرض نفسه لحكم الإعدام كما تنص المادة 2 من هذا القرار على أن من يعتدي على النظام يعرض نفسه للسجن ويحدد أعمال العدوان هذه بـ:

1 ـ الدعاية ضد النظام الجمهوري
2 ـ إثارة الكراهية بين صفوف الشعب
3 ـ نشر الشائعات والروايات عن الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد.
4 ـ الاشتراك في أية مظاهرات أو إضراب يوجه ضد النظام الجمهوري.

ويعتبر الإعلان الدستوري والقرار الخاص بحماية ثورة الفاتـح من سبتمبر مبادىء دستورية أساسية لليبيا الجديدة، وفي حين أنهما يحددان النظام الحكومي الجديد والوسائل الكفيلة بحماية النظام الجمـهوري من أية ثورة مضادة أو نشاط هدام فإنهما يعبران عن حقوق المواطنين وواجباتهم.



2 - الحكومات التي تولت مقاليد الامور سبتمبر عام 1969

حكومة المغربي:

في يوم الثامن من سبتمبر عام 1969 طلب مجلس قيادة الثورة من الدكتور محمود سليمان المغربي تشكيل أول وزارة بعد الثورة ضمت ثمانية وزراء إلى جانب رئيس الوزراء الذي تولى بنفسه وزارات المالية والزراعة والإصلاح الزراعي. أما الثماني وزارات فقد تولاها إثنان من الضباط لم يكونا عضوين بمجلس قيادة الثورة وستة من المدنيين، فعين الرائد آدم حواز أحد خريجي الكلية العسكرية عام 1959 وزيراً للدفاع في حين اختير رفيقه موسى أحمد الذي كان مدرساً بالكلية العسكرية وزيراً للداخلية، أما الوزراء الستة الأخرون فكانوا من بين الشخصيات الهامة البارزة، وكان رئيس الوزراء في ظل العهد الملكي قد حكم عليه بالسجن مدة 5 سنوات بسبب الإضطرابات التي وقعت في عام 1967 كما أنه جرد من جنسيته وبعد أن أمضى في السجن عامين أطلق سراحه وعرض عليه تشكيل الوزارة... والدكتور المغربي ولد في حيفا لأبوين ليبيين ورحل عن فلسطين في عام 1948 كلاجيء وأكمل تعليمه في دمشق ليصبح محامياً، ومارس مهنة التعليم في مدارس قطر الثانوية حتى عام 1960 عندما قرر العودة إلى موطنه الأصلي ليبيا التي منها ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة العلوم السياسية والإقتصاد والقانون حيث تخرج من كلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن وعاد إلى ليبيا ليصبح مستشاراً قانونياً لشؤون النفط بشركة أسو، وفي عام 1967 اشترك في نشاط نقابات العمال مما أدى إلى إصطدامه السافر مع السلطة الحاكمة في ذلك الوقت.

أما وزير الوحدة والشؤون الخارجية، صلاح مسعود بوصوير، فكان من

كبار مؤيدي القضية الفلسطينية؛ ففي الفترة مابين 1950-1951 حين كان عضواً في المجلس الاقليمي التشريعي ببرقة ثم عضواً برلمانياً في الفترة ما بين 1952 - 1955 أيد القضية الفلسطينية وهاجم المعاهدات التي وقعتها ليبيا مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عام 1955 عاش في مصر وأخذ يربط نفيه من وطنه بنفي الفلسطينيين، وألف كتاباً بعنوان «نضال الشعب الفلسطيني» وبات واضحاً أن إهتمامه قد إنصب على فلسطين والوحدة العربية.

كذلك كان وزير العدل، محمد علي الجدي، واحداً من الليبيين القلائل الذين كانوا على علم بالتفاصيل الدقيقة للثورة كما تولى أنيس الشتيوي البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً وزارة النفط والعمل والشؤون الاجتماعية. وكان الشتيوي بدوره قد اشترك في اضطرابات عام 1967 وحكم عليه بالسجن وظل به إلى أن أطلق مجلس قيادة الثورة سراحه، أما وزارة التعليم والإرشاد القومي فقد تولاها مصطفى عامر الذي ظل يناضل سنوات عديدة ضد النظام البائد والذي تلقى تعليمه في الثلاثينات في القاهرة وعاد إلى ليبيا بعد أن تركها الإيطاليون؛ لقد شارك مصطفى عامر في تشكيل نادي عمر المختار وانتخب في أول برلمان ليبي عام 1952، فما لبث أن نفاه الملك من البلاد في وقت لاحق.

كانت هذه أول وزارة ثورية لم يسمح مجلس قيادة الثورة لغير إثنين من العسكريين بالإشتراك فيها، لكن الوزيرين العسكريين اللذين لم يكونا عضوين في مجلس قيادة الثورة، تصورا نفسيهما في مركز سلطة جديد، وتآمرا على الدولة، فما لبث أن اكتشف هذا التآمر في 7 ديسمبر من عام 1969؛ ومرجع ذلك أما لأنهما إغترا بالسلطة أم لكونهما إنتهازيين خال لهما أن بوسعهما محاكاة غيرهما من ضباط الجيش في أجزاء أخرى من العالم بالتآمر على رفاقهما، لكن المؤامرة باءت بالفشل وشكلت حكومة جديدة أصبح لمجلس قيادة الثورة فيها دوراً أكثر فعالية.

حكومة معمر القذافي:

في 19 يناير من عام 1970 أعلن مجلس قيادة الثورة تشكيل حكومة جديدة برئاسة العقيد القذافي نفسه الذي تولى كذلك وزارة الدفاع وأصبح الرائد عبد السلام جلود نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية والحكم المحلي، وتولى ثلاثة آخرون من أعضاء مجلس قيادة الثورة وزارات التعليم والإرشاد القومي والإقتصاد والصناعة والإسكان والبلديات، أما وزارات الوحدة والشؤون الخارجية والمواصلات والأشغال العامة والعدل والصحة والزراعة والنفط والمعادن والعمل والشؤون الإجتماعية والخزانة فقد تولاها وزراء مدنيون؛ ولم يشترك في الوزارة الجديدة من الوزارة السابقة غير الجدي وزيرالعدل وبوصوير وزير الشؤون الخارجية، وفي أواخر شهر سبتمبر عام 1970 أجري تعديل وزاري زاد بموجبه عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة في الوزارة من خمسة إلى ثمانية أعضاء ونقل الرائد عبد السلام جلود من وزارة الداخلية إلى وزارة الإقتصاد والصناعة. وفي شهر أغسطس من عام 1971 أجري تعديل وزاري آخر وظل عدد الوزراء ثلاثة عشر وزيراً، لكن أعضاء مجلس قيادة الثورة المشتركين في تلك الوزارة انخفض إلى ثلاثة أعضاء، فتولى الرائد عبد السلام جلود منصب وزارة المالية بالإضافة إلى الإقتصاد والصناعة وبذلك أصبح خبيراً في الشؤون الإقتصادية.

كان من الواضح جلياً في عام 1972 أن الثورة قد رسخت أقدامها فأخذت في تشكيل الإتحاد الإشتراكي العربي لتمكين الليبيين من المشاركة في الحياة السياسية لبلادهم وقرر العقيد القذافي الذي كان يتولى قيادة القوات المسلحة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزراء التخلي عن منصبه كرئيس للوزراء ليكرس جهوده لما يواجه ليبيا والعالم العربي من قضايا هامة، وتولى هذا المنصب رفيق كفء هو الرائد عبد السلام جلود الذي برهن على إنه إداري كفء في حكومة القذافي، وكان إلى حد كبير مسؤولاً عن بداية المرحلة الصناعية في البلاد فضلاً عن كونه مفاوضاً قديراً وخبيراً متعمقاً في شؤون النفط.

حكومة جلود:

في يوليو عام 1972 كلف الرائد عبد السلام أحمد جلود بتشكيل ثالث وزارة في ليبيا الثورة ، بينما انطلقت الصحافة الأجنبية تشير إلى وجود انقسام داخل مجلس قيادة الثورة، وأن العقيد القذافي قد أطيح به، واستبدت الدهشة بالبعض حين ظهر العقيد القذافي، بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة، يوم 19 يوليو من عام 1972 ليحلف أمامه رئيس الوزراء الجديد اليمين الدستورية؛ ولتفنيد ما رددته الصحافة الأجنبية، ووضع حد للشائعات في البلاد أذيعت مراسم حلف اليمين على الهواء مباشرة عبر الإذاعتين المسموعة والمرئية.

لقد عكس التشكيل الوزاري الجديد ثقة مجلس قيادة الثورة فلم يشترك في الوزارة الجديدة غير عضوين من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما رئيس الوزراء ووزير الداخلية؛ وتعتبر حكومة عام 1972 بوجه عام ذات صيغة فنية. وكان لرئيس الوزراء وظيفة هامة للغاية حيث أنه كعضو في مجلس قيادة الثورة ورئيس للوزراء تمكن من إيجاد تفاهم حول القضايا التي تهم الجهازين وتقرر عقد اجتماعات مشتركة منتظمة بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مرة كل شهر على الأقل وكان العقيد القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة، يرأس جميع الاجتماعات المشتركة.

ولكي تكتمل صورة الحكم في ليبيا الثورة لا بد من دراسة الإتحاد الإشتراكي العربي واللجان الشعبية باعتبارهما مرحلة هامة في تاريخ التطور السياسي في فترة ما بعد الثورة.

3 - الاتحاد الاشتراكي العربي[1]

أ- ما الهدف من إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي ؟

في 11 يونيو من عام 1971 قرر مجلس قيادة الثورة إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي كهيئة تمثل قوى الشعب العاملة صاحبة ثورة الفاتح من سبتمبر التي تعتبر رافداً للثورة العربية الكبرى... ثورة يوليو عام 1952 التي فجرها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مصر؛ فهي تؤمن بكل مبادئها وترفض الإقليمية والإستعمار والرجعية وتناضل مثلها مثل ثورة 1952 من أجل العدالة والسلام، ويعتقد الليبيون أن ثورة الفاتح من سبتمبر قضت على آمال الامبرياليين والصهيونية العالمية التي تولدت نتيجة لنكسة يوم الخامس من يونيو عام 1967، كما أنها أضحت أمينة على الثورة العربية وبعد أن استعاد الشعب العربي الليبي كرامته وأزاح القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية من فوق أرضه، وأمم المصارف وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الأجنبية، وأحرز انتصارات في مجال النفط وأخذ في تحقيق ثورة زراعية وصناعية قرر إقامة تنظيم سياسي يربط الشعب بقيادته الثورية فأقام الإتحاد الإشتراكي العربي الذي كان يمثل في مرحلة من المراحل آمال الشعب وطموحاته ولم يغب عن أذهان الليبيين أن التحرر جلب معه أعباء جسيمة وأن كل فرد من أفراد الشعب شريك في هذه الأعباء، ويذكر نوري عبد السلام الباروني أن الذكرى الأولى لجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا (11 يونيو 1971) كانت فرصة ملائمة لإعلان قيام الإتحاد الإشتراكي العربي، لقد شعر الشعب عند انسحاب آخر جندي أجنبي من الأراضي الليبية بحريته السياسية في المجال

---

(1) كان الإتحاد الإشتراكي العربي يمثل مرحلة إنتقالية مهدت لقيام المؤتمرات الشعبية الأساسية كتنظيم سياسي في البلاد.

الدولي وبالإنتقال من مناطق النفوذ إلى حرية الحركة السياسية والحياد الإيجابي[1]. كما وَلَّد الجلاء الإحساس بالحرية السياسية على المستوى الوطني إذ تمكن المواطن الليبي من أن يدير بنفسه شؤون مؤسساته السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

كانت ثمة حاجة إلى مؤسسة سياسية لمواجهة المقتضيات الجديدة، وفي خطاب للعقيد القذافي يوم 12 يونيو عام 1971 جاء: «أن المؤسسة السياسية الجديدة سوف تخلق تحالفاً شعبياً بين أبناء المدن والقرى والبادية مما يتيح لهم الفرصة للمشاركة في تخطيط ومراقبة سياستهم المستقبلية. لقد حرم الشعب من حقه في المشاركة في الحكم قروناً ظل خلالها يرزح تحت نير الأجانب والحكام الرجعيين... ولسوف تتاح للشعب الفرصة لكي يحكم نفسه بنفسه وأن يقرر لأول مرة مستقبله بنفسه، وأن كل فرد سوف يتحمل جزءاً من المسؤولية، وهي تحويل الثورة العسكرية إلى ثورة شعبية تضم كل الجماهير».

لقد طال تفكير مجلس قيادة الثورة في تشكيل هذه المؤسسة السياسية الجديدة وفي بيان أصدره المجلس في أول يونيو عام 1971 شرح السبب الذي حمله في ذلك الوقت على اختيار الإتحاد الإشتراكي العربي كصيغة للمشاركة السياسية في ليبيا، وأشار إلى أن عدداً كبيراً من الدول العربية الأخرى جرب الأحزاب السياسية التي ثبت عملياً أنها تخلق الإنتماءات الاقليمية مغفلة، في الغالب الأعم، الأهداف السياسية للثورة العربية،كذلك ظهرت أيديولوجيات إقليمية مماثلة، إلى حد ما، لتلك التي قضت على الأمة العربية الإسلامية في الماضي، كما أخذت بعض الدول العربية بالنظرية الشمولية التي تعارضت مع القومية وأدت إلى إنقسام الثورة؛ إذ بدأت بالإفتراض الخاطىء وتوصلت إلى نتائج سياسية انتهت بإعلان بعض المبادىء القليلة التي فشلت فشلاً ذريعاً عند التطبيق؛ فالثورة في العالم العربي لا تعتمد على المنظمات السرِّية إذ يجب أن تكون علانية وتسمح لأفراد الشعب بتكوين رأيهم فيها... إن وعي الأمة العربية لا يقبل التجارب المستوردة من الخارج والخالية من التراث العربي والإسلامي . لقد خلقت الخلافات الايديولوجية فجوات بين الثورة والجماهير

---

(1) الإتحاد الإشتراكي، دار مكتبات الفكر، طرابلس 1973، ص 9.

ولا يمكن لأية مؤسسة أن تحقق نجاحاً بدون مشاركة الشعب، ويقول عبد الناصر إنه بدلاً من إستيراد أيديولوجية غريبة يتعين علينا أن نكتشف أيديولوجيتنا الخاصة. وما الإتحاد الإشتراكي العربي في ليبيا إلا مؤسسة وطنية تقوم على معطيات شعبية، ويؤكد القادة الليبيون أن التجربة قد أثبتت أن تعدد الأحزاب أو المنظمات السياسية في العالم العربي قد خلق نوعاً جديداً من الإقليمية إذ فشل كل من اليسار واليمين السياسيين في تحقيق أهداف الأمة العربية، أما الإتحاد الإشتراكي، كتنظيم قومي يقوم على مبادىء شعبية ويمارس نشاطه علناً، فيعترف بحقوق أفراد الشعب العامل وليس بحقوق طبقة واحدة تسيطر على بقية الطبقات كما يتفادى الصراعات الدامية التي يقرها الشيوعيون من أجل سيطرة طبقة واحدة بإسم الثورة؛ والإتحاد الإشتراكي العربي يعمل على إذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات، فهو يؤمن بالإشتراكية لكنه يصون الرأسمالية الوطنية غير المستغلة ويسعى إلى تحقيق توازن بين القطاعين، العام والخاص؛ كما يقاوم عبادة الشخصية ولا يسمح بأن يسيطر على المجتمع شخص واحد كما يحدث في المجتمعات الشيوعية ويطالب بتحقيق الديمقراطية الحقيقية والإنتخابات المباشرة.

ب ـ مَاهوالاتحاد الاشتراكي العَربي؟

كان الإتحاد الإشتراكي العربي يضم جميع قوى الشعب العاملة في وحدة وطنية؛ فهو إشتراكي لأنه يدعو إلى تحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين عن طريق الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع والتعاون بين القطاعين العام والخاص كما أنه عربي لأنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية، والإتحاد الإشتراكي ليس حزباً سياسياً، ويرفض الزعماء الليبيون فكرة الحزب الواحد أو الحزبين أو تعدد الأحزاب حيث أنها تتعارض مع مصالح الأمة العربية. فنظام الحزب الواحد يمنح السلطة لبعض الأفراد من المجتمع إذ يمكن طبقة واحدة أو جماعة واحدة من السيطرة على بقية أفراد المجتمع ومن ثم لا يكون الشعب هو السيد، الأمر الذي يتعارض مع التقاليد العربية، كما أن الأحزاب تقسم الأمة وتضعفها وتقضي على الشعب بأساليب متباينة عديدة؛ وفي الوقت الذي يزعم فيه كل حزب أنه يعمل من أجل المصلحة العامة فإنه لا يعمل في

حقيقة الأمر إلا من أجل مصلحته الخاصة فضلاً عن أن الأحزاب ترى أنها مصدر الزعامة ونشر الوعي وعلى الشعب أن يطيعها.

وفي رأي الليبيين أن تعدد الأحزاب يعيق كفاح الشعب العربي ومن الشعارات التي يرفعونها شعار: «من تحزب خان» فالأحزاب تضعف الأمة وتخلق الفوضى وتقضي على حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، فالأحزاب تثير الخلافات وتشجع على الصراع بين أبناء الأمة الواحدة وتقيم الحواجز بين الطبقات.

وفي خطاب ألقاه العقيد القذافي يوم 24 يناير 1971 جاء: «نحن لسنا بحاجة إلى الشرق أو الغرب ولسنا بحاجة إلى أية أحزاب مهما كانت شعاراتها، فالشعب هو الحزب وجميع الأحزاب تعتبر بعد ثورة الفاتح من سبتمبر خيانة، وليس هناك مبرر لوجود الأحزاب بعد ثورة الفاتح من سبتمبر»، كذلك رُفِض مبدأ إقامة جبهة وطنية لأن كل حزب في داخل الجبهة يدافع عن مصالحه الخاصة.

جـ - مبادئ الاتحاد الاشتراكي العربي

إن المبادىء الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي:

الحرية : إن ما يقصد بالحرية أساساً هو تحرير العرب من النفوذ الأجنبي، فإن تحرر المواطن العربي من المؤثرات الأجنبية أصبح حراً يتمتع بالحقوق والواجبات داخل إطار الإتحاد الإشتراكي ولا وجود لحريته إذا جارت أو حدت من حرية الآخرين، والإتحاد الإشتراكي العربي يفتح أبوابه أمام أفراد الشعب ممن تهمهم مصلحة الأمة وليس الرغبة في تحقيق المكاسب الشخصية، من هم على استعداد لإنكار ذواتهم من أجل أمتهم التي يجب ألا تخضع لفرد أو تسيطر عليها طبقة.

الإشتراكية : للإشتراكية العربية جذور في الإسلام، ومن ثم تسبق كافة الأنظمة الإشتراكية الأخرى، فهي تقوم في جوهرها على مبدأ

إقامة مجتمع حر يتمتع بالرخاء والكفاية، كما إنها ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وفي حين أنها لا تؤيد الصراعات الدموية بين الطبقات التي تقرها الماركسية، فإنها تأخذ بمبدأ إذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات، فالعدالة الإجتماعية جزء من تعاليم القرآن شأنها شأن وجود القطاع الخاص في الإقتصاد، فالإشتراكية العربية تختلف اختلافاً كبيراً عن الماركسية أو أي نمط آخر من أنماط الاشتراكية. ويذكر العقيد القذافي: «اشتراكيتنا إسلامية حيث أنها نابعة من تراث شعبنا ومعتقداته».

الوحدة : يدعو الإتحاد الإشتراكي العربي إلى الوحدة العربية لو أريد قيام أمة عربية قوية، إن كل ما يحققه العرب من عدالة اجتماعية وحرية سياسية سوف يذهب هباءً ما لم تتحقق الوحدة العربية، ولو ظل العرب متفرقين لاستمروا على ما هم عليه من ضعف، فعدم الوحدة هي التي أدت إلى ضياع فلسطين ومأساة 1967، لقد تبنى الإتحاد الإشتراكي العربي في واقع الأمر المبادىء الأساسية التي قامت عليها ثورة الفاتح من سبتمبر.

د - أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي:

كان ميثاق الإتحاد الإشتراكي العربي يتضمن ثمانية أهداف رئيسية من أهمها المشاركة المستمرة للجماهير في الشؤون السياسية وكان أحد الأهداف يؤكد العمل على تحويل الوحدة الوطنية الطبيعية إلى وحدة سياسية وطنية نشطة تتلائم مع اهتمامات الجماهير وأهدافها، كما يركز الهدف الثاني على حق الشعب في رسم السياسة وتوجيهها؛ لقد حرم الشعب طويلاً من مثل هذه المشاركة، وفي بعض الأحيان حُرم حتى من مناقشة الأمور السياسية، وهذا دليل بيِّن على مدى اهتمام القيادة بالمشاركة الشعبية ، ومن بين ما تضمنه الميثاق من أهداف أخرى تحقيق العدالة الإجتماعية لكافة المواطنين وتعبئة كل قوى الشعب في اطار واحد من أجل زيادة الإنتاج والحيلولة دون وقوع

الشعب تحت قبضة حكم الطبقة أو الفرد؛ وحماية الثورة والمشاركة في تحقيق الوحدة العربية وإذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات.

هـ - وَاجبَات الاتحَاد الاشتراكي العَربي

أولاً: تحريك كل الطاقات الخلاقة لتبدع وتنتج.

كان أول واجب للإتحاد الإشتراكي العربي هو أن يصبح طاقة إيجابية دافعة للعمل الثوري باستخدام جميع الموارد الطبيعية في المجتمع، ولما كان الإنسان أساس الموارد البشرية تعين على الإتحاد الإشتراكي حمل المواطنين على اداء واجباتهم على أكمل وجه وعلى تحمل المسؤولية كاملة، وبما أن الشعب الليبي يهدف إلى تحقيق مستوى أفضل من الإسكان والتعليم والصحة والدفاع والغذاء والكساء وجب على الإتحاد الإشتراكي العربي اقناعه بأن مثل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل والتعليم والتعاون غير المحدود بين المواطنين.

فالإتحاد الإشتراكي العربي يوضح للمواطنين أن الإستغلال الفعال للموارد البشرية والمادية يمكن الجمهورية العربية الليبية من تحقيق الإكتفاء الذاتي ووقف الإستيراد من الخارج مما يدعم ميزان المدفوعات، ولما كانت ليبيا بحاجة إلى المهندسين والفنيين والخبراء والعمال لإنشاء كل ما تحتاجه من مدارس ومستشفيات وطرق ومساكن، ومن ثم فهي بحاجة إلى زيادة قوتها البشرية عاماً بعد عام وهنا يتعين على الإتحاد الإشتراكي حث المواطنين على الاعتماد على أنفسهم لا على الحكومة وأن يتولى أفراد الشعب زمام المبادرة.

ولما كانت الممرضة الصينية أو البلغارية، على سبيل المثال، ليست في مستوى الممرضة الليبية التي تلم بتقاليد وعادات شعبها بات من واجب الإتحاد الإشتراكي العربي تشجيع أولياء الأمور على حمل بناتهن على التدريب على هذه المهنة.

وحيث أن الواجب الأول للإتحاد الإشتراكي هو التركيز على المصادر البشرية الليبية كان لا بد من تكريم من يعملون على زيادة الإنتاج أو يقدمون

خدمة عامة مثل إنشاء مدرسة أو التبرع بقطعة أرض لبناء مدرسة أو إقامة مركز ثقافي أو بناء مسجد أو المساهمة في مشروع إقتصادي أو إجتماعي.

كذلك يعمل على الحفاظ على القيم الروحية وعلى السمات العربية كالأخوة والمحبة والرحمة وحماية الضعفاء ورعاية الأقارب والبحث عن المعرفة، والإيمان بالله وملائكته وكتبه وأنبيائه واليوم الأخر، إلى جانب الكرم والشجاعة والإستعداد للتضحية.

ثانياً: التعريف برواسب الماضي البغيض:

التعرف على أخطاء الماضي ومساوئه ومحاربتها من واجبات الإتحاد الاشتراكي العربي، بيد أن التاريخ يشهد بأن الماضي ليس كله سيئاً بالنسبة للعرب الذين انتشروا، أيام مجدهم، من الصين حتى فرنسا وساهموا بجهود جبارة في الحضارة الإنسانية، لكن ما يتعين محاربته هي رواسب الإستعمار كالتعصب القبلي والإقليمية وعدم أداء الواجب وسرقة أموال الدولة... ألخ. كما أن هناك عادات يجب القضاء عليها مثل الأخذ بالثأر وغلاء المهور ومحاكاة الأجانب بغير تمييز، يقول البعض أن القضاة لم يكونوا في الماضي مسلمين، ومن ثم لم تتخذ العدالة مجراها، وحيث أن هذا الوضع قد تغير لم يعد هناك مبرر لإستمرار مثل هذه العادة (الأخذ بالثأر) التي تمزق صفوف المجتمع، كما ينبغي التخلص من غلاء المهور وغيرها من العادات التي تعيق نمو المجتمع وتؤدي إلى تصدعه.

ثالثاً: التمسك بأهداف الفضيلة وجوهر الدين والخصال العربية النبيلة.

من واجب الإتحاد الإشتراكي العربي أن يدعو إلى التمسك بجوهر الدين، فبدون الأمانة والمحبة والتواضع ومساعدة الآخرين تستحيل الحياة إلى جحيم، فعندما بعث الله نبيه إلى شبه الجزيرة العربية كان أهلها فقراء يعانون من الصراعات القبلية، كما كان الرق سائداً، وتحالفت بعض القبائل العربية مع أقوى قوتين آنذاك هما الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية اللتان كانتا قوى استعمارية تعمل على تقسيم العرب، ولكن بعد دخولهم

الإسلام استطاع العرب بفضل قوة العقيدة بناء أكبر إمبراطورية تمتد من الصين حتى فرنسا، ومن ثم تعين غرس المبادىء الإسلامية الأساسية في نفوس الشعب إلى جانب الخصال العربية التي سادت حتى قبل الإسلام، وإن كان الإسلام قد هذبها، كالكرم وحماية القريب وإقامة العدل والوفاء بالوعد والنضال في سبيل الشرف والأمانة والحرية والاستقلال.

رابعاً: مقاومة محاولات التسلل الأجنبي والرجعي.

لقد كان من واجب الإتحاد الإشتراكي العربي مقاومة تسلل التأثير الأجنبي والإتجاهات الرجعية، ذلك التسلل الذي يعتمد على عاملين:

1 — إختيار العدو للموقف أو للجماعة التي لها ثقل أو تلك التي ليست على درجة كبيرة من الوعي والتي تعتبر أسرع من غيرها في الإستجابة للدعاية، فالعدو يدرس الموقف ويتصرف طبقاً لذلك. ومن ثم وجب على الإتحاد الإشتراكي العربي أن يكون دائمًا يقظاً.

2 — إخفاء العدو لأهدافه، فهو يأتي كصديق مدعياً أنه حليف لا يريد غير مصلحة البلاد، وقد يرفع هذا العدو شعارات وطنية وينضم إلى منظمات محلية بهدف بث سمومه.

وفي بعض الأحيان يتسلل العدو عن طريق المال بعد أن يغري البعض على وضع المصالح الشخصية فوق المصالح الوطنية والعربية والإسلامية.

لقد طردت الثورة المستعمرين من البلاد وأممت المصارف وشركات التأمين وأنهت الوجود الإيطالي الفاشستي واستردت شركات النفط إلى أصحابها وراحت تعمل بإصرار من أجل تحقيق الحرية والإشتراكية والوحدة. ومع ذلك كان ينبغي على الإتحاد الإشتراكي العربي حماية ليبيا من المستعمرين الذين يعز عليهم أن تتمتع الشعوب الأخرى بالحرية كما هو حال غينيا وباكستان والفليبين وتشاد ومالطا التي تتعرض لهجمات إستعمارية شرسة.

وكثيراً ما يستغل المستعمرون الرجعيين لتحقيق أغراضهم، وقد يكون الرجعيون هم أولئك الذين فقدوا السلطة ويسعون لتولي المناصب الرئيسية في

الدولة والجيش بهدف توجيه السياسة لصالح العدو، وإذا تعذر على العدو استغلال الرجعيين، فإنه يعمل على تحقيق أهدافه بإحداث أضرار داخلية، وبالتسلل إلى صفوف المنظمات الشعبية والإتحادات الطلابية والنقابات العمالية في سعي دائب إلى السيطرة على الرأي العام ونشر الشكوك والكراهية بين صفوف الشعب وإثارة مخاوف أصحاب رأس المال الوطني غير المستغل.

فلو تمسك الشعب الليبي بعقيدته وعمق إيمانه بالله وحافظ على الخصال العربية الأصيلة تعذر على العدو أن يتسلل إلى العقول وتمكن الشعب كله من أن يحمي الثورة التي هي ملك للشعب بأسره. ولأن الجمهورية العربية الليبية أصبحت مثالاً تحتذيه الشعوب المطحونة في جميع أنحاء العالم فسوف يحاول العدو التسلل العسكري لنسف الجسور والطرق والمصانع ومحطات الكهرباء لإثارة الفوضى وتدمير الإنتاج، إذا تعذر عليه التسلل الفكري، بل قد يلجأ إلى القوة المسلحة للقيام بعملية الإحتلال وعندئذ يهب الجيش مع الشعب لمقاومة الغاصب، إذ سوف يتعذر على العدو تأليب المواطنين ضد زعمائهم أو ضد سياسة بلادهم، فالشعب يعرف أنه شريك مباشر في رسم هذه السياسة.

وكان من واجب الإتحاد الإشتراكي أن يتعاون مع منظمات الدفاع الشعبية وتشجيع أعضائها على التطوع، مع ضرورة التنبه لكل أنواع التسلل وكشف المتسللين وسمعتهم دفاعاً عن الحرية والاستقلال.

خامساً: إسقاط أفكار اليمين المتزمت واليسار المتطفل.

كانْ على الإتحاد الإشتراكي العربي محاربة اليمين المتزمت واليسار المتطفل مهما كان مصدرهما؛ فهذا اليمين قائم على النظرية الرأسمالية، فكل شيء من حكومة وقوانين خاصة بالعمال والمزارعين، هي من صنع الرأسمالي، إن نفراً قليلاً هم الذين يدركون أن تقدم الرأسمالية قد بني على الثروة التي سلبتها أوروبا من الشعوب المستعمرة إبان فترة الإستعمار. ومن حق الشعوب التي حررت نفسها أن تسترد ثروتها المسلوبة.

إن تقدم العالم الغربي أخذ يتدهور لأنه تحقق عن طريق استغلال الشعوب، وأن المستعمرين الغربيين في ليبيا ومن بعدهم فترة الإستقلال المزيف لم يتركوا وراءهم أي تقدم زراعي أو صناعي، والثروة وقفاً على اليهود والإيطاليين الذين كانوا يمتلكون المصارف وشركات التأمين والنفط بينما سكن الليبيون الخيام والكهوف دون ماء أو مستشفيات. ومن بين العناصر اليمينية جماعة الإخوان المسلمين الذين يفسرون الإسلام بالطريقة التي تخدم أهدافهم دون مراعاة لجوهر عقيدتهم.

أما اليسار، سواء كان ماركسياً أو لينينياً، فإن طبقة تستغل بقية أفراد الشعب، وهذا ما لا يقبله الليبيون، فهم يعتقدون أنه ليس هناك ما يحمل المسلمين على إتباع نظرية جديدة لأن الإسلام قادر على حل مشكلات أي مجتمع، ومن ثم ليس الليبيون بحاجة إلى أن يبحثوا عن نظريات خارج نطاق عقيدتهم وأرضهم، ويدرك العرب المسلمون أنهم بقوة الإيمان إنتصروا في كل معركة، وما كانت الهزيمة تلحق بهم إلا عند ضعف إيمانهم وتفرق صفوفهم، وهذا هو السبب الذي من أجله يرغب العدو في تدمير الإسلام، فهل الليبيون يريدون التخلي عن دستور إلهي من أجل دستور من صنع الإنسان؟ وبالرغم من هذا كله فإن الليبيين لا يرفضون الفكر البناء وتجارب الشعوب الأخرى لأن الله يوصي المسلمين باحترام الفكر الإنساني.

سادساً: مقاومة السلبية والإنتهازية والإنحراف والارتجال.

كان من واجبات الإتحاد الإشتراكي العربي محاربة الإنتهازية والفساد وعدم المبالاة وغيرها من العناصر السلبية. فحين لا يعي المواطن مسؤولياته ويصبح مراقباً لا شريكاً يصاب بعدم المبالاة وتقف عجلة التقدم، كذلك فإن الإنتهازي لا يسعى إلا لخدمة مصالحه الخاصة ولو كان على حساب الآخرين، أما الفساد فيتمثل في العمل على تحقيق مصالح شخصية بطرق غير مشروعة، وكثيراً ما يكون الإنتهازي عرضة للفساد وبذلك يعمل ضد شعبه، ومن ثم وجب على الإتحاد الإشتراكي العربي محاربة مثل هذه العوامل السلبية بنشر الثقافة والتعليم.

سابعاً: التعريف بضرورة الوحدة العربية والدعوة لها.

هناك حاجة إلى فهم حقيقي للوحدة العربية والدعوة لها، ويعتبر إتحاد الجمهوريات العربية خطوة على طريق الوحدة الشاملة، وكان شرفاً لليبيا أن تحرك الواقع العربي نحو الوحدة بعد هزيمة عام 1967 ، إذ نقلت الثورة الليبية الشعب من العزلة إلى المشاركة الفعالة فيما يجري في العالم العربي، وسوف يواصل الليبيون نضالهم حتى تتحقق الوحدة العربية، ومن واجب الجماهير ألا تنظر إلى الوحدة من وجهة نظر عاطفية فحسب، بل على أساس أنها شيء عن طريقه يمكن حل مشكلات العالم العربي.

لكن الإستعماريين يساندون الإقليميين والإنفصاليين، فالقوى العالمية لا تريد قيام أمة عربية قوية تمتد من الخليج إلى المحيط؛ وبعض الإقليميين يخشون من أن تجد الدول الغنية نفسها مضطرة إلى مساندة الدول الفقيرة، ولا يدركون أن قوة العرب تكمن في وحدتهم التي بدونها تصبح ثروة العرب عرضة للضياع. لقد عمل الإستعمار على تقسيم العرب وإثارة الفرقة بين صفوفهم، وهذا ما لم يفعله في كندا أو أستراليا أو أندونيسيا، ففي العالم العربي أقام دولاً وممالك وسلطنات وإمارات وفرق بينها وحملها على أن تتحارب، وعلى العرب أن يمعنوا النظر فيما يجري في أوروبا ليتبينوا كيف أنها تعمل على توحيد صفوفها في سوق أوروبية مشتركة من أجل حماية نفسها من الأمريكيين والسوفييت، والسؤال المطروح هو: ما الذي سيحدث لدولة أوروبية منفصلة لو أن أوروبا توحدت سياسياً وعسكرياً واقتصادياً؟

فالوحدة العربية تحمي الشعوب الإسلامية في أفريقية وآسيا وكلما تأخرت كلما اشتد الخطر على الإسلام، ومن ثم فإن الوحدة العربية هي مسألة حياة أو موت، وليس أمام العرب من طريق آخر إذا أرادوا الحياة الحرة الكريمة.

ثامناً: التعريف بالإشتراكية والدعوة لها:

في 16 سبتمبر من عام 1969أعلن العقيد القذافي أن «اشتراكيتنا هي الإشتراكية الإسلامية...». وفي 31 أغسطس من عام 1971ذكر «أن الإشتراكية لا تختلف عن العدالة في الإسلام... فالإسلام يحارب الفساد

ويدعو إلى الإعتدال ويساند الفقراء والعمال والضعفاء. . .».

لقد ناقش القرآن الكريم الإشتراكية قبل ماركس ولينين وأمر بتطبيق العدالة الاجتماعية. والإشتراكية الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، لقد وضع الإسلام مبادىء جديدة وحث الناس على أن يساعد كل منهم الآخر، وحذر من أن ينام الفرد وهو يعلم أن أخاه جائع. وهذه في أساسها مبادىء اقتصادية وإجتماعية، فالثروة في الإسلام ملك لله وعلى هذا الأساس وجب على المرء أن يتدبر أمره ولا ينبغي أن تكون الثروة وسيلة للتحكم في الآخرين، لكن الإسلام يصون الملكية الخاصة. لقد وجد في فجر الإسلام شيء معادل للتأميم يعرف بالحماية عندما أخذ النبي محمد (ﷺ) قطعة من الأرض وجعلها ملكاً للجميع كما أن عدالة الإسلام شملت المسلمين والمسيحيين واليهود؛ لكن عندما أهمل المسلمون عقيدتهم خضعوا لسيطرة الدول المسيحية التي لا تتبع تعاليم المسيح. فهؤلاء هم الرأسماليون الذين أمعنوا في الاستغلال ولم يكن يربطهم بالشعب غير المكاسب الشخصية واستبدلوا حرية التجارة بالحريات كافة ونزعوا كل ما هو إنساني من مهن كالطب والمحاماة والعلوم، فتحول أرباب تلك المهن إلى طلاب رزق، وتمزقت الأسر ولم تبق غير العلاقات المادية تربط بين أفرادها، وزاد الإنتاج فانخفضت الأسعار مما أدى إلى إفلاس الكثيرين وإغلاق المتاجر وزيادة البطالة، ولا يعتبر هؤلاء الرأسماليون مسؤولين عن الفساد والتحلل فحسب، بل عليهم أيضاً تقع تبعة ما يعاني منه العالم الثالث من بؤس وشقاء والعالم العربي من إنقسام وتفكك. . .

كذلك لا تجد الشيوعية قبولاً لأنها لا تقر المبادىء الدينية والسلوك الأخلاقي للإنسان كما يرى ماركس في الدين أفيون الشعوب ولا تؤمن الشيوعية بالقومية حيث أنها تعمل على إقامة حكم الطبقة العاملة بزعم أن العمال ليس لهم قوم، فهم يريدون السيطرة على العالم ويرون في القومية منافساً، ولو أن القوميات المختلفة التي يتكون منها الإتحاد السوفيتي قويت واستقلت لاستحالت تلك الدولة القومية إلى دولة صغيرة، ولا قوة للعرب بغير القومية التي صنعت تاريخهم العظيم، وإلغاء الشيوعية للقومية يقضي على جذور الحضارة العربية.

ويرفض العرب الشيوعية لإيمانها بسيطرة الطبقة العاملة؛ ذلك أن جميع الناس أخوة، والإتحاد الإشتراكي العربي، بوجه الخصوص، يعارض الصراعات الدموية بين الطبقات لأن العقيدة الإسلامية توفر لهم الوسائل التي تمكن من إزالة الخلافات بين الطبقات سلمياً.

ويعارض الإتحاد الإشتراكي العربي المبدأ الشيوعي الذي يقضي بملكية الحكومة لوسائل الإنتاج ويلغي الملكية الخاصة والميراث لأن هذا يتعارض مع تعاليم الله. كذلك لا يأخذ بالنظرية التي تنكر وجود الله وتفرض دكتاتورية طبقة معينة وتطبق مبدأ رأسمالية الدولة وتجعل الفرد مجرد آداة للدولة.

ومن ثم كانت الإشتراكية العربية الحل الوحيد لشعوب العالم العربي، وهي تقوم على المبادىء التالية:

1 — الإيمان بالله وبرسله. وأن الله خلق الإنسان جسداً وروحاً، ومن ثم هناك حاجة إلى التوازن بين الاحتياجات المادية والروحية.

2 — التمسك بالقومية العربية. فقد أصبح العرب أقوياء عندما اعتنقوا الإسلام وانهارت إمبراطوريتهم عندما انقسموا على أنفسهم واستبد بهم الضعف.

3 — حرية الفرد وحرية الجماعة، ففي ظل الشيوعية لا تتمتع بالحرية غير طبقة واحدة وفي ظل الرأسمالية يحرم السود من حقوقهم كما هو الحال في أمريكا وروديسيا وجنوب أفريقية كما يحرم الكاثوليك من حقوقهم في إيرلندا الشمالية...

4 — تحقيق الاشتراكية بالطرق السلمية وليس بالصراع الطبقي الدموي العنيف. كذلك لا تطلب الإشتراكية العربية من جيل أن يضحي في سبيل جيل آخر أو من فرد أن يضحي من أجل المجتمع، فالإنسان هو رأسمال الدولة الإشتراكية العربية وهو أعظم المخلوقات، كما أن الإشتراكية العربية لا تأخذ من الغني وتعطي الفقير؛ فالمجتمع العربي يقوم على المبادىء التي تكفل للفرد التعليم والعمل والأمن؛ وعلى كل فرد أن يبرهن على أنه قادر على التعليم واختيار العمل، أما الخامل فلن

تتاح له نفس فرصة المجد، إن فرص التعليم متاحة للجميع ولكن للمتفوق فرصاً أكبر. .

وينظر إلى العملاء الشيوعيين كخونة للأمة يعملون على نشر أفكار غريبة، فالإتحاد الإشتراكي العربي يرفض فرض أي نوع من الإشتراكية على الشعب الليبي، ومن ثم يتعين عليه نشر مبادىء الإشتراكية العربية عن طريق:

1 ـ الصحف والمجلات التي تشرح التوازن بين الملكية العامة والخاصة.

2 ـ إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والتجارية.

3 ـ تشجيع جميع أنواع التعليم.

4 ـ تحسين أحوال المناطق الريفية مع تحسين وضع المرأة والمسنين والمتخلفين.

5 ـ النضال في سبيل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

6 ـ إقامة الوحدة العربية.

7 ـ مساندة نضال شعوب العالم الثالث.

تلك هي الواجبات الثمانية التي يتعين على الاتحاد الاشتراكي العربي اتباعها، إن كل واجب يفسر جانباً من الفلسفة التي يقوم عليها.

و ـ مبادئ العمل

إن الاتحاد الاشتراكي العربي يقدم خدماته لا لجماهير الشعب الليبي فحسب، بل أيضاً للعرب والمسلمين الذين يرغبون في تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، فهو منظمة سياسية تدافع عن العروبة والإسلام وتعمل على تحقيق آماني الجماهير وآمالها، كما أنه تنظيم سياسي شامل للعمل الوطني حيث أنه يضم قوى الشعب العامل.

وتحقيقاً للأهداف التي يرمي إليها الاتحاد الاشتراكي العربي وضماناً لإيجاد الصيغة الملائمة للربط بين مستوياته المختلفة من قاعدته إلى قيادته الجماعية، ولكي يحقق

العمل الوطني أهدافه على اتساع قاعدته العريضة تطلبت العلاقات بين الأعضاء وبعضهم البعض، أو بينهم وبين تنظيماتهم مجموعة من القيم والمبادىء:

1 ـ احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، حتى لا تخلق الاستبدادية في منظمات الاتحاد.

2 ـ أن يكون الإقناع الحر هو الطريق لكسب ثقة الشعب، وهو السبيل لتطويع الجماهير لقيادتها، عن قناعة لا خوف.

3 ـ ألاَّ تعطى القيادات ـ في أي مستوى من المستويات ـ حقوقاً مكتسبة تقيم بها استبدادية داخل تنظيمات الاتحاد.

4 ـ النظام والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير، على أساس إخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها، والاستعداد للبذل والتضحية وإقناع الجماهير.

5 ـ إيجاد العلاقات السليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب.

6 ـ التصدي لمشاكل الجماهير، وإيجاد الحلول الحاسمة لها.

7 ـ استمرار الدفع الثوري.

8 ـ إطلاع الجماهير على حقائق الأمور قضاء على البلبلة والفتنة.

9 ـ الاعتراف بالأخطاء وأخذ المبادرة لإصلاحها في الوقت المناسب.

10 ـ عدم فرض السلطة أو ممارسة أي نوع من التعالي على الجماهير.

11 ـ القيام بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة الشعبية بمساعدة المجالس النقابية والشعبية والإتحادات.

هذه هي المبادىء التي يستطيع بها الشعب أن يتولى زمام أمره في هدوء وروية دون تصارع وتشاحن. إن هذا الشعب الذي ملّ الوعود والأكاذيب وهو في سجن الاستعمار والرجعية يستطيع الآن أن ينطلق إلى آفاق الغد المشرق حاملاً مسؤوليته التي يوجهها ويطورها وفقاً لإرادته التي هي من مشيئة الله.

لقد تضمن ميثاق الإتحاد الإشتراكي العربي شروط العضوية وواجبات الأعضاء وحقوقهم والقواعد العامة والتنظيم العام. لقد عقد الإتحاد مؤتمراً في

عام 1972 وآخر في 1974أسفرا عن نتائج توجت بقيام اللجان الشعبية في باديء الأمر ثم بالمؤتمرات الشعبية الأساسية وقيام عصر الجماهير وذلك بإعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977. (التفاصيل بالجزء الثاني).

4 - اللجان الشعبيّة

في 5 أبريل من عام 1973 ألقى العقيد القذافي في مدينة زواره، خطاباً تاريخياً هاماً تضمن إعلان الثورة الشعبية التي كانت الثورة الثقافية إحدى نتائجها. وما يعنينا في هذا الجزء هو قيام اللجان الشعبية كنموذج حي لجانب من جوانب الثورة الشعبية.

فاللجان الشعبية كانت الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة حين طلب من كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد تشكيل لجان شعبية تنتخب انتخاباً حراً مباشراً، إن ما كان يهدف إليه العقيد القذافي من وراء ذلك هو أن يتولى الشعب السلطة عن طريق اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية التي أصبحت آداة تشريعية وتنفيذية على كافة المستويات.

وفي حديثه حول الأسباب التي دعت إلى تلك التغييرات الجذرية أشار العقيد القذافي إلى الحاجة إلى مساكن جديدة وإلى المزيد من المدارس والمستشفيات والطرق وإلى زراعة متطورة وصناعة متقدمة وجيش حديث، وأكد بأنه إذا ما أراد الليبيون تحقيق أهدافهم عليهم بناء قوتهم الداخلية، ومع ذلك أعرب عن أسفه لأن تلك الأهداف في خطر لعدم وجود المشاركة الفعالة في العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف؛ فالأجانب يتولون تنفيذ البرامج والخطط بينما يرفض الكثيرون من الليبيين العمل في المناطق النائية.

وأشار العقيد القذافي بوضوح إلى أنه لا يريد أن يكون جزءاً من خطة فاشلة، وهو ما سيحدث لو رفض الليبيون العمل في مناطق نائية أو أحجموا عن تحمل مسؤولياتهم الفردية كاملة، كما أن بعض الليبيين يصرون على الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد غيبة تدوم سنوات، يعودون

بزوجات أمريكيات والبعض الآخر يستقيل من عمله ليبقى في داره وأوضح القذافي تلك الظاهرة بقوله: «نحن لا نستطيع إرسال شرطي لإعتقالهم والزج بهم في السجون، لكن هل نسمح بالحرية على حساب الشعب؟ ما لم يتحمل الشعب مسؤوليته بجدية تعرضت الثورة للخطر. . .».

وفي 16 أبريل من عام 1973أكد العقيد القذافي ما جاء بخطاب زواره عندما حثّ كل مدينة وقرية وكلية ومعهد ومدرسة على تشكيل اللجان الشعبية وتنفيذ النقاط الخمس التي أثيرت في 15 أبريل عام 1973.

وبعد يومين تحدث إلى الصحفيين وأكد ضرورة تكوين اللجان الشعبية. وحذر من أن تشكل تلك اللجان من المديرين أو من أية سلطة أخرى غير الشعب، على أن يتم التشكيل في حرية تامة وسوف يوكل إلى اللجان الشعبية التصديق على تعيين الموظفين كما أنها ستصبح مسؤولة عن الإجراءات الإدارية وعن الخدمات على مستوى البلديات. . . انه لم يحدث في أي مكان في العالم العربي أو العالم الثالث أن تولى الشعب مقاليد الأمور مثلما حدث في ليبيا، إنها تجربة فريدة.

لقد أُشير صراحة إلى أنه بالرغم من كافة الإجراءات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة شكى البعض من الإتحاد الإشتراكي ومن الحكم المحلي واتهموهما بالفشل والتقصير كما أعرب البعض عن استيائهم من القوانين القديمة التي لم تتغير، وعند السؤال عن كيفية حماية اللجان الشعبية من الأحزاب السياسية مثل الشيوعيين والإخوان المسلمين أجاب العقيد القذافي أن ذلك أمر ممكن وراح يضرب الأمثلة بطلبة الجامعة الذين كانوا يكشفون العملاء الشيوعيين ويهاجمونهم، وهذا دليل قاطع على أن هناك دائماً الأشخاص الواعين ثم أضاف يقول: «إن نفراً قليلاً هم الذين ينتمون لهذه الأحزاب».

وفي 28 أبريل من عام 1973 إجتمع العقيد القذافي بطلبة كلية الحقوق ببنغازي وأشاد بهم لأنهم أول من قام، في فترة وجيزة، بتنفيذ النقاط التي تضمنها خطاب زواره ووصفهم بطلائع الثورة الثقافية، وأعرب عن اغتباط مجلس قيادة الثورة بما قاموا به وبالقرارات التي اتخذتها لجنتهم الشعبية وخولتهم السلطة والمسؤولية لإدارة كلية الحقوق. إن الشعب هو الذي يمكنه

الاضطلاع بثورة شعبية حقيقية، وأنه حطم الأسطورة القائلة أن العرب لا يستطيعون قيادة ثورة، وأن كل ما يستطيعون القيام به هو الصراع على السلطة عن طريق الإنقلابات، وأضاف بأن العرب كانوا أساتذة العالم ذات يوم وبوسعهم استعادة أمجادهم.

وينتظر من الجماهير أن تضطلع بالمسؤولية لكي تفهم معنى المسؤولية، فقد ألغيت القوانين لتسهيل عملية التحول الثوري في ليبيا.

وفي حديثه إلى اللجنة الشعبية بكلية الحقوق ذكر العقيد القذافي أن اللجنة مسؤولة عن مناهجها وإمتحاناتها وهيئة التدريس والمواصلات وأوضاع الكلية... ألخ. كان لا بد وأن تسود العقلية الجماعية في اللجان الشعبية التي تمثل عقلية الجماهير واضعين في اعتبارهم المستقبل البعيد وليس مجرد إيجاد حل للمشكلات الآنية، فلم يكن هدف الثورة هو الوصول إلى الإذاعة أو قصر الملك، بل تحقيق الثورة الشعبية. كما أن قادة الثورة لم يجازفوا بعشر سنوات من حياتهم من أجل بلوغ أهداف هينة.

وفي 3 مايو من عام 1973 زار العقيد القذافي كلية الهندسة حيث أوضح سبب تشكيل اللجنة الشعبية بقوله: «نريدكم أن تكونوا مسؤولين عن برامجكم، ولا يجب أن يشكو أحد من هذه المسؤولية، فلم يحدث في أي مكان في العالم أن حثت الحكومة شعبها على الثورة، فالميثاق ملك للشعب ونجاح الثورة يتوقف عليكم».

كانت الأحداث التي وقعت في أبريل عام 1973 تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ... لقد كانت الثورة إيجابية تستفيد من إنجازاتها وتنطلق لتحديد الخطوط العريضة للمستقبل... كانت تجربة جريئة في الحكم حيث أمكن توحيد الجماهير وحثهم على تولي السلطة، إن مثل هذه الأحداث لم تقع في أي مكان آخر في العالم وأن ما تقوم به الثورة يهدف إلى القضاء على الفساد في البلاد وإلى تعليم الشعب معنى المسؤولية الحقيقية، وذلك عن طريق وضعهم في واقع المسؤولية خاصة وأن السلطات لم توكل إلى صفوة صغيرة بل للشعب بأسره.

ومن ثم شكلت المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في جميع أنحاء البلاد، علمًا بأن أعضاء تلك اللجان لا يتقاضون أية مرتبات وامتيازهم الوحيد هو المشاركة مع غيرهم من المواطنين في حكم البلاد وترجمة أمانيهم إلى أعمال ملموسة، فعلى سبيل المثال إقترحت اللجان الشعبية مراجعة المناهج التعليمية فشكلت اللجان المختصة وقامت بمراجعتها. فالمشاركة في تحمل المسؤولية يدفع على تحسين أحوال المجتمع، وتزود الفرد بحافز جديد يحمله على بذل قصارى جهده.

كانت المحافظة قبل عام 1973 تضم إثني عشر إدارياً مسؤولين أمام الحكومة المركزية، أي أمام أولئك الذين قاموا بتعيينهم، لكن هذا الوضع تغير بعد ذلك وأصبح أعضاء اللجنة الشعبية مسؤولين أمام مئات من البشر قاموا باختيارهم ويخضعون لرقابة شعبهم الذي يتوق إلى الرخاء وإلى نظام إداري أفضل. ولم تعد الحكومة تعين مدير الصحة أو التعليم، فهؤلاء يعينهم الشعب عن طريق مؤتمراته الشعبية.

وفي 16 أكتوبر من عام 1973أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم 78 لتحديد المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية، وتضمن هذا القانون 16 مادة تؤكد في نواحي عديدة بعض الممارسات التي بدأت منذ أبريل عام 1973، فتناولت المادة الأولى المسؤوليات الإدارية العامة للجان الشعبية تنفيذاً للإرادة الشعبية، وكان على كل لجنة أن تختار أميناً لها من بين أعضائها، وتناولت المادة الثانية جهاز الإدارة المحلي واعتبرت اللجان الشعبية في المحافظة والمجالس البلدية السلطة المحلية التي تحل محل مجالس المحافظات والبلديات، كما أن أمناء اللجان الشعبية على مستوى المحافظات والبلديات تولوا مهام المحافظين ورؤساء المحلات، والواقع أن قانون أكتوبر لعام 1973 أقرّ سيطرة اللجان الشعبية الكاملة على جهاز الحكم المحلي.

أما المادة الثالثة فعالجت اللجان الشعبيةوالمؤسسات العامة والمعاهد والشركات وتقرر أن تتولى اللجان الشعبية إدارة مجالس هذه الهيئات وأن يصبح أمين اللجنة الشعبية رئيساً لمجلس الإدارة، وتناولت المادة الرابعة الجامعات وتقرر أن تتولى اللجان الشعبية مسؤوليات مجالس الجامعات ويصبح

أمين هذه اللجنة مديراً للجامعة، كما كانت المادة الخامسة خاصة باللجان الشعبية في قطاعات أخرى مثل المستشفيات والمطابع الحكومية وغيرها من الهيئات. أما المادة السادسة والسابعة فكانت تعتبر اللجان الشعبية هيئات رئيسية عن طريقها تصدر القوانين الإدارية الجديدة، وتحدد المادة الثامنة مرتبات أمناء اللجان الشعبية والأمناء المساعدين، كما تحدد المادة التاسعة فترة اللجان الشعبية بثلاث سنوات، وتنص المادة العاشرة على أنه بناء على قرار من ثلثي أعضاء اللجنة يمكن إبعاد أي عضو، كما أن استقالة أي عضو تقدم إلى أمين اللجنة الذي يتولى بدوره تقديمها إلى اللجنة، وتقبل الإستقالة إذا وافقت عليها اللجنة، وإذا لم يتخذ أي إجراء حيالها في غضـون شهـرين إعتبرت الإستقالة مقبولة كما تنص المادة الحادية عشرة. أما المادة الثانية عشرة والثالثة عشرة فتخول لمجلس قيادة الثورة الحق في أن يدعو الجماهير إلى تشكيل لجنة جديدة أو تغيير عضو أو أكثر من أعضائها...

هكذا أجاب قانون أكتوبر لعام 1973 على الكثير من التساؤلات التي أثيرت منذ خطاب 15أبريل 1973 فما يحدث في ليبيا هو تجربة جديدة في الحكم، بل يمكن القول أنها أول محاولة في العصور الحديثة لتحقيق مشاركة الجماهير في الحكم [1].

(1) كان خطاب زواره وتشكيل اللجان الشعبية خطوة على طريق تسليم السلطة للشعب تلتها خطوات مثل قيام المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام وإعلان قيام سلطة الشعب وقيام الجماهيرية... وهو ما سوف يتناوله المؤلف في الجزء الثاني (الناشر).



٥ - السّلطة القضائيّة

أ - النظام القضائي

تمتد جذور النظام القضائي في ليبيا وفي دول الشرق الأوسط إلى ما كان سائداً في ظل الإمبراطورية العثمانية، فكان العثمانيون يأخذون بنظام إجتماعي سياسي يقوم على مبدأ السماح لكل طائفة دينية بتطبيق قوانينها الخاصة على أحوالها الشخصية كالزواج والطلاق والميراث. ولما كان المسلمون هم أكبر الطوائف الدينية في الإمبراطورية العثمانية إتخذوا من الشريعة الإسلامية، ومصدرها القرآن والسنة، قانوناً ينظم حياتهم، وكان العثمانيون في ليبيا يعينون قاضياً مالكياً لأن الليبيين يتبعون المذهب المالكي.

كذلك كان يسمح للطوائف المسيحية المختلفة والطائفة اليهودية بتطبيق شرائعهم على الأحوال الشخصية. فكان الكاثوليكي، على سبيل المثال، تحكمه قوانينه الدينية في أمور تتعلق بالطلاق والزواج والميراث، الأمر الذي كان يعد بمثابة تسامح ديني تجاه المسيحيين واليهود وإحتراماً لعقيدتهم ولحريتهم في ممارستها. فالدول التي كانت تضم طوائف مسيحية ويهودية كبيرة كانت الشريعة الإسلامية تطبق على المسلمين دون غيرهم من المسيحيين واليهود، مما أدى إلى تطوير نظامين قانونيين منفصلين: أحدهما خاص بالأحوال الشخصية - أي الشريعة بالنسبة للمسلمين والقانون الكنسي بالنسبة للكاثوليك والتلمود بالنسبة لليهود - وثانيهما خاص بالقوانين الجنائية والمدنية والتجارية، لقد تطور النظام في ظل الحكم العثماني وتأثر في دول عربية كثيرة بالقوانين الغربية، ولا سيما القانون الفرنسي. لقد تأثر العثمانيون بهذه القوانين حتى أنه عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية خضع كل جزء من أجزائها للتأثير المباشر لدولة أو أخرى من الدول الإستعمارية؛ فخضعت تونس والجزائر والمغرب لتأثير القانون الفرنسي وليبيا للقانون الإيطالي والبريطاني كما

تأثرت مصر بالقانون الفرنسي والبريطاني، وفي معظم الحالات ألغت الدول الإستعمارية المحاكم الشرعية وسمحت للمسلمين بتطبيق قوانينهم الخاصة على الأحوال الشخصية، ومن ثم ظلت المحاكم الشرعية والأهلية قائمة جنباً إلى جنب، وأصبحت المحاكم المدنية والجنائية أكثر علمانية بل ابتعدت عن التقاليد الإسلامية لتصطبغ بالطابع العربي.

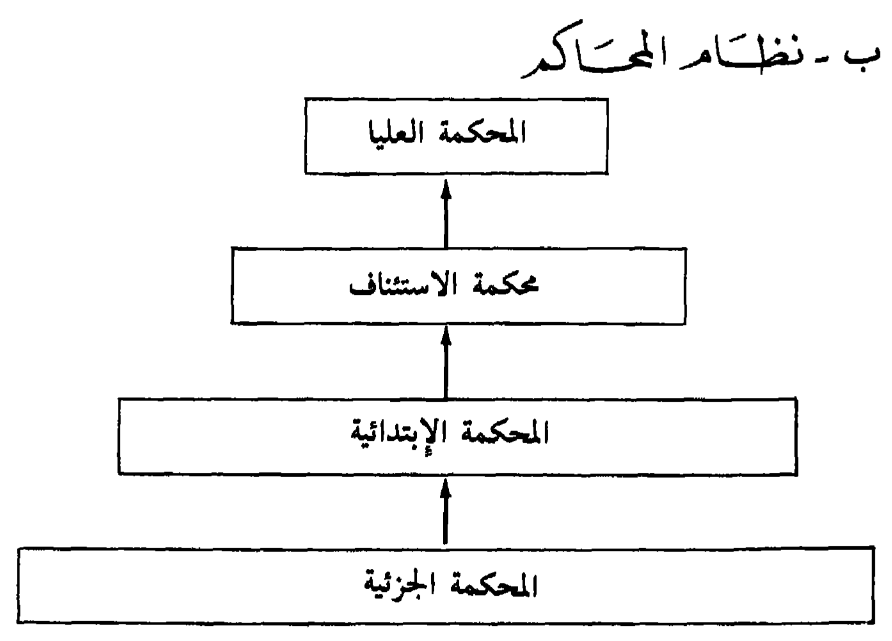
وفي 20 سبتمبر من عام 1954كان قانون تنظيم القضاء محاولة في ليبيا لضم المحاكم الشرعية والمدنية في نظام قضائي موحد لكن المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة كثير من المناطق الريفية ومن قطاعات المجتمع الأكثر محافظة، وخاصة في برقة؛ فضلاً عن عدم فهم النظام الجديد، ومن بين الحجج التي ساقها معارضو القانون الجديد أن المحاكم الشرعية أبسط في الإجراءات وأقل تكلفة وأسرع في نظر القضايا؛ وبعد تجربة استمرت أربع سنوات أُعيدت المحاكم الشرعية في 15 نوفمبر من عام 1958 عقب إصدار قانون تنظيم القضاء في 18 أكتوبر من عام 1958.

وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 لاح واضحاً أن هناك حاجة ملحة إلى وضع النظام القضائي بأسره في إطاره الإسلامي الصحيح، فبما أن ليبيا دولة إسلامية تعين على الليبيين العودة إلى مصادر تقاليدهم، وإذا كان الإسلام قد وضع للإنسان نظاماً إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فكذلك زوده بنظام قانوني، ومن ثم عملت الثورة على تخليص نظام القضاء الليبي من القانون غير الإسلامي، وفي 28 أكتوبر من عام 1971 قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين حتى تتمشى مع مبادىء الشريعة الإسلامية كمصدر أساس للتشريع، وضمت اللجنة أفضل خبراء القانون في ليبيا ليتولوا مراجعة كافة القوانين حتى يقوم النظام القانوني بأسره على الشريعة الإسلامية لا بالنسبة للأحوال الشخصية فحسب بل أيضاً بالنسبة للقانون المدني والجنائي والتجاري.

وفي شهر نوفمبر من عام 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً جديداً يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية على أن يكون الطابع المميز للنظام القضائي الجديد إسلامياً وبذلك تكون ليبيا، إلى جانب العربية السعودية،

هي الدولة العربية المسلمة الوحيدة التي تكيف نظامها القانوني الإسلامي لمقتضيات منتصف القرن العشرين. لقد كان من الأهداف الرئيسية لثورة الفاتح من سبتمبر إحياء تراث الشعب الثقافي والسياسي والديني، وتم اتخاذ عدة خطوات في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال صدر القانون رقم 56 في 5 مايو 1970 المعدل لقانون العقوبات والذي يقضي «بحظر الدعارة والفحشاء وكل ما يدفع إلى الزنى سواء بالقول أو بالإشارة أو الحركة، كما أن ارتكاب أو الموافقة على ارتكاب أو تسهيل أية أعمال غير أخلاقية يحظره القانون، وفرضت عقوبات مشددة بالحبس والغرامة على كل من يستغل أية امرأة من ليبيا أو من أية دولة أجنبية أخرى للقيام بأي عمل من أعمال الدعاره». كذلك تم في وقت سابق حظر كافة المشروبات الكحولية وفقاً للشريعة الإسلامية.

ب - نظام المحاكم



في 17 نوفمبر من عام 1973 أُعيد تنظيم المحاكم وحلّ نظام المحاكم الواحدة محل المحاكم المزدوجة الذي كان قائمًا في المحاكم الإبتدائية ومحاكم الإستئناف، لقد كانت هذه المحاكم حتى نوفمبر 1973 محاكم منفصلة وكان لكل منها إجراءات وقضاة منفصلون.

المحاكم الجزئية:

تعتبر المحاكم الجزئية المستوى الأول في نظام المحاكم وتوجد في كل قرية ومدينة ويرأسها أحد القضاة وتنظر أساساً في الجنح، فإذا بلغت العقوبة التي وقعها القاضي مبلغاً من المال يتراوح بين 20 و100 دينار يمكن الإستئناف في المحكمة الإبتدائية.

المحاكم الإبتدائية:

تختص هذه المحاكم بالقضايا المتعلقة بالأراضي ولها وظيفتان:

1 ـ النظر في جميع القضايا التي تزيد عن مائة دينار.

2 ـ محكمة استئناف بالنسبة للقضايا التي سبق ذكرها في الحديث عن المحاكم الجزئية.

وتنظر المحاكم الجزئية في القضايا المدنية والجنائية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية، وكانت الأحوال الشخصية قبل ذلك من إختصاص المحكمة الشرعية التي يتولاها قاض شرعي وظلت الشريعة تطبق على جميع الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، ولكن بدون الإبقاء على المحاكم الشرعية المنفصلة، كذلك تهدف القوانين الأخرى إلى أن تضع في اعتبارها الشريعة الإسلامية، فعقوبة قطع يد السارق التي تقوم على الشريعة الإسلامية أدخلت في قانون العقوبات، وحتى عام 1973 لم ينفذ هذا القانون في أحد لكنه كان، منذ ذلك الحين، بمثابة رادع قوي للجريمة. لقد أساء الغربيون فهم إعادة تطبيق هذه العقوبة الصارمة واعتبرها معظم المراقبين الغربيين خطوة رجعية، إلا أن هؤلاء لم يفهموا معنى هذا القانون وروحه، فالنص القرآني واضح في هذا الصدد وهو أن الإنسان الذي يسرق الغذاء لإطعام نفسه وأسرته لا تقطع يده كما أن يد التائب لا تقطع، فهناك فلسفة إجتماعية كاملة تكمن وراء هذا القانون، وتلك هي الروح التي يتسم بها التشريع الجديد في ليبيا، هذا ويتولى القضاء في المحاكم الإبتدائية ثلاثة قضاة ويصدر القرار بالغالبية.

محاكم الإستئناف:

تحال إليها القضايا من المحاكم الإبتدائية، وهي في الأساس محكمة مراجعة ولا تنظر إلا في قضايا الجنايات الكبرى ولا يسمح لقضاة المحكمة الإبتدائية بالجلوس في محكمة الإستئناف كما يحدث أحياناً في بريطانيا، ولقد اندمجت محاكم الإستئناف الشرعية في محاكم الإستئناف، لكن القضاة الشرعيين مخصصون في النظر في القضايا الشرعية.

المحكمة العليا:

تأسست المحكمة العليا عام 1953 — كمحكمة عليا للإستئناف وأعاد مجلس قيادة الثورة تنظيمها ولم تعد محكمة للنقض، بل ظلت تعمل كمحكمة عليا للإستئناف.

وتقسم المحكمة العليا إلى خمسة أقسام متخصصة في:

1 ـ الأحوال المدنية والتجارية.

2 ـ الجنايات.

3 ـ الإدارة.

4 ـ الدستورية.

5 ـ الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث.

ويتولى كل دائرة خمسة قضاة والحكم بالغالبية.

وتتولى المحكمة العليا تفسير المسائل الدستورية، ولقد تمسكت المحاكم عامة والمحكمة العليا خاصة بمبدأ فصل السلطات الذي يقره الإعلان الدستوري لعام 1969 ودستور 1951، فالمادة 28 من الإعلان الدستوري تنص بوضوح على أن القضاة مستقلون وأنهم لا يخضعون إلا للقانون ولضمائرهم، ويتمتع القضاة في ظل نظام الحكم الحالي باحترام لم يكن دائمًا واضحاً في ظل النظام السابق. لقد حدث في عام 1954 أن أصدرت المحكمة العليا برئاسة

علي علي منصور حكمًا ضد قرار الملك بحل المجلس التشريعي لطرابلس الغرب، وذلك عندما تحدى رئيس المجلس التشريعي قرار الملك بحل المجلس على أساس أنه إجراء غير دستوري ورفع الأمر إلى المحكمة العليا، وكان والي طرابلس الغرب هو الذي أشار إلى الملك بحل المجلس، وقضت المحكمة بأن رئيس الوزراء وحده هو الذي يستطيع أن يتقدم بمثل هذه التوصية لكن الملك تجاهل هذا المبدأ، فقدم الساقيزلي، رئيس الوزراء، وعلي علي منصور استقالتيهما، لأن القصر وجه لطمة عنيفة لقرار المحكمة العليا، وبعد ثورة عام 1969 طلب من علي منصور تولي رئاسة المحكمة العليا لنزاهته.

ويعتبر رئيس النيابة العامة مسؤولاً عن شبكة من مكاتب التحقيقات تغطي جميع أنحاء البلاد ويرأسها وكلاء للنيابة يعرضون القضايا في المحاكم المختلفة ويعتبرون مسؤولين عن التطبيق العادل للقانون من قبل الشرطة والمسؤولين عن السجون.

وهدف المحاكم طبقاً للمادة 27 من الإعلان الدستوري لعام 1969، هو حماية مبادىء المجتمع وحقوق الأفراد وكرامتهم وحريتهم كما تنص المادة 29 على أن قرارات المحكمة تصدر وتنفذ باسم الشعب وتتضمن المادتان 30 و 31 من الإعلان الدستوري بعض المبادىء الأساسية لحماية الأفراد، فالمادة 30 تنص على أن لكل شخص الحق في الإلتجاء إلى المحاكم وفقاً للقانون، ولا تحرم من هذا الحق أية طائفة في المجتمع، وتنص المادة 31 على عدد من المبادىء القانونية الأساسية مثل: المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، والعقوبات شخصية والجريمةوالعقوبة هي التي يحددها القانون، كذلك تتضمن المادة 31 إجراءات أخرى تهدف إلى حماية الفرد، فعلى سبيل المثال، توفر للفرد كافة الضمانات الضرورية لممارسة حقه في الدفاع؛ كما تتعهد الدولة بتوفير الدفاع عنه، كما يحظر إلحاق أي ضرر جسماني أو نفسي بالمتهم أو بالسجين وحقيقة أن هذه الحقوق قد وردت في الإعلان الدستوري لعام 1969 تدل على الأهمية البالغة التي تعلق على العدالة وعلى حماية حقوق الأفراد، فالقليل جداً من الثورات، يبدي اهتماماً بمثل هذه الإجراءات ولم يمض أكثر من شهرين على قيامها.

جـ - هيئات قضائية أخرى

المجلس الأعلى للسلطات القضائية

هناك هيئات قضائية وشبه قضائية أخرى، وقد أصدر مجلس قيادة الثورة في نوفمبر 1971 القانون رقم 86 الذي بموجبه حل المجلس الأعلى للسلطات القضائية محل مجلس القضاء العالي؛ ويتولى هذا المجلس التنسيق والإشراف على السلطات القضائية المختلفة في البلاد؛ ويمكن لوزير العدل أن يطلب إليه تقديم الآراء والتوصيات بشأن السلطات القانونية المختلفة في البلاد كما أنه مسؤول عن لوائح الأقدمية وسلم المرتبات وغيرها...

وفي نوفمبر عام 1973 عدل القانون رقم 86 ليحول إلى المجلس الأعلى للسلطات القضائية السلطة لنقل القضاة أو إحالتهم إلى التقاعد، ويرأس رئيس مجلس قيادة الثورة المجلس الأعلى للسلطات القضائية، أما نائب الرئيس فهو وزير العدل، كما يضم بين أعضائه رئيس المحكمة العليا والمدعي العام ورؤساء محاكم الإستئناف ورئيس النيابة العامة ورئيس قضايا الحكومة؛ ويجتمع المجلس بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو وزير العدل، ولا تصدر قراراته وتوصياته إلا بحضور غالبية الأعضاء.

مجلس الدولة

مجلس الدولة هو ما كان يعرف سابقاً بإدارة الفتوى والتشريع التي كان يرأسها مدير يعتبر مسؤولاً أمام وزير العدل، وفي عام 1973 رأس المجلس محامٍ كفء بارز هو الدكتور إبراهيم علي الشمخي، مع إثني عشر موظفاً بمكتب طرابلس الرئيسي، إلى جانب ثمانين موظفاً آخرين في مكاتب الأقاليم، ويعتبر هذا المجلس أساساً هيئة إستشارية.

محاكم عسكرية ومحكمة الشعب

في 11 ديسمبر من عام 1969 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بحماية الثورة وحدد الجرائم ضد الدولة، فمن يحمل السلاح ضد النظام الجمهوري أو يشترك في أي عمل مسلح لهذا الغرض يعاقب بالإعدام كما يعاقب

بالسجن كل من يقوم بدعاية ضد النظام الجمهوري، أو يثير الكراهية بين طبقات الشعب أو ينشر الشائعات حول الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، أو يشترك في مظاهرة أو إضراب ضد النظام الجمهوري، وبناء على قرار مجلس الثورة فإن هذه الجرائم سوف تحال إلى محكمة الشعب أو أية محكمة يشكلها مجلس قيادة الثورة. كذلك يجوز لرئيس النيابة العامة إحالة جرائم أخرى إلى هذه المحاكم، على أن تخضع قرارات هذه المحاكم لتصديق مجلس قيادة الثورة الذي من حقه إلغاء الحكم أو تخفيفه أو إحالة المتهم للمحاكمة أمام محكمة أخرى.

الفصل الخامس



الجهاز الاداري



أولاً -
المسؤوليات العامة والتخطيط القومي

يصاحب تطور الإدارة العصرية في العالم زيادة في الأنشطة الحكومية، ولا تشذ ليبيا عن هذه القاعدة، فهي لا تختلف عن الدول العصرية في أوروبا وأمريكا إلا من حيث أن زيادة النشاط الحكومي بدأت في ليبيا في النصف الثاني من القرن العشرين وبطريقة عشوائية، فالدولة الحديثة لم تصبح حقيقة واقعة إلا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969.

كان هدف الثورة الأساسي هو وضع الأسس الكفيلة بإقامة دولة عصرية. واهتمام الثورة بصناعة النفط وبالزراعة التي طال إهمالها حملها على وضع سياسة جديدة لاضطلاع الحكومة بمسؤولياتها، وكانت صرخة الجماهير اليائسة في ظل الحكم الإستعماري وفي ظل الملكية الرجعية أحد أسباب الثورة التي كان واجبها الأول أن تعترف بحقوق العامل وأن تكفل لكل مواطن الخدمات الإجتماعية والصحية الأساسية، وبات المسنون والعاطلون والمرضى وغيرهم ينعمون برعاية الحكومة بصورة أو بأخرى، وصدر القانون 58 لعام 1970 والقانون 72 لعام 1973 ضماناً للحقوق الأساسية للعمال والخدمات الإجتماعية الكفيلة بخلق ظروف معيشية ملائمة للمواطنين كافة.

وبالرغم من أن العوامل السياسية تشغل تفكير قادة الثورة فإن العوامل الإجتماعية والاقتصادية لا تقل عنها أهمية، فكان الإستقلال السياسي شرطاً أساسياً لتحقيق أية تغييرات إجتماعية واقتصادية. ولأول مرة في تاريخ ليبيا الحديث، يجد الليبيون أنفسهم في وضع يمكنهم من تحقيق ذلك.

واتسع نطاق الأنشطة الحكومية ليشمل الزراعة والصناعة والمواصلات

والصحافة والإذاعة المرئية والمسموعة والمصارف والتأمين والإسكان والصحة والتعليم والضمان الإجتماعي، بعد أن كان هذا النشاط قاصراً على حفظ الأمن والنظام والإضطلاع بشؤون الدفاع؛ إن زيادة الأنشطة الحكومية وضعت ولا شك، ضغطاً هائلاً على الخدمات العامة ولا سيما في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان والشؤون الإجتماعية والزراعية، ولتخفيف هذا الضغط وتحقيق نتائج أفضل أنشئت الشركات والمعاهد والمؤسسات العامة التي خولت من الإستقلال ما يمكنها من أداء مهامها دون التقيد بما تفرضه البيروقراطية من أساليب جامدة، وأخذت الثورة بمبدأ الملكية العامة وليس السيطرة الحكومية المباشرة كما اتبعت أسلوب التخطيط القومي.

التخطيط القومي: المرحلة الأولى

تمثلت مشكلات ليبيا الملحة بعد الإستقلال في نقص المواصلات والأجهزة المساعدة وتحديد أولويات الإستثمار، فكانت ليبيا دولة فقيرة تتلقى المساعدة المالية من الأمم المتحدة ومن بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحت إشراف الهيئات والوكالات الأجنبية التي كانت هي التي تقرر طريقة إنفاق تلك المساعدات.

ومع تطور ليبيا ثقافياً تولد الإحساس بأن المساعدة التي يقرر إنفاقها الخبراء الأجانب لا تخدم المصالح الليبية. فأوقف في عام 1967 ما كانت تضطلع به الوكالات الأجنبية من نشاط.

المرحلة الثانية

لقد حول مجلس التنمية الذي كان بمثابة هيئة إستشارية إلى هيئة للتخطيط تتولى تنفيذ السياسات الوطنية وتقدم التقارير إلى وزير المالية، لكن مشكلات كثيرة كانت لا تزال قائمة، من بينها عدم توفر العدد الكافي من الخبراء الليبيين، فظل الخبراء الأجانب يلعبون دوراً هاماً، لقد عملت الجامعة الليبية على سد هذه الثغرة تدريجياً، لكن الخريجين الليبيين مع العائدين من دراساتهم بالخارج لم يتسن لهم القيام بدورهم في التخطيط لبلادهم إذ كانت غالبية المناصب الرئيسية في أيدٍ أجنبية... وفي عام 1963 بدأت الحكومة

تفكر في وضع خطة، إلا أن تلك الخطة لم تتجاوز حدود التفكير، فقد كان التخطيط على المستوى القومي صعباً بسبب انقسام البلاد إلى ثلاث ولايات قوية ذات سيادة، فضلاً عن وجود حكومة إتحادية ضعيفة، ولم يصبح التخطيط ممكناً إلا مع قيام الدولة الموحدة.

ووضعت خطة خمسية (1963 — 1968) طموحة، لكنها لم تكن، في حقيقة الأمر، خطة بالمعنى الصحيح لعدم وضوح الأهداف وتحديد الأولويات وتوفير الإحصائيات فكان دخل ليبيا محدوداً، واعتبرت كافة برامج الإنفاق جزءاً من القطاع العام.[1] ومع بداية دخل النفط في الستينات خصص المزيد من الأموال للإسكان والطرق وغيرها، إلا أن ما كان يخصص لم يكن كافياً ومن ثم لم تزد الخطة الخمسية عن برنامج أنفقت عليه الحكومة ثلاثة أضعاف ما كان يتطلبه، ولما تعذر تنفيذ مشروعات عديدة حتى عام 1968 إمتدت الخطة عاماً آخر، وهذا دليل على قصور في التخطيط. وفي عام 1969 وضعت خطة خمسية ثانية غير أنه لم تكن لليبيا سياسة متكاملة، وبالرغم من أنه أصبح لدى ليبيا عدداً أكبر من الفنيين فإن الوزراء لم تكن توجههم الروح الفنية، وفي معظم الحالات سادت الأولويات السياسية، ولم تكن السياسات الاقتصادية واضحة وكان الكثير من المشروعات المقترحة مشروعات طموحة في مجال الخدمات، مثل إنشاء مدن جديدة. بيد أن المشروعات تركزت في بنغازي وطرابلس دون اهتمام يذكر بتطوير الريف،[2] ونتيجة لذلك هجر الكثيرون من الفلاحين الريف واستقروا في أحياء فقيرة حول طرابلس وبنغازي تاركين قطاع الزراعة، مما أدى إلى انهيار التوازن بين احتياجات المدينة والريف.

وفي سبتمبر عام 1969 جاءت الثورة لتعيد النظر في كافة المشروعات وشكلت اللجان للدراسة والتقييم، فأغفل الكثير من المشروعات لإفتقاره إلى القيمة الإجتماعية وعدل بعضها كما تواصل العمل في الباقي. وإذا كان

(1) من إجمالي ميزانية تبلغ 43% من الميزانية العامة لم يخصص للزراعة غير 10% والتعليم 9%. والصناعة 5% والصحة 4% والإسكان 11%. (إنظر المرشد حول ليبيا - ص - 206).

(2) الزراعة 13% والصناعة 8% بينما ظلت القطاعات الأخرى على ما هي عليه. (أنظر المرشد حول ليبيا ص: 206).

العمل قد توقف لفترة في المشروعات فالسبب هو إعادة النظر في تلك المشروعات وفي الأهداف الأساسية للتنمية، لقد وضعت فلسفة للتنمية، وتناول الإعلان الدستوري لعام 1969 التخطيط بعبارات عامة شملت القطاعين العام والخاص، ولم ترغب الحكومة في التدخل في القطاع الخاص وكل ما أرادت القيام به هو وضع التنمية في الإعتبار عندما قامت بدراسات شاملة في مجال الاقتصاد. والواقع أن قروضاً بدون فوائد قدمت للقطاع الخاص كما خلقت مجالات جديدة للتنمية التي يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر أمواله فيها. وإمعاناً في تشجيع القطاع الخاص خفضت أسعار الكهرباء وأعفيت مجالات كالتجارة والمباني والصناعة وغيرها من الضرائب لمدة خمسة أعوام.

وأصبحت جميع المشروعات تخضع لتقييم سنوي وخصصت لكل مشروع ميزانية سنوية حتى عام 1972، وكان السؤال المطروح: «ما هو المطلوب لتنمية البلاد؟» لقد أجريت الدراسات حول النفط منفصلة عن تلك التي أجريت حول التنمية وكان القرار هو ضرورة ألا تعتمد البلاد على النفط وحده، واعتبر النفط وسيلة لتمويل المشروعات الأخرى وليس غاية في حد ذاته. فما الدور الذي كان يتعين على الصناعة والزراعة أن تلعبانه؟ وبات واضحاً أن النفط لن يستمر إلى الأبد، ومن ثم كان لا بد من تنوع الاقتصاد الذي يحتم الإهتمام بالزراعة والصناعة بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي.

وفي عام 1972 وضعت خطة ثلاثية. ومن سمات الثورات الطموح الشديد. لكن الطموح وحده لا يكفي، ومن ثم تطلب الأمر من الحكومة ما لا يقل عن ثلاث سنوات قبل أن يتسنى لها وضع خطتها الثلاثية الأولى تلك الخطة التي اتسمت بقدر من المرونة يسمح للسلطات بإعادة تقييم المشروعات التي يجري تنفيذها سنوياً وإضافة مشروعات جديدة أو إدخال بعض التعديلات على ما ينفذ من المشروعات فضلاً عن إجراء الدراسات حول أثر الخطة على الإستثمارات والعمالة.

هناك، بطبيعة الحال، مشكلات لا بد من التغلب عليها. فمن السهل معالجة الحسابات القومية والتقديرات وما شابه ذلك، لكن كثيراً ما

كان العنصر البشري يؤخر تنفيذ البرامج ويحتم إجراء التعديلات، لقد أعطيت الأولوية في الخطة للزراعة والتعليم والصحة والقوى العاملة وحددت الأهداف لكل قطاع من القطاعات المختلفة، فالثورة التي تعتبر نفسها ملكاً للشعب جعلت الشعب في مقدمة برامجها، وأصبح هدف الثورة هو توفير مسكن لكل أسرة فتقرر إنشاء أكثر من 25 ألف وحدة سكنية كل عام، وفي عام 1973 تم إنشاء 11 مستشفى بالإضافة إلى مستشفيين كبيرين في كل من طرابلس وبنغازي إلى جانب تطور الخدمات الصحية في البلاد حتى بلغت ما هي عليه في أوروبا الغربية، كما تعمل الثورة على توصيل الخدمات إلى الذين يقطنون القرى النائية ليتاح لهم ما يتاح لغيرهم من سكان المدن .

وكلما زادت الإستثمارات في الإسكان وفي غيره من القطاعات، اشتدت الحاجة إلى الخدمات المساعدة، ومن ثم تمّ توسيع الموانىء في طرابلس وبنغازي ومصراته وأُنشئت موانىء جديدة في درنه وفي غيرها من المدن الصغيرة. ويهدف ميناء مصراته إلى خدمة الجنوب ليصبح في نهاية الأمر ميناءً أفريقياً رئيسياً.

ويرتبط التخطيط ارتباطاً وثيقاً بحياة الفرد، فأساس فلسفة التخطيط هي إحداث تغيير في حياة المواطنين. لقد أخذ عدد البدو الرحل يتضاءل مع زيادة المشروعات الزراعية الجديدة مثل مشروع تاورغاء كما أن البدو الذين لا يستطيعون الإستقرار يشجعون على الحياة في نظام رعوي منظم على أساس أنهم سوف يستقرون في تلك المراعي في نهاية المطاف. إن الهدف الأساسي من التخطيط هو خلق مجتمع حديث.

جهاز التخطيط وتطوره

في عام 1956 أنشيء مجلس التنمية بهدف تنسيق التنمية الاقتصادية، لكن هذا المجلس لم يزد عن كونه هيئة إستشارية بغير مسؤوليات إدارية أو اختصاصات لتنفيذ المشروعات كما لم يكن لديه العدد الكافي من الخبراء للقيام بالبحوث الاقتصادية أو وضع سياسة اقتصادية فعالة. وحتى التوصيات التي كان يقدمها هذا المجلس لم يكن نصيبها سوى التجاهل من جانب الحكومات

الإقليمية في طرابلس الغرب وبرقه وفزان، لكن في عام 1960 إتسع نطاق اختصاصات المجلس لتشتمل معالجة مشكلات التخطيط الرئيسية.

وصدر القانون رقم 5 عام 1963 الخاص بهيئة التخطيط وشؤون التنمية الذي ألغى مجلس التنمية ليحل محله مجلس التخطيط القومي الذي يتولى تخطيط مشروعات التنمية، وفي ظل هذا القانون أنشئت وزارة التخطيط والتنمية كجهاز تنفيذي يتولى شؤون التخطيط والتنمية بالتعاون مع الوزارات التنفيذية المختلفة تحت إشراف مجلس التخطيط القومي ومجلس الوزراء، وهكذا وجدت وزارة التخطيط كجهاز فني إستشاري يمارس مهامه تحت إشراف مجلس التخطيط القومي.[1]

كانت مهمة مجلس التخطيط القومي هي التصديق على أهداف التخطيط وإصدار اللوائح والتوجيهات والقرارات التنفيذية لخطة التنمية والتصديق على تعديل الخطة ومراجعة وتقييم ما ينفذ منها سنوياً.

ثم صدر القانون رقم 85 لعام 1970 الذي يقضي بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والذي بموجبه تحولت وزارة التخطيط إلى هيئة فنية للتخطيط تساعد المجلس الأعلى للتخطيط ويرأسها مدير يعين بقرار من مجلس قيادة الثورة. وفي عام 1972 حوّلت الهيئة الفنية للتخطيط إلى وزارة التخطيط وألحقت بالمجلس الأعلى للتخطيط. وبموجب القانون رقم 15 لعام 1973 بشأن تنظيم شؤون التخطيط والتنمية، أصبح المجلس يتكون من رئيس مجلس قيادة الثورة رئيساً ورئيس الوزراء نائباً للرئيس وعضوية أعضاء مجلس قيادة الثورة ووزراء التخطيط والخزانة والاقتصاد والزراعة والمواصلات والكهرباء والصناعة والمعادن والتعليم والإسكان والنفط والصحة.

ويقوم المجلس بتلقي وتنسيق ودراسة أية بيانات ومشروعات وتقارير من الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو اللجان التي يشكلها المجلس للتعاون مع الجهاز الفني بوزارة التخطيط وتعرض على المجلس كافة البحوث

---

(1) طلب المؤلف من وكيل وزارة التخطيط معلومات عن تطور التخطيط المركزي ولقد تفضل الأخ ميلاد عبد السلام شميلة بإرسال ما طلبت من معلومات في رسالة بتاريخ 10 فبراير سنة 1974.

الفنية التي تتم عن طريق اللجان التابعة لوزارة التخطيط أو اللجان المشتركة بين الوزارة والجهات المعنية على أن يقدم للمجلس تقرير متابعة كل ثلاثة أشهر.

وتتولى وزارة التخطيط التقارير التي تعرض على المجلس الأعلى للتخطيط بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، على أن تقوم هذه الهيئات بتوفير البيانات والإحصائيات والدراسات التي تساعد وتسهل عملية التخطيط، كذلك تتولى الوزارة إعداد أية تقارير يرى المجلس الأعلى للتخطيط ضرورة عرضها على مجلس الوزراء وكذلك تعد وزارة التخطيط أية مشروعات لوائح تتعلق بشؤون التخطيط والتنمية التي من اختصاص المجلس الأعلى للتخطيط إصدارها.



ثانياً -
توزيع المسؤوليات العامة

توزع المسؤوليات العامة بين الوزارات[1] والمؤسسات العامة وغيرها، وتعتبر الوزارات الوحدات الأساسية والعمود الفقري للتنظيم الإداري. . .

والسمة المميزة للوزارة هي أنها تنظم تنظيمًا جماهيرياً ويرأسها وزير، ولقد شهدت السنوات الخمس الماضية تغييرات خمسة فأنشئت وزارات جديدة وأدمجت بعض الوزارات وألغي البعض الآخر.

ويعتبر منصب الوزير منصباً سياسياً والرئيس الفعلي للجهاز هو وكيل الوزارة الذي يعتبر في واقع الأمر المستشار الأول للوزير والمنفذ لسياسة الوزارة فهو الملم بكل مهام الوزارة.

ويرأس وكيل الوزارة عدداً من مديري الإدارات يختلف من وزارة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يرأس وكيل وزارة العمل خمسة إدارات هي الأمانة والعلاقات العامة والتدريب المهني والقوى العاملة والتخطيط والمتابعة ويرفع مدير الإدارة تقريره لوكيل الوزارة الذي يرفع بدوره تقريره إلى الوزير المختص.

ويتولى مسؤوليات الحكومة في ليبيا منذ يوليو عام 1972 خمسة عشر وزيراً وهذا العدد ليس ثابتاً ويمكن تعديله في أي وقت. فعلى سبيل المثال كان لشؤون الدفاع وزارة في حين أنه لم يكن هناك وزارة للخدمة المدنية أما اليوم فيتولى شؤون الدفاع مجلس يعتبر مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام مجلس قيادة الثورة بينما أصبح للخدمة المدنية وزارة.

(1) بعد إعلان قيام سلطة الشعب في مارس 1977 أصبح يطلق على الوزارات الأمانات ويعرف الوزير «بالأمين» ووكيل الوزارة بالكاتب العام (الناشر).

تعتبر وزارة الداخلية وزارة هامة وحساسة فمنذ عام 1969 يتولى شؤون هذه الوزارة ضابط وهي مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وعن الدفاع المدني وتحقيق الشخصية وشؤون الجنسية وعن رعاية الآداب العامة.

كذلك من الوزارات الهامة وزارة الخارجية والنفط والصناعة والخزانة والزراعة والتخطيط والمواصلات. . .

المؤسسات العامة

أنشئت هيئات إدارية عديدة في صورة مؤسسات عامة وشركات تعتبر مسؤولة مسؤولية مباشرة عن قطاعات من الاقتصاد، فعند القيام بمشروع صناعي أو إقامة خدمات إذاعية أو توزيع الطاقة الكهربائية أو تنظيم صناعة النفط، فإنها توكل مثل هذه العمليات إلى هيئة عامة تكون مسؤولة أمام الوزارة المختصة مع السماح لها بقدر كبير من حرية الحركة التي تمكنها من القيام بنشاطها.

وسواء كانت هذه الهيئات مؤسسة أو شركة فإنه يشرف عليها مجلس إدارة؛ وقبل الثورة لم يكن هناك سوى عدد ضئيل من المؤسسات العامة، ففي عام 1965 أنشئت شركة الطيران الملكية الليبية التي أصبحت تعرف بعد عام 1969 بشركة الخطوط العربية الليبية. كما أنشئت هيئتان للكهرباء إحداهما خاصة بالأقاليم الغربية والأخرى بالأقاليم الشرقية، لكن في 13 أغسطس من عام 1970 أدمجت الهيئتان في المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. إن مكاتب البريد في جميع أنحاء العالم تعتبر عبئاً ضخماً وبذلت في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية المحاولات لإضفاء الطابع العصري على مكتب البريد، أما ليبيا فقد حلت المشكلة منذ عام 1970 بنقل البريد بعيداً عن سيطرة الحكومة المباشرة، وفي نفس الوقت أنشئت المؤسسة العامة للموانىء والمنائر، وفي 28 يونيو عام 1970 و 11 فبراير عام 1971 على التوالي أنشئت المؤسسة العامة للنقل البحري ومؤسسة النقل العام للركاب؛ وتخضع هذه المؤسسات الأربع لوزارة المواصلات. أضف إلى هذا العديد من المؤسسات في مجالات الزراعة والصناعة والإسكان والتأمين.

وسوف نتناول فيما يلي علاقة الدولة بعدد من الأنشطة المختلفة مثل المصارف والزراعة والتعليم والخدمة الإجتماعية والصحة والإذاعة والصحافة.



الدّولـَة وَالمصـارف

بعد أن تحقق الإستقلال في شهر ديسمبر عام 1951 شكلت لجنة دولية للقيام بما يضطلع به عادة المصرف المركزي، وفي عام 1956 تولى مصرف ليبيا الوطني مهام اللجنة، وفي عام 1963 أدخل المزيد من التعديلات عندما حل محل المصرف الوطني الليبي مصرف ليبيا، بموجب القانون رقم 4 وحددت مسؤوليات المصرف الجديد بالنسبة للعملة والإئتمان واستقرار الدينار وقوانين المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا.

وفي 13 نوفمبر عام 1969 ألغي قانون 1963 ليحل محله قانون المصارف الجديد، وصرح الدكتور المغربي، وزير المالية الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس الوزراء آنذاك، بأن «المصارف تشكل حجر الزاوية في النظام الاقتصادي للبلاد».[1] وأوضح أن المصارف هي جهاز يتحكم في حجم الأموال المتداولة وطريقة توزيع القروض، فجميع الدول (إشتراكية أو غير إشتراكية) تحرص على أن تؤكد حقها في توجيه نظام مصارفها وإستقلالها على النحو الذي يخدم مصلحتها القومية.

وأشار المغربي أن ليبيا حاولت في عام 1963 تنظيم نظامها المصرفي بصورة تخدم مصلحتها القومية وعملت على وضع حد للسيطرة الأجنبية، فالمصارف التي كانت تتخذ من ليبيا مركزاً لنشاطها طلب إليها أن يسهم الليبيون بـ 51% من رأسمالها، أما المصارف الأجنبية التي مركزها الرئيسي خارج ليبيا ولها فروع في داخل البلاد لم يطبق عليها القانون وعمل مصرف ليبيا على إقناع المصارف الأجنبية بالتحول إلى شركات مساهمة مشتركة

---

(1) م. و. آنسل و أ. م. عريف، الثورة الليبية: مرجع للتوثيق القانوني والتاريخي. ص: 105.

يملك الليبيون 51% من رأسمالها، ولم تستجب لذلك غير مصارف معينة محدودة في حين أن الغالبية رفضت مبدأ التلييب، علمًا بأن تلك الفروع كانت تسيطر على 63% من جملة الودائع وتتحكم في 64% من القروض.

وأوضح المغربي أن النشاط المصرفي في عام 1969 كان يعكس الحاجة إلى السيطرة الفعالة عليه، فكان هناك عدم توازن في نظام قروض المصارف وائتماناتها، فعلى سبيل المثال بلغت القروض الممنوحة لقطاع الأراضي 36,4% ولقطاع المباني 61,9% ولقطاع المواصلات 9,2% ولقطاع الزراعة 1,7% والصناعة 12% وبلغت القروض التي تتجاوز 100,000 دينار ليبي 28،3% من إجمالي القروض، وأشار الدكتور المغربي على أن هذه كانت تشكل أخطاراً بالغة على الاقتصاد القومي وكان على الدولة أن تعيد سيطرتها على الجانب الأكبر من القطاع المصرفي على نحو يخدم الاقتصاد القومي وأن تضع حداً لربط مصالح الاقتصاد القومي بالإحتكارات الأجنبية وإخضاع النظم المالية والمصرفية لقرارات تصدر في الخارج.

ومضى الدكتور المغربي يقول أن جميع المصارف العاملة في ليبيا كان عليها أن تصبح شركات مساهمة مشتركة تكون فيها غالبية رأس المال والإدارة ليبية، الأمر الذي أثر على فروع المصارف الأجنبية وليس على المصارف الليبية التي كانت قد أخذت بهذا المبدأ بالفعل، وتحولت المصارف الأجنبية إلى شركات مساهمة مشتركة تمتلك فيها ليبيا على الأقل 51% من رأسمالها؛ ونصت المادة 9 من قانون المصارف لعام 1969 على أنه يمكن للحكومة أن تتصرف في أسهمها في أي وقت وبناء عليه نقلت الحكومة ملكيتها في المصارف إلى مصرف ليبيا في عام 1971 ومنح التعويض لكافة المصارف المؤممة.

وبالإضافة إلى مصرف ليبيا، أنشىء المصرف الزراعي في عام 1957 والمصرف الصناعي العقاري في عام 1965 مع عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية، وفي عام 1972 أنشىء المصرف العربي الليبي الخارجي لتقديم يد العون للدول العربية الأخرى كما أنشىء المصرف العربي الدولي في عام 1972

للتجارة والتنميةبرأس مال ليبي ومصري؛ وهناك أمل في أن دولاً عربيـة أخرى سوف تنضم إلى هذا المصرف في نهاية الأمر. . .



الدولة والزراعة

تولي الدولة أهمية خاصة لقطاع الاقتصاد، فوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مسؤولة عن البحوث الزراعية وعن التوسع الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية كما يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض والمعونات الزراعية.

ومن أهم المؤسسات الزراعية:

أ- المؤسسة العامة للاصلاح الزراعي

هـذه المؤسسة التي أنشئت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم 77 لعام 1970 تتولى الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي والتنسيق بين أنشطة وزارات مختلفة كالزراعة والتعليم والإسكان والمواصلات، كما تعمل على تحسين المحصول والإنتاج الحيواني والقيام ببرامج الكهرباء وبناء الطرق، وهي مسؤولة أمام وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.

أما المؤسسة العامة لاستيراد الآلات والمعدات الزراعية التي أنشئت بموجب القانون رقم 28 لعام 1972 فتخضع لوزارتي الاقتصاد والصناعة، ولما قررت اللجنة الشعبية في المؤسسة أنها أكثر ارتباطاً بالزراعة أصبحت المؤسسة مسؤولة أمام وزير الزراعة منذ عام 1973 كما صدر القانون 133 لعام 1970 ليعدل من مهام المصرف الزراعي الذي أنشىء في عام 1957، مما يمكن من تقديم القروض والإئتمانات إلى المزارعين وبموجب القرار رقم 100 لعام 1971 أنشئت الشركة العامة لحفر آبار المياه التي يملك المصرف الزراعي جميع أسهمها على أساس أن المياه حيوية للتنمية الزراعية، وفي عام 1971 أنشئت الشركة العامة للزراعة والشركة العامة لإصلاح الأراضي التابعتان للمؤسسة العامة للزراعة والإصلاح الزراعي، وكانت الشركة العامة للزراعة مسؤولة عن الأراضي التي استردت من الإيطاليين في عام 1970 أما شركة إصلاح

الأراضي فهي مسؤولة عن عمليات إستصلاح الأراضي التي تملكها الدولة إلى جانب القيام بمشروعات جديدة تكلفها المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي.

وفي يناير من عام 1972 أنشئت شركة الكفرة الزراعية تحت إشراف المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي، وكان قد تم في عام 1968 إكتشاف موارد مائية ضخمة بالقرب من واحة الكفرة تكفي لري أكثر من مائتي ألف فدان من الأراضي لفترة يتعذر تحديدها، وفي عام 1970 تولت الحكومة الإشراف على هذا المشروع الزراعي بهدف ري أكثر من 25,000 فدان بصفة مبدئية، وأولى العقيد القذافي اهتماماً خاصاً بهذا المشروع الذي ينتظر أن يحقق محصولاً كبيراً من القمح والشعير والذرة.

كما أنشئت جمعية تعاونية زراعية لتشجيع المزارعين على إقامة الجمعيات التعاونية التي تساعدها الحكومة بالقروض والمعونات السخية، إن هذا كله يرجع إلى اهتمام مجلس قيادة الثورة وسعيه الدائب إلى تنمية القطاع الزراعي على أكمل وجه.

ب - المؤسسة العامة للمياه

كان استغلال المياه قبل عام 1972 تتولاه هيئتان مختلفتان: اللجنة التابعة لوزارة الزراعة المسؤولة عن استخدام المياه للأغراض الزراعية ووزارة البلديات المسؤولة عن كافة الإستخدامات الأخرى للمياه، لكن في 12 فبراير من عام 1972 صدر القانون رقم 26 الذي يقضي بإنشاء مؤسسة عامة تتولى الإشراف على استخدام المياه والبحث والحفر كخطوة هامة لحفظ أحد الموارد الهامة في البلاد؛ إدراكاً بمدى أهمية المحافظة على المياه، فعلى سبيل المثال لم تعد زراعة الفول السوداني تلقى تشجيعاً لأنه يحتاج إلى كميات ضخمة من المياه.

جـ - مجلس التنمية الزراعية

بموجب القانون رقم 46 لعام 1972 أنشىء مجلس التنمية الزراعية بهدف التخطيط الطويل الأجل، ويرأس المجلس وزيراً للدولة، أما نائب

الرئيس فهو رئيس المؤسسة العامة للزراعة والإصلاح الزراعي، ويضم المجلس أحد عشر عضواً هم ممثلو مشروعات الكفرة وجفارة والجبل الأخضر وفزان وأحد خبراء وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ورئيس المؤسسة العامة للمياه ووزير التخطيط ووزير الشباب والشؤون الإجتماعية ووزير الإسكان.

د ـ السياسة الزراعيّة

تهدف السياسة الزراعية إلى:

1 ـ ضمان حد أدنى للدخل، أي ضمان مستوى لائق من المعيشة لكل مزارع.
2 ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.
3 ـ التحكم في أسعار الصادرات والواردات.

تلك الأهداف التي يمكن تحقيقها بالوسائل الآتية:

1 ـ إعادة توزيع الأراضي.
2 ـ إعادة النظر في الملكيات المجزأة.
3 ـ المعونات والقروض للمزارعين.
4 ـ تسويق الفائض من الإنتاج.
5 ـ إنشاء مزارع جديدة تستهلك أقل قدر ممكن من الموارد المائية الجوفية واستغلال مياه الأمطار بأكبر قدر ممكن.

لقد تم وضع عدد من الخطط الزراعية الطويلة الأجل، ففي عام 1971 بدأت الخطة الزراعية الثلاثية وفي عام 1973 وضعت خطة زراعية طويلة الأجل مدتها عشر سنوات بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.

وترى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن نجاحها يعتمد على سياسة أركانها ثلاثة: البحوث والخدمات والإرشاد والتدريب، إن عدم القيام بأي من هذه يضر بالتنفيذ الناجح للخطط الزراعية خاصة وأن مجلس التنمية الزراعية لا يتدخل في أي من هذه المجالات الثلاثة حيث أنه مسؤول عن التخطيط

للمشروعات الزراعية الجديدة.

ومنذ شهر مايو عام 1973 نُقلت المدارس والمعاهد الزراعية من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وذلك لأنها تقوم على الدراسات العملية أكثر منها النظرية كما تم فتح ثلاثة مراكز جديدة للتدريب.

هـ- توزيع الأراضي

كان الإيطاليون قبل عام 1970 يشكلون أكبر طبقة من ملاك الأراضي في ليبيا، إذ كانوا يملكون نحو 37 ألف هكتار من أجود الأراضي مقسمة إلى 369 مزرعة موزعة على النحو التالي:

107 مزارع تقل مساحتها عن 10 هكتارات.
66 مزرعة تتراوح مساحتها بين 10 و 20 هكتاراً.
62 مزرعة تتراوح مساحتها بين 20 و 30 هكتاراً.
23 مزرعة تتراوح مساحتها بين 30 و 40 هكتاراً.
19 مزرعة تتراوح مساحتها بين 40 و 50 هكتاراً.
38 مزرعة تتراوح مساحتها بين50 و 100 هكتار.
17 مزرعة تتراوح مساحتها بين 100 و 200 هكتار.
23 مزرعة تتراوح مساحتها بين 200 و 300 هكتار.
5 مزارع تتراوح مساحتها بين 500 و 1000 هكتار.
9 مزارع تزيد مساحتها عن 1000 هكتار.

وفي شهر يوليو من عام 1970 أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً يقضي بإعادة هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين؛ تلك الأراضي التي كان الإيطاليون قد استولوا عليها إبان فترة استعمارهم لليبيا في الفترة ما بين 1911 و 1943، ونص قانون عام 1970 على أن توزع هذه الأراضي على العمال الليبيين الذين تتوافر فيهم شروط معينة من بينها أن يكون العامل مزارعاً له أسرة كبيرة ودخل محدود؛ وتم توزيع بعض هذه الأراضي في عام 1973 وتولت الشركة العامة للزراعة الإشراف على بعضها مثل المزارع الكبيرة ولا

سيما مزارع البرتقال التي لا يمكن تقسيمها وتوزيعها.

إن المزارع الليبي يملك أقل من 20 هكتاراً ومن ثم لا تعاني ليبيا من مشكلة كبار ملاك الأراضي، فالذين يملكون مائة فدان حوالي 3% من المزارعين وليست كلها من الأراضي الجيدة. ففي ليبيا لا توجد مشكلة الإقطاع ولم تكن ثمة حاجة إلى قانون يحد مما يمتلكه المزارعون، وهناك اهتمام بالغ بالزراعة مما يحمل على تقديم كل أنواع المساعدة للمزارعين المجتهدين.

و- الانتاج

من بين المنتجات الزراعية في ليبيا الشعير والقمح والفول السوداني والزيتون والموالح والتمر وتعتبر الموالح في مقدمة الصادرات، كما أن الخضروات هامة للسوق المحلية فضلاً عن تصديرها إلى النيجر وتشاد. وفي الفترة ما بين 1945-1956 كانت ليبيا تصدر منتجات تدخل في صناعة الورق تقدر بأكثر من مليون دينار كما كان الفول السوداني من الصادرات الليبية الرئيسية حتى وإن كانت زراعته لا تلقى تشجيعاً كبيراً لحاجته إلى مياه كثيرة. . إن أخصب تربة في ليبيا توجد في الجبل الأخضر وهي منطقة تتميز بالإنتاجية العالية كما أن منطقة جفارة غنية بالمياه الجوفية. وبالرغم من أن مناطق فزان والكفرة غنية بالمياه إلا أن عمليات الحفر تتم على أعماق سحيقة.

الدولة والقوى العاملة[1]

في ظل نظام الحكم السابق بذلت بعض المحاولات لإصدار بعض التشريعات العمالية لكنها كانت، بوجه عام، غير فعالة، ويتعذر تطبيقها. إن ما صدر في الفترة من 1953—1962 من تشريعات عمالية سعى إلى تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل وتحديد واجبات العمال وحقوقهم وفي عام 1957 طبق نظام الضمان الإجتماعي، ومع ذلك لم تحصل القوى العاملة على المكاسب الحقيقية إلا في عام 1973 عندما حددت لها المعاشات والتأمين ضد الحوادث وما شابه ذلك.

كان الحد الأدنى لأجر العامل غير الماهر اليومي قبل الثورة نصف دينار

1) بعد صدور الفصل الثاني من الكتاب الأخضر وتطبيق مقولة «شركاء لا أجراء» لم يعد في الجماهيرية عامل ورب عمل بل أصبح الجميع شركاء وبات العمال يعرفون بالمنتجين (الناشر).

ليبي، وفي أكتوبر من عام 1969 رفع الحد الأدنى إلى دينار ليبي ثم إلى 1,35 من الدينار في عام 1971 ثم جاءت زيادة غير مباشرة في صورة معاشات وخدمات طبية ورفع حد الإعفاء الضريبي إلى 900 دينار للمتزوج و 720 دينار للأعزب وإعفاء العمال غير المهرة من التأمين الصحي في حين أن العمال المهرة يدفعون قسطاً رمزياً، كما أعفي العاملون في الصحراء من دفع أية ضرائب وامتدت علاوة الأسرة لتشمل العاملين بالقطاعين العام والخاص وأصبحت تمنح لكل طفل حتى سن الثامنة عشرة.

واهتمت الثورة بتطوير التشريعات العمالية والإجتماعية، فصدر قانون العمال الجديد الذي ألغى قانون 22 نوفمبر لعام 1962، ففي أول مايو عام 1970 صدر القانون رقم 58 الذي عدل بموجب القانون رقم 22 لعام 1971، وضم هذا القانون 186 مادة مقسمة إلى سبعة أقسام؛ جاء هذا القانون شاملاً يحدد الخطوط الرئيسية للسياسة العمالية التي تهدف إلى إيجاد علاقة تقوم على العدل والإنصاف بين العامل وصاحب العمل.

وفي عددها الصادر في 6 مايو عام 1970 علقت صحيفة «الثورة» على قانون العمال الجديد بالقول: «لقد أعلنت ثورة الفاتح عن هدفها في إقامة عدالة إجتماعية لتحقيق الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع، والشرط الأول لتحقيق العدالة هو حماية الفرد وتحريره من الخوف والحاجة وتوفير الحياة الكريمة وإتاحة فرص العمل المتكافئة، مما يمكننا من إقامة صرح الجمهورية العربية الليبية على أساس إجتماعي وسياسي واقتصادي صلب». ومضت الصحيفة توضح أن الحكومة الجديدة قررت إعادة النظر في كافة التشريعات الإجتماعية والاقتصادية.

لقد أنشئت مكاتب العمل في جميع أنحاء الجمهورية لتنظيم العمل والإشراف على العمال، وأصبحت جميع طلبات العمل تقدم إلى المكتب المحلي الذي يبلغ بالوظائف الشاغرة في المواقع المختلفة ويتولى توزيع العمال ولما حظرت كافة صور استغلال العمال أصبحت تلك المكاتب مراكز هامة لحل مشاكل العمال.

لقد تناولت قوانين العمال لعام 1970—1971 قضايا عمالية أساسية، فحددت عقود العمل وحقوق العمال وحمايتهم من الاستغلال كما أنها شملت اللجان الإستشارية ونقابات العمال والمنازعات العمالية والإضرابات ومجالس المصالحة ومجالس التحكيم.

أ ـ حقوق العمال

تقرر عقود العمل بوضوح حقوق العمال وواجباتهم وتحدد فترات الإختبار والحد الأدنى للأجور، فالقانون، على سبيل المثال، يحظر على صاحب العمل خصم أكثر من 10% من أجر العامل لسداد القروض ويحدد الإجازات الإعتيادية والمرضية والزواج والحج، كما ينظم قانون العمل لعام 1970 الإتفاقات الجماعية المنظمة لشروط العمل بين نقابة أو أكثر وإنهاء العقود والتعويض وصناديق المعاشات.

ويوفر القانون حماية العامل بمطالبة كل صاحب عمل يزيد عدد العاملين لديه عن عشرة أشخاص أن يضع في مكان بارز اللائحة المنظمة للعمل وجدول ساعات العمل.

ولا يجوز تشغيل الحدث الذين تقل أعمارهم عن 15عاماً ويضع تنظيمات خاصة بمن تقل أعمارهم عن 18عاماً، فيقضي القانون بعدم تشغيلهم أكثر من ست ساعات، كذلك لا يجوز قيام المرأة العاملة بأي عمل خطير ولا تزيد فترة عملها عن 48 ساعة في الأسبوع بما في ذلك الوقت الإضافي، ولا يجوز تشغيلها في الفترة من الساعة 8 مساءً حتى 7 صباحاً باستثناء بعض الأعمال المحددة، وفي حالة وجود خمسين عاملة أو أكثر يتعين إنشاء دار حضانة للأطفال.

لكن من تزيد أعمارهم عن 18 عاماً يجوز تشغيلهم أكثر من ثماني ساعات (بما في ذلك فترات الراحة) ولا تزيد ساعات العمل الإضافي عن ثلاث ساعات يومياً، أما العاملون في مناطق نائية فيزودون بالمسكن الملائم وبثلاث وجبات يومياً... إلخ.

ويقضي قانون العمل لعام 1970 بأن يشكل وزير العمل لجنة إستشارية

تضم ممثلين عن العمال وأصحاب العمل تختص بشؤون التشريع وزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل والإشراف على التدريب المهني وتنظيم العلاقات الإجتماعية بين العمال وأصحاب العمل.

ب ـ المنازعات العمالية

هناك نوعان من المنازعات العمالية: منازعات جماعية وأخرى فردية، فالنزاع الذي يشمل ما لا يقل عن 40% من عدد العاملين في أية مؤسسة أو مصنع لا يقل عدد العاملين به عن 10 أشخاص يعتبر نزاعاً جماعياً، وما يقل عن ذلك فهو نزاع فردي.

في حالة تعذر تسوية النزاع يتقدم الطرفان بشكوى إلى مكتب العمل الذي يسعى إلى التوصل إلى تسوية ودية. فإن كان النزاع جماعياً أحيل إلى مجلس المصالحة وإن كان فردياً أحيل إلى موظف المصالحة.

جـ ـ مجلس المصالحة

يعين وزير العمل مجلس المصالحة الذي يرأسه قاض يتم اختياره في بداية كل سنة قضائية بواسطة جميع أعضاء المحكمة الإبتدائية، ويضم المجلس ممثلاً عن وزارة العمل وصاحب العمل أو من ينوب عنه ومندوب عن إتحاد نقابات العمال أو أحد العمال الذين هم طرف في النزاع، وإن تعذر على المجلس فض النزاع يحال الأمر إلى هيئة تحكيم.

ولا يجوز إضراب العمال عن العمل أو استغناء أصحاب العمل عن العمال إلا بعد استنفاذ إجراءات المصالحة والتحكيم، علماً بأن قرارات مجلس المصالحة وهيئة التحكيم ملزمة لجميع الأطراف.

د ـ المعهد الثقافي للعمال

في أكتوبر من عام 1971 صدر القانون رقم 82 الذي يقضي بإنشاء المعهد الثقافي للعمال بمدينة طرابلس، ويخضع المعهد، الذي يهدف إلى تنمية الوعي الإجتماعي والاقتصادي بين العمال، لوزارة العمل.

هـ ـ مشاركة العمّال في الادارة والأرباح

لقد صدر القانون رقم 12 في 14 مارس عام 1973 الذي يقضي بمشاركة العمال في إدارة وأرباح المشروعات الصناعية في كل من القطاعين العام والخاص باستثناء شركات النفط، أما الفلسفة وراء التشريع الجديد فهي جعل العامل يشعر بأنه شريك في تطوير بلاده.



الدولة والخدمات الاجتماعيّة

في عام 1957 صدر قانون التأمينات الإجتماعية الذي أنشيء بموجبه المعهد القومي للتأمين الإجتماعي كهيئة إعتبارية مستقلة إدارياً ومالياً. وحدد القانون فئة معينة من الموظفين ومن يعولونهم تستحق تأمين البطالة ومعاشات الشيخوخة والعجز، إلا أن القانون الشامل لم يصدر إلا في عام 1973 وهو القانون رقم 72 الذي جعل التشريعات الإجتماعية منسقة مع الفلسفة الجديدة لليبيا الثورة.

ويشمل الضمان الإجتماعي جميع العاملين في ليبياسواء كانوا مواطنين ليبيين أو غير ليبيين ويغطي حالات المرض والحوادث ومعونات الولادة والوفاة والبطالة ورعاية الأسرة ومعاشات الشيخوخة.

أما المجلس الأعلى للخدمات الإجتماعية فيضم وزراء الشباب والصحة والعمل والتعليم والخزانة إلى جانب مدير عام معهد التأمين الإجتماعي، ويعتبر المجلس مسؤولاً عن وضع سياسة للتخطيط في المجالات المختلفة للخدمات الإجتماعية.

ومن الخدمات الإجتماعية مساعدة المسنين والعجزة والمرضى والعاطلين ودفع مرتبات لأرباب الأسر الذين لا دخل لهم وللمواطنين الذين لا يصل أجرهم الشهري الحد الأدنى للأجور. وتوضع برامج تأهيل خاصة للمرضى وضحايا الحوادث وتقدم المعاشات للرجال الذين يبلغون الستين من عمرهم وللنساء عند بلوغهن الخامسة والخمسين عاماً. ولا يقل المعاش عن ثلاثين في المائة من آخر أجر تقاضاه ولا يزيد عن ثمانين في المائة.

أما في حالة البطالة فيحصل العاطل على خمسين في المائة من الأجر

الذي كان يتقاضاه لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. أما المساعدات التي تقدم في حالات المرض فيمكن أن تصل إلى ستين في المائة من الأجر، وقد تمتد لمدة عام أما ضحايا الحوادث الصناعية فيحصلون على سبعين في المائة من أجورهم لمدة قد تصل إلى عام كامل وتمنح علاوة الأسرة بواقع أربعة دنانير للزوجة ودينار لكل طفل.

وتتولى الدولة تمويل برنامج الخدمات الإجتماعية وأصحاب الأعمال والموظفين إذ تعطي الحكومة أربعين في المائة من النفقات وأصحاب الأعمال خمسة وثلاثين في المائة والعاملون خمسة وعشرين في المائة ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذه النسب.

الدولة والخدمات الصحية

«العلاج الطبي في الداخل وفي الخارج حق لجميع المواطنين». كانت العيادات الخاصة قائمة جنباً إلى جنب مع العيادات الحكومية، ومع ذلك كان هناك قصور في الخدمات الطبية نتيجة للنقص في الأطباء وأطباء الأسنان وفي التمريض، فعلى سبيل المثال لم يكن في برقة في عام 1951، عندما كان البريطانيون لا يزالون يسيطرون عليها، أكثر من ثلاثة عشر طبيباً في حين بلغ هذا العدد في عام 1973 سبعمائة طبيب، ولم يكن في غريان آنذاك سوى ثلاثة أطباء فبلغ عددهم في عام 1973 تسعين طبيباً.

ومنذ قيام الثورة بلغت الزيادة في هيئات التمريض والفنيين في بعض المناطق تسعمائة في المائة، وتكفل المادة 15 من الإعلان الدستوري لعام 1969 الرعاية الطبية لجميع المواطنين. لقد حدث توسع ضخم في الخدمات الصحية لتشمل جميع المواطنين. كانت هناك خدمات صحية قبل عام 1969 لكنها لم تكن إلا لأقلية محدودة من السكان. لقد نظم القانون رقم 69 لعام 1958 الخدمات الطبية والقانون رقم 96 لعام 1957 خدمات طب الأسنان ونتيجة للتوسع في الخدمات الطبية وبناء المستشفيات والعيادات العامة لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى العيادات الخاصة رغم توفرها.

وتقدم المستشفيات والعيادات الأدوية بالمجان عن طريق الشركة الوطنية للأدوية. وفي 23 نوفمبر من عام 1969 أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً جديداً يقضي بالتطعيم الإجباري والتحصين ضد الجدري والدفتريا والتيتانوس والحصبة والتراكوما والدرن لجميع الأطفال البالغ أعمارهم أربعة عشر شهراً كما أنشئت مراكز صحية ووحدات متنقلة لخدمة المراكز النائية.

وبعد الثورة خصصت ميزانية قيمتها مليون دينار لمعالجة من يحتاجون العلاج في الخارج وكثيراً ما تقدم الدعوة لكبار الأطباء لمعالجة بعض الحالات المستعصية.

كـذلك فتحت كليـة الطب أبـوابها في بنغـازي في العام الـدراسي 1970 — 1971 وفي طرابلس في العام 1973 — 1974 فضلًا عن إنشاء عشرين مدرسة للتمريض منذ عام 1969.

وفي برامج الإسكان الواسعة النطاق تحتل المرافق الصحية مكاناً بارزاً كما تقدم الوجبات الغذائية لأكثر من500 ألف تلميذ في المدارس.

وتعتبر نسبة الأطباء للمرضى عالية بصورة لا تتوفر في دول أخرى كثيرة بما في ذلك بعض الدول المتقدمة.

الدولة والخدمات التعليمية

يتركز اهتمام مجلس قيادة الثورة على الخدمات التعليمية، ويمضي العمل على قدم وساق لمحو الأمية بتوفير التسهيلات اللازمة لتعليم الشعب بكافة مستوياته وتشجيع أكبر عدد ممكن على إتمام المراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية مع توفير المؤسسات التعليمية العالية. إن تاريخ التعليم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكم الإستعماري الذي دام أكثر من أربعمائة عام، مما جعل مستوى التعليم في ليبيا سيئاً للغاية والتعويض عن تلك الحقبة الطويلة يتطلب جهوداً جبارة.

كان التعليم بعد الفتح الإسلامي في عام 643م منصباً على المدارس القرآنية، وبنى الفاطميون أكبر مسجد في طرابلس ألحقت به بعض الحلقات وواصل الأتراك نفس الأسلوب، لكن التعليم في ظل حكمهم أهمل بوجه عام وأصبح مسؤولية القطاع الخاص، وبعد عام 1642 هاجر الكثيرون من العرب من اسبانيا إلى ليبيا وشجعوا التعليم الديني فكانت المرحلة الإبتدائية هي مرحلة الكتاب الملحق بالمسجد الصغير والذي كان يدرس القرآن الكريم والقراءة والكتابة والعلوم والرياضة والتاريخ والجغرافيا والفلك والطب وخرج من ليبيا عدد من العلماء والأطباء النطاسيين من بينهم واضع أحد المراجع العربية الشهيرة وانشىء في ليبيا عدد من المعاهد الدينية والزوايا والمدارس القرآنية وقامت أسرة القرمانلي بإنشاء معهد أحمد باشا القرمانلي الذي ظل مركزاً للعلوم الإسلامية حتى عام 1957 عندما ألحق بالجامعة الإسلامية كما ألحق بتلك الجامعة أيضاً معهد الأسمري وزاوية الزروق بمصراته.

في ظل حكم القرمانليين لليبيا زاد التأثير الأوربي في مجال التعليم فأنشأ

اليهود مدرسة لهم في عام 1804 وأقام الفرنسيسكان عدداً من المدارس التبشيرية وشيدت المدارس الإيطالية من إبتدائية وثانوية ومهنية للبنين والبنات على حد سواء، كما طلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة التركية الإشراف على تلك المدارس عن طريق قناصلها كما أقامت فرنسا بدورها عدداً من المدارس. في تلك الفترة ظهرت في برقة الحركة السنوسية (1843) لمحاربة النفوذ الأجنبي واستعادة القيم الإسلامية، وأقام السنوسيون الزوايا كمراكز دينية، أما الزاوية الرئيسية التي كانت تربط جميع الزوايا فكانت في الجغبوب.

وفي عام 1911 أحدث الإحتلال الإيطالي تغييراً جذرياً في سياسة الإهمال التي سادت العهد التركي لأن الإيطاليين عقدوا العزم على إضفاء الطابع الإيطالي على التعليم وطمث معالم الثقافة العربية، وفي عام 1914 صدر مرسوم للتعليم يقضي بإقامة مدارس عربية إيطالية تدرس فيها كافة المواد، باستثناء اللغة العربية، بالإيطالية كما صدر قرار آخر في عام 1915 يقضي بإخضاع كافة المدارس الملحقة بالمساجد للتفتيش الإيطالي، وفي عام 1917 فصلت إدارة التعليم في ليبيا عن وزارة التعليم الإيطالية وما لبثت المؤسسات الليبية أن خضعت للفاشست الذين تولوا مقاليد الحكم في إيطاليا بعد عام 1922. واستمر الصراع بين الإيطاليين والليبيين حتى عام 1931؛ خلال تلك الفترة أغلقت جميع الزوايا وصودرت ممتلكاتها ولم تبق غير بضعة مدارس دينية ملحقة بالمساجد واصلت رسالتها بمساعدة الأوقاف أو الأفراد، أما المدارس الليبية بعد المرحلة الابتدائية فقد أغلقت باستثناء مدرسة الفنون والصنايع في بنغازي وطرابلس. وقسمت المدارس الإبتدائية إلى إيطالية للإيطاليين وعربية لليبيين حيث لم يكن يدرس غير قواعد اللغة العربية والقراءة وجزء يسير من القرآن وشيء من الحساب. وحظر الإيطاليون على أبناء العرب، باستثناء نفر قليل، الإلتحاق بالمدارس الثانوية حيث كانت تدرس جميع المواد بالإيطالية، وأرسل بعض الليبين للدراسة في الأزهر في مصر وفي غيرها من الدول العربية. فما كان من الإيطاليين إلا أن قرروا في عام 1953 فتح أول مدرسة عربية بعد المرحلة الإبتدائية كانت تعرف بالمدرسة الإسلامية العليا، وهي أساساً مدرسة إستعمارية كان الهدف منها إبعاد الليبيين عن تلقي علومهم في الدول العربية الأخرى، ومع ذلك شكلت

الدفعة الأولى من خريجي تلك المدرسة نواة للمعلمين الليبيين في عام 1943 عندما حلّ البريطانيون والفرنسيون محل الإيطاليين.

أبقى البريطانيون على إنفصال المدارس الليبية والإيطالية وأخضعوها لإشـرافهم وفتحت أول مدرسـة ثانـوية في بنغـازي في العـام الـدراسي 1946 — 1947 وفي طـرابلس في 1948 — 1949 حيث طبق البـريـطانيـون البرنامج الذي طبقوه في فلسطين إلا أن الليبيين استطاعوا إقناعهم بالتحول إلى البرنامج المصري بهدف الإستفادة من الكتب العربية التي تصدر في مصر، وكانت هناك محاولة لإنشاء كلية للمعلمين على نطاق محدود بسبب قصور الميزانية. كانت هذه بداية متواضعة في مسيرة الليبيين المتعطشين إلى العلم والمعرفة لإقامة نظام تعليمي أفضل بعد أن حرموا من التعليم على أيدي العثمانيين والقوى الاستعمارية من بعدهم.

وبموجب دستور عام 1951 ومرسوم التعليم لعام 1952 أصبـح لجميع الليبين الحق في التعليم المجاني وصار التعليم إجبارياً لجميع تلاميذ المدارس الإبتدائية، وكان كل إقليم من الأقاليم الثلاثة حتى عام 1963 مسؤولاً عن نظامه التعليمي، ونص مرسوم التعليم المجاني الصادر في عـام 1958 على ضرورة تدريس اللغة العربية والمواد الدينية والإجتماعية للطلبـة المسلمين الذين يتلقون العلم في مدارس أجنبية في ليبيا.

كانت مهمة التعليم في ليبيا شاقة إذ بلغت نسبة الأمية 90%، ولم تكن هنالك مدرسة ثانوية واحدة للبنات أو للمعلمات، ولم يكن عدد المدرسين الليبين في المدارس الثانوية يزيد عن خمسة وعشرين مدرساً، كما أن خريجي الجامعة من الليبيين لم يكن يزيـد عن أربعة عشـر خريجـاً، ولهذا انصبّ الإهتمام على تدريب المعلمين واستعين بستة عشر مدرساً من مصر. وفي ظل النظام البائد لم يسمح بزيادة عدد المدرسين المصريين عن 500 مدرس في الفترة ما بين 1952 و 1969 في حين أنه في الفترة ما بين 1969 و 1973 ارتفع عددهم من خمسمائة مدرس إلى تسعة الآف مدرس بالإضافة إلى المعلمين الفلسطينيين الذي وصل عددهم في العام الدراسي 1972-1973 نحو 4 الآف مدرس، وفي عام 1973 وصل عدد المعلمين الليبيين المدربين ما يتراوح بين 14 و 15 ألف مدرس.

كانت الحكومة الليبية قبل الثورة تأخذ بمبدأ تشغيل عدد كبير من المعلمين الليبيين نصف الوقت بدلاً من استخدام المدرسين المصريين، لكن بعد عام 1969 أطلقت يد وزارة التعليم والتربية لتزويد نفسها بالمعلمين الأكفاء المدربين، فقامت بوضع خطة شاملة لتدريب وتأهيل المعلمين المؤقتين واستعانت بأفضل العناصر الموهوبة من المعلمين المصريين والفلسطينيين والتونسيين والسودانيين؛ وفي عام 1972 وقّعت الوزارة عدداً من الإتفاقيات مع مصر وتونس والسودان لتنفيذ برامجها التعليمية.

أ- القوانين المنظمة للتعليم منذ عام 1951

يعتبر قانون التعليم رقم 5 الصادر في 22 سبتمبر عام 1952 أول قانون للتعليم في فترة ما قبل الإستقلال. ولما كان هذا القانون محدود النطاق حل محله القانون رقم 65 لعام 1965 الذي بموجبه أنشىء المجلس الأعلى للتعليم وحدد المراحل التعليمية المختلفة والأهداف العامة للتعليم، ولكن أكثر القوانين التعليمية شمولاً وتقدماً القانون رقم 134 لعام 1970 الذي وضع فلسفة التعليم في إطار فلسفة ثورة الفاتح من سبتمبر لتنمية التراث العربي الإسلامي للبلاد، وتركز الإهتمام على تدريب المعلم وإضفاء الطابع العصري على طرق التدريس والمناهج.

وتنص المادة 14 من الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر عام 1969 على أن التعليم حق لكل الليبيين، فهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وتتولى الدولة إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية وتوفير الرعاية البدنية والنفسية والأخلاقية للشباب،

ب - الجامعات

لا توفر الجامعة للطلبة والطالبات التعليم بالمجان فحسب، بل تقدم أيضاً لكل طالب خمسة وعشرين ديناراً ليبياً، وإذا اختار الطالب الحياة في المدينة الجامعية تعطى له غرفة مع تقديم الغذاء له، وفي هذه الحالة يحصل على ثمانية دينارات بدلاً من خمسة وعشرين ديناراً، كذلك يمنح الطالب خصماً قدره أربعين في المائة من أسعار ما يبتاعه من كتب جامعية، كما يتلقى

الخريجون منحاً دراسية سخية تمكنهم من مواصلة الدراسة في الداخل أو في الخارج وخاصة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية، إذ يعتبر هؤلاء المبعوثين جزءاً من الثروة البشرية.

لقد ارتفع عدد طلبة الجامعة من 31 طالباً في العام الدراسي 1955-1956 إلى 3635 في العام الدراسي 1969-1970.

إن أول جامعة ليبية فتحت أبوابها في بنغازي في 15 ديسمبر عام 1955، حين لم يزد عدد الطلبة عن 31 طالباً والأساتذة عن أحد عشر أستاذاً، وتشير الإحصائيات على أن عدد الطلبة الجامعيين قد ارتفع في العام الدراسي 1972 -1973 إلى 8220 طالباً، مما يدل على أن الزيادة منذ ثورة الفاتح من سبتمبر هائلة وسوف تستمر بشكل مضطرد.

وصدرت عدة قوانين منظمة للجامعات من بينها القانون رقم 78 لعام 1973 الذي ينص على تكوين اللجان الشعبية في الجامعات وأصبح عمداء الكليات أمناء اللجان الشعبية فيها.

كان بعض الطلبة ينتمون إلى البعثيين أو الإخوان المسلمين بل وإلى الشيوعيين وبعد ثورة الفاتح من سبتمبر أدرك هؤلاء الطلبة عدم جدوى هذه الحركات وتبينوا أن حزب البعث في العراق وسوريا لا يرفع إلا شعارات ولم يحول الثورة إلى ثورة شعبية في حين ترجم الليبيون ثورتهم إلى عمل ومن ثم تحول غالبية الطلبة عن الأفكار البعثية والشيوعية ومبادىء الإخوان المسلمين وتمسكوا بأهداف ثورة الفاتح من سبتمبر، وعن طريق اللجان الشعبية أتيحت لهم الفرصة لترجمة أفكارهم ومبادئهم إلى عمل وباتوا مسؤولين عن الثورة وعن مصير بلادهم.

جـ - المجلس الأعلى للتعليم

أُنشىء المجلس الأعلى للتعليم في عام 1966 بموجب القانون الصادر في عام 1965، ويضم المجلس الذي يرأسه وزير التعليم، وكيل وزارة التعليم ومدير الجامعة وعمداء الكليات ووكلاء وزارات التخطيط والصناعة والزراعة والعمل والشؤون الإجتماعية ويتولى المجلس التنسيق بين وزارات التعليم

والصناعة والزراعة والعمل والشؤون الإجتماعية ويرفع تقريرا إلى وزير التعليم والتربية؛ فالمجلس مسؤول عن تخطيط التعليم مع الأخذ في الاعتبار احتياجات البلاد في مجالات الزراعة والصناعة والعمل. لقد اتسمت السنوات الثلاث الأولى للمجلس بالسلبية ولم يظهر المجلس إيجابية ونشاطاً إلا بعد الثورة.

وبناء على توصية من مدير المجلس، عبد القادر الأطرش ، أنشأت الحكومة في 5 أغسطس من عام 1973 اللجنة العليا لمراجعة المناهج على أساس الإيمان بأن تخطيط التعليم يجب أن يكون له وجهة قومية وأن يتم إقراره بالإجماع ويرأس اللجنة العليا لمراجعة المناهج وزير التعليم وتضم وزراء الاقتصاد والصناعة والإعلام والثقافة والشباب والشؤون الإجتماعية والتخطيط ومديري جامعتي طرابلس وبنغازي وأمين عام الإرشاد القومي ومدير التخطيط التعليمي وبعض الخبراء المعروفين في مجال التعليم مثل الدكتور عبد الحافظ الزليطني وكيل جامعة بنغازي، كذلك شكلت لجان فرعية متخصصة، أما المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فيواصل مسؤوليته عن القيام بمبادرات تهدف إلى جعل التخطيط التعليمي متمشياً مع الاحتياجات الجديدة للبلاد ومنسقاً مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الدولة ووسائل الاعلام

يكاد الخبراء يجمعون على أهمية وسائل تشكيل الرأي العام المتمثلة في الصحف والإذاعة المرئية والمسموعة التي باتت أسلحة هائلة القوة، وسواءكان نظام الحكم ديمقراطياً أو مستبداً لا يمكن لمن هم في السلطة تجاهل الرأي العام، فأسلحة الرأي العام الحديثة يمكن استخدامها لأهداف متنوعة في تشكيل الرأي العام والسيطرة عليه.

ويلعب وزير الإعلام والثقافة في ليبيا[1] دوراً هاماً في تطوير الإستخدام الصحيح لتلك الأجهزة بهدف حماية الثورة والدفاع عنها ضد الأعداء الذين يشككون فيها ويحاولون النيل من أهدافها والقضاء عليها؛ ففي الدولة الناشئة حيث يمكن استغلال الصحافة وغيرها من أجهزة الإعلام وتحويلها عن رسالتها الحقيقية يتعين على الدولة أن تحمي وسائل الإعلام، ومن ثم أُعيد تحديد دور الصحافة وفقاً لمبادىء الثورة، إن تاريخ الصحافة في ليبيا ليس طويلاً، ومن تجاسروا على نقد الإدارة الإيطالية في الفترة ما بين 1911 -1943 لم يسمح لهم بنشر نقدهم وكثيراً ما كان يلقى القبض على رؤساء التحرير، فعاش رواد الصحافة الليبية في حالة من الرعب والهلع، لقد ألغى الفاشست بعد عام 1922 جميع الصحف الوطنية لتحل محلها نشرات حكومية تصدر باللغتين الإيطالية والعربية، وفي ظل الحكم البريطاني استطاع الليبيون إصدار بعض الصحف على نطاق محدود للغاية، وفي الفترة ما بين 1943 - 1951 اهتموا أساساً بالإستقلال والوحدة اللذين كانا يشغلان الرأي العام الليبي

(1) تتولى الإشراف على الاعلام في الجماهيرية الآن اللجنة الإدارية للاعلام الثوري (الناشر).

لكنها لم تستطع التعبير بحرية. ولما حصلت ليبيا على الإستقلال تحررت الصحافة من ضرب من السيطرة لتخضع من جديد لسيطرة الملك وحاشيته؛ وفرض قانون الصحافة لعام 1959، الذي عدل في عام 1962، قيوداً جديدة على حرية الصحف الليبية فكان من الضروري إخضاع المادة الصحفية للرقابة ولم تتردد الحكومة في استخدام الصحف الموالية للحكومة التي كانت تحصل على الإمتيازات من البلاط مع وقف أي صحيفة تهاجم الأسرة المالكة، لقد كان تأسيس الصحيفة يخضع لتنظيم الحكومة القوي، وكان الصحفيون مطالبين باتباع خطوط عريضة إذا ما أرادوا الإستمرار في ممارسة مهنتهم، وبذلك أصبحت الصحافة بوجه عام آداة في يد عصابة صغيرة لا تهتم كثيراً بمصلحة الشعب الليبي، أما الصحيفة التي كانت تخرج عن السياسة الرسمية فكانت توقف كما حدث لجريدة البلاغ عندما أعلنت تأييدها لعبد الناصر.

وبعد ثورة الفاتح من سبتمبر بات واضحاً أن دور الصحافة سوف يتغير؛ فقد أعلن العقيد معمر القذافي أن الصحافة قد وجدت لتحمي الثورة ومبادئها، فكان على الحكومة الثورية الجديدة أن تولي اهتماماً أكبر بالتحكم في الموارد المالية للصحافة بهدف الحيلولة دون أن يفسد أعداء الثورة الليبية الصحفيين. لقد كان هناك وعي كامل من جانب الحكومة بأهمية تلك الأسلحة التي كانت تستخدم منذ وقت طويل للإضرار بمصالح الشعب الليبي. ويشير مؤلفا «دليل ليبيا» إلى مقال افتتاحي لصحيفة الرأي في عددها الصادر في منتصف شهر أبريل عام 1972 يؤكد أهمية الصحافة الملتزمة بمبادىء الثورة ودورها في نشر الوعي وتعميقه بين الجماهير.

كان تنظيم الصحافة مرتبطاً بوزارة الثقافة والإعلام؛ ففي بادىء الأمر أُخضع الإعلام لوزارة التعليم والإرشاد القومي التي كانت قبل عام 1969 تخدم الملك ومصالحه. ولما قرر مجلس قيادة الثورة إعادة تنظيم وزارة التعليم والإرشاد القومي بات واضحاً أنه من الضروري استخدام الإعلام لخدمة أهداف الثورة، وهذا ما عبر عنه القانون رقم 78 لعام 1971 الذي نص على إنشاء وزارة مستقلة للإعلام أطلق عليها وزارة الإعلام والثقافة.

وفي أواخر عام 1973 تحددت أهداف ومسؤوليات الوزارة من بينها:

1 — إعلام الرأي العام المحلي بالقضايا الوطنية والعربية والدولية.
2 — تعميق الروابط الفكرية والثقافية والروحية بين القوى الوطنية والشعبية.
3 — إعلام الرأي العام العالمي بما أحرز من تقدم في الجمهورية العربية الليبية وتوفير المواد الإعلامية التي تمكن من التصدي للدعاية المعادية.
4— تعريف الشعب الليبي بالتراث الفكري والروحي والثقافي للعرب والإسلام في المجتمع الليبي المعاصر.
5 — فهم الثورة الشعبية وتطبيقها عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية إلى جانب تطبيق النظرية العالمية الثالثة وتأييد ليبيا لحركات التحرير الثورية والوطنية في العالم وخاصة في أفريقيا.

ومن أجل بلوغ تلك الأهداف وضعت المؤسسات التالية تحت إشرافها منها:

1 — وكالة أنباء الثورة العربية.
2 — إذاعة الثورة الشعبية.
3 — مؤسسة الصحافة.

أ- وكالة انباء الثورة العربية(1)

أنشئت وكالة الأنباء في عام 1966 وأخضعت فيها بعد لوزارة الإعلام والثقافة بعد تشكيلها فهي الوكالة الوحيدة التي عن طريقها توزع الأنباء الرسمية على الصحف والإذاعتين المرئية والمسموعة.

ب- إذاعة الثورة الشعبية

لم يكن في ليبيا خدمة إذاعية ليبية قبل عام 1957 فحتى ذلك الحين لم يكن هنالك سوى محطات صغيرة محلية يتولى البريطانيون توجيهها؛ وفي الفترة ما بين 1957 - 1962 كانت وزارة المواصلات هي الجهة المسؤولة عن الخدمات الإذاعية، ثم خضعت لإشراف الدولة إلى جانب الإذاعة المرئية التي أدخلت في البلاد عام 1968.

1) تعرف الآن بوكالة الجماهيرية للأنباء (الناشر).

وبعد عام 1969 أوليت الإذاعة المرئية والمسموعة اهتماماً خاصاً، وذلك في البرنامج الشامل الذي كان يهدف إلى تحقيق أهداف الثورة، واحتلت البرامج الإعلامية والثقافية مكان الصدارة، وعقب الثورة الثقافية في أبريل عام 1973 شكلت لجنة شعبية قامت باختيار مدير الإذاعة المسموعة والمرئية وغيرت الإسم إلى إذاعة الثورة الشعبية.

جـ - مؤسَّسَة الصَّحَافَة

بموجب القانون رقم 120 لعام 1972 أنشئت مؤسسة الصحافة تحت إشراف وزارة الإعلام والثقافة؛ لقد كانت الصحف قبل عام 1969 ملكاً للقطاع الخاص باستثناء عدد قليل من الصحف التي كانت تشرف عليها الحكومة مثل «العلم» و«البلاد» و«الأمة» والتي أُلغيت لتحل محلها صحيفة «الثورة». ومن بين الصحف التي كان يملكها القطاع الخاص «الرأي» و«الحرية» و«الرقيب» و«الزمان» و«الأمل» و«الحقيقة» و«البلاغ» وبعد الثورة سحبت تراخيص صحف مثل الحرية والحقيقة، إذ كان بعض أصحاب تلك الصحف متورطاً في فضائح مع النظام البائد وقدموا للمحاكمة أمام محكمة الشعب؛ وفي عامي 1971-1972 صدرت قوانين جديدة لتنظيم الصحافة وألغيت رقابة قبل النشر ووضعت أسس جديدة للصحافة تتفق ومبادىء الثورة وبات محظوراً الهجوم على الثورة أو مبادئها ونشر أي هجوم على الديانات المعترف بها أو الدعوة لحكم أية طبقة أو فرد.

وفي عام 1972 تقرر إصدار عدد من الصحف الجديدة تتبع مؤسسة الصحافة من بينها «الفجر الجديد» و«الجهاد» ومجلات «البيت السعيد» و«الشورى»...[1].

إن الحكومة تدرك أهمية وسائل الإعلام، وأصبح ما تنشره وتذيعه تلك الوسائل متفقاً مع مبادىء الثورة. ويصعب على المرء أن يتصور إمكانية

---

(1) يتوقف المؤلف في هذا الجزء عند عام 1973 وسوف يتناول في الجزء الثاني التغييرات الضخمة التي وقعت بعد هذا التاريخ إثر صدور الكتاب الأخضر متضمناً النظرية العالمية الثالثة التي حددت مفهوماً جديداً للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام(الناشر).

استمرار الثورة في عامها الأول على وجه الخصوص لو لم تتخذ مثل هذه الإحتياطات، فقد كانت هنالك مصالح أجنبية كبيرة كان يمكن أن تنتهز أي فرصة لتطيح بمجلس قيادة الثورة واستعادة نظام حكم يعمل على تنفيذ رغباته وخدمة مصالحه.



الدولة والنفط

يحكم التشريعات الخاصة بالنفط القانون رقم 25 لعام 1955 والقوانين المعدلة له الصادرة في 1955 و1961 و1962 و1965 و 1970 و 1971 و 1973 وتقضي المادة 1 من قانون 1955 أن ما يوجد في طبقات الأرض الليبية ملك للدولة الليبية، فهي وحدها التي تستطيع منح الإمتياز لإكتشاف النفط أو التنقيب عنه، ويشمل هذا القانون قاع البحر المجاور لليبيا، ومن حق صاحب الإمتياز القيام على نفقته الخاصة، بعمليات النفط المختلفة من تنقيب واستخراج وتصدير وتسويق بعد أن يسدد للدولة حصتها من الأرباح؛ وفي 20 مارس 1971 عدل القانون رقم 30 قانون 1955 ليرفع حصة الحكومة في الأرباح من 50% إلى 55%.

لقد أجريت بعد قيام الثورة تعديلات هامة على قانون 1955 وقامت السلطات الليبية بدراسة الخطط الطويلة الأجل بصورة جدية لم يسبق لها مثيل، وكانت هناك محاولة واعية لإقامة اقتصاد متوازن ومتكامل وليس اقتصاداً يعتمد على النفط وأخذت الدولة تتدخل أكثر في شؤون النفط، وبموجب القانون رقم 13 لعام 1968 أنشئت المؤسسة الليبية العامة للنفط للقيام بمشروعات مشتركة لاستغلال موارد النفط إلى جانب النشاط التقليدي الذي يحكمه قانون 1955، ورأت الثورة في هذه المؤسسة نموذجاً مثالياً للقيام بدور أكبر في شؤون النفط.

وصدر القانون رقم 69 لعام 1970 يقضي بتحويل ملكية فروع تسويق النفط الأجنبية إلى جانب ملكية شركة محلية صغيرة تعرف بإسم «نفط ليبيا» إلى

أما حصة المؤسسة الوطنية للنفط في المشروعات التي تتعاقد عليها مع الشركات الأجنبية فتحدد عند توقيع العقد وتلقي أعباء المخاطرة في المرحلة السابقة لإكتشاف النفط بكميات وفيرة على عاتق الطرف الأجنبي؛ لقد كانت المؤسسة تطلب من إحدى الشركات ذات المقدرة الفنية والمالية أن تتولى استغلال النفط نيابة عنها؛ في حين أنها تظل تمتلك كميات النفط في المنطقة المتعاقد عليها بشرط أن تتحمل هذه الشركة كافة المخاطر إبان فترة التنقيب مع قيامها بالإنتاج والتسويق مقابل رسوم معينة. لقد حقق هذا النمط الجديد من الإتفاق زيادة كبيرة في دخل البلاد من الثروة النفطية. كما عزز من السيطرة على الموارد الطبيعية، وبات في مقدور المؤسسة الوطنية للنفط زيادة احتياطها من النفط.

المؤسسة الوطنية للنفط فقد آلت حقوق التزامات ومنشآت وعمليات هذه الشركات إلى المؤسسة مقابل تعويض تقرره لجنة قضائية شكلت لهذا الغرض، فلم يكن من المنطق في شيء أن تعتمد البلاد التي تعتبر واحدة من أغنى الدول المنتجة للنفط في العالم على شركات النفط الأجنبية في التوزيع الداخلي وفي استيراد أو بيع منتجات النفط الليبي، وصدر القانون رقم 74 لعام 1971 ليدمج جميع شركات التوزيع العاملة في البلاد في شركة البريقة للتسويق والتوزيع والنقل، كما عين مجلس للإدارة لتولى إدارة شركة البريقة.

ثم صدر القانون رقم 32 لعام 1971 معدلاً للقانون رقم 55 بإضافة المادة 22 التي تنص على إجراءات للحفاظ على ثروة النفط وأن كل من ينتهك هذا القانون تفرض عليه غرامة، أي إذا تعرض النفط الخام وغيره من المواد الهيدروكربونية للضياع أو التسرب نتيجة لعدم الإلتزام بإجراءات الحفاظ على النفط، وحدد القانون مستوى للإنتاج يحول دون أن تنضب موارد النفط بسرعة، وكان إحساس الليبيين قوياً بأن الشركات الأجنبية أكثر ميلاً إلى تحقيق الربح منه إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد، وأن نظام الحكم السابق كان متساهلاً مع الشركات الأجنبية ولم يفعل شيئاً لتنويع الاقتصاد وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة؛ وساد الإعتقاد بأن مستقبل البلاد يعتمد على صناعة وزراعة تقومان على أسس متينة، وكان لا بد من استخدام النفط في تنمية هذين القطاعين.

واتخذت السلطات الليبية إجراء آخر من شأنه تصحيح ما كان سائداً في الماضي من ممارسات غير عادلة، فأعادت النظر في الأسعار الثابتة للنفط الخام ووقعت اتفاقيات جديدة مع الشركات الأجنبية. لقد كانت زيادة الإنتاج قبل عام 1969 تزود الحكومة بدخل كبير ولم يرجع هذا الدخل إلى ارتفاع الأسعار بل إلى الزيادة المفرطة في الإنتاج؛ على حساب الثروة الوطنية، فما كان من حكومة الثورة إلا أنها قامت في أول سبتمبر عام 1970 بالتفاوض مع كل شركة لتعديل أسعار النفط الخام حتى يصبح مساوياً للأسعار السائدة في الشرق الأوسط، ولم تكن الزيادة كبيرة ولكنها كانت تعديلاً أدى إلى ارتفاع سعر البرميل من 2,23 إلى 2,53 دولار مع سريان مفعولها من أول يناير عام 1971 وبأثر رجعي يمتد حتى عام 1965، وبذلك حققت ليبيا زيادة كبيرة في دخلها.

وفي ديسمبر عام 1970 عقدت منظمة الدول المصدرة والمنتجة للنفط اجتماعاً في كاراكاس بفنزويلا طالبت فيه، بين أمور أخرى، بزيادة عامة موحدة في أسعار النفط الثابتة، وعلى أثر ذلك عقدت ليبيا في 20 مارس 1971 اتفاقية طرابلس مع شركات النفط لرفع السعر الثابت س 2,53 إلى 3,45 دولار للبرميل الواحد.

وبذلك برهنت اتفاقية سبتمبر لعام 1970 ثم اتفاقية مارس لعام 1971 على أن الزيادة في الدخل من النفط يمكن تحقيقها دون الإلتجاء إلى زيادة معدلات الإنتاج كما يتضح من الجدول الآتي:

سنة	إنتاج النفط الخام بمليون برميل	الدخل مقدراً بملايين الدينارات
1968	1004	396,3
1969	1188	362,4
1970	1157	468,7
1971	950	742,3

ولما خفضت الولايات المتحدة الأمريكية قيمة الدولار في 15 أغسطس، عام 1971 بحثت الدول المنتجة والمصدرة للنفط إدخال تعديلات جديدة على الأسعار الثابتة لإحداث توازن مع قيمة خفض الدولار الذي يتعاملون به، وفي 4 مايو من عام 1972 اتفقت ليبيا مع شركات النفط على رفع السعر الثابت للبرميل إلى 8,49 من الدولار لكن نتيجة لاحتكار الشركات لأسعار النفط الخام في السوق الدولية وزيادة أسعار السلع المصنعة في الدول الصناعية وزيادة سعر القمح من 35 دولاراً إلى 53 لليوشل[1] رفعت ليبيا والدول الأخرى المصدرة للنفط أسعارها الثابتة في عام 1973 إلى 9,061 من الدولار للبرميل الواحد، وبعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام 1973 وزيادة أسعار جميع السلع رفعت ليبيا سعر النفط الثابت في يناير عام 1974 إلى 18,76 من الدولار ويعتقد الليبيون اعتقاداً راسخاً بأن سبب معركة الأسعار هي الدول الصناعية الغنيّة التي تحاول أن تزداد ثراءً على حساب الدول النامية، تلك الدول التي تحتاج إلى المنتجات الصناعية التي يرتفع سعرها بشكل مطرد؛ فدولة مثل ليبيا ترى أنه لا مفر من مواجهة زيادة الأسعار المفروضة عليها برفع سعر نفطها حيث أنها السلعة التي تحتاجها الدول الصناعية بشدة.

وتمشياً مع السياسة التي بدأت مع قيام ثورة الفاتح من سبتمبر وهي الحفاظ على الثروة النفطية وإعادة النظر في الأسعار الثابتة وسيطرة الشعب الليبي على الصناعة في هذا المجال أدخل مبدأ التأمين والمشاركة، ففي 7 ديسمبر عام 1971 أممت شركة النفط البريطانية وآلت كافة ممتلكاتها إلى شركة الخليج العربي للاستكشاف التي أنشئت لإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وشكلت لجنة قضائية لتعويض الشركة البريطانية وبذلك أصبح الليبيون لأول مرة أصحاباً لنفطهم؛ واستمرت حركة تحرير صناعة النفط من السيطرة الأجنبية بصدور القانون رقم 42 لعام 1973 الذي يقضي بتأمين شركة هنت الأمريكية وذلك لأسباب عديدة. وصادف قرار الإستيلاء في 11 يونيو عام 1973 الذكرى الثالثة لجلاء القوات الأمريكية عن ليبيا. وانتهزت ليبيا هذه المناسبة لتعرب عن استيائها من تأييد أمريكا المستمر لإسرائيل إلى

(1) مكيال أنجليزي للحبوب = 8 جالون.

جانب استياء زعماء ليبيا الجدد من بتكر هنت الذي نجح في 18 ديسمبر عام 1957 في إقناع النظام البائد بمنحه امتيازاً شخصياً لأنه ما كان يجب السماح لفرد أن يحصل على مثل هذه الامتيازات الضخمة، خاصة وأنه كان يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية دون مراعاة لمصلحة الدولة المضيفة، واستطاعت ليبيا، بتأميم شركة هنت، الحصول على دخل يقدر بحوالى 100 ألف دولار يومياً بعد أن آلت كافة ممتلكات الشركة إلى شركة الخليج العربي للإستكشاف وتقديم التعويض المناسب للشركة، واستمر الليبيون في عملهم بالشركة كما طلب من الأجانب مواصلة العمل بنفس المرتبات التي كانوا يحصلون عليها قبل التأميم.

وفي 13 أغسطس عام 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتأميم شركة الأوكسدينتال متبعاً نمطاً جديداً من التأميم هو مبدأ المشاركة؛ وبذلك أصبح 51% من كافة أموال وحقوق وممتلكات وأسهم وأنشطة الأوكسدينتال ملكاً للدولة؛ وشملت المادة الأولى من هذا القرار المنشآت وأجهزة التنقيب والحفر واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتها والنقل والتكرير والتخزين بما في ذلك الآبار ووحدات الإنتاج المشتركة وخطوط الأنابيب والمستودعات وغيرها كما أن الحكومة الليبية غير مسؤولة عن أية تعويضات أو ديون على الشركة قبل عملية الإستيلاء، وبموجب المادة 2 تدفع ليبيا تعويضاً عن الـ 51% التي تم تأميمها.

وافقت شركة الأوكسدينتال على هذا القرار الذي اعتبر انتصاراً كبيراً لليبيا في تحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية وأعلن عز الدين البروك وزير النفط في 12 أغسطس عام 1973 أن الجمهورية العربية الليبية عاقدة العزم على أن تكون سيطرتها كاملة على ثروتها النفطية، وقال أن أي أجنبي، سواء كان شخصية اعتيادية أو طبيعية، يجب أن يخضع لقوانين وتشريعات البلاد إذا ما أراد الاستمرار في عملياته التجارية وأكد بأن الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزارة النفط وشركة الأوكسدينتال يرعى مصالح الشعب الليبي.

وأعقب الإتفاق مع شركة الأوكسدينتال نظرة جديدة إلى سياسة النفط تقوم على أساس مبدأ المشاركة بين ليبيا وشركات النفط الأجنبية، وفي 16

أغسطس من عام 1973 وقعت شركة «الواحة» اتفاقية مماثلة مع وزارة النفط تخلت بموجبها عن 51 في المائة من كافة الحقوق والأرصدة والممتلكات بما في ذلك أنابيب النفط ومستودعات التخزين، وقد شمل هذا القرار أربع شركات أخرى تشرف عليها «الواحة» وهي الكونتيننتال واميرادا وماراتون وشيـل. وطبق قرار 13 أغسطس لعام 1973 على «الواحة» التي حصلت على تعويض يسدد على أربعة أقساط بدون فوائد، وأعلن وزير النفط عن تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء لإدارة الشركة. ليبيّان وممثل عن الشركة على أن يكون رئيس اللجنة ليبياً وتتخذ جميع القرارات بغالبية الأصوات.

وفي أول سبتمبر من عام 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً من 16 مادة يقضي بتأميم 51 في المائة من جميع شركات النفط الباقية في ليبيا، وهي الشركات التي لم توقع اتفاقيات مع الحكومة كتلك الإتفاقيات التي تم توقيعها مع شركتي الأوكسدينتال والواحة.

لم تكن السياسة الجديدة تأميمًا بقدر ما كانت جزءاً من برنامج عام يهدف إلى إضفاء الطابع الليبي على الاقتصاد؛ إنها تسمح لليبيا بالمشاركة في إدارة ورسم سياسة شركات النفط الأجنبية، وكما كان النفط أهم سلعة في ليبيا يرى الليبيون أنه من حقهم أن يكون لهم رأي أكبر في أهم قطاع من قطاعات اقتصادهم؛ وفي 11 فبرايـر من عام 1974، عقب مؤتمـر واشنطن للدول المستهلكة للنفط الذي اعتبر محاولة من جانب الولايات المتحدة لإثارة الرعب في نفوس العرب، قرر العقيد القذافي تأميم ثلاث شركات أمريكية تأميمًا كاملاً، وشكل مجلس قيادة الثورة لجنة لتقدير التعويض لهذه الشركات. وتحركت ليبيا بسرعة من صيغة المشاركة إلى التأميم الكامل. إلا أن التأميم الكامل لم يشمل جميع شركات النفط.

لم يكن هنـاك وزارة للنفط حتى عـام 1963؛ ولـما أنشئت لم تحـدد اختصاصاتها بوضوح ومن ثم لم تلعب ما كان ينتظر منها من دور. وفي عام 1963 أنشئت اللجنة العليا لدراسة سياسة النفط؛ وبموجب القانون 17 لعام 1970 نقلت اختصاصات هذه اللجنة إلى وزارة النفط التي تقرر السياسة العامة للنفط وتتولى وضع خطة الدولة لهذا القطاع بهدف تنمية الثروة النفطية

مع قيامها بتدريب العاملين الفنيين والإداريين من بين الليبين. وأُخضعت شركة النفط الوطنية لإشراف الوزارة وأُوكلت إليها مهمة تنفيذ سياسة النفط ولا سيما في مجال التنمية والإدارة واستغلال الثروة النفطية إلى جانب القيام بتوزيع المنتجات النفطية المحلية والمستوردة والتصديق على ميزانية الفروع التابعة لها وحساباتها وتوزيع الأرباح.

وهناك معاهد متخصصة في صناعة النفط تهدف إلى توفير الخبرة الفنية في هذا المجال؛ فأُنشيء معهد النفط في 26 أغسطس عام 1970 الذي يلتحق به حملة الشهادة الإعدادية ممن يريدون التدريب في المجالات التطبيقية والنظرية لإنتاج وتصنيع النفط. كما أُنشيء في طبرق المعهد العالي للنفط في 2 ديسمبر عام 1971 الذي يفتح أبوابه لحملة الشهادة الثانوية ممن يرغبون في تحصيل العلوم التطبيقية والنظرية والتدريب على القيام بالبحوث اللازمة للفنيين والإداريين في صناعة النفط؛ وفي 6 مارس عام 1972 أُنشئت كلية النفط والمعادن بجامعة الفاتح.

كانت الحكومة في الماضي تترك مهمة تدريب الليبيين لشركات النفط التي لم تكن تولي تلك المهمة اهتماماً يذكر، وقد شجعها على ذلك قانون عام 1955 الذي يطلب من الشركات إنفاق مبلغ سنوي لا يتجاوز خمسة الآف دينار على صناعة النفط؛ كان هذا هو السبب الذي حمل على إنشاء تلك المعاهد إلى جانب كلية النفط والإدارة العامة للتشغيل والتدريب التابعة لوزارة النفط التي كان من بين أهدافها:

1 — بحث جميع طلبات الإستخدام التي تقدمها شركات النفط إلى جانب النظر في طلبات تجديد عقود العاملين القدامى، وفي الفترة ما بين أول يناير عام 1970 و 31 ديسمبر بحثت الإدارة 14293 طلباً.

2 — تلييب العاملين بالشركات، وتم بالفعل تلييب 318 وظيفة إدارية وصدر القرار رقم 28 لعام 1971 الذي يقضي بالإسراع بتلييب المناصب الرئيسية.

3 — التدريب لأن تلييب الوظائف يتوقف على تدريب المزيد من الليبيين.



الاقتصاد وصناعة النفط

إن صناعة النفط لا تهيمن على اقتصاد ليبيا فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً حيوياً في إعادة رسم الصورة السياسية والدبلوماسية لليبيا، فلما اكتشف النفط لأول مرة عام 1955 لم يكن واضحاً ما إذا كان سيصبح صناعة حيوية أم لا؛ لكن في عام 1956 أخذت الإكتشافات الأولية تغير من وضع البلاد؛ فما لبث أن زاد الإنتاج والتصدير بشكل مطرد خلال الستينات.

إن النفط الليبي الخام لا تستغني عنه أية دولة حيث أنه خفيف الوزن ومن السهل نقله وتحتاج الدول الصناعية منه إلى ما لا يقل عن مليون برميل يومياً لا سيما وأنه يحتوي على نسبة ضئيلة من الكبريت.

لقد غير التطور الصناعي السريع كل شيء في ليبيا، وحدث ازدهار في المباني، إلا أن ذلك الإزدهار أدى إلى انهيار في القطاع الزراعي فاختفت بعض المزارع بين عشية وضحاها وهاجر عمال الزراعة من المناطق الريفية إلى الحضر بحثاً عن أجور أكبر وأصبحت البلاد تعتمد اعتماداً كلياً على دخل النفط وخاصة بعد عام 1961 الذي يعتبر نقطة تحول في الاقتصاد الليبي عندما حلّ دخل النفط محل ما كانت تحصل عليها ليبيا من معونات من الدول الأجنبية ومن إيجار القواعد الإنجليزية والأمريكية.

لم تستخدم الدولة دخل النفط استخداماً سليمًا وأخذت تنفق معظمه في المباني العامة غير المنتجة وعلى القصور الملكية الفارهة دون أية محاولة لتوجيه الاقتصاد الوطني على أساس سليم وأهملت الصناعة والزراعة ولم تخصص للزراعة والصناعة والتعليم إلا مبالغ محدودة.

لكن بعد عام 1969 تغير الوضع ووضعت سياسة جديدة وارتفعت مخصصات الزراعة وحدها إلى 34 مليون دينار في عام واحد كما بلغت الزيادة في التعليم في عامين اثنين 15,600,000 دينار، أما الصناعة فقد حظيت بميزانية لم يسبق لها مثيل إذ بلغت 71,917,000 دينار، وأولت السلطات اهتماماً خاصاً بتطوير صناعة النفط لسد حاجات ليبيا الداخلية حتى لا تعتمد على الإستيراد من الخارج مع تخصيص 7,270,000 دينار لإنشاء مصافٍ للنفط.

لقد غيرت الثورة من دور النفط في الاقتصاد القومي فلم يعد مجرد قطاع من الاقتصاد يحدد دخل البلاد، لكن أصبح له دور رئيسي في تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، ووفر أساساً سليمًا لتنمية الاقتصاد القومي المتوازنة كما أن مبدأ مشاركة الشركات الأجنبية في التنمية هو أسلوب إيجابي يمكِّن الدول النامية من الإستفادة من خبرة الدول الصناعية دون رهن أو استنزاف للموارد الطبيعية من جانب الشركات التي لا تهتم بغير الربح وعن طريق السماح للشركات الأجنبية من امتلاك 49% من الأسهم بعكس مبدأ يسمح لرأس المال الأجنبي بأن يستثمر في البلاد بغير سيطرة، لقد تعلم الليبيون كيف يستخدمون مواردهم في تحقيق المكاسب لبلادهم دون المساومة على سيادتهم وأصبح النفط يستخدم في خدمة المصالح القومية. ومضت الأيام التي كان فيها الحكام يسمحون باستنزاف ثروات البلاد لصالح الأجانب. إنها صفحة جديدة تبدأها ليبيا وتجربة تقدمها للدول النامية تقوم على مبدأ الترحيب برأس المال الأجنبي طالما يخدم مصالح البلاد أولاً ثم مصلحة الشركة الأجنبية بعد ذلك، فإذا اكتفت الشركات الأجنبية بربح معقول أمكن للعلاقة بينها وبين ليبيا أن تصبح نموذجاً للعلاقة بين الدول والشركات الأجنبية العاملة فيها.

وتقوم التجارة الليبية إلى حد كبير على صادرات النفط وتسيطر شركة البريقة لتسويق النفط التي أنشئت في عام 1971 على شبكة التسويق، وتستورد ليبيا أساساً الآلات ووسائل النقل والسلع المصنعة وبعض المواد الغذائية في الوقت الذي تعمل فيه على تطوير صناعاتها المحلية. فقد أنشأت مصانع للأسمنت والأحذية ودبغ الجلود والنسيج . . . الخ.

ومنذ مايو عام 1970 يتولى الليبيون السيطرة على قطاع الإستيراد والتصدير وأصبح الميزان التجاري لصالح ليبيا.



ثالثاً -
الخدمة المدنية

في أبريل من عام 1973م حثّ العقيد معمر القذافي جهاز الإدارة والخدمة المدنية على القيام بالعمل المنتظر منه في خدمة البلاد وأعرب عن أسفه لزيادة البيروقراطية والسلبية والتعالي والإهمال كما طالب اللجان الشعبية بإبعاد مثل هؤلاء البيروقراطيين، فلا مراء من أن نجاح أي تنظيم يعتمد أساساً على الشعب الذي يؤدي عمله اليومي بجدية وكفاءة، وينتظر من المواطنين أن يظهروا كفاءة وتفانياً في تحقيق الأهداف العامة وخاصة في مجتمع نامٍ لا توجد فيه مثل هذه التقاليد؛ والخطر الكامن في هذه المجتمعات أنه كثيراً ما تكون السلطة في يد رئيس جهاز الخدمة المدنية الذي قد يصبح متعالياً ومستبداً وبيروقراطياً مع الجمهور. وكان العقيد القذافي على بينة من هذا النوع من المواطنين عندما أكد في خطابه الشهير الذي ألقاه في 15 إبريل عام1973م إنه لم ولن يكون هناك أي تساهل مع من يقول لأفراد الشعب «عد غداً» وهم قادرون على أداء الواجب في نفس اليوم.

من الخطأ القول أن العقيد القذافي يريد إلغاء الخدمة المدنية لأن هذا الجهاز مؤسسة أساسية في إدارة أية دولة، ولن تستطيع الدولة القيام بمهامها على الوجه الأكمل بدونه.

ويعتبر جهاز الخدمة المدنية في ليبيا جهازاً ناشئاً، ففي عام 1943 م ترك الإيطاليون ليبيا بجهاز للخدمة المدنية غير كفء وواصل عدد كبير من الإيطاليين العمل في ظل الحكم البريطاني. بينما بدأت مجموعة أكبر من الليبيين الذين كانوا ضحية للسياسة التعليمية الإستعمارية تتلقى تدريباً أكثر جدية لأول مرة في مجال الخدمة المدنية. لقد شكلت لجنة مشتركة

ليبية ـ بريطانية لتكون بمثابة نواة لجهاز الخدمة المدنية في ليبيا، وصدر القرار رقم 2 لعام 1951 م الذي كان أول قانون ليبي في مجال الخدمة المدنية. لم يكن القانون كافياً وبه عيوب كثيرة ومن ثم حلّ محله القانون رقم 36 لعام 1956 م وهو القانون الذي شمل اللوائح التنظيمية الشاملة الأولى للخدمة المدنية الذي أضيف إليه قانون المعاشات لعام 1957 م. ومع ذلك برهن قانون 1956 م أنه قاصر ويحتاج إلى مزيد من التعديلات وخاصة بعد أن ألغي النظام الإتحادي في عام 1963 م واكتشاف النفط ولا يزال القانون المنظم للخدمة المدنية بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات.

ويصنف قانون 1964 م الوظائف بوضوح ويحدد الموظفين المصنفين والعمال المؤقتين والترقيات وجداول المرتبات واللجان التأديبية والفصل والإستقالة واعتزال الخدمة ويعتبر وكيل الوزارة أعلى منصب في الوظائف الحكومية يليه منصب الوكيل المساعد ثم المدير العام ورئيس القسم؛ والإلتحاق بأية وظيفة يتم عن طريق الإمتحان الذي يعقد لمن لا تقل أعمارهم عن 18 عاماً. أما التعيين في الوظائف العليا فلا يتطلب أي امتحان.

لقد ارتفعت بعد الثورة أجور العمال غير المهرة وازداد الإهتمام بتلييب الوظائف، وفي يوليو عام 1972 م أُنشئت وزارة الخدمة المدنية بهدف تنسيق وتوحيد الجهات المختلفة للخدمة المدنية، كما أُنشىء معهد الإدارة لإعداد كبار الموظفين المدنيين.

رَابعاً -

"الحُكمُ المَحَلِّي"

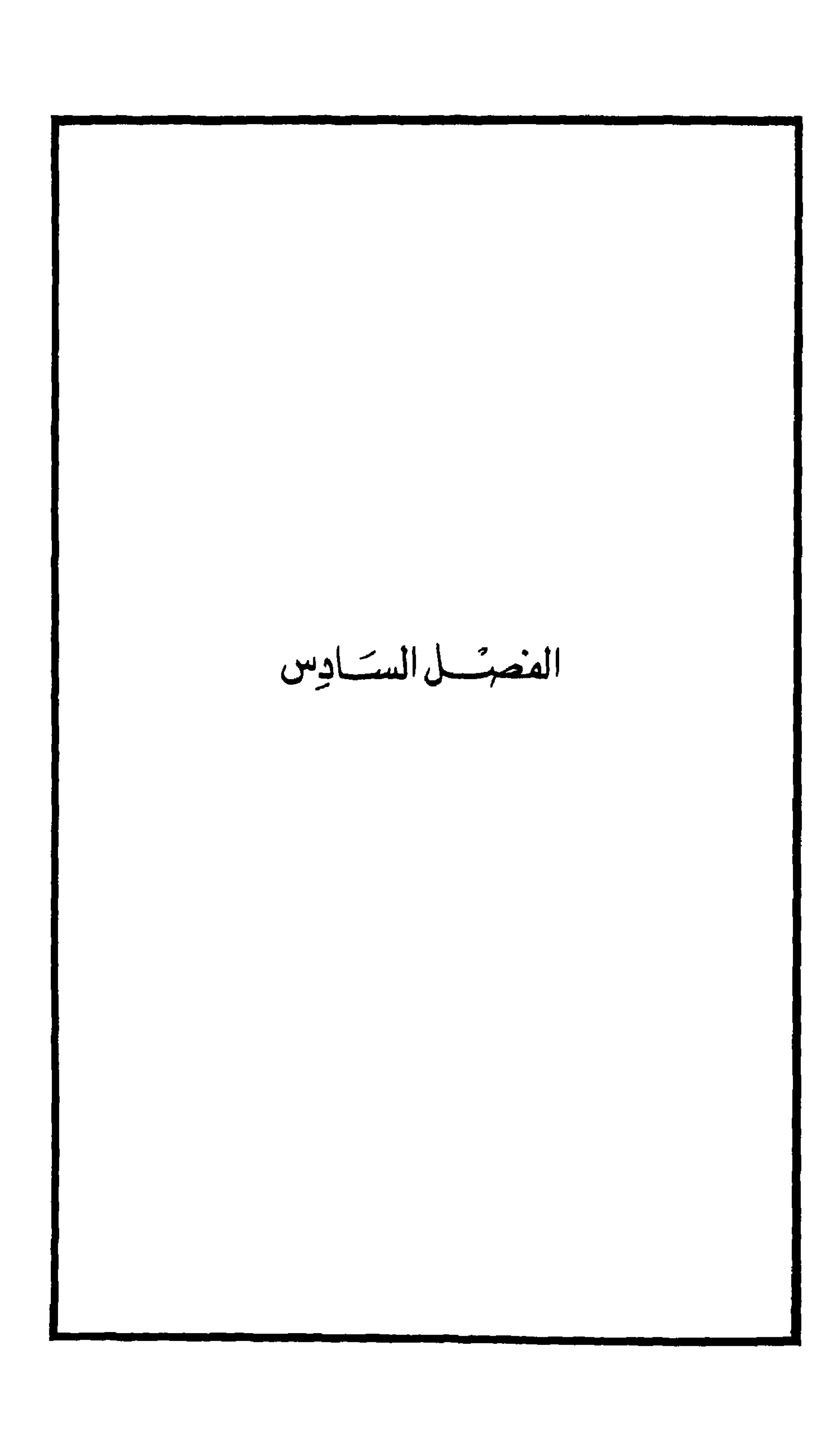
من المهام الأساسية للحكم المحلي تمكين الشعب من المشاركة الإيجابية في توجيه دفة أمور البلاد وتزويد المجتمع المحلي بالخبرة السياسية، فعلى هذا المستوى يمكن فهم وممارسة الديمقراطية السياسية الحقيقية وحل المشكلات التي تترك تأثيرها على المواطن العادي؛ فالإدارة المحلية السليمة هي أفضل ضمان للديمقراطية الحقيقية، فإذا لم تتوفر الديمقراطية على المستوى المحلي فإنه يتعذر وجودها في أي مستوى آخر؛ وغرس الديمقراطية يجب أن يبدأ على مستوى الإدارة المحلية. إذا ما أريد للديمقراطية أن تظل قائمة وفعالة، ويؤمن الليبيون بضرورة أن يشارك كل مواطن في بناء المجتمع الجديد وأن يتحمل مسؤولياته من أجل التقدم؛ والإدارة المحلية تتيح لسكان كل منطقة أو مدينة أو قرية فرصة الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والضمان الإجتماعي إلى جانب خدمات البلديات ومشروعات التنمية.

لقد كانت مسؤولية المسائل المَحلية في الفترة ما بين 1951 - 1963م ملقاة على مسؤولية الأقاليم، وبعد إلغاء الإتحاد الفيدرالي صدر في أول سبتمبر عام 1967 م قانون جديد خاص بالإدارة المحلية وعدل في عام 1968 م. لقد كانت الإدارة المحلية تقوم أساساً على تقسيمات أقليمية وقبلية ولم تصدر تشريعات متكاملة إلا بعد تفجر ثورة الفاتح من سبتمبر وكان مجلس قيادة الثورة حريصاً على مشاركة الشعب في إدارة دفة أموره وأفضل مجال للقيام بذلك هو الإدارة المحلية ومن ثم صدر القانون رقم 62 لعام 1970 الذي أعاد تنظيم مهام الإدارة المحلية وقام هذا التنظيم أساساً على:

1 — الكثافة السكانية.
2 — التقسيمات الجغرافية.

وبذلك أُلغيت التقسيمات القبلية والإقليمية.





الفصل السادس



ليبيا والعالم



أولا :

ليبيا والعالم العربي

أضحى اهتمام ليبيا بالشؤون العربية بعد سبتمبر عام 1969 أساسياً في سياستها، فاستحال عدم اكتراث الحكومة السابقة وعزلتها إلى مشاركة إيجابية فعالة في العمل من أجل بلوغ أماني العرب وتحقيق أهدافهم، ولقد نذر زعماء ليبيا أنفسهم لتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين وهم يدركون مدى الترابط بين الوحدة العربية وقضية فلسطين وإن هذه الوحدة شرط مسبق لتحرير فلسطين؛ ويذكر العقيد القذافي إنه «بدون الوحدة ضاعت فلسطين وفرضت علينا مأساة عام 1967».

إن الحلم بإقامة دولة عربية موحدة راود المثقفين العرب في أواخر الثمانينات من القرن الثامن عشر بعد انهيار الامبراطورية العربية بستة قرون[1]. . . فحدثت نهضة في الفكر العربي وراح العرب يبحثون من جديد عن عظمة الشعب العربي، وبعد قرون من القمع التركي والأوربي فقد العربي ثقته بنفسه حتى جاء اليوم الذي أدرك فيه مدى ما أسهم به في الحضارة الحديثة، ولما كان العرب رواداً في الطب والكيمياء والفلك والحساب والجبر وأقاموا إمبراطورية عظيمة امتدت من أسبانيا حتى الهند والشرق الأقصى، أدرك الشباب العربي القومي عظمة شعبه ووضع نصب عينيه استعادة هذا المجد.

لكن الوطن العربي كان يخضع في مستهل هذا القرن للإحتلال التركي والبريطاني والفرنسي والإيطالي. وكان أمام العرب خطوتان لا بد من اتخاذهما:

---

(1) كانت بغداد آخر عاصمة للامبراطورية العربية تسقط في عام 1258 م.

1 — تحرير أنفسهم من حكامهم.
2 — توحيد صفوفهم بمجرد أن يتحرروا من هذه السيطرة.

لم يتمكن جميع العرب من تحرير أنفسهم في وقت واحد وسلك كل بلد عربي طريقه الخاص في التحرير، بيد أنه كانت هناك رغبة واعية لتوحيد الوطن العربي، ولما ثار العرب ضد الأتراك في عام 1916 م وساندوا الحلفاء سرعان ما اكتشفوا خيانة إتفاقية سايكس ـ بيكو التي بموجبها قسمت فرنسا وبريطانيا المستعمرات التركية إلى مناطق نفوذ، وعمل البريطانيون والفرنسيون الذين انضم إليهم الأمريكيون في وقت لاحق على تخليد انقسام العرب، وفي عامي 1943 و 1944 م شجع انتوني إيدن على تكوين دولة موحدة لكن ذلك لم يسفر إلا عن جهاز غير فعال يعرف بالجامعة العربية، ونتيجة للحفاظ على سيادة كل دولة عربية أعيقت الوحدة.

وفي عام 1948 كان هناك أمل في أن تمارس الجامعة العربية بعض ما لها من سلطان عن طريق جمع الصف العربي في المعركة من أجل فلسطين، ولكن الإنقسام العربي بدأ في ذلك العام واضحاً للعالم، وفشلت الجامعة العربية وبرهن أول عمل مشترك من أجل فلسطين على أنه مأساة كاملة. وأثارت أصداء هذا الفشل انتفاضات داخلية كبرى في المنطقة من أهمها الثورة الناصرية في 23 يوليو 1952 م لقد كان هذا أول رد على المشكلات العربية المتمثلة في انقسام الصف العربي وضياع فلسطين. وتركت المشكلة الفلسطينية تأثيرها على سوريا والأردن والعراق فتعرضت سوريا لإنقلاب في عام 1949 م كان الأول في سلسلة الإنقلابات التي أعقبت ذلك، وفي عام 1951 م اغتيل الملك عبد الله كما أطيح بالملكية في العراق في عام 1958 م.

كانت الثورة الناصرية خطوة على طريق الوحدة العربية. فبعد قرون من الذل والمهانة استعيدت الكرامة العربية وأصبح جمال عبد الناصر بطل العالم العربي بعد أن نجح في تأميم قناة السويس وهزيمة العدوان الذي تعرضت له مصر، ولما كانت سوريا مهددة باستيلاء الشيوعيين عليها توحدت مع مصر في عام 1958 م وقامت الجمهورية العربية المتحدة[1] ورحب

(1) كانت الجمهورية العربية المتحدة اتحاداً بين مصر وسوريا في الفترات من 1958 ـ 1961 م.

القوميون العرب في كل مكان بالإتحاد باعتباره الخطوة الأولى في تحقيق الوحدة العربية الشاملة، لكن القوى التي انطلقت تقاوم الوحدة استغلت ظروف قيامها مما أدى إلى انفصام عراها في عام 1961 م وكان ذلك بمثابة صدمة عنيفة للروح المعنوية العربية في ربوع الشرق الأوسط، وتظاهر الشباب من أمثال العقيد معمر القذافي ضد الإنفصال وقطعوا العهد على أنفسهم بأن الإتحاد التالي سوف يبقى، ووقعت مأساة عام 1967 لتزيد من بؤس العالم العربي وتعرض بطل القومية العربية للمهانة فيظهر على شاشة الإذاعة المرئية وقد استبد به الحزن وعصفت به الهموم، وباعتباره رجلاً نبيلاً يتمسك بكرامته ويعتز بشرفه قدم استقالته، لكن الجماهير على امتداد العالم العربي أرغمته على إعادة النظر في استقالته غير أن عبد الناصر بعد عام 1967 م لم يعد بشاب الخمسينات القومي المتحمس، والحقيقة هي أن مأساة عام 1967 م هي التي قتلته في سبتمبر عام 1970 م.

في مثل تلك الظروف تفجرت في ليبيا ثورة الفاتح من سبتمبر التي استمد زعماؤها الإلهام من البطل العربي العظيم جمال عبد الناصر؛ لقد حذوا حذوه وأبدوا استعداداً لوضع كافة مواردهم من أجل تحقيق حلم عبد الناصر الذي بموته بات العرب بغير زعيم، لكن سرعان ما أظهر الشاب معمر القذافي ما يدل على أنه الوريث الروحي لعبد الناصر وأضحى الزعيم العربي الوحيد الذي يهتم بالشؤون العربية والذي لم ينس مأساة فلسطين في عام 1948 م في حين أخذ غيره يتحدث عن العودة إلى حدود ما قبل 1967 ونسي القضية الفلسطينية برمتها.

القذافي هو المحرض الدائم للعرب على العمل من أجل الوحدة وتحرير فلسطين؛ فالوحدة العربية والقضية الفلسطينية كما سبق أن ذكرنا، مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. ويدرك القذافي مدى ضعف العالم العربي بدون وحدة الهدف ويرى أن السبيل الوحيد إلى فلسطين هو قبل كل شيء تحرير العرب من الاحلاف والسيطرة الأجنبية والقضاء على مشكلة الفقر، وأن وحدة العرب السياسية والإجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لتحرير فلسطين؛ فهو يؤمن إيماناً راسخاً لا يتطرق إليه الشك بأنه لو اتحد العرب لأمكن القضاء على

إسرائيل في شهر واحد وأن ما حدث في عامي 1948 و 1967 لم يكن سوى نتيجة حتمية لتفكك العرب، ويرى الليبيون أن المشكلة الفلسطينية هي أهم وأخطر عامل في حياة الأمة العربية المعاصرة وكانت «القدس» كلمة السر بين من قاموا بثورة الفاتح من سبتمبر، وفي هذا دليل على أن الثورة منذ بدايتها كانت تعتبر فلسطين مشكلة العالم العربي الأولى.

إن العرب جميعاً يهتمون بقضية فلسطين كما بدا واضحاً جلياً في حرب أكتوبر عام 1973 م، لكن ثمة تفاوتاً في درجات الاهتمام، فالبعض يهتم بجوانب القضية التي تؤثر على مصالحهم الخاصة والبعض يرى في قضية فلسطين مشكلة الشرق الأوسط، أما ليبيا فتختلف عن هؤلاء حيث إنها تهتم اهتماماً بالغاً بهذه القضية وتعطي أكثر من أية دولة أخرى الأولوية المطلقة للوحدة العربية وتحرير فلسطين، فليبيا بحق هي موطن العرب ولذا يلقى الفلسطينيون ترحيباً ويقدم الليبيون كل مساعدة ممكنة لحركة المقاومة الفلسطينية مؤيدين دائماً أن فلسطين هي جزء من الوطن العربي وأن حريتها مرتبطة بحريتهم التي انتزعوها من الإستعمار بالنضال والكفاح. إنهم يضيقون ذرعاً بغيرهم من العرب الذين لا يتجاوبون بحماس لمبادرات الوحدة. هناك استعداد من جانب الزعماء الليبيين للتخلي عن سلطتهم من أجل قيام وحدة بين الدول العربية، ذلك أن الوحدة العربية هدفهم الأول. ويؤكد القذافي بأن الوحدة العربية لم تعد مطلباً عاطفياً بل ضرورة ملحة من أجل تحقيق النصر الكامل وهزيمة العدو واستعادة فلسطين.

وفي 10 يناير من عام 1970 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإنشاء «صندوق الجهاد» لمساندة القوات المسلحة الليبية. وتوفير الموارد المالية للدول العربية حتى تمكنها من النضال العادل ضد الصهيونية والإستعمار؟ وفي هذا الصندوق يساهم كل مواطن ليبي مساهمة مباشرة، فاهتمام ليبيا بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية لا يضاهيه اهتمام أي دولة عربية أخرى، وفي 15 مايو من عام 1970 أعلن الزعيم الليبي قومية المعركة على أساس أن القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة هما قضية العرب جميعاً وأصرت ليبيا على قومية المعركة عن طريق العمل الفدائي الذي يشترك فيه

كل عربي قادر على حمل السلاح ومن ثم طالبت جميع الدول العربية بالسماح لرعاياها بالتطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية مؤكدة استعدادها لتدريب وتسليح المتطوعين وطلبت الحكومة الليبية من بعثاتها في الخارج إعداد قوائم بالمتطوعين من الدول العربية وتوفير نقلهم إلى ليبيا للتدريب.

وبصرف النظر عن عدم نجاح الإقتراح الليبي حول تنسيق النشاط الفدائي فإن العقيد القذافي حذر تلك الدول من أن هذا الجيل يؤيد الوحدة والقومية العربية وتحرير فلسطين ولن يصبر على الخطط الطويلة المدى وأردف قائلاً: «ولسوف ينطلق ليحطم العقبات التي تعترض سبيل الوحدة، وهذا الجيل موجود في كل دولة عربية، في المغرب والأردن وتونس والعراق وشبه الجزيرة العربية وموريتانيا وهذا ليس بحاجة إلى من يدفعه بل سوف يتحرك من تلقاء نفسه». ويرى العقيد القذافي أن مصير الأمة العربية في خطر وإنه بغير الوحدة لن يتحقق التقدم أو التحرير أو التنمية أو الإحترام أو العزة أو الكرامة أو النصر على الأعداء.

وتواجه الوحدة العربية أعداء كثيرين، فهناك من ينكر حتى وجود أمة عربية رغم إنها أقدم من أي دولة عصرية، فمن الناحية التاريخية وجدت الأمة العربية قبل أن توجد أي دولة أوروبية أخرى إذ ظهرت في القرن السابع الميلادي بينما لم تتطور الدول الأوروبية إلا في القرن الرابع عشر، بل كانت القومية العربية قائمة حتى قبل ظهور الإسلام. كما يشكل العرب اليوم ثماني عشرة دولة تتكلم لغة واحدة ولها ثقافة مشتركة وتراثاً عربياً إسلامياً. لم يتمكن الحكم العثماني الذي دام أكثر من أربعمائة عام من أن يمحو الشخصية العربية، واليوم تمتد القومية العربية من الخليج إلى المحيط ولم يعد خافياً إن القيادة الليبية تعمل على بعث الأمة العربية الموحدة التي مزقتها قرون من القمع والإستعمار، فالقومية العربية مبدأ أساسي راسخ في سياستهم الداخلية والخارجية. فليبيا هي التي بادرت بالمحادثات مع عدد من الدول العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية عندما دعا العقيد القذافي الرئيسين عبد الناصر ونميري إلى الاجتماع في طرابلس في الفترة ما بين 25 - 27 ديسمبر عام 1969 م بهدف لقاء ثورتي الفاتح والسودان بالثورة الأم، ثورة 23 يوليو

1952 تعبيراً عن التضامن بين تلك الثورات العربية التقـدمية، وتنـاولت المباحثات الأوضاع السائدة في العالم ومشكلة الصهيونية وتقرر لقاء الرؤساء الثلاثة بصفة منتظمة إلى جانب تشكيل لجنة لإجراء مشاورات مستمرة بين الدول الثلاث.

كذلك بناء على مبادرة ليبية التقت مصر وسوريا وليبيا في بنغازي من أجل تعزيز القوة العربية، وفي 17 أبريل عام 1971 م وقع الرؤساء السادات والقذافي والأسد إعلان بنغازي الذي بموجبه قام اتحاد الجمهوريات وترك الباب مفتوحاً أمام السودان وغيره من الأنظمة التقدمية الأخرى للإنضمام إلى الإتحاد في أي وقت، وأعلن أن هذه ليست سوى خطوة أولى في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة وكان الهدف من قيام هذا الإتحاد هو أن يكون بمثابة أداة تمكن الجماهير العربية من خلق مجتمع اشتراكي موحد ووسيلة لتدعيم الأمة العربية في معركتها من أجل التحرير وتعزز العمل على تحرير فلسطين وعدم عقد أي صلح أو مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى التنازل عن شبر واحد من الأرض العربية المحتلة. وفي الفترة ما بين 18 و 20 أغسطس عام 1971 م اجتمع الرؤساء الثلاثة في دمشق لمناقشـة دستور الاتحـاد وإعلان بنغازي، وحدد «إعلان دمشق» يوم الأول من سبتمبر عام 1971 م لإجراء استفتاء شعبي عام في الجمهوريات الثلاث على الدستـور الجديـد وإعلان بنغازي، وفي الموعد المقرر أجري الإستفتاء في سوريا وليبيا ومصر وأسفر عن النتائج التالية:

سوريا	69%	موافقون على الوحدة
ليبيا	98,6%	موافقون على الوحدة
مصر	99,9%	موافقون على الوحدة

كـان الليبيون يـريدون اتحـاداً أوثق بـين العـرب فقـد كـان اتحاد الجمهوريات العربية في أساسه اتحاداً كونفيدرالياً ولا يزيد عن كونه خطوة أولى نحو اتحاد أوثق، وبناء على اقتراح جديد من ليبيا اجتمع زعماء مصر وليبيا في طبرق وبنغازي في الفترة ما بين 31 يوليو و 2 أغسطس عام 1972 م حيث

تقرر إعلان الوحدة الكاملة وتحدد أول سبتمبر عام 1973 م موعداً لإعلان الوحدة الإندماجية. لقد كان حتمياً أن تتحد ثورتا 23 يوليو والفاتح من سبتمبر وهما من نبع واحد لتحقيق هدف مشترك الا وهو الحرية والإشتراكية والوحدة ومن ثم يحققون مطلباً تاريخياً وإنسانياً للعرب من أجل مستقبل زاهر سعيد. وأعلن أن الشعبين الليبي والمصري توحدهما عوامل كثيرة جغرافية وتاريخية وسياسية وثقافية، ومن ثم كان ينتظر أن تحقق الوحدة الليبية ـ المصرية أماني الأمة العربية وآمالها. ولقد تقرر اتخاذ عدد من الخطوات قبل إعلان الوحدة الإندماجية ومن بينها تشكيل قيادة سياسية موحدة بأسرع ما يمكن لوضع أساس للوحدة الشاملة بين البلدين، وتكوين لجان مشتركة لدراسة النظم التي تقوم عليها الوحدة وبحث المسائل الدستورية والمؤسسات السياسية وأجهزة الدفاع والأمن القومي والاقتصاد والتعليم والثقافة والإعلام على أن تقدم تلك اللجان تقاريرها إلى القيادة السياسية الموحدة التي ستعلن الشكل النهائي للوحدة.

وتواصل العمل من أجل قيام الوحدة خلال عامي 1972 و1973، ولكن سير العمل كان أبطأ مما أراده الليبيون. وفي 18 يوليو عام 1973 م انطلقت من الأراضي الليبية مسيرة شعبية تلقائية وحطمت البوابات وأزالت الحدود وطالبت الجماهير الزاحفة بالوحدة الفورية لتحقيق أمل الجماهير، ومن بين الشعارات التي كانوا يرفعونها: «لا قيادة بغير مصر»، «لا كرامة بغير مصر»، «لا تقدم ولا انتصار إلا عن طريق القاهرة». مما كان يدل بجلاء ووضوح على تعطش الليبيين إلى الوحدة العربية.

لم يحدث أن اتحد شعب عربي مع حكومته في تأييد الوحدة تأييداً صادقاً وقوياً مثلما فعل الشعب الليبي الذي اعترف بزعامة مصر للعالم العربي وبرهن عن استعداده لإخضاع سيادته للسيادة العربية الكبرى كما أكد أن الوحدة هدفه الوحيد مهما كان الثمن الذي يدفعه؛ إن الشعب العربي الليبي يؤمن إيماناً صادقاً بالأمة العربية. وفي خطاب ألقاه العقيد القذافي في 23 يوليو عام 1973 م أشار إلى أن الوحدة العربية ليست ملكاً لشعب أو جيل أو حكومة بل للأمة العربية بأسرها لأنها ضرورية بل حتمية للمعركة وللتقدم الاقتصادي

ولتطوير الدفاع وبناء الحضارة. فالمصالح العالمية وطبيعة العصر تقف ضد الدول الصغيرة، ومع ذلك لم تتحقق الوحدة الإندماجية في أول سبتمبر عام 1973 م وتقرر العمل من أجل بلوغها تدريجياً. أما القيادة السياسية المؤحدة التي شكلت في 29 أغسطس عام 1973 م فقد أعلنت ثلاث عشرة مادة تحدد المراحل التي تتم خلالها الوحدة. وتنص المادة 1 على تولي القيادة السياسية الموحدة المسؤوليات حتى قيام الدولة الجديدة. والمادة 2 على قيام مجلس أمة إتحادي يتكون من 50 عضواً من مجلس الشعب المصري و50 عضواً من اللجان الشعبية في الجمهورية العربية الليبية كما تنص المادة 3 على تشكيل المجلس التشريعي الذي يبدأ: ـ

- بكتابة دستور دولة الوحدة.
- بتعيين الرئيس وإجراء الإستفتاء.

وتنص المادة 4 على أن الإستفتاء على الدستور والمرشحين للرئاسة يجري في البلدين، والمادتان 5 و 6 على توحيد العملة وإقامة منطقة اقتصادية حرة على الحدود بين البلدين، وتناولت المادة 7 تبادل وزيرين مقيمين أحدهما في القاهرة والآخر في طرابلس لمتابعة قيام الوحدة، والمادة 8 على أنه ابتداء من أول سبتمبر عام 1973 م يشكل مجلس أعلى للتخطيط يضم رئيسي الوزراء في البلدين ووزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط إلى جانب الوزيرين المقيمين وأميناً عاماً تختاره القيادة السياسية الموحدة، أما المادة 9 فتنص على أن مشروعات القوانين تحال إلى القيادة السياسية الموحدة، والمادة 10 تتعلق بعمل لجنة الوحدة مع تشكيل لجنة فنية خاصة لمعاونة مجلس التخطيط الأعلى والمجلس الإتحادي في إعداد الدراسات وإجراء الإتصالات الخاصة بالقوانين الجديدة، وتتضمن المادة 11 إنهاء عمل مجلس التخطيط الأعلى والأمانة الفنية بمجرد أن يتم الإستفتاء وتقوم الوحدة الإندماجية، والمادتان 12, 13 تنفذ بيان 29 أغسطس لعام 1973 ونشره في الجريدة الرسمية بالبلدين، وبمجرد نشر إعلان 29 أغسطس عام 1973 م أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعيين الأعضاء الليبيين في الجمعية التأسيسية واتخذت جمهورية مصر العربية إجراء مماثلاً، وكانت هذه أول خطوة لتحقيق الوحدة الإندماجية بين البلدين.

ومع ذلك أجلت الوحدة الإندماجية لعدم توفر الظروف الملائمة، ولا تزال الرغبة في الوحدة شديدة. وبسبب نشوب حرب أكتوبر عام 1973 م انشغلت القيادة العربية بقضايا كثيرة عاجلة وملحة، لكن الإتجاه نحو الوحدة مع مصر سيظل قائمًا ولن يحدث تراجع عنه وسوف يتحقق ولا ريب في الوقت المناسب.

وفي هذه الأثناء مضت ليبيا في سعيها من أجل إقامة علاقات أوثق بين الدول العربية ودعم التعاون بينهم فلم يتركز اهتمام ليبيا على الوحدة الإندماجية المقترحة مع مصر؛ لقد كانت ليبيا هي الدولة العربية الوحيدة التي ردت بسرعة وبحسم على قرار بريطانيا بالتنازل لإيران عن بعض الجزر العربية في الخليج العربي قبل أن يحصل إتحاد الإمارات العربية على استقلاله في سبتمبر من عام 1971 م، فقامت بتأميم شركة النفط البريطانية وسحبت أرصدتها من المصارف البريطانية إذ رأت ليبيا في القرار البريطاني عملاً مماثلاً لوعد بلفور عام 1917 الذي بموجبه أعطيت فلسطين للمهاجرين اليهود، ولم يكتف الليبيون بذلك بل قرروا مساعدة شعب ايرلندا في نضاله ضد بريطانيا من أجل الحرية.

واهتم الزعماء الليبيون بالنزاع القائم بين شطري اليمن فلم يكن شيء يبعث الحزن في نفوسهم أكثر من التقاتل بين العرب، فما كان من العقيد القذافي إلا أن دعا زعماء اليمن الشمالي والجنوبي إلى طرابلس لإقناعهم بتوحيد شطري البلاد، والتقى الطرفان في الفترة من 26 — 28 نوفمبر من عام 1972 م ومنذ ذلك اليوم تبذل الجهود وتوضع الخطط من أجل تحقيق التعاون وإقامة الوحدة بينهما في نهاية المطاف.

كذلك اهتم زعماء ليبيا بجيرانهم في شمال أفريقيا لأسباب عديدة من بينها أن ليبيا تعتبر حلقة إتصال بين دول المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب، ودول المشرق العربي على حد سواء، فهي بمثابة جسر يربط بين شطري العالم العربي. ولما أضعف التاريخ المعاصر لتلك الدول، إلى حد ما، الاتصال مع دول المشرق العربي بات دور ليبيا بارزاً إذ بدعوتها المتحمسة للقومية العربية سوف يحدث تقارب بين المغرب العربي والمشرق العربي مما

يؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة وعندما تتحقق الوحدة الإندماجية مع مصر يكون العالم العربي قد خطا خطوة إلى الأمام في طريق توحيد المنطقة من المحيط إلى الخليج.

لقد تدهورت العلاقات الليبية المغربية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 م وعندما تعرض النظام الملكي في عامي 1971 م و1972 م لمحاولة إنقلاب أعلنت ليبيا جهاراً تأييدها للعناصر المناهضة للملكية في المغرب، ويعتقد الليبيون أن الملكية المغربية تقمع شعبها وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما العلاقات مع الجزائر فهي ودية وقد زار العقيد القذافي الرئيس هواري بومدين في 17 و 18 فبراير عام 1972 م لإجراء مشاورات حول الوحدة والتعاون، وهناك تعاون ليبي جزائري في عدد من المجالات كالطاقة والصناعة إلى جانب إقامة شركات مساهمة مشتركة.

وتتسم العلاقات الليبية التونسية بوجه عام بالود فهما دولتان متجاورتان، وفي فترات كثيرة عبر التاريخ كانتا جزءاً من كيان سياسي موحد، وفي الفترة من 12 إلى 18 ديسمبر عام 1972 م زار العقيد القذافي تونس وشكلت لجان مشتركة بين البلدين في جميع القطاعات؛ كما أنشئت مشروعات مشتركة وبنيت قرى مشتركة على طول الحدود وأصبحت سفارتا البلدين تعرفان بمقر المندوب السامي كما هو النظام القائم بين أعضاء الكومنولث وحل المندوب السامي محل السفراء وتقرر عقد اجتماعات دورية بين البلدين؛ وفي يوليو عام 1973 م عقدت اللجنة الليبية-التونسية العليا اجتماعات لدعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والفنية، كما التقى الرائد عبد السلام جلود وغيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة في أوائل عام 1973 م بالهادي نويره الوزير الأول التونسي وأسفرت هذه الإجتماعات عن توقيع إتفاقية ليبية ـ تونسية شاملة من أهم نقاطها:

ـ حق التملك والعمل والإقامة والتنقل بين البلدين.

ـ تشجيع وضمان تحويل واستثمار رأس المال.

- تنظيم نشاط شركات المقاولات التونسية في ليبيا.
- تنظيم التجارة والجمارك.
- الإتفاق حول الضمان الإجتماعي.
- الإتفاق على تبادل الصكوك البريدية.
- إقامة مصرف تونسي-ليبي مشترك في الجمهورية اللبنانية برأس مال قدره 3,75 مليون دولار يدفع فيها المصرف الليبي-التونسي 60 بالمائة.
- المساهمة في رأس مال الهيئات المالية في تونس أو خارجها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

تعد هذه الإتفاقيات مثالاً رائعاً للتعاون بين العرب؛ لقد رحبت ليبيا بالكثيرين من التونسيين الذين جاءوا للعمل في ليبيا، وحدث تقارب شديد بين البلدين خلال السنوات الأربع الماضية وفي الاحتفالات بالذكرى الرابعة لثورة الفاتح من سبتمبر تحدث الرئيس الحبيب بورقيبه نيابة عن العقيد معمر القذافي في الإستعراض الرسمي مما يؤكد التعاون الوثيق الذي كان قائمًا بين ليبيا وتونس.

وعندما أعلن في 12 يناير عام 1974 م عن قيام الوحدة الإندماجية بين ليبيا وتونس استبدت الدهشة بالكثيرين من المراقبين، وكان الإتفاق الأصلي ينص على إجراء استفتاء في كل من البلدين في 18 يناير عام 1974 م لكن تونس شعرت بأن هناك عدداً من التعديلات الدستورية لا بد من إجرائها قبل أن تقوم الوحدة الإندماجية، الأمر الذي أخر قيام الوحدة الإندماجية بين الدول العربية خطوة أخرى.

والواقع أن ليبيا هي التي أخذت دائمًا بزمام المبادرة وهي التي خلقت في العالم العربي قوة دافعة نحو الوحدة التي لو قامت فإن تيارها لن يوقف خاصة وأن هناك آداة لتحقيقها. إن ليبيا تلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد لأن الوحدة هدف الشعب والقادة على حد سواء، ولا يغيب عن البال أن للعرب أعداء كثيرين يعملون على بقاء الأمة العربية ضعيفة ومفككة، ولن يصبح العرب قوة مهابة إلا بعد أن يدركوا أن لا جدوى من وراء بقائهم متفرقين. لم يحدث أن أظهر العرب قدراً من الوحدة كما فعلوا في أكتوبر عام 1973 م،

الأمر الذي أسفر عن نتائج لصالح العرب لأول مرة منذ أكثر من ربع قرن من الزمان، ويقول العرب في ليبيا لإخوانهم إنه إذا كان قدر من الوحدة في حرب أكتوبر 1973م زودهم بمثل هذه القوة فما بالكم لو تحققت الوحدة الحقيقية الشاملة.

لقد أرجئت الوحدة الليبية ـ المصرية والوحدة الليبية ـ التونسية إلا أن ضغط الأحداث سوف يؤدي إلى تحقيقها في نهاية المطاف. فالشعب العربي يقف على أعتاب إنجازات هامة في تاريخه. فلو قام بدوره في الربع الأخير من القرن العشرين لأصبح قوة رائدة في العالم، لكن الوحدة هي الشرط الأساسي لبلوغ هذا الهدف، ويبدو أن ليبيا هي التي أدركت هذه النقطة الحيوية، والدليل هو أنه في كل من مشروع الوحدة الليبية ـ المصرية والليبية ـ التونسية قبل الليبيون بالمركز الثاني في الإتحاد. فكانت الرئاسة للرئيسين السادات وبورقيبة. لم تكن ليبيا في حقيقة الأمر تطمع في الزعامة حيث أن مطلبها الوحدة.

ويعتقد الليبيون أن ثمة عدداً من العقبات لا بد من إزاحتها قبل بلوغ هذا الهدف، فليبيا تعرب عن أسفها لأن حركة التحرير الفلسطينية لم تصبح حركة نضال قومي، ولأن آلاف المتطوعين الذين تم تدريبهم وتسليحهم في ليبيا لم يسمح لهم بالعمل ضد إسرائيل. كما انتقدت بوجه الخصوص الملك حسين، الذي اتهم بذبح آلاف الفلسطينيين في عامي 1970 و 1971 عندما قطعت ليبيا وحدها علاقاتها مع الأردن. كذلك انتقد العقيد القذافي الفلسطينيين لتعدد المنظمات التي تعمل على تحرير فلسطين وحثهم على توحيد نشاطهم الفدائي تحت قيادة ياسر عرفات الزعيم المحترم والمعتدل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأوضح أن 10% من النشاط موجه ضد العدو، في حين أن 90% يوجه ضد بعضهم البعض. لقد انقسمت الجبهة الشعبية إلى جبهة شعبية ديمقراطية وإلى جبهة ديمقراطية شعبية وإلى الجبهة الشعبية، القيادة العامة، وقال العقيد أن هذا هراء.

إن بعض الفلسطينيين مشغولون بمناقشات فلسفية حول حقوق العمال وتحويل الحركة البورجوازية إلى مجتمع بروليتاري، في الوقت الذي لا يوجد

لهم وطن، كما إنهم يتحدثون عن أصل العالم وغيرها من المسائل التي لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية؛ وقال العقيد القذافي: «نحن لا نهتم بطبقة بعينها، لكننا نريد تحرير جميع الطبقات في فلسطين».

ويؤكد القذافي ضرورة أن يكون النضال من أجل فلسطين قومياً لا إقليمياً، ولا بد أن يكون العمل جماعياً لا فردياً، وإذا أريد للمعركة النجاح يجب أن تكون قومية؛ وعلى العرب ألا يخوضوا معركة مصيرها الفشل، وأنه يجب أن يخطط لها بدقة لخوضها فوق أرض العدو. ولهذا لم تشترك ليبيا في حرب أكتوبر عام 1973، ومع ذلك قدمت المساعدات العسكرية لكل من مصر وسوريا.

ويختلف الليبيون مع المصريين والسوريين حول قضايا جوهرية. فالمشكلة مع إسرائيل في رأيهم، لا تتعلق بحدود 1967 بل بعدم الإعتراف، ويقولون أن إسرائيل ترفض الإعتراف بفلسطين وبالشعب الفلسطيني، ومن ثم يجب ألا يعترف العرب بإسرائيل، ويتساءل القذافي: «إلى أين ذهب الفلسطينيون؟»؛ ويجيب على ذلك بقوله: «لقد ذهب بعضهم إلى أمريكا وتحول البعض إلى لاجئين وذبح حسين البعض الأخر، وفوق هذا كله أصبحت فلسطين ذاتها دولة إسرائيلية؛ ولهذا ينبغي أن تنتقل المعركة إلى أرض العدو» ويضيف بأنه لا يمكن للمرء أن يتحدث عن سيناء دون الإشارة إلى مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس، وأن الحل هو إزالة دولة إسرائيل سلمياً، وفي مؤتمر صحفي عقده العقيد القذافي في نوفمبر عام 1973 قال أنه يتعين على اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين أن يعودوا إلى البلاد التي جاءوا منها وذلك لتجنب الصراع مع العرب، وأكد أن المعركة ليست مع اليهود بل مع الصهيونية، وأن ليبيا على استعداد لأنْ تقدم كل ما تملك للمعركة إيماناً منها بأن حرية الشعب الفلسطيني هي حرية الشعب الليبي بل وحرية الأمة العربية عن بكرة أبيها.

لقد بلورت ليبيا معنى القومية العربية وأبدت اهتماماً صادقاً بآماني الأمة العربية وآمالها، فهي أقوى نصير للفدائيين الفلسطينيين وهي التي ساعدت الإمارات العربية في الحصول على الإستقلال من بريطانيا التي هاجمتها لأنها

سلمت جزر أبو موسى والطنب الكبرى والصغرى لإيران. كذلك أقنعت شطري اليمن على تسوية خلافاتها وساندت العراق في تأميم النفط عام 1972 بالرغم من الخلافات الإيديولوجية القائمة بين البلدين، وحثت الفدائيين الفلسطينيين على نسيان صراعاتهم الأيديولوجية وتشكيل جبهة مشتركة ضد العدو الحقيقي، وطالبت العرب باتخاذ موقف موحد ضد العدو الذي يعمل على إثارة الفرقة بين صفوفهم، والمتمثل في الامبريالية الأمريكية والصهيونية والأنظمة الرجعية العربية، ويميط الليبيون اللثام عن تلك القوى التي تخشى إحداث تغيير في ميزان القوى إذا ما توحد العرب. وعن أولئك الأقليميين ذوي النظرة السياسية الضيقة، فهؤلاء يزعمون أن الدول العربية الفقيرة تريد المشاركة في ثروة دول النفط الغنية، لكن الوحدويين الليبيين يرون أن هؤلاء الإقليميين والإنفصاليين لا يدركون حقيقة أنه بدون الوحدة تضيع الثروة ويؤكد العقيد القذافي أن الوحدة العربية هي الوسيلة لحماية الحرية والإستقلال، وهي الحصن ضد السيطرة الإمبريالية فالدول الكبرى تقاوم القومية العربية وتشجع الإنفصال خدمة لمصالحها.

إن الشعب العربي الليبي، شأنه شأن غيره من العرب، هو في جوهره شعب معتدل رغم ما يسيطر على أذهان الغرب من أنه شعب محب للحرب، وليس من ينكر ما يتسم به العرب من كرم الضيافة وخاصة بالنسبة للأجانب الذين يعيشون في الشرق الأوسط، كما يؤكد المؤرخون الشهامة العربية، فالعرب يهبون دائمًا لنجدة الضعيف ومساعدة الفقراء والنساء والأطفال، ونعم المسيحيون واليهود بالتسامح في ظل الإمبراطورية العربية. فالعرب يعتبرون الحرية والكرامة والعرف والوفاء أهم من الحياة ذاتها وأعظم من كل مكاسب مادية، فهم شعب غير مادي لهم مثلهم ولهم إحساسهم العميق بالعدالة، وكل من يحتمي بهم فهو آمن.

حدث أن كان إبان الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973 بعض الأمريكيين، وبعضهم من اليهود، في مصر سياحاً، ووفر لهم الشعب المصري الحماية وعاملهم بكرم فكان اليهود الأمريكيون يذهبون إلى معبدهم لتأدية شعائرهم الدينية وذلك في وقت كانت فيه أمريكا الدولة الرئيسية الوحيدة التي تساند

إسرائيل جهاراً، ولم يشعر الأمريكيون في جميع أنحاء العالم العربي، بما في ذلك ليبيا، بأي عداء عربي بالرغم من مساعدة أمريكا العسكرية لإسرائيل، وإن ما لقيه هنري كيسنجر في مصر وسوريا من حفاوة لدليل على اعتدال العرب وحسن نواياهم.

إن العرب لا يتسمون بالعنف الذي تجنبوه حتى في ثوراتهم. فالثورة المصرية في عام 1952 والثورة الليبية في عام 1969 لم ترق أية دماء، وأظهر كل من عبد الناصر والقذافي شعوراً إنسانياً عميقاً عكس ما يتسم به الشعب العربي من اعتدال، فكلا الزعيمين عربي أصيل، ويعتبر القذافي نموذجاً لإبن الصحراء والبدوي الأمين العادل المنصف، فمن خصال ابن الصحراء العدل والإنصاف لأنه يدرك، أكثر من غيره، قسوة الصحراء فهو ليس انتقامياً كما أنه ينصت إلى كل من يأتي إليه شاكياً.

إن أحداً لا ينتظر من العربي التخلي عن حقوقه الأساسية، وفي ظل النظرية العالمية الثالثة التي تؤكد الإيمان بالله والأخوة بين بني البشر هناك فرصة لإنتقاء أصدقاء العرب وأعدائهم والتوصل إلى وسيلة تمكن البشر جميعاً من الحياة في حب وسلام وتدعو هذه النظرية إلى العدالة والأخوة بين جميع البشر بغير استثناء. والعرب المسلحون بها ليسوا تهديداً لإخوانهم من بني البشر بل هم عامل بعث للقيم التي أخذت تنهار في عالمنا المعاصر، إنه مع تطبيق النظرية العالمية الثالثة سوف يتمكن العرب على المدى البعيد من إقامة علاقة أكثر حيوية مع بقية شعوب العالم، بيد أنه يتعين على العرب أن يتحدوا ليتسنى لهم تطبيق مبادىء النظرية الجديدة. ومن ثم بات واجب العرب الأول هو الوحدة التي هي ليست مجرد شعار ينتظر التاريخ كي يحركه ويوجهه، بل على العرب أن يحركوا التاريخ ويتحدوا ليتسنى لهم، كما فعلوا في الماضي، إضافة فصل جديد مشرق في تاريخ البشرية.



ثانياً -
سياسة ليبيا الخارجية

لقد طرأت تغييرات جذرية على سياسة ليبيا الخارجية بعد أن تفجرت ثورة الفاتح من سيتمبر، فحلت محل العزلة التي كان يعيشها النظام السابق سياسة عربية قومية تقوم على النظرية العالمية الثالثة وأضحى التضامن الوثيق مع أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة، كما أوليَ اهتمام خاص بالدول الإسلامية غير العربية وبأفريقيا، وبات العمل من أجل السلام العالمي القائم على العدل والتعاون بين دول العالم مبدأ أساسياً في السياسة الخارجية على أن تكون النظرية العالمية الثالثة آداة لتحقيق تفاهم أكبر بين شعوب العالم.

وفي الخطاب التاريخي الذي ألقاه في 15 أبريل عام 1973 أعلن العقيد القذافي: «أن الثورة الليبية تحمل رسالة الأمة العربية إلى العالم كما أنها تعبر عن ضميرها». وفي سبيل نشر هذه الرسالة في ربوع العالم دعت ليبيا إلى عقد مؤتمرات دولية فوق أرضها ليشاهد المؤتمرون إنجازات الثورة ولكي تقضي على الإنعزالية التي فرضتها الأنظمة السابقة.

ففي غضون عام واحد استضاف الليبيون أكثر من ستة مؤتمرات وندوات أولها مؤتمر الكتاب العرب الذي عقد في الفترة ما بين 13 و 14 مارس عام 1973 حيث وجه العقيد إلى هذا المؤتمر كلمة جاء فيها: «أود قبل كل شيء أن أؤكد على ضرورة وأهمية الأدب فمن واجبكم أن تكونوا في طليعة المعركة، وسوف يفسر غيابكم على أنه هروب. فالمقاتلون في اعتقادي ليسوا فقط الجنود داخل صفوف القوات المسلحة. فأنتم بدوركم جنود ولا تقلون خطورة عن أولئك الذين في ساحة المعركة». وأكد المؤتمر أن الوحدة

العربية هي الطريق الوحيد إلى تعبئة موارد العرب كما أنها السبيل الوحيد الذي يمكن الأمة العربية من أن تؤدي دورها في العالم المعاصر كما طالب المؤتمرون كل مواطن عربي بالقيام بواجبه تجاه المقاومة الفلسطينية وذلك بالإنضمام إلى صفوفها، كما أكدوا أن الإعلام هو جانب في النضال المسلح وأن هناك حاجة إلى قيام استراتيجية إعلامية قومية موحدة تقوم على مبادىء الثورة العربية وأن الصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني صراع بين كيانين؛ وليس أمام العرب من خيار إلا خوض هذا الصراع، وأعربت الوفود عن ثقتها الكاملة في حركة المقاومة الفلسطينية. واعتبرتها عنصراً أساسياً في استراتيجية التحرير العربي.

كذلك عقد مؤتمر القوى الناصرية في طرابلس في الفترة ما بين 15 و 23 مارس عام 1973 حيث أعلن المؤتمرون تمسكهم بالمبادىء الناصرية مؤكدين الحاجة إلى اتحاد القوى الناصرية.

واجتمع في 25 مارس عام 1973 المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي حضره 31 مندوباً والذي أصدر عدة توصيات تؤيد القضية الفلسطينية وتناصر المسلمين في جنوب الفلبين، وشكل وفد من العربية السعودية والسنغال والصومال للذهاب إلى الفلبين لتقصي أحوال المسلمين هناك. ولقد أبدت ليبيا اهتماماً خاصاً بإخوانها المسلمين وكانت تخشى من أن يتعرضوا لمذبحة، وحثت الحكومة الفلبينية على إعطاء الأقلية المسلمة حقوقها كاملة كمواطنين، ولم تدع ليبيا إلى انفصال المسلمين أو إلى قيام دولة إسلامية في تلك البلاد، وكان اهتمامها تعبيراً عن سياستها الخارجية الجديدة تجاه المسلمين خارج نطاق العالم العربي؛ والواقع أنها كانت أول دولة إسلامية في التاريخ المعاصر تعبر عن الحاجة إلى تضامن المسلمين، الأمر الذي كان يشكل بعداً جديداً في سياسة ليبيا الخارجية.

كذلك طالب المؤتمر جميع الدول الإسلامية بقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية بإسرائيل وإنشاء صندوق خاص للجهاد ومساعدة حركات التحرير الأفريقية؛ كما تقرر عقد المؤتمر التالي في مدينة كابول بأفغانستان في مايو عام 1974 ولكن موعد ومكان الإجتماع قد تغير إذ عقد في لاهور

باكستان في الفترة ما بين 22 و24 فبراير عام 1974، وفي هذا المؤتمر لعبت ليبيا دوراً رئيسياً بإصرارها على التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الإسلامية. وبناء على الإقتراح الذي تقدمت به ليبيا شكلت لجنة من الخبراء تمثل ثماني دول لوضع الوسائل الكفيلة برفع مستوى معيشة دولة العالم الثالث، كانت ليبيا عضواً في هذه اللجنة ولعب القذافي وفيصل والسادات دوراً رئيسياً في التوفيق بين الباكستان وبنجلاديش في روح من التضامن الإسلامي. وفي مقابل ذلك أعلن مؤتمر لاهور تأييده للموقف العربي في فلسطين مع اهتمام خاص بمشكلة القدس، ودعا العقيد القذافي إلى جبهة موحدة وإلى تعبئة كافة موارد العالم الإسلامي لتحرير القدس واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وأعلن أنه إذا تعذر تحقيق ذلك بالوسائل السياسية وجب على الدول الإسلامية أن ترسل المتطوعين والسلاح لتحرير الأراضي المحتلة.

وأولى المؤتمر اهتماماً خاصاً باقتراح العقيد القذافي الذي دعا فيه إلى تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات هي الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الإسلامية والدول غير الإسلامية، وتقرر أن تلقى دول العالم الثالث معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بأسعار النفط على نحو يخدم الدول الإسلامية والهند ودول إفريقية وأمريكا اللاتينية وبرفع الأسعار بالنسبة للدول الصناعية الغنية، بل طالب بتطبيق حظر النفط عليها إذا أظهرت ميولاً عدائية للعرب؛ أما الدول الصناعية التي تقدم المساعدة التكنولوجية والأسلحة للعرب فتلقى معاملة خاصة، وهذا ينطبق على دول مثل فرنسا، غير أن منظمة الدول المصدرة والمنتجة للنفط أقرت مبدأ السعر الموحد؛ لقد كان العقيد القذافي شخصية رئيسية في المؤتمر الإسلامي وتبوأت ليبيا مكانة الزعامة لا في داخل العالم العربي فحسب، بل في أنحاء العالم الإسلامي على حد سواء، وعقب المؤتمر أمضى العقيد القذافي أسبوعاً بحث خلاله مع رئيس وزراء الباكستان طرق ووسائل توسيع مجالات التعاون بين البلدين.

وتحركت ليبيا خارج نطاق الدائرة العربية والإسلامية لتستضيف مؤتمر الشباب العربي ـ الأوروبي الذي انعقد في 14 مايو عام 1973 والذي كان تعبيراً

عن تضامنها مع الإنسان دون تمييز بين جنسيتــه . . . في هذا المؤتمر شرح العقيد القذافي مبادىء النظرية العالمية الثالثة وترك تأثيراً بالغاً على المؤتمرين كما أصدر المؤتمر بدوره عدداً من القرارات المؤيدة لسياسة ليبيا الخارجية.

وفي الفترة من 2 إلى 12 يوليو عام 1973 استضافت ليبيا المؤتمر العالمي لشباب المسلمين الذي حضره شباب من جميع الدول الإسلامية إلى جانب عدد من المفكرين ورجال الدين وممثلين عن الأقليات الإسلامية، وكان هدف ليبيا من استضافة هذا المؤتمر هو تمكين شباب المسلمين من مناقشة المشكلات التي تواجه المسلمين فعلاً إلى جانب الرغبة في رفع المستوى الروحي لهؤلاء الشبان وتعميق الوعي الفكري والسياسي، فناقش المؤتمر مبادىء النظريـة العالمية الثالثة وأسس التعليم واحتلال فلسطين وخطر الإرساليات التبشيرية إلى جانب مناقشة اللغة العربية والإسلام في الدول الوثنية ووضع المسلمين في الإتحاد السوفيتي وفي غيره من الدول الشيوعية، لقد حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً في جمع شباب المسلمين معاً، وتوحيد صفوفهم وحملهم على البحث عن حلول لمشكلاتهم.

كـذلك قـامت وزارة التعليم والتربيـة في ليبيا بعقـد ندوة تعليميـة ليبية ـ كندية حيث التقى عدد من طلبة وأساتذة جامعة ليولا في مونتريال بكندا بمسؤولين ليبيين في الفترة من 30 أغسطس حتى 15 سبتمبر عام 1973، وكان من بين المتحدثين في سلسلة من اللقـاءات التي جرت في جـامعتي طرابلس وبنغازي الرائد عبد السلام جلود ووزيـر التعليم والتربيـة ووزير الاقتصاد. كما عقدت جلسة خاصة في مقر الإتحاد الاشتـراكي العربي في طرابلس لشرح النظرية العالمية الثالثة، ومثل وزارة التربية في تلك الندوة حميده الزليطني مدير الشؤون الثقافية بالوزارة والدبلوماسي السابق الذي رافق الوفد الكندي في جميع تنقلاته في ربوع البلاد، وتـرك تأثيـراً على الـوفد بصراحته وتضحيته، ولما عاد الوفد إلى كندا أعلن الدكتور راسيل برين عميد كلية الفنون والعلوم بالجامعة، أن الذي ترك تأثيره عليه أكثر من غيره في ليبيا هو أنه في الوقت الذي تزداد فيه المادية والعلمانية زيادة تكاد تبتلع حضارتنا الغربية ينطلق صوت مؤكداً أهمية البعد الروحي في حياة الإنسان من دولة عربية صغيرة في شمال أفريقيا.

لقد بدأت تلك المؤتمرات حواراً بين ليبيا ودول العالم حيث أنها شملت المؤتمرات العربية والإسلامية والندوات الأوروبية والكندية مظهرة بذلك حسن نواياها ورغبتها في الإلتقاء بشعوب العالم، وشرح مبادىء سياستها وتوضيح معتقداتها، وكما ذكر الليبيون للوفد الكندي فإنهم لا يريدون من الأجانب أن يعتنقوا عقيدتهم ولكنهم يؤكدون ضرورة الدين للجميع، فلو التزم المسيحيون والمسلمون واليهود بمبادئهم لأصبح العالم أكثر انسجاماً وحلت كافة المشكلات التي تواجه البشر، ولما كانت تلك اللقاءات الشخصية هامة وحيوية لتحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب، عملت ليبيا على إقامة علاقات مع أكبر عدد من الدول، وسوف نتناول فيما يلي سياسة ليبيا تجاه الدول الكبرى وأفريقية وغيرها.

سياسة عدم الانحياز

تقوم سياسة ليبيا الخارجية على مبدأ عدم الإنحياز ومن ثم شاركت في جميع مؤتمرات القمة للدول غير المنحازة... في بلغراد (1961) والقاهرة (1964) ولوزاكا (1970) والجزائر (1973).

إن سياسة عدم الإنحياز تعني أساساً الإستقلال عن الكتلتين الكبيرتين؛ وفي ليبيا تؤكد النظرية العالمية الثالثة مبدأ عدم الإنحياز وتقدم بديلاً للنظريات العالمية الأخرى، ومن ثم فإن عدم الإنحياز في السياسة الليبية يقوم على أساس فلسفي إلى جانب كونه سياسة واقعية.

وفي سبتمبر من عام 1973 انعقد في الجزائر مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة، وكان أكبر لقاء في تاريخ حركة عدم الإنحياز إذ حضره زعماء خمسة وسبعين دولة، وتحدث فيه العقيد القذافي حول المعنى الحقيقي لعدم الإنحياز وطالب بتحديد واضح لمعنى هذا المبدأ السياسي وتساءل عن مدى إلتزام عدد كبير من الدول بهذا المبدأ، وقال أنه من واجب الدول غير المنحازة ألا تسمح بوجود قواعد عسكرية فوق أرضها أو ترتبط بعلاقات اقتصادية وعسكرية بالقوى الأمبريالية، وطالب الدول الأعضاء بتحرير نفسها من تلك الروابط وأضاف يقول: «إنني أتحدث باسم أمة حرة تفعل ما تقول ولا تقول

ما لا تستطيع أن تفعل لأن لدينا ثورة ترغب في احترام الدول الأخرى لها»؛ وأشار إلى أن معظم دول العالم الثالث التي تحضر مؤتمر الجزائر لها علاقات بقوى خارج العالم الثالث وأن القلة القليلة هي التي يمكن أن تعتبر نفسها على الحياد حقاً، وهاجم الدول غير المنحازة التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل وطالبها بقطع هذه العلاقات وبمقاطعة إسرائيل[1]، كما وعد بمساعدة ليبيا لأية دولة تضار من اتخاذ مثل هذا الإجراء وأضاف أنه إذا لم تقطع الدول العربية علاقاتها مع جنوب أفريقيا لأعتبرت دول عدم الإنحياز الأخرى ذلك خيانة للعالم الثالث وأكد على ضرورة أن تلقى إسرائيل وجنوب أفريقيا نفس المعاملة، إن بعض الدول تخدع نفسها عندما تقول أنها مستقلة وهي في الواقع تخضع للإستعمار الاقتصادي، كذلك أعرب القذافي عن أسفه لخضوع ثلاثة أرباع العالم الثالث لسيطرة الغرب الثقافية حيث أن الدول الآسيوية والأفريقية تتحدث إما بالإنجليزية أو الفرنسية بينما تزدري بلغاتها القومية، وطالب الدول غير المنحازة بتجريد أنفسهم من رواسب الإستعمار، وهنأ زائير بثورتها الثقافية التي تبحث عن أصالتها وعن لغتها الأفريقية، كما أشار إلى أخطار الدول العظمى على العالم الثالث، وأوضح أنه بالرغم من الصداقة التي تربط ليبيا بالإتحاد السوفييتي إلا أن روسيا تحاول، مثل أمريكا، زيادة نفوذها في العالم العربي، وأن الأساطيل الأمريكية والسوفييتية تعرض منطقة البحر المتوسط لخطر الأسلحة الذرية، وفي استعراضه لسياسة ليبيا تجاه الدول الكبرى قال الزعيم الليبي أنهم أغلقوا القواعد الأمريكية ورفضوا تقديم أية تسهيلات للأسطول السوفييتي في موانئهم، وهذا هو الحياد الحقيقي الذي يتمثل في التحرر من الروابط السياسية والاقتصادية والدفاع عن الحرية في العالم الثالث من النفوذ الشرقي والغربي؛ ودعا إلى وضع ميثاق لدول العالم الثالث مماثلاً لميثاق الأمم المتحدة محدداً معنى الحياد وعدم الإنحياز.

وفي تصريح لصحيفة الفجر الجديد ذكر العقيد القذافي: «أن الدول الكبرى تمكنت من هزيمة مجموعة من دول عدم الإنحياز ومن احتوائها أو أنها

---

(1) قطعت كوبا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد أن ألقى القذافي خطابه في مؤتمر القمة في الجزائر عام 1973.

تمكنت على الأقل من ربط بعض الدول المؤسسة للمجموعة المحايدة بعجلتها». كما أعرب عبد العاطي العبيدي، القائم بأعمال وزارة الخارجية، عن أسفه لإحجام بعض الدول التي أسست حركة عدم الإنحياز عن قبول اقتراح ليبيا بإعادة تعريف عدم الإنحياز حتى يمكن تحديد الدول غير المنحازة حقاً، وأضاف بأن الجمهورية العربية الليبية تعتبر مثل هذا الإحجام عائقاً لتقدم الحركة خاصة وأن الإقتراح الليبي قد حظي بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء وخاصة من الدول التي انضمت حديثاً إلى المجموعة.

لقد أكد من تحدثوا في مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة أن الوفاق بين الشرق والغرب لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج ما لم يتحقق السلام مع العدل في تلك المناطق كما تضمن جدول الأعمال كيفية تحسين الوضع الاقتصادي المنهار في الدول النامية وإعادة تأكيد السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية التي تستغلها الشركات الأجنبية.

سياسة ليبيا في أفريقيا

أولت سياسة ليبيا الخارجية اهتماماً كبيراً بالشؤون الأفريقية إذ تعد بوابة أفريقيا أو جزءاً من القارة الأفريقية كما أنها حلقة اتصال بين أوروبا وأفريقيا وبين المغرب والمشرق وتربط ثلاث قارات، ومن ثم تتمتع بموقع استراتيجي هام. إن أهمية موقع ليبيا الجغرافي تمتد جذورها في أعماق التاريخ إذ في ظل الحكم التركي وسيطرة القرمانليين كانت التجارة بين أفريقيا والمشرق العربي وأوروبا تمر عبر ليبيا ولم ينته دور ليبيا كبوابة لأفريقيا إلا بعد عام 1884 حيث قسمت القوى الإمبريالية أفريقيا إلى مناطق نفوذ أوروبية بهدف فصل شمال أفريقيا عن بقية أجزاء القارة وإقامة طرق جديدة للتجارة. ولما سيطر الإيطاليون على ليبيا في عام 1912 حاولوا عزلها عن بقية القارة الأفريقية وضمها إلى إيطاليا، فلجأ الكثيرون من الليبيين إلى تشاد والكاميرون؛ وفي الفترة من 1951 إلى 1969 لم يؤيد النظام الملكي في ليبيا الوحدة الأفريقية إلا تأييداً كلامياً عندما انضمت ليبيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وهكذا لم يبعث اهتمام ليبيا بأفريقيا إلا في سبتمبر من عام 1969.

فبعد عام 1969 أصبحت ليبيا دولة أفريقية بقدر ما هي عربية إسلامية، وأكدت إندماجها بالقارة الأفريقية عن طريق سلسلة من الزيارات إلى جانب التبادل الثقافي والتجاري الذي لم يسبق له مثيل. ففي فبراير من عام 1972 زار العقيد القذافي موريتانيا مما أدى إلى تدعيم العلاقة بين البلدين خاصة وأن عدداً كبيراً من القبائل في هاتين الدولتين من أصل واحد، كما تم توقيع عدد من الإتفاقيات عزز العلاقات الودية، والهدف من وراء ذلك إقامة علاقات وثيقة مع جميع الدول الأفريقية التي ظفرت باستقلالها في أواخر الخمسينات والستينات، لا سيما وأن طرابلس كانت تشعر بقلق بالغ إزاء النفوذ الإسرائيلي المتزايد فيما لا يقل عن أربع وثلاثين دولة أفريقية أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبذلك كان لإسرائيل في القارة الأفريقية بعثات دبلوماسية أكثر مما للدول العربية مجتمعة، وكان هناك خوف من أن تحاول إسرائيل فصل العالم العربي عن أفريقيا ومن سيطرتها الاقتصادية التي تمكنها من تحويل أفريقيا إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، هذا فضلاً عن كون إسرائيل عميلاً لأمريكا في تلك القارة، وفي الفترة ما بين 1970 - 1973 قامت ليبيا بنشاط دبلوماسي مكثف مع الدول الأفريقية وقدمت الدعوة إلى عدد كبير من مختلف الدول الأفريقية لزيارتها لتوضح لهم أسباب قلقها إزاء النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وكيف أنها استطاعت في وقت من الأوقات أن تدمر العلاقات الليبية التشادية. لقد أدرك بعض الأفارقة أن إسرائيل لا تستطيع تقديم المساعدة لهم طالما أنها تعتمد في بقائها على المعونة الخارجية وأن ما تقدمه لهم لم يزد عن كونه مساعدة أمريكية.

أما الخطوط العريضة الرئيسية لسياسة ليبيا في أفريقيا فإنها تتمثل في:

1 — الرغبة في إعادة العلاقات الطبيعية مع الدول الأفريقية عن طريق التصدي لمحاولات الإستعمار منذ عام 1884 الرامية إلى تقسيم أفريقيا .

2 — المساهمة في تحرير المناطق الأفريقية التي ما زالت ترزح تحت نير دول أجنبية أو لسيطرة الأقليات العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا؛ وفي مناسبات عديدة تعهدت ليبيا بمساندتها المالية والأدبية والعسكرية لجميع حركات التحرير في القارة الأفريقية.

3 — العمل على القضاء على النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا وإقناع الأفريقيين

بوجود تواطوء بين إسرائيل والحكومات العنصريـة في جنوب أفريقيا وروديسيا.

وساندت ليبيا غينيا وأوغندا وزامبيا عندما تعرضت للتهديد، فهي التي هبت لنجدة أوغندا حين أوقفت بريطانيا وأمريكا مساعدتها الاقتصادية لها؛ وعندما فرضت روديسيا حصاراً على زامبيا مدت لها يد العون بالرغم من أن زامبيا لم تكن دولة إسلامية ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلا في حرب أكتوبر عام 1973. كذلك أكدت ليبيا لغينيا تقديم المساعدة العسكرية المباشرة لها إذا تعرضت للهجوم. لقد برهن الليبيون على أنهم لا يميزون بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب أو المسلمين والمسيحيين فقدموا المساعدة للدول الأفريقية غير الإسلامية التي كانت تحتفظ بعلاقاتها مع إسرائيل مثل فولتا العليا دون قيد أو شرط، كما أكـدوا تضامنهم مـع القارة الأفـريقية بمقاطعتهم لجنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال وأغلقوا المجال الجوي الليبي في وجه تلك الدول رغم ما يتمخض عن ذلك من خسائر مادية بالغة.

وفي 12 فبراير عام 1972 قام الرئيس عيدي أمين بزيارة رسمية لليبيا قرر على أثرها قطع جميع علاقاته الدبلومـاسية مـع إسرائيـل، وأصبحت العلاقات العربية ـ الإسرائيلية موضع اهتمام عدد كبير من الدول الأفريقية فقام أربع رؤوساء دول أفريقية بزيارة لإسرائيل كممثلين لمنظمـة الوحـدة الأفريقية لدراسة إمكانية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر عام 1967، كما أقرت منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1973 قرار الأمم المتحدة الذي يطالب إسـرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ومن ثم قطع عدد من الـدول الأفريقية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى تنفذ القرار رقم 242 وما أن نشبت حرب أكتوبر عام 1973 حتى قطع معظم تلك الدول علاقاتهم بما في ذلك أثيوبيا، الأمر الذي أثار دهشة العرب ذاتهم. وبالرغم من أن مصر والجزائر لعبتا دوراً هاماً في منظمة الوحدة الأفريقيـة إلا أن الدبلومـاسية الشخصية التي مارسها العقيد القذافي مع رؤساء الدول الأفريقية كانت وراء تلك الإدانة الشاملة لإسرائيل. فكان العقيد القذافي قبل نشوب معارك أكتوبر

عام 1973 بشهر واحد قد طالب في خطابه بمؤتمر الجزائر بمقاطعة إسرائيل، وبذلك تبرهن الدول الأفريقية على أنها حرة، تلك الحرية التي تدافع عنها ليبيا وغيرها من الدول العربية. كما نبه إلى حقيقة أن إسرائيل أشد خطراً من جنوب أفريقيا، وأعلن أن عدداً كبيراً من شعب جنوب أفريقيا لا زال يعيش فوق أرضه في ظل الحكم العنصري في حين أن إسرائيل أقيمت بعد أن طرد الفلسطينيون من وطنهم ووعدد بتقديم العون إلى زامبيا ومدغشقر وغينيا إذا ما تعرضوا للخطر، وبعد حرب أكتوبر عام 1973 أوقفت الدول العربية جميع شحناتها من النفط إلى جنوب أفريقيا والبرتغال لتبرهن على تضامنها مع الأفريقيين، وكانت ليبيا قبل هذه الأحداث قد وقعت عدداً من الإتفاقيات مع النيجر وفولتا العليا وأوغندا ومالي وتشاد.

سياسة ليبيا الخارجية في أجزاء أخرى من العالم

من النتائج الأساسية لسياسة ليبيا الخارجية قيام التعاون مع الدول التي ليست لديها أطماع إستعمارية، وأخذ التبادل الدبلوماسي والتجاري يتزايد باضطراد خلال السنوات الأربع الماضية، فهناك علاقات طيبة مع الدول الآسيوية وخاصة الباكستان؛ وإبان الحرب الهندية ـ الباكستانية التي نشبت عام 1971 اعترضت ليبيا بشدة على دور الإتحاد السوفيتي في انفصال بنجلاديش عن الباكستان، وبالرغم من هذه الأحداث استمرت العلاقات الطبيعية مع الهند، كما أولت ليبيا اهتماماً خاصاً بالمسلمين في الفلبين وأرسلت صالح بوصير لتقصي حقائق الموقف هناك حيث استقبله الرئيس ماركوس وزعماء المسلمين. أما العلاقة مع اليابان فهي أساساً علاقات تجارية شأنها شأن العلاقات مع الدول الأوروبية، ولا تزال إيطاليا تحتل مكان الصدارة بين الدول الأوروبية، التي تتبادل التجارة مع ليبيا. وبالرغم من أن ألمانيا الغربية من أفضل عملاء ليبيا في مجال النفط إلا أن فرنسا تربطها بليبيا، كما بالدول العربية الأخرى، علاقات ودية منذ حرب 1967، وعكست صفقة الميراج نجاح العلاقات الليبية ـ الفرنسية الدبلوماسية.

وفي 18 فبراير عام 1974 وقعت ليبيا مع فرنسا اتفاقية ضخمة تضمن

لفرنسا تدفق النفط مقابل مساعدة فرنسا الفنية الضخمة، ومنذ عام 1970 أخذت العلاقات الليبية ـ الفرنسية في التحسن، واستقبل الرئيس الـراحل جورج بومبيدو العقيد القذافي في نوفمبر عام 1973 والرائد عبد السلام جلود في يناير من عام 1974. كما استقبل البابا بولس في فبراير عام 1974 الرائد عبد السلام جلود وتم بحث إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية بين الفاتيكان وليبيا.

أما العلاقات مع بريطانيا فهي أساساً علاقات تجارية، ولكن هناك بعض المشكلات المتبقية من قبل عام 1969 لم تتم تسويتها بعد؛ كما أن قيام بريطانيا بتسليم بعض الجزر العربية الصغيرة لإيران في عام 1971 أضعف العلاقات الليبية ـ البريطانية، فضلاً عن استياء بريطانيا من مساعـدة ليبيا للثوار في ايرلندا، في حين أن ليبيا تعتبر نضال الأيرلنديين مماثلاً لنضال السود في أمريكا ضد التفرقة العنصرية الذين لم تقف ليبيا منهم موقف اللامبالاة.

وأقامت ليبيا علاقات مع الأرجنتين والبرازيل وشيلي، وأبدت اهتماماً بإقامة علاقات مع غيانا وترينداد وتوباجو؛ وهناك علاقات تجارية مع بعض دول أوروبا الشرقية وجمهورية الصين الشعبية. وتستعين ليبيا بالعمال من يوغسلافيا وبلغاريا، مما يدل على اهتمام ليبيا المتزايد بعلاقاتها بجميع دول العالم، كذلك تدعو دول البحر المتوسط إلى انتهاج سياسة جديدة من شأنها أن تؤدي إلى إزالة جميع القواعد العسكرية وأساطيل الدول الكبرى من تلك المنطقة، خدمة لقضية السلام في العالم. فهذا هو السبب الذي حمل ليبيا على تأييد حكومة مالطا عندما سعت إلى التخلص من القواعد البريطانية، وعلى تقديم المعونة الاقتصادية الضخمة لمالطا كي تحررها من النفوذ البريطاني، وتأمل ليبيا في أن تصبح مالطا وقبرص، ذات يوم، جزيرتين محايدتين، لقد قام الرئيس الراحل مكاريوس بزيارة رسمية إلى ليبيا في نوفمبر عام 1973 ويتردد دوم منتوف، رئيس وزراء مالطا على طرابلس باستمرار كما يعمل عدد كبير من المالطيين في ليبيا فضلاً عن أن مالطا تتطلع إلى ليبيا من أجل استمرار بقائها كدولة حرة مستقلة.



ثالثاً -
المنظمات الاقليميّة والدوليّة

إن ليبيا عضو في منظمات إقليمية ودولية عديدة، بل هي عضو فعال في هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول المصدرة للنفط والمنظمة العربية للدول المصدرة للنفط كما إنها عضو مؤسس في اتحاد الجمهوريات العربية.

لقد شاركت بنشاط فعال في أعمال الأمم المتحدة، فدافعت بشدة عن الفلسطينيين وكانت بين الذين أدانوا العنصرية، كما سعى مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة لإقرار اللغة العربية كلغة عمل في الأمم المتحدة حيث أنها لغة الملايين من العرب فضلاً عن كونها اللغة الرسمية لثماني عشرة دولة. وترى ليبيا ضرورة أن تصبح لغتهم وسيلة اتصال في الجمعية العامة، وفي 18 ديسمبر من عام 1973 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللغة العربية بين لغاتها الرسمية العاملة.

وعقب إعلان الثورة الثقافية في 15 أبريل من عام 1973 طالبت ليبيا جميع الدول، التي تتعامل معها، باستخدام اللغة العربية في الوثائق الرسمية بما في ذلك جوازات السفر، وفي أواخر عام 1973 بلغ عدد الدول التي أقرت اللغة العربية في جوازات السفر 34 دولة.

وفي كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية تحاول ليبيا القيام بدور فعال بالرغم من جوانب القصور العديدة في هاتين المنظمتين، ومنذ عام 1969 يعتبر الليبيون الجامعة العربية منظمة طابعها الفوضى ويعملون على إيجاد علاقات أوثق بين العرب ولا يرضون بالتفكك القائم في تلك المنظمة العربية ومع ذلك يواصلون نشاطهم في داخلها. ويعتبر إتحاد الجمهوريات

العربية هو خطوة نحو تحقيق أهداف ليبيا الرامية إلى إقامة وحدة عربية شاملة.

اتحاد الجمهوريات العربية

تمت الموافقة على قيام اتحاد الجمهوريات العربية في استفتاء شعبي أجري في أول سبتمبر عام 1971 في سوريا وليبيا ومصر وأقر الإستفتاء إعلان بنغازي الصادر في 17 أبريل عام 1971 ودستور الإتحاد.

منظمة الدول المصدّرة للنفط

قامت دول النفط بتكوين منظمة تعرف بمنظمة الدول المصدرة للنفط في 14 سبتمبر من عام 1964 نتيجة لقيام الشركات بخفض أسعار النفط الثابتة دون أن تحصل على موافقة سابقة من الدول المنتجة. والدول المؤسسة لهذه المنظمة هي: العراق وإيران والكويت والعربية السعودية وفنزويللا، وانضمت إليها قطر في عام 1961 وليبيا وأندونيسيا في عام 1962 وأبو ظبي في عام 1967 والجزائر في عام 1969 ونيجيريا في عام 1971؛ وبذلك بلغ مجموع أعضاء هذه المنظمة أحد عشر عضواً، وتهدف أساساً إلى رفع دخل الدول الأعضاء من النفط لتتمكن من القيام ببرامج تنميتها والحفاظ على سعر ثابت للنفط، ومن بين المؤتمرات الهامة التي عقدتها المنظمة، المؤتمر الواحد والعشرون الذي عقد في كاراكاس في شهر ديسمبر عام 1970. والذي وضع سياسة جديدة لعلاقة الدول الأعضاء بشركات النفط، وعندما قامت الثورة في ليبيا تركز الإهتمام على صناعة النفط واتخذت ليبيا مبادرات سارت على نهجها الدول الأعضاء في المنظمة ولا سيما فيما يتعلق بالأسعار الثابتة للنفط.

وشكلت لجنة من العربية السعودية والعراق وإيران للتفاوض مع شركات النفط نيابة عن دول الخليج وأسفرت المفاوضات عن إتفاقية طهران التي تم توقيعها في 14 فبراير عام 1971، أما ليبيا فقد تفاوضت بمفردها مع شركات النفط وتوصلت في 20 مارس عام 1971، إلى اتفاقية طرابلس التي برهنت على أن زيادة الدخل من النفط ممكن دون الإلتجاه إلى زيادة معدلات الإنتاج واستنزاف المورد الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه أجيال المستقبل.

وأصبح مبدأ المشاركة جزءاً هاماً من سياسة الدول المصدرة للنفط التي اعتبرت نفسها دولاً منتجة وليست شركات مساهمة هدفها الوحيد هو تحقيق المكاسب المالية. وبما أنها دول تعمل على تنمية نفسها فإنه من حقها استخدام مواردها الطبيعية كخطوة أولى نحو التصنيع، ومن ثم أقرت الدول المصدرة للنفط مبدأ المشاركة في مؤتمرها الرابع والعشرين الذي انعقد في بيروت في 11 مارس عام 1972، ويقوم مبدأ المشاركة على النقاط الأساسية التالية: ـ

1 — الحصول على نسبة معينة من منشآت الشركات بتعويض يتقرر على أساس القيمة الأساسية لتلك المنشآت.
2 — تسديد الثمن نقداً وبأقساط سنوية بفائدة معقولة يتم الإتفاق عليها مع أصحاب الامتياز.
3 — يتولى أصحاب الإمتياز تسويق كل أو جزء من نفط المشاركة.

وأعطيت الشركات الوطنية التابعة للدول المصدرة للنفط حق تسويق كل أو جزء من نفط المشاركة، ووافق مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط السابع والعشرون على قرارات المؤتمر الرابع والعشرين ونبه إلى اتخاذ إجراء ضد الشركات التي لا تذعن للقرارات، كما حذت هذه الدول حذو ليبيا بعد خفض قيمة الدولار الأمريكي في 15 أغسطس عام 1971 وكانت ليبيا قد توصلت إلى اتفاق مع شركات النفط في 14 مايو عام 1972 بموجبه رفعت الأسعار الثابتة للنفط... لقد ازداد دور منظمة الدول المصدرة للنفط أهمية نتيجة لأزمة الطاقة في العالم ونشوب حرب أكتوبر عام 1973 في منطقة الشرق الأوسط.

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

في يناير من عام 1968 أنشأت ليبيا والعربية السعودية والكويت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط؛ وفي مايو عام 1970 إنضمت إليها الجزائر وأبو ظبي والبحرين وقطر ودبي، ولا يتعارض هدف المنظمة العربية مع منظمة الدول المصدرة للنفط الأخرى، فهي منظمة ذات طابع إقليمي ومن أهدافها:

1 — تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عديدة في صناعة النفط.

2 — خلق روابط أوثق بينهم.
3 — إقرار أفضل السبل لحماية المصالح المشروعة للدول الأعضاء.
4 — تحقيق تضامن في الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على تدفق النفط إلى الأسواق المستهلكة بأسعار معقولة.
5 — خلق جو ملائم لرأس المال والخبرة والإستثمار في صناعة النفط.

واقترحت ليبيا تعديل المادة السابعة من لائحة إنشاء المنظمة العربية الخاص بالعضوية، وتنص هذه المادة على أنه يجوز لأية دولة عربية أن تنضم بشرط أن يكون النفط هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخلها القومي، أما التعديل الذي اقترحته فينص على أن النفط يمثل مورداً هاماً في الدخل القومي وبذلك حذفت كلمات مثل المورد الرئيسي والأساسي ليفتح باب العضوية أمام دول عربية أخرى، وفي 4 مارس من عام 1972 وفي اجتماع لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط تمت الموافقة على انضمام سوريا والعراق ومصر.

وليبيا تعتبر عضواً نشيطاً في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط فشاركت في أعمال مؤتمرات النفط العربية والدولية وحضرت مؤتمرات النفط العربية التي عقدت في الفترة ما بين 1957 و1972؛ وحذر مؤتمر النفط الذي انعقد في الجزائر في عام 1972 من استنزاف موارد النفط وأوصى بما يلي:

1 — التأكد من سلامة معدلات الإنتاج وتمشيها مع الطاقات الحقيقية للمصادر.
2 — التأكد من الاستغلال الأمثل للغاز.
3 — القيام بالسيطرة المباشرة والفعالة في صناعة النفط.
4 — إقامة ارتباط مباشر بينهم وبين الأسواق التي تستورد النفط العربي والقيام عن طريق شركات النفط الوطنية بعقد إتفاقيات مع شركات الإستيراد في تلك الأسواق.
5 — مراعاة أن يكون تأمين تزويد النفط للدول المستهلكة متفقاً مع مصالح الدول المصدرة عن طريق ضمان أسواق ثابتة لصادراتهم على أساس اقتصادي سليم.

6 — تنسيق العلاقات بين الدول المصدرة لتجنب تضارب المصالح.

لقد قام منتجو النفط العرب بتنسيق أوثق لنشاطهم فقاموا بإنشاء خط الأنابيب العربي الذي زاد من إمكانياتهم في التكرير وإقامة الصناعات البتروكيماوية، وحثوا شركات النفط على إعادة استثمار جزء من أرباحهم في مشروعات التنمية الاقتصادية، وعقب قيام العراق وسوريا بتأميم صناعة النفط، في عام 1972 منعت الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط من زيادة معدلات الإنتاج لتعويض أي نقص في إنتاج حقول النفط العراقي، وكان هذا دليلاً على التضامن بين الدول العربية، ووضع فائض الدخل تحت تصرف العراق وسوريا، إلى جانب المساعدة الفنية والخبرة وحذروا الشركات التي قاطعت العراق من تعرضها لمقاطعة عربية.

وفي أكتوبر من عام 1973 أظهرت الدول العربية المنتجة للنفط تضامنها مع مصر وسوريا بخفض إنتاجها وبفرض حظر على الدول التي ساندت إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة وهولندا أكثر الدول تضرراً من الحظر، كما أن جميع الدول الأوروبية تأثرت بتخفيض حجم الإنتاج وأكد العرب أنهم سوف يعودون إلى الإنتاج العادي ويرفعون الحظر إذا تعهد المجتمع الدولي بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر عام 1967. لقد كانت هذه أول مرة يستخدم فيها العرب النفط سلاحاً في نضالهم ضد إسرائيل، وكان الحظر العربي ضد الولايات المتحدة يقوم أساساً على اعتبارات عسكرية إذ كانت أمريكا الممول لإسرائيل إبان حرب أكتوبر عام 1973 وأنه ليس من المنطق أن يقدم العرب نفطهم إلى الذين يزودون إسرائيل جهاراً بأحدث الأسلحة ولم يخفف الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين مصر وإسرائيل لفك الإرتباط في يناير عام 1974 من حظر النفط ضد الولايات المتحدة، واعتبر العرب الإتفاق غير كافٍ لإنهاء الحظر وأصروا على أن الأراضي المحتلة لا بد وأن تعاد إلى العرب قبل تغيير سياستهم النفطية، وحثت ليبيا الدول المنتجة للنفط الأخرى على عدم رفع الحظر عن أمريكا وهولندا، ودعت مصر والعربية السعودية إلى عقد اجتماع في القاهرة في 10 مارس عام 1974 لبحث الأمر؛ وكان من المقرر أصلاً أن يعقد الإجتماع في طرابلس ولكن بسبب

معارضة ليبيا لإنهاء الحظر لم يعقد الإجتماع؛ وأجل اجتماع القاهرة إلى 13 مارس عام 1974 لكن في آخر لحظة عقد الإجتماع في طرابلس، ولم تكن المفاوضات آنذاك حول مرتفعات الجولان قد أحرزت تقدماً، ومن ثم رفضت ليبيا وسوريا التخلي عن معارضتهما لرفع الحظر واقترحت الجزائر حلاً وسطاً وافقت عليه غالبية الدول العربية المنتجة للنفط، ومن ثم رفع الحظر عن الولايات المتحدة وأعيد النظر في الموضوع من جديد في يونيو عام 1974، وكان النفوذ الأمريكي في تحقيق السلام على الجبهة السورية هو الذي سيحدد القرار، ولكن إعلان إنهاء الحظر اتخذ في فيينا بدلاً من طرابلس في 17 مارس عام 1974.

وفي 7 يناير عام 1970 وقع عدد من الدول العربية على اتفاقية تعاون وتنسيق بموجبها قررت ليبيا ومصر والجزائر والعراق وسوريا تنسيق سياساتها لتدريب العاملين وتبادل الخبرة مع جميع مراحل صناعة النفط، وكان مؤتمر الجزائر لعام 1972 قد قرر إقامة معهد عربي للبحوث النفطية يضم الخبراء العرب ذات المستوى العالي.

وعلى الرغم مما يقال حول النفط في تلك الأوقات العصبية فإن العالم لا يزال في حاجة إلى نفط ليبيا النقي الذي يكاد يخلو من الكبريت كما أن قرب ليبيا من أوروبا ووجود الأنابيب المتصلة بناقلات النفط الراسية في الموانىء الليبية يعزز مزايا النفط الليبي في الأسواق العالمية، فنوعية النفط الليبي تجعله سلعة عالمية متميزة. ولقد استخدم الليبيون منذ عام 1969 هذه الثروة استخداماً حكيمًا لمصلحة شعبهم خاصة والشعب العربي بوجه عام، وولت تلك الأيام التي كان فيها النفط العربي يستخدم وسيلة لمتعة حفنة من الحكام الفاسدين، بل صار سلاحاً قوياً في يد الشعب، ولعبت ليبيا دون شك دورها في جعل النفط العربي سلاحاً فعالاً في النضال من أجل تحقيق الحرية والرخاء.

خاتمة



من السابق لأوانه إجراء تقييم دقيق لمنجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، حتى وإن كان قد حدث في غضون فترة وجيزة من تاريخ الثورة في ليبيا تغييرات جمة، فالحكومة المنطوية على ذاتها، الجامدة في تصرفاتها في ظل عهد إدريس، استحالت إلى نظام ثوري ينفتح على العالم بأسره واستطاع زعماء ليبيا منذ عام 1969 أن يرفعوا شأن بلادهم لتتبوّأ مكان الصدارة بين دول العالم، ولم تعد ليبيا تلك الدولة التي لا يعبأ بها أحد، فهي بين العرب الدولة الفتية وإن تكن أقوى دعاة الوحدة العربية وتحرير فلسطين، كما أن مالها من أهمية استراتيجية في العالم وما تنعم به من موارد نفطية جعلها دولة يعتد بها، خاصة وأنها تلعب دوراً هاماً في القارة الأفريقية التي سبق وأن عزلت عنها.

إن أهم ما تحقق في تلك الفترة الوجيزة من منجزات هو رفع شأن المواطن العادي إلى مكان احترام الذات والعزة والكرامة، لقد تفجرت الثورة من أجل المواطن العادي، إذ بعد ما يزيد على 400 عام من القمع والإحباط يطلب من هذا المواطن لأول مرة أن يرفع رأسه في عزة وأباء وأن يضطلع بدور في بناء ليبيا الثورية الجديدة.

لقد كرست الثورة جهودها من أجل تحقيق الرفاهية للمواطن، فوفرت له الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليميـة، ووضعت صناعـة النفط في خدمة الإحتياجات الفردية وأقيمت المشروعات الإسكانية والزراعية للنهوض بجميع أفراد الشعب؛ إن ما يسعى الزعماء إلى إحيائه من وعي اجتماعي وإحساس بالمسؤولية في نفوس الجماهير لهو دليل على اهتمـامهم بالمـواطن العادي؛ وكثيراً ما أعلن العقيد القذافي، إنه مع رفقائه لا ينوون البقاء في

السلطة إلى الأبد، وأنهم يتوقعون من كل مواطن أن يتحمل بجدية مسؤوليته من أجل بلوغ أهداف الثورة.

إن ثورة الفاتح من سبتمبر ليست ثورة عادية كما أنها ليست من صنع صفوة صغيرة العدد حيث أنها تتغلغل بين كافة فئات المجتمع. ولم يحدث من قبل أن تسلم الثورة السلطة للشعب كما أن إقامة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي تجربة جديدة في العلوم السياسية وقد تكون أصداؤها ذات أهمية بالغة للأجيال المستقبلية، فلقادة الثورة ثقة في شعبهم وإيماناً صادقاً بأن الشعب قادر على حكم نفسه بنفسه، إنها ظاهرة تثير الإعجاب أن ترى مثل هذه الثقة في الجماهير وخاصة في دولة ظلت ترزح تحت نير الإستعمار الأجنبي والنظام الملكي المستبد أكثر من خمسة قرون، ولم يكن للشعب رأي في نظام الحكم سواء كان حكم الأتراك أو الإيطاليين أو البريطانيين أو الملك؛ ومن ثم لم تكن له خبرة أو إلمام بالسياسة. ولكن في سنوات معدودة حقق الشعب الليبي تطوراً سياسياً قد يمكن وصفه بأنه «معجزة» ولقد أصبح الشعب كله معبأ سياسياً حتى إن كل من يزور ليبيا يلحظ زيادة الوعي السياسي والإجتماعي؛ وثمة إحساس عام بأن الشعب يبني الأمة المستقبلة. تلك ظاهرة يندر وجودها في الدول الأخرى، ففي الدول الأكثر تقدماً أصبح الشعب لا يبالي بالشؤون السياسية، بل أنه فيما يبدو، ضاق بالسياسة ذرعاً وانصب اهتمامه على توافه الأمور كما هو الحال في الولايات المتحدة إبان فضيحة ووترجيت في عامي 1973 و 1974، تلك القضية التي أضحت حرباً حاسمة بين الحزبين السياسيين، أما المجتمع الليبي وقد تجنب الصراعات الحزبية والعقائدية، فهو لا يقوى على المناورات الحزبية التي يعتبرها خطراً على مصلحة الأمة والتي حذر منها جورج واشنطن شعبه ذات يوم واستطاع الليبيون عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية من التعبير عن أنفسهم بطريقة ديمقراطية حقيقية.

إن أعمق ما للثورة من أثر هو التأكيد على القيم الإسلامية الروحية وعلى العقيدة الدينية بوجه عام، ففي عالم تجرد من القيم وغرق في المادية إذا بالثورة الفتية تكشف بوضوح وجلاء أن الإنسان هو موضع اهتمام الله (عزّ

وجل) كما أنها بعثت البعد الأخلاقي والروحي الذي هو ضروري لسعادة الإنسان ومدت يدها إلى العقيدتين التوحيديتين الأخريين، «المسيحية واليهودية» لكي يتخذوا معاً موقفاً موحداً ضد انهيار القيم والمثل العليا لهذه الديانات الثلاث المشتركة في تراث غني، كما أنهم يستطيعون معاً جعل الله محوراً لحياة البشر وإعادة تقييم أولوياتهم، فقيم الإنسان الروحية يمكن تأكيدها من جديد مما يؤدي إلى خلق روح الأخوة الصادقة بين البشر، وإذا ما أُريد للحضارة أن تستمر، لا بد من وضع حد للإنهيار المستمر لهذه القيم. . . إنها ثورة انطلقت من قلب صحراء شمال أفريقيا لتذكر الإنسان وحضارته بمصيره المرتبط بالله، وإذا لم تحقق الثورة الليبية غير ذلك، فهذا كفيل بأن يترك تأثيره على العالم.



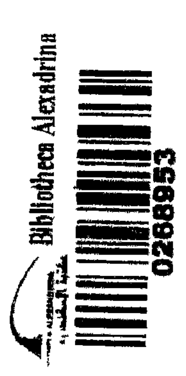
الفهرست

الفصل الرابع (163)

الفصل الخامس (209)

الفصل السادس (271)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



منشورات
المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع

